

كتاب

أسرار العزيم

مَطْبُوعَاتُ المَجْمَعِ العِلْمِيِّ العَرَبِيِّ بِدِمَشْقَ



كُتَاب

أَسْرَارُ العَرَبِيَّةِ

تَأَلِيفُ

الإمام أنى البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري

٥١٣ - ٥٧٧ هـ

عُنِيَ بِتَحْقِيقِهِ

محمد حجت البيطار

من أعضاء المجمع العلمي العربي

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

وبعد فقد عهد إليّ العلامة الأستاذ السيد خليل مردم بك
رئيس المجمع العلمي العربي في تصحيح كتاب (أسرار العربية)
للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري
النحوي المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) سبع وسبعين وخمسمائة هجرية ،
لإعادة طبعه بعناية المجمع العلمي وبنفقته ، وعلم ذلك بأن
كثيراً من أبناء العروبة قد رغبوا عن لغتنا إلى اللغات الأجنبية
بما وجدوا من تسهيل في قواعدها ، وتذليل لصعوباتها ، وُسر
في التخاطب بها . وكتاب أسرار العربية بين مافي قواعدها
النحوية من إحكام في الوضع ، وإتقان في الترتيب والتبويب ،
وحكم ولطائف في الأحكام ؛ وقد وصفه مؤلفه بقوله :

« وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم « بأسرار
العربية » كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين ،
من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به

شفا الغليل ، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل ، وأعفيته من الإسهاب والتطويل ، وسهّلت على المتعلم غاية التسهيل .

إنّ هذا الكتاب في أبوابه وعناوينه كسائر كتب النحو ، فيه مباحث العرب والمبني ، والمذكر والمؤنث ، والجمع الثلاثة ، والمبتدأ والخبر ، وسائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بالحروف وبالإضافة ، والمجزومات ؛ وإنما يمتاز عن غيره بأمرين اثنين (أولهما) أن المؤلف رتب العلل والأسباب ، في علامات الإعراب ، على طريق السؤال والجواب ، كالرفع بالضمّة والألف وثبوت النون ، وكالنصب وعلاماته ، والحفض وعلاماته ، والجزم وعلاماته ، سواء أكانت العلامات حركات أم حروفاً ، وسواء أكانت علامة الإعراب ثبوت الحركة أم الحرف ، أم الحذف . (والثاني) قرب المأخذ وكثرة الفوائد ، مما لا تكاد تجده في كتاب واحد . وهذا مثال من نعايله ودليله من الباب العاشر الذي هو باب الفاعل :

« إن قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه ، فإن قيل : لم كان إعرابه الرفع ؟ قيل : فرقا بينه وبين المفعول ، فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا ؟ قيل لخمسة أوجه (وعدّها) ممثلا مستدلا ، وهذه

طريقته في كتابه من أوله إلى آخره . وقد أنشد في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل في هذا الباب العاشر قول الشاعر :
فأصبحت كُنْتِيًا وأصبحت عاجنا وشرُّ خصال المرء كنت وعاجن
وعلقنا عليه بما يأتي : الكنتيُّ والكنْتُني والكوني : الكبير
العمر ، كأنه ذُئب إلى قوله : كنت في شبابي كذا وكذا ،
وعجِن الرجل : نهض معتمداً بيديه على الأرض كبراً أو
بُداً ، فهو عاجن ، يقال : فلان عجن وخبز ، أي شاخ وكبر .
أما كاتب هذه المقدمة فقد صرف النظر عن إبداء ملاحظاته
واجتهاده في التقدير والتعليل ، تفادياً من التطويل الذي أعنى
المؤلف تأليفه منه ، وقد اكتفيت بإخراج نسخة صحيحة تامة
من هذه النسخ المخطوطة والمطبوعة التي يكمل بعضها بعضاً ،
ولا يستغنى بإحداها عن الأخرى ، والمتبع لها في ذبول هذه
الطبعة يعلم الجهد الذي بذل في هذه السبيل ؛ وعيننا أيضاً
بتفسير اللغة ، وشرح الشواهد وعزوها إلى أهلها ، وإيراد
تراجمهم بالكلم الوجيز ، وبتأريخ وفياتهم ، ليرجع إليهم من شاء
في كتب الأعلام ، أو الحوادث والأيام . وقد فاتنا سهواً
ذكر بعض التراجم في مواضعها ، فجعلنا لها ملحقاتاً يجمعها في
آخر الكتاب . وأما فهرسه المفصلة فقد عني بوضعها وترتيبها
ولدي عاصم البيطار ، وأعانني بتحقيقي لهذا الكتاب بحثاً ودرساً
ومقابلة وتصحيحاً ، ويجدها القارىء في محله كما رتبها وفقه الله .

نسخ الكتاب

وقع في يدينا ثلاث نسخ من كتاب « أسرار العربية » :
(الأولى) المطبوعة ، وقد طبعت بمطبعة بريل في مدينة
ليدن (عام ١٨٨٦ م و ١٣٠٣ هـ) وجاء في آخرها : « نقله
من النسخ الموجودة ، وصححه العبد الفقير العالم خريستيان
فريدريج سيبلد الألماني . والنسخة الأولى هي لشيخنا العزيز
المدرس العلامة بدار فنون العلوم طوينكة الهام البرت صوسين ،
أخرجها من دار السلام بغداد ، وهي فاخرة قديمة ، والنسخة
الثانية برلينية متأخرة ، والثالثة والرابعة مغريبتان محفوظتان
بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور بأسكوريال بديار
الأندلس (١) »

جاءت هذه النسخة في مائة وسبعين صفحة من القطع
المتوسط ، في كل صفحة أربعة وعشرون سطراً ، وفي كل
سطر ١١ - ١٤ كلمة ، وقد جعلنا هذه النسخة أساساً ، ونقلنا عنها
هذه النسخة التي نطبعها مع صحة النسختين المخطوطتين وقرب عهدهما
بالمؤلف ، إلا أننا أثرتنا المطبوعة لتقصان فيها ، وسقوط أبواب

كاملة منها . وقد مضى على طبعة ليدن ثلاثة أرباع القرن فنقد المطبوع كله ، فرأى المجمع العلمي إعادة طبعه ليعم نفعه . (الثانية) من مخطوطات المكتبة الظاهرية بدمشق ، وهي محفوظة تحت رقم (٦٨٠٨) خط ، وقد رمزنا إليها بحرف (ق) ومجموع أوراقها اثنان وتسعون ورقة من القطع المتوسط ، في كل ورقة صفحتان ، وفي كل صفحة خمسة عشر سطراً ، في كل منها إحدى عشرة أو اثنا عشرة كلمة ، ومساحة الورقة (١٥ x ١٢ سم) ومساحة الكتابة فيها (١٢ x ٩ سم) وهي مكتوبة بخط نسخي عني صاحبه بشكاه إلا قليلاً ، ورسم في الصفحة الأخيرة منها ما نصه « بلغ من أول الكتاب قراءة على صاحبه الشيخ العالم الفقيه ، أسد الدين أبو () المعالي ، الوليد بن يوسف بن مسافر الرندي ، وفقه الله تعالى الخير ، ونفعه بالعلم ، قراءة استكشاف وتفهم ، ورويته له عن مؤلفه شيخنا أبي البركات الأنباري النحوي رضي الله عنه ، وصح له في مجالس في شهور سنة اثنتين وثمانين وخمسة ، وكتبه محمد موسى الحازمي حامداً لربه ، ومصلياً على رسوله محمد وآله وصحبه » .

وهذه النسخة عليها تعليقات قليلة لطيفة بقلم الأستاذ البرير ، منها في باب « التحذير » قول المصنف : فإن قيل : فلم انتصب

قولهم : إياك والشر ؟ قيل : لأن التقدير فيه : إياك أحذر ،
فإياك منصوب بأحذر ، والشر معطوف عليه « وعاق عليه
الشيخ البربري بخطه فقال : « والأحسن في التقدير أن يقال :
تقدير ذلك : إياك أعني ، وأحذرك الشر ، فالواو عاطفة جملة
مقدرة على مثلها . ١٥٤ كاتبه البربري » .

(الثالثة) من مخطوطات المكتبة الظاهرية أيضاً ، وهي
محفوطة تحت رقم : (١٥٤) صرف ونحو ، ورمزنا إليها بحرف
(ظ) ، وقد بلغت تسعين ورقة ، واشتملت كل ورقة على
صفحتين ، وأسطر الصفحات يختلف عددها في هذه النسخة ،
ولكنها تزيد على العشرين سطراً في كل صفحة ، وفي كل سطر
عشر كلمات وقد تبلغ اثني عشرة كلمة ، ومساحة الصفحة
(٢١ x ١٥ سم) ومساحة الكتابة فيها (١٥٥ x ١١٥ سم) ،
ولم يلتزم الناسخ نقط كلماتها كلها ، بل بعض حروف الكلمة
الواحدة منقولة ، وبعضها متروك ، وكثير من الكلم مهمل ،
والناسخ قاعدة خاصة في كتابته تحتاج إلى الدربة حتى تقرأ
يسر ، وقد رسم في آخر الكتاب ما يأتي : « فرغ من كتابته
محمد بن خلف بن راجح بن بلال المقدسي ، يوم الثلاثاء رابع جمادى
الآخر سنة ست عشرة وسنائة ، والحمد لله كثيراً كما هو أهله ،

وقرأته حفظاً على مؤلفه رضي الله عنه سنة ثلاث وسبعين
وخمسة بمدينة السلام حرسها الله ، والله الحمد كثيراً ، وصلى الله
على محمد وآله وسلم تسليماً .

وقد عارضنا هذه النسخ الثلاث بعضها ببعض ، وأشرنا في
الذيل إلى ما اختلفت فيه قل أو كثر ، وإلى نقصان كلمات
مختلفة ، أو فقدان بعض الملازم أو الأوراق منها ، كما تراه
منبهاً عليه ، أو مشاراً إليه في محله ، وهو يغني عن تفصيله هنا .

حياة الأنباري^(١)

(٥١٣-٥٥٧٧)

عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله

باري^(٢) ، الملقب كمال الدين النحوي المتفنز ،

لزاهد .

كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو ، وسكن بغداد
من صباه إلى أن مات ، وتفقه على مذهب الشافعي بالمدرسة
النظامية^(٣) ، وتصدر لإقراء النحو بها ، وقرأ اللغة على أبي منصور

(١) وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٥٠ . قوآت الوفيات ج ١ ص ٢٦٢ .
الكامل لابن الأثير ج ١١ ص ٢١٥ . البداية والنهاية لابن كثير
ج ١٢ ص ٣١٠ . طبقات السبكي ج ٤ ص ٤٤٨ . الشذرات
لابن العماد ج ٤ ص ٢٥٨ . بغية الوعاة للسيوطي ص ٣٠١ .
الأعلام للزركلي (ج ٢ ص ٥٠٨) .

(٢) هذه النسبة إلى أنبار ، بلدة قديمة على الفرات ، بينها وبين بغداد
عشرة فراسخ ؛ سميت الأنبار ، لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير
الطعام ، والأنابير جمع الأنبار ، جمع نبر (بكسر التون) هـ
من الوفيات ج ١ ص ٣٥٠ .

(٣) أنشأها نظام الملك الحسن بن علي بن اسحق الطوسي ، وزير ملك شاه
السلجوقي (م ٤٨٥ هـ ١٠٩٢ م) .

الجواليقي^(١) ، وصحب الشريف أبا السعادات هبة الله بن الشجري^(٢) ، وتفقّه على سعيد بن الرزاز^(٣) . وصار معيداً للنظامية ، وكان يعقد مجلس الوعظ ، ثم قرأ الأدب ؛ وحدث باليسير ، لكن روى الكثير من كتب الأدب ، ومن مصنفاته ، وكان إماماً ثقةً صدوقاً ، فقيهاً مناظراً غزير العلم ، تقياً عفيفاً ، لا يقبل من أحد شيئاً ، خشن العيش والمآكل ، لم يتلبس من الدنيا بشيء ، ودخل الأندلس فذكره ابن الزبير^(٤) في الصلة ،

(١) موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن الجواليقي ، التحوي اللغوي ، كان إماماً في فنون الأدب ، صحب الخطيب التبريزي ، وهو أول من درّس الأدب في المدرسة النظامية ، ودرّس الأدب فيها بعده ، واختصّ بإمامة المقتفي العباسي ، صنف شرح أدب الكاتب وغيره (م ٥٣٩هـ) .

(٢) هبة الله بن علي بن محمد الحسيني الشريف المعروف بابن الشجري : من أئمة العلم باللغة والأدب وأحوال العرب ، مولده ووفاته ببغداد (م ٥٤٢هـ) .

(٣) سعيد بن محمد بن عمر بن منصور بن الرزاز ، من كبار أئمة بغداد فقيهاً وأصولاً وخلافاً ، وتفقّه على الغزالي وغيره ، وولي تدريس النظامية مدة ، ثم عزل (م ٥٣٩هـ) ودفن بترية الشيخ أبي إسحق الشيرازي ، وهو الذي بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية ، على شاطئ دجلة ، فكان يدرس فيها (م ٤٧٦هـ) .

(٤) أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي من أبناء العرب الداخلين إلى الأندلس ، مؤرخ محدث ، انتهت إليه الرياسة بالأندلس في العربية ، ورواية التفسير والحديث والأصول (م : ٧٠٨هـ) ، من كتبه « صلة الصلة » ، وصل بها صلة ابن بشكّو الחרجبي الأنصاري القرطبي ولادة ووفاة ، وله نحو خمسين مؤلفاً ، أشهرها (الصلة) في تاريخ رجال الأندلس .

قال الموفق عبد اللطيف^(١) : لم أرَ في العباد والمنقطعين أقوى منه في طريقه ، ولا أصدق منه في أسلوبه ، جدّ محض لا يعتريه تصنع ، ولا يعرف السرور ولا أحوال العالم ، سمع الحديث من أبي منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون^(٢) ، وأبي البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنطاكي^(٣) وغيرها ، وحدث باليسير . وروى عنه الحافظ أبو بكر الخازمي^(٤) وغيره . وكان نفسه مباركا ، ما قرأ أحدٌ عليه إلا تميز ؛ وانقطع في آخر عمره .

(١) هو الشيخ موفق الدين البغدادي من فلاسفة الإسلام (م : سنة ٦٢٩ هـ) .

(٢) البغدادي القرشي ، مُصنّف المتاح والموضع في القراءات ، وتقرّد بإجازة أبي محمد الجوهري . (م : سنة ٥٣٩ هـ) .

(٣) الحافظ الحنبلي مفيد بغداد ، متقن كثير السماع ، كان بقية الشيوخ ، وكان ثقة ، ولم يتزوج قط . ذكره ابن السعدي فقال : حافظ ثقة متقن ، واسع الرواية ، دائم البشر ، سريع الدعة عند الذكر ، حسن المعاشرة ، وكان متفرغاً للحديث (م : سنة ٥٣٨ هـ) .

(٤) محمد بن موسى المعروف بالخازمي ، الميزاني الشافعي ، الملقب زين الدين . كان فقيها حافظا ، زاهدا ورعا متقنفا ، حافظا للسنن والأسانيد ، غلب عليه علم الحديث ، وصنف فيه تعانيق المشهورة ، منها التامخ والنسوخ ، وكتاب المشبه ، وكتاب سلسلة الذهب فيأروى الإمام أحمد عن الشافعي وغيرها ، واستوطن بغداد (م : سنة ٥٨٤ هـ) . انظر «الشدرات» لابن العماد (التوقفي سنة ١٠٨٩) ص ١٢٥ و ص ١١٦ و ص ٢٧٨ من الجزء الرابع ، تجد تراجم الثلاثة ، مرتبة على تاريخ وفياتهم .

في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة ، وترك الدنيا ومجالسة أهلها ، ولم يزل على سيرة حميدة ، وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر ، سنة ثلاث عشرة وخمسمائة . وتوفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة . ودفن بتربة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي^(١) . وله أربع وستون سنة .

(زهره وتقفه)

كان له رحمه الله دار من أبيه يسكنها ، ودار وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر يقنع به ويشترى منه ورقا ، وسير له المستضي^(٢) خمسمائة دينار ، فردّها ، فقالوا

(١) إبراهيم بن علي بن يوسف : كان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره ، بنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية (وقد تقدم ذكرهما) فكان يدرس فيها ؛ عاش فقيراً صابراً ، وكان ينظم الشعر ، وله تصانيف كثيرة في الفقه وأصوله ، والتاريخ والجدل والمناظرة ، مات ببغداد في سنة (٥٧٦ هـ) وغله أبو الوفا بن عقيل الحنبلّي وصلى عليه بباب الفردوس من دار الخلافة ، وشهد الصلاة عليه المقتدي ، الخليفة العباسي . انظر طبقات السبكي ج ٣ ص ٨٨ والبداية والنهاية لابن كثير ج ١٢ ص ١٢٤ .

(٢) هو أبو محمد الحسن بن يوسف المستنجد ، بن المقتفي (م ٥٧٥ هـ) ، وفي حلافته قال العماد الكاتب (م ٥٩٧ هـ) :

قد أضاء الزمان بالمستضي^١ وارث البرد وابن عم النبي^٢
جاء بالحق والشريعة والعد ل ، فيا مرحباً بهذا المجي^٣
فهنئنا لأهل بغداد فازوا بَعْدَ بؤس ، بكل عيش هني^٤

له اجعلها لولدك ، فقال : إن كنت خلقته فأنا أرزقه ا وكان لا يوقد عليه ضوء ، وتحتبه حصير قضيب ، وعليه ثوب وعمامة من قطن يلبسها يوم الجمعة ، فكان لا يخرج إلا للجمعة ، ويلبس في بيته ثوباً خَلَقاً ، ولسان حال الإمام الأنباري يجب عن زهده في الدنيا ، وبعده عنها بأنه سلك طريق العلم قبله مطلوبه منه ، ولو أراد المال لسلك سبيله .

(مؤلفاته)

لزم هذا الإمام داره وانقطع عن الناس ، واشتغل بالعلم والعبادة ، وأقبل على تصنيف الكتب النافعة ، في أصول الفقه وفروعه ، وعلم الكلام ، وطبقات الأدباء أو النحاة ، واللغة ، وفن الجدل والمناظرة ، وفي فنون العربية . قال السبكي في طبقات الشافعية : ومن تصانيفه في المذهب : هداية الزاهب في معرفة المذاهب ، وبداية الهداية ، وفي الأصول : الداعي الى الإسلام في علم الكلام ، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح ، واللباب ، وغير ذلك ، وفي النحو واللغة ما يزيد على خمسين مصنفاً ، وله شعر حسن كثير . وقال ابن العماد الحنبلي في الشذرات : وله مائة وثمانون مصنفاً في اللغة والأصول والزهد ، وأكثرها في فنون العربية .

أقول : ليس المراد من ذكر هذه المصنّفات لسلفنا في علوم اللغة ، استقصاؤها حفظاً ، فإنّ هذا تنقضي الأعمار دون بلوغ الغاية منه ، ولكن من يقف على كتاب سيويه وما كتب عليه ، ومن جاء بعده كأبي علي الفارسي وأبي اسحاق الزّجاج ، وطريق البصريين والكوفيين والأندلسيين وطرق المتأخرين ، كابن الحاجب وابن مالك وغيرها ، وما اختلفت فيه المذاهب والآراء والتعليقات والأدلة ، يمكنه اختيار أحسن ما كتب لغة و صرفاً ونحواً وبلاغة فتحصل له الملكة العربية القوية التي يستطيع معها الدارس أن يدرك فرائد اللغة وفوائدها ، ويكشف اللثام عن مخدّرات معانيها الحسان ، وبلاغة القول في المنظوم والمنثور ، بذوق عربي سليم ، إلى أن يرقى إلى مطالع القرآن في إيجازه ، وحقيقته ومجازه ، ودلائل إيجازه ، وهذا هو الإعراب عن اللغة في مفرداتها وتراكيبها ، ومتنوع أساليبها . وكتب الأنباري من هذه المؤلفات النافعة التي تربي ملكة الذوق في الإعراب والبيان ، وتجعل دارسها باًمعان واضح الحجّة ساطع البرهان .

قال ابن قتيبة في كتابه مشكل القرآن : وللعرب الإعراب الذي جعله الله شيئاً لكلامها ، وحلية لنظامها ، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل

والمفعول لا يفرق بينها إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل
 أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب ، ولو أن قائلًا
 قال هذا قاتل أخى (بالتنوين) وقال آخر هذا قاتل أخى
 بالإضافة ، لدل بالتنوين على أنه لم يقتله ، وبجذف النون على
 أنه قتله ؛ ولو أن قارئًا قرأ : « فلا يحزنك قولهم ، إنا نعلم
 ما يسرون وما يعلنون » وترك طريق الابتداء بإنا ، وأعمل القول
 فيها بالنصب على مذهب من ينصب إن بالقول كما ينصبها بالظن ،
 لقلب المعنى على جهته ، وأزاله عن طريقته ، وجعل النبي محزونًا
 لقولهم : إن الله يعلم ، وهذا كفر ممن تعدده ، وضرب من
 اللحن لا تجوز الصلاة به » ٥١ .

ذكر السبكي أن للأنباري في النحو واللغة ما يزيد على
 خمسين مصنفاً ، وأوصلها السيوطي في بنية الوعاة إلى السبعين ،
 وذكر أسماءها ، وقال في الشذرات : وله مائة وثمانون مصنفاً ،
 فزاد الثاني على الأول عشرين ، وهو متأخر عنه في الزمن ،
 وزاد ابن العماد في الشذرات على السيوطي مائة وعشرة مصنفات ،
 وقد جاء بعدهما ، فصح في هؤلاء الثلاثة قول القائل : كم ترك
 الأول للآخر ، وزيادة الثقة مقبولة كما يقول المحدثون ، ولم
 نطلع على أسماء مؤلفاته إلا في بنية الوعاة ، وسنلحقها في آخر
 هذه المقدمة للبحث عنها ، وطبع ما يتيسر طبعه منها إن شاء الله .

أما المطبوع منها فقليل ، وأوله كتاب « زهرة الألباء في طبقات الأدباء » (أي النحاة) وهو مطبوع بمصر (في سنة ١٢٩٤ هـ) بدأه بالإمام علي بن أبي طالب بأنه أول من وضع علم العربية ، وأسس قواعده وحدّد حدوده ، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي بن بكر بن كنانة ، وكانت وفاة أبي الأسود (سنة ٦٧ هـ) . ثم سُمي الأنباري بعض من تعلم العربية من أبي الأسود كعبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر ، وترجم لكلّ منهم ، ثم ترجم لمن أخذ العربية عنهم ، وهكذا ازدان كتابه بتراجم من اشتهر باللغة والنحو والأدب ، وأشهر من تعلم منهم ، إلى أن انتهى إلى أسانذته ، فترجم لكلّ منهم .

والثاني كتاب « أسرار العربية » وهو المطبوع في ليدن سنة ١٨٨٦ م ١٣٠٣ هـ وقد وصفنا طبعته الأولى ووصفنا هذه الثانية في هذه المقدمة .

والثالث « الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » وقد طبع في مدينة ليدن سنة ١٩١٣ ثم طبع بمصر عام ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .

(٤) كتاب « اللعة في صنعة الشعر » نشره في مجلة المجمع العلمي الأستاذ السيد عبد الهادي هاشم ، ووضع له مقدمة مقدمة (٢)

وصفه بها ، وقد بلغ مع المقدمة بضع عشرة صفحة (م ٣٠ ص ٥٩٠ - ٦٠٧) .

(٥) كتاب « الموجز في علم القواني » وهي رسالة مشتملة على ثماني صفحات ، نشرها وقدم لها الأستاذ عبد الحمادي هاشم بثلاث صفحات (ص ٤٨ م ٣١) من مجلة المجمع العلمي .
وهذه هي أسماء الكتب والرسائل التي سردها السيوطي في
نقبة الوعاة :

الإيضاح في مسائل الخلاف ، (وقد طبع كما تقدم) .
الإعراب في حدل الإعراب . ميزان العربية . حواشي الإيضاح .
مسألة دخول الشريط على الشريط . نزهة الألباء في طبقات
الأدباء (مطبوع) . تسرفات « لو » . حلية العربية . الأضداد .
النوادر (١٠) . تاريخ الأنبار . هداية النذاهب في معرفة المذاهب .
بداية الهداية . الداعي الى الإسلام في علم الكلام . النور
اللائح في اعتقاد السلف الصالح . اللباب . المختصر . منشور
العقود في تجريد الحدود . التنقيح في مسلك الترجيح . الجمل
في علم الجدل (٢٠) . الاختصار في الكلام على ألقاظ تدور
بين النظر . نجدة السؤال في عمدة السؤال . عقود الإعراب .
منشور الفوائد . مفتاح المذاكرة . كتاب كلا وكاتا . كتاب
كيف . كتاب الألف واللام . كتاب في معقون لمع (كذا) .

الأدلة (٣٠) . شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل . الوجيز في التصريف . البيان في جمع أفعال . أخف الأوزان . المرتجل في إبطال تعريف الجمل . جلاء الألفاظ في متعلق الطرف في قوله تعالى : «أحل لكم الصيام» . غريب إعراب القرآن (كذا) . رتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية . مقترح السائل في ويل أمه (٤٠) . الزهرة في اللغة . الأسمى في شرح الأسماء . كتاب حيص بيص . حلية العقود في الفرق بين المقصور والمدود . ديوان اللغة . زينة الفضلاء . في الفرق بين الضاد والظاء . البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث . فعلت وأفعلت . الألفاظ الجارية على لسان الجارية . قبسة الأديب في أسماء الذيب (٥٠) . الفائق في أسماء المائق . البلغة في أساليب اللغة . قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب . تفسير غريب المقامات الحريرية . شرح ديوان المتنبي . شرح الحماسة . شرح السبع الطويل . شرح مقصورة ابن دريد . المقبوض في العروض . شرحه (٦٠) . الموجز في القوافي . اللعة في صنعة الشعر . (طبعاً في مجلة المجمع كما تقدم) . الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة . نكت المجالس في الوعظ . أصول الفصول في التصوف . التفريد في كلمة التوحيد . نقد الوقت . بغية الوارد . نسمة العبير في التعبير (٧٠) .

وكان رحمه الله تعالى ينظم الشعر ، ومما أورده في فوات
الوفيات قوله في العلم والعقل :

العلم أوفى حلية ولباس والعقل أوفى جنة الأكياس
ومنه :

والعلم ثوب والعفاف طرازه ومطامع الإنسان كالآدناس
والعلم نور يهتدى بضياته وبه يسود الناس فوق الناس

ومن شعره في بغية الوعاة هذه الأبيات :

إذا ذكرتك كاد الشوق يقتلني وأرقتني أحزان وأوجاع
وصار كل قلوباً فيك دامية للستقم فيها وللآلام إسراع
فإن نطقت فكل فيك السنة وإن سمعت فكل فيك أسراع

محمد بن أبي البزار

في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٧ هـ
٢ تشرين الثاني سنة ١٩٥٧ م

من الشارح الفائق في تفسير فاعل قوله في السجدة

هذا الكتاب هو كتاب تفسير فاعل قوله في السجدة
تفسير في بعض اللفظ الذي اعرفه في كتابي في تفسيره
بعد تفسيره في كتابي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بلغ من أول الكتاب قراءة على صاحبنا الشيخ العالم
الفقيه أسد الدين أبو المعالي الوليد بن يوسف بن مسافر
المزني وقفة الله تعالى للخير ونفعة بالعالم قراءة
استفكتاف وتفقهم ورؤيته له عن مولفه شيخنا
الحج بكاتب الامام أبي النجوى رضي الله عنه وصح له ذلك في
بجالت في شهر سنة اثنى عشر وثمان مائة وكتب
في يوم الخميس في حامي التوبه وتصدقا على رسوله

الصفحة الأخيرة من مخطوطة الظاهرة المشار إليها بحرف (ق)

المسرىء كما يدلوا من التواء سبباً في أخذ فقالوا استخبروا ابدوا
هنا من المسرىء آاء صار الى شذف ثم اذ غوا الى الاء في التواء فصار الى استخ
واما بل عنبر فا صله بنوا الجنبر الا انهم حذفوا الاء في المقال استخبروا
وسكور الاء فخذوا المنوز لاء الاء غاء وذلك قوله بل علم برور
في الاء المشاعر اذا غاب عنوا عند بل علم
جلوا و الاء على الاء الاء
ومر في الاء قولهم علمنا سنو طار الاء برور علم الاء المشاعر
عداة طفت علمنا كرنه والاء وعنا صدور الاء الاء
برور علم الاء هذا كله ليس شرط على القياس وانما الاء الاء
كثر الاء الاء وهو الشاذ الذي يقاس عليه في غيره ان الاء الاء
م الكافي واحمد سر العلم و الاء الاء الاء
وسلم تسليم الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء
لا الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء
سه كم الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء
وسور الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء الاء
والاء الاء

كتاب

أسرار العزيم

تأليف

الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري

٥١٣ - ٥٧٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر وتمم بالخير^(١)

(قال الشيخ الفقيه الإمام العالم^(٢) كمال الدين أبو البركات^(٣) عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رحمه الله^(٤) : الحمد لله كاشف الغطاء ، ومانح العطاء ، ذي الجود والإيذاء^(٥) ، والإعادة والإيذاء ، المتوحد بالأحادية^(٦) القديمة المقدسة عن الحين^(٧) والفناء ، أهل^(٨) الصفات الأزلية المترهة عن الزوال والفناء ، والصلاة على محمد سيد الأنبياء ، وعلى آله وأصحابه الأصفياء .

-
- (١) في (ق) : وبه ثقتي ، وفي (ظ) : وأعن .
(٢) هذه الجملة مزقت من الصحيفة الأولى في (ظ) ، وكذلك جملة (النحوي رحمه الله) في السطر الثاني .
(٣) سقط من (ظ) : أبو البركات .
(٤) سقط من (ق) ما وضع بين قوسين .
(٥) في (ق) : والإنداء ، تندى كأندى تسخى وأفضل اه ، والإيذاء : المعوثة .
(٦) في (ق) : بالذات .
(٧) الحين : الملاك والمحنة .
(٨) في (ق) و (ظ) : والمتفرد بالصفات .

وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم « بأسرار
العربية »^(١) ، كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين ،
من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل
به شفاء الغليل^(٢) ، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ،
و رجعت في ذلك كله إلى الدليل ، وأعفيت من الإسهاب والتطويل
وسهلت على المتعلم غاية التسهيل ، والله^(٣) تعالى ينفع به ، وهو
حسي ونعم الوكيل .

(١) سقط من (ظ) : الموسوم بأسرار العربية .

(٢) الغلّ والغلة ، والغلل والغليل : شدة العطش أو حرارة الجوف والمراد
هنا : شفاء النفس .

(٣) في (رق) و (ظ) فاقه .

الباب الأول

باب علم : ما الكليم

- إن قال قائل ^(١) : ما الكليم ؟ قيل ^(٢) : الكليم اسم جنس واحد ^(٣) « كلمة » كقولك : نبيقة ^(٤) ونبق ، ولينة ولين وثقينة ^(٥) وثقن وما أشبه ذلك . فإن قيل : ما الكلام ؟ قيل : ^(٦) ما كان من الحروف دالاً بتأليفه ^(٧) على معنى يحسن السكوت عليه ، فإن قيل : فما الفرق بين الكلم والكلام ؟ قيل : الفرق بينها أن الكليم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد ، وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة . فإن قيل : فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لأننا وجدنا هذه الأقسام ^(٨) الثلاثة ^(٩) يعبر بها عن جميع ما ينظر بالبال ، ويتوهم في الخيال

(١) في (ق) و (ظ) : قابل بتسهيل المنزة .

(٢) في (ق) : قيل له .

(٣) في (ق) و (ظ) : واحده .

(٤) دقيق يخرج من لب جذع النخلة حلو .

(٥) الثقة من الانسان : الركبة ، والثقنة أيضا : الجماعة من الناس .

(٦) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

(٧) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

ولو^(١) كان ما هنا قسم رابع لبقية في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه^(٢) ، ألا ترى أنه لو سقط آخر^(٣) هذه الأقسام الثلاثة لبقية في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة .

فإن قيل : لم سمي الاسم اسماً؟ قيل : اختلف فيه النحويون^(٤) فذهب البصريون إلى أنه سمي اسماً لوجهين : أحدهما أنه سما على مسماه ، وعلا على ما تحته من معناه ، فسمي اسماً لذلك^(٥) ، والوجه الثاني : أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب : فمنها ما يجرب به ويجبر عنه وهو الاسم ، نحو « زيد قائم » ومنها ما يجرب به ولا يجبر عنه وهو الفعل نحو « قام زيد » ومنها ما لا يجرب به ولا يجبر عنه وهو الحرف نحو : « هل وبلى » وما أشبه ذلك . فلما كان الاسم يجرب به ويجبر عنه ، والفعل يجرب به ولا يجبر عنه ، والحرف لا يجرب به ولا يجبر عنه ، فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع .

١٥ والأصل فيه « سمو » إلا أنهم حذفوا الواو من آخره ،

(١) في (ظ) : فلو .

(٢) في (ق) و (ظ) : بإزاء ما سقط .

(٣) في (ق) و (ظ) : أحد وهو الصواب .

(٤) في (ق) و (ظ) : اختلف النحويون في ذلك .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

وعوّضوا الهمزة في أوله ، فصار اسماً وزنه « إِفْعَ » لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في « سمو » . وذهب الكوفيون إلى أنه سمي اسماً لأنه سُمِّىَ على المسمى يعرف بها ، والسمة العلامة ، والأصل فيه ^(١) « وسم » إلا أنهم حذفوا الواو من أوله وعوّضوا مكانها الهمزة فصار اسماً وزنه « اِعْلَ » لأنه قد حذف منه فاؤه ^٥ التي هي الواو في وسم .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ وما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحاً من جهة المعنى ، إلا أنه فاسد من جهة التصريف وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول : أنك تقول في تصغيره « سُمِّيَ » نحو (حِنُو ^(٢)) ^{١٠} وُحْنِيَّ ، وِقْنُو ^(٣) وُقْنِيَّ) ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول : « وُسِّيم » كما تقول في تصغير : عدة : وُعَيْدَة ، وفي تصغير : زنة : وُزَيْنَة . فلما قيل « سُمِّيَ » دل على أنه من السمو لا من السمة ، وكان الأصل فيه : « سُمِّيُو » إلا أنه لما اجتمعت الياء

(١) في (ظ) : فيها .

(٢) (الحِنُو) (بكسر الحاء وفتحها) : كل ما فيه اعوجاج من البدن وكل تعوده موج

ج : أحناء وُحْنِيَّ ، وكُسِّيَّ : موضع قرب مكة ووالد جابر الشاعر .

(٣) القِنُو (بكسر القاف وضمها) والقِنَاء (بالكسر والفتح) الكِبَاسَة ، وهو

العدق من النخل ، كالعنقود من العنب .

والواو ، والسابق منها ساكن ، قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، كما قالوا : سيد وهين وميت ، والأصل فيه : سيود وهيون وميوت ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء ^(١) والسابق منها ساكن ، قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة ، وقلبوا الواو إلى الياء ولم يقلبوا الياء إلى الواو ، لأن الياء أخف ، والواو أثقل ، فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر ، كان قلب الواو التي هي أثقل ، إلى الياء التي هي أخف أولى .

والوجه الثاني : أنك تقول في تكسيره : « أسماء » نحو : حنو وأحناء ، وقنو وأقناء ، ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول في تكسيره : « أوسام » فلما قيل « أسماء » دل على أنه من السموات لا من السمة ، وكان الأصل فيه ^(٢) : « اسماء » إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً ، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة ، كما قالوا : حذاء وكساء وسماء ، والأصل فيه ^(٣) : حذاو ، وكساو ^(٤) ، وسماء ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً ، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة ؛ وقيل : قلبت ألفاً ، لأنها لما كانت متحركة ، وقبل الألف فتحة لازمة ، قدروا أنها قد تحركت وانفتح ما قبلها ،

(١) في (ق) و (ظ) : الياء والواو .

(٢) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٤) في (ظ) : كساو وحذاو .

لأن الألف لما كانت خفية زائدة ساكنة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتدوا بها ، فقلبوا الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة^(١) ، والألفان ساكنان وهما لا يجتمعان ، فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين ، وكان قلبها إلى الهمزة أولى لأنها أقرب الحروف إليها .

و الوجه الثالث : أنك تقول : أسميته ، ولو كان مأخوذاً من السمة ، لوجب أن تقول : وسمته^(٢) ، فلما قيل : أسميته دل على أنه من السموات لا من السمة ، وكان الأصل فيه : أسموت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياءً ، وإنما قلبت ياءً حملاً على المضارع نحو : يدعى ، وينزى ، ويشقى والأصل : يدعو ، وينزو ، ويشقو ، كما قالوا أدعيت ، وأغزيت ، وأشقيت ، والأصل : أدعوت ، وأغزوت ، وأشقت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياءً^(٣) ، وإنما قلبت في المضارع ياءً^(٤) للكسرة قبلها ، فأما : تغازيت وترجيت ، فإنما قلبت الواو فيها ياءً ، وإن لم تقلب في لفظ^(٥) المضارع ، لأن الأصل في تفاعل : فاعلت ، وفي تفاعل : فعلت ، وفاعلت وفعلت يجب قلب الواو فيها ياءً^{١٥}

(١) في (ق) ألف منقلبة ، وألف زائدة .

(٢) في (ظ) : أو سمته .

(٣) في (ق) و (ظ) 'قدم قول المؤلف : (كما قالوا : أدعيت ... قلبت ياء)

على قوله : (وإنما قلبت ياء حملاً ... ويشقوا) .

(٤) في (ق) و (ظ) : ياء في المضارع .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (ق) .

وكذلك^(١) تفاعلت وتفاعلت .

والوجه الرابع : أنك تجد في أوله همزة التعويض وهمزة التعويض
إنما تكون في ما حذف منه لامه لافاؤه، ألا ترى أنهم لما حذفوا الواو
التي هي اللام من « ينو » عوضوا الهمزة في أوله فقالوا « ابن » ،
ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من « عدة » ونحو ذلك لم يعوضوا
الهمزة في أوله ؟ فلما عوضوا الهمزة في أوله ، دل على أن الأصل
فيه : « سَمَو » كما أن الأصل في ابن : ينو ، إلا أنهم لما حذفوا
الواو التي هي اللام عوضوا الهمزة في أوله فقالوا : اسم ، فدل
على أنه مشتق من السمو لا من السمة .

١٠ وبما يؤيد أنه مشتق من السمو لا من السمة أنه قد جاء في
اسم : « نَسَمَى على وزن : هدى » والأصل فيه : « سَمَو » إلا
أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفاً ، وحذفوا الألف
لسكونها وسكون التنوين فصار : « سَمَى » .

وفي الاسم خمس لغات : « اِسْم » ، و « اُسْم » ، و « سِم »
١٥ و « سَم » و « سَمَى » .

قال الشاعر :^(٢)

باسم الذي في كل سورة سُمهُ^(٣)

(١) في (ق) : فكذلك ، وفي (ظ) : وكذلك في .

(٢) في اللسان : قال الكافي عن بني قضاة :

« باسم الذي في كل سورة سُمهُ ، بالضم ، وأنشد عن غير قضاة
« سِمهُ بالكسر

(٣) في (ق) و (ظ) : سِمهُ ، و يروى : سُمهُ

وقال الآخر^(١) :

وعامنا أعجبنا مُقدّمه يدعى أبا السمع وقرضابِ سمه^(٢)

وقال الآخر^(١) :

والله أسماكُ سُمي مباركاً آثرَكَ اللهُ به إيثاركاً^(٣)

وكسرت الهمزة في «إِسْمٍ» لمحال كسرة سينه في : «سِمُو» لأنه هـ
الأصل ، وضمّت الهمزة في «أُسْمٍ» لمحال لضمّة سينه في «سِمُو»
لأنه أصل ثانٍ والذي يدلّ على ذلك اللغتان الأخريان وهما «سِمٌ»
و «سُمٌ» فإنها حذفّت لامها ، وبقيت فاؤها على حركتها^(٤) في
الأصلين . ووزن «أُسْمٍ» بضم الهمزة «أَفْعُ» ووزن «سِمٌ»
«رَفْعُ» ووزن «سُمٌ» «فُعُ» ووزن «سُمِي» «فُعِلٌ» . ١٠

فإن قيل : ما حدّ الاسم؟ قيل : كل لفظة دلت على معنى
تحتها غير مقترن بزمان محصل^(٥) ، وقيل : ما دلّ على معنى ، وكان
ذلك المعنى شخصاً أو غير شخص ، وقيل : ما استحق الإعراب
أول^(٦) وضعه . وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على

(١) في (ظ) : وقال الراجز . أورد صاحب اللسان هذا البيت والذي يليه ،
ولم يعزهما ، وأنشدهما المؤلف في الإنصاف .

(٢) في (ظ) : القرضاب : اسم للسيف . قرضب الرجل ، إذا أكل شيئاً يابساً
فهو قرضاب ، حكاه ثعلب وأنشد «وعامنا» إلى آخره .

(٣) عزاء في «منار السالك» لابن خالد القناني الأسدي . والظاهر أنه هبان بن
خالد الأسدي الذي لقب بالنواح لحسن مرثيته . كما ورد في معجم الشعراء ص ٣٠

(٤) في (ق) و (ظ) حركتها وهو الصواب .

(٥) أي معيّن معبراً عنه بالماضي والحال والاستقبال كالفعل .

(٦) في (ق) و (ظ) : في أول .

سبعين حداً^(١)؛ ومنهم من قال : لا حدّ له ، ولهذا لم يجدّه سيبويه
وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال : الاسم : « رجل وفرس » .
فإن قيل : ما علامات الاسم ؟ قيل : علامات الاسم كثيرة
فمنها الألف واللام نحو : الرجل والقلام ، ومنها التنوين ، نحو :
رجلٍ وغلّامٍ ، ومنها حروف^(٢) الجر ، نحو : من زيدٍ وإلى
عمرو ، ومنها التثنية ، نحو : الزيدان والعمران ، ومنها الجمع ،
نحو : الزيدون والعمرون ، ومنها النداء ، نحو : يا زيد ويا عمرو ،
ومنها الترخيم ، نحو : يا حارٍ ويا مالٍ في ترخيم حارث ومالك ،
وقد قرأ بعض السلف : « ونادوا يا مالٍ إِيْقَضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ »^(٣)
١٠ ومنها التصغير ، نحو : زَيْدٌ وَعَمِيرٌ في تصغير زيد وعمرو ،
ومنها النسب ، نحو : زَيْدِي وَعَمْرِي في النسب إلى زيد وعمرو ،
ومنها الوصف ، نحو : زيد العاقل ، ومنها أن يكون فاعلاً
أو مفعولاً ، نحو : ضرب زيد عمراً ، ومنها أن يكون^(٤) مضافاً
إليه ، نحو : غلام زيدٍ ، وثوب خزٍ ، ومنها أن يكون مخبراً

(١) في (ق) و (ظ) : وأحصرتها أن تقول : « كل لفظ دلّ على معنى مفرد يمكن
أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ بينيّته لا بالعرض على الزمان
المحصّل الذي فيه ذلك المعنى ، فهذا الحدّ أحصر ، وغيره أخصر) وقد
سقط هذا الكلام كله من طبعة (ليدن) .

(٢) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٣) سورة الزخرف (الآية ٧٧) .

(٤) في (ق) و (ظ) : مضافاً أو مضافاً إليه .

- عنه كما يتناه^(١) ، فهذه معظم علامات الأسماء .
- فإن قيل : لم سمي الفعل فعلاً ؟ قيل : لأنه يدلّ على الفعل الحقيقي ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ضرب » دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة ، فلما دلّ عليه سمي به ، لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب ، وهو كثير في كلامهم .
- فإن قيل : فما حدّ الفعل ؟ قيل : حدّ الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل^(٢) ، وقيل . ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء ، وقد حدّه النحويون أيضاً حدوداً^(٣) كثيرة . فإن قيل : ما^(٤) علامات الفعل ؟ قيل : علامات الفعل كثيرة ، فمنها : قد ، والسين وسوف ، نحو : قد قام ، وسيقوم ، وسوف يقوم ، ومنها : ١٠ . تا . الضمير ، وألفه وواوه ، نحو : قمت ، وقاما ، وقاموا ، ومنها : تا . التانيث الساكنة ، نحو : قامت ، وقعدت ، ومنها أن الخفيفة المصدرية ، نحو : أريد أن تفعل ، ومنها إن الخفيفة الشرطية نحو : إن تفعل أفعل ، ومنها لم ، نحو : لم يفعل ،^(٥) وما أشبه ذلك ، ومنها التصرف نحو فَعَلَ يَفْعَلُ وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال ١٥ وهي : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحبذا ،

(١) في (ق) و (ظ) : يتناه .

(٢) أي . عين بخلاف الاسم كما تقدم .

(٣) في (ق) و (ظ) : محدود .

(٤) في (ظ) : فما .

(٥) في (ظ) : لم تفعل .

وفيهما كلها خلاف ، ولهما كلها أبواب نذكر ما^(١) فيها إن شاء الله تعالى .
فإن قيل : لِمَ^(٢) سمي الحرف حرفاً ؟ قيل : لأن الحرف في اللغة
هو الطرف ، ومنه يقال : حرف الجبل أي طرفه ، فسمي حرفاً
لأنه يأتي في طرف الكلام . فإن قيل : فما حدُّه ؟ قيل ما جاء لمعنى
في غيره وقد حدّه النحويون أيضاً بحدود كثيرة لا يليق ذكرها
بهذا المختصر . فان قيل : فإلى^(٣) كم ينقسم الحرف ؟ قيل : إلى
قسمين : مُعْمَلٌ ومُهْمَلٌ ، فالمعمل هو الحرف المختص ، كحرف
الجر ، وحرف الجزم ، والمهمل غير المختص كحرف الاستفهام ،
وحرف العطف ، ثم الحروف المعملة والمهملة كلها تنقسم^(٤) إلى ستة
أقسام ، فمنها : ما يغير اللفظ والمعنى ، ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى
ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ ، ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير
الحكم ، ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لفظاً^(٥) ولا معنى ، ومنها
ما لا يغير لفظاً ولا معنى ولا حكماً .
فأما ما يغير اللفظ والمعنى فنحو « ليت » فتقول^(٦) : « ليت زيدا »

(١) في (ق) و (ظ) : نذكرها فيها وهو الصواب .

(٢) في (ظ) : فلم .

(٣) في (ق) : إلى .

(٤) في (ظ) : ينقسم .

(٥) في (ظ) : ولا يغير لفظاً ...

(٦) في (ق) و (ظ) : تقول .

منطلق^(١) « فليت قد غيرت اللفظ وغيرت المعنى ، أما تغيير اللفظ فلأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، وأما تغيير المعنى فلأنها أدخلت في الكلام معنى التمني . وأما ما يغير اللفظ دون المعنى فهو أن^(٢) تقول : « إن زيدا قائم » ذ (إن) قد غيرت اللفظ لأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر ، ولم تغير المعنى لأن معناها التأكيد والتحقيق^(٣) . وتأكيده الشيء لا يغير معناه . وأما ما يغير المعنى دون اللفظ فنحو^(٤) « هل زيد قائم » ؟ ذ « هل » قد غيرت المعنى لأنها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب ، إلى الاستخبار الذي لا يحتمل صدقاً ولا كذباً ، ولم يغير^(٥) اللفظ لأن الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها . وأما ما يغير اللفظ والمعنى ١٠ ولا يغير الحكم نحو^(٦) اللام في قولهم « لا يدي زيد » فاللام ههنا غيرت اللفظ لجرها الاسم ، وغيرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغير الحكم ، لأن الحكم حذف النون للإضافة ، وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها ، فلم تغير الحكم ، وأما ما يغير

(١) في (ق) : قائم .

(٢) في (ق) و (ظ) : دون المعنى فنحو : « إن » تقول ...

(٣) سقطت هذه الكلمة في (ق) و (ظ) .

(٤) في (ق) : فنحو : « هل » ، تقول « هل زيد قائم » .

(٥) في (ق) تغير .

(٦) في (ق) و (ظ) : فنحو وهو الصواب .

الحكم ، ولا يغير لا^(١) لفظاً ولا معنى ، فنحو اللام في قوله تعالى
« إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك
لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون »^(٢) و « اللام » هنا ما غيرت
لا^(٣) لفظاً ولا معنى ، ولكن غيرت الحكم^(٤) لأنها علقبت الفعل
عن العمل ، وأما ما لا يغير لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً فنحو « ما »
في قوله تعالى : « فبما رحمة من الله لنت لهم »^(٥) و « ما » ههنا
ما غيرت لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً ، لأن التقدير : فبرحمة من
الله لنت لهم .

فإن قيل : « كيف » اسم أو فعل أو حرف ؟ قيل : اسم ،
والدليل على ذلك من وجهين ، أحدهما : أنه قد جاء عن بعض العرب
أنه قال^(٦) : « على كيف تبيع الاحمرين »^(٧) ودخول حرف الجر
عليها يدل على أنها اسم ، إلا أن هذا الوجه ضعيف ، لأن دخول
حرف الجر^(٨) إنما جاء شاذاً . والوجه الصحيح هو الوجه الثاني^(٩) ،

(١) سقطت « لا » من (ظ) .

(٢) سورة (المنافقون) (الآية الأولى)

(٣) سقطت « لا » من « ظ » .

(٤) في (ق) : للحم وهو سهو من الناسخ .

(٥) سورة آل عمران (الآية ١٥٩)

(٦) سقط من (ق) و (ظ) قوله : أنه قال .

(٧) هما اللحم والخمر .

(٨) في (ق) و (ظ) : عليها .

(٩) في (ظ) : والصحيح الوجه الثاني .

وهو أنا نقول : لا تخلو كيف من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً
فبطل^(١) أن يقال هي^(٢) حرف ، لأن الحرف لا يفيد مع كلمة
واحدة ، و « كيف » تفيد مع كلمة واحدة ، ألا ترى أنك تقول :
« كيف زيد » فيكون كلاماً مفيداً ؟ فإن قيل : فقد^(٣) أفاد
الحرف الواحد^(٤) مع كلمة واحدة في النداء نحو : يا زيد ، قيل : إنما
حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لأن التقدير في قولك
يا زيد : أدعو زيدا ، وأنادي^(٥) زيدا ، فحصلت الفائدة باعتبار
الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة ، فبطل أن يكون^(٦)
حرفاً . وبطل أيضاً أن يكون^(٧) فعلاً ، لأنه لا يخلو إما أن يكون^(٨)
فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، فبطل^(٩) أن يكون فعلاً ماضياً ١٠
لأن أمثلة الفعل الماضي لا تخلو إما أن تكون على مثال^(١٠) فَعَلَ

(١) في (ق) و (ظ) بطل .

(٢) سقطت « هي » من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) : قد .

(٤) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) و (ظ) أو أنادي .

(٦) في (ق) تكون .

(٧) في (ق) تكون .

(٨) في (ظ) لا يخلو أن تكون .

(٩) في (ق) و (ظ) : بطل .

(١٠) في (ق) و (ظ) : على فعل .

كضرب ، أو على فَعَلَ كَمَكْتُ أو على فَعِلَ كَسَمِيعَ وَعَلِمَ ،
و كيف على وزن فَعَلٌ ، فبطل أن يكون ^(١) فعلاً ماضياً . وبطل
أن يكون ^(٢) فعلاً مضارعاً لأن الفعل المضارع ما كانت في أوله
إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، ا
و « كيف » ليس في أوله إحدى ^(٣) الزوائد الأربع فبطل أن يكون
فعلاً مضارعاً . وبطل أن يكون ^(٤) أمراً لأنه ^(٥) يفيد الاستفهام
وفعل الأمر لا يفيد الاستفهام ، فبطل أن يكون ^(٦) أمراً . وإذا
بطل أن يكون ^(٧) فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، بطل ان
يكون ^(٨) فعلاً ، والذي يدل أيضاً على أنه ليس بفعل أنه يدخل على
١٠ الفعل في نحو ^(٩) قولك « كيف تفعل كذا » ولو كان فعلاً لما دخل
على الفعل ، لأن الفعل لا يدخل على الفعل . وإذا بطل أن يكون
فعلاً أو حرفاً وجب أن يكون اسماً . فإن قيل : فعلاية الاسم
لا تحسن فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف ، فلم جعلتموه
اسماً ولم تجعلوه فعلاً أو حرفاً؟ قيل : لأن الاسم هو الاصل ، والفعل
والحرف فرع فلما وجب حمله على أحد هذه الاقسام الثلاثة ، كان حمله
على الاسم الذي هو الاصل أولى من حمله على ما هو فرع .

(١) في (ق) : تكون .

(٢) في (ق) : إحدى هذه .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأنها .

(٤) في (ق) : في قولك .

فإن قيل : فلمَ قدم الاسم على الفعل ، والفعل على الحرف ؟ قيل :
إنما قدم الاسم (على الفعل)^(١) لأنه الأصل ويستغني بنفسه عن
الفعل نحو^(٢) : زيد قائم ، وأخر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه
لا^(٣) يستغني عنه فلما كان الاسم هو الأصل ويستغني^(٤) عن
الفعل ، والفعل فرع^(٥) عليه ، ومفتقر^(٥) إليه ، كان الاسم مقدماً
عليه ، وإنما قدم الفعل على الحرف لأن الفعل يفيد مع الاسم^(٦) نحو :
قام زيد ، وأخر الحرف عن الفعل لأنه لا يفيد مع اسم واحد ،
لأنك^(٧) لو قلت : يزيد أو لزيد من غير أن تعلق الحرف بشيء لم
يكن مفيداً ، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد ، والحرف لا يفيد
مع اسم^(٨) ، كان الفعل مقدماً عليه ، فأعرفه تصب^(٩) إن شاء . ١٠
الله تعالى .

-
- (١) سقطت الكلمتان من (ق) و (ظ) .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : نحو قولك .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : ولا .
 - (٤) في (ق) و (ظ) : ومستغنياً .
 - (٥) في (ق) و (ظ) بنصب الكلمتين .
 - (٦) في (ق) و (ظ) : مع اسم واحد .
 - (٧) في (ق) و (ظ) : فإنك .
 - (٨) في (ق) و (ظ) : اسم واحد .
 - (٩) سقطت هذه الكلمة من (ق) و (ظ) .

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

إن قال قائل : لِمَ سُمِّي الإعراب إعراباً والبناء بناءً ؟ قيل : أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه ، أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني ، مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حجته إذا بينها ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ^(١) « الثيب تُعرب عن نفسها ^(٢) » أي تبيّن وتوضح ^(٣) ، قال الشاعر ^(٤) .

وجدنا لكم في آل حاميم آية
تأوتها منا تقي ومُعرب
فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعراباً . والوجه الثاني : أن يكون سمي إعراباً لأنه تغير يلحق أواخر الكلم ، من قولهم ^(٥) « عربت معدة الفصيل » إذا تغيرت ، فإن قيل : « العَرَبُ » في قولهم : عربت معدة الفصيل « معناه الفساد ، وكيف ^(٦) يكون

-
- (١) أخرجه أحمد وابن ماجه ، وعند مسلم وأبي دواد والنسائي عن ابن عباس بلفظ « الثيب أحق بنفسها من وليها » .
(٢) في (ق) و (ظ) : « يعرب عنها لسانها . »
(٣) في (ق) و (ظ) : يبين ويوضح .
(٤) هو الكميّ بن زيد الأسدي شاعر الهاشميين (م ١٢٦ هـ) .
(٥) في (ق) و (ظ) : فكيف .
(٦) سقطت من (ظ) .

الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل: معنى قولك^(١): «أعربت الكلام أي أزلت عربيه وهو فساد»، وصار هذا كقولك: «عجبت الكتاب إذا أزلت عجمته»، وأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته، وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى: «إن الساعة آتية أكاد أخفيها»^(٢) أي أزيل خفاها، وهذه الهمزة تسمى: همزة السلب. والوجه الثالث: ٥
أن يكون سمي إعراباً لأن العرب للكلام كأنه يتعجب إلى السامع بإعرابه، من قولهم: امرأة عروب، إذا كانت متعجبة إلى زوجها قال الله تعالى: «عربياً أتراباً»^(٣) أي متعجبات إلى أزواجهن، فلما كان العرب للكلام كأنه يتعجب إلى السامع بإعرابه، سمي إعراباً. ١٥
وأما البناء فهو^(٤) منقول من هذا البناء المعروف للزوم وثبوته. فإن قيل: فما حدث الإعراب والبناء؟ قيل: أما الإعراب فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً. وأما البناء فحده لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون. فإن قيل: كم ألقاب الإعراب والبناء؟ قيل: ثمانية^(٥)، فأربعة للإعراب، ١٥

(١) في (ظ): قولهم.

(٢) سورة طه الآية ١٥.

(٣) زاد في (ق): «أبكاراً».

(٤) الواقعة: ٣٧.

(٥) في (ق): فمنتقول.

(٦) في (ق) و (ظ): ثمانية ألقاب: أربعة.

وأربعة للبناء ، وألقاب^(١) الإعراب : رفع ، ونصب ، وجر ،
وجزم ، وألقاب البناء : ضم ، وفتح ، وكسر ، ووقف ، وهي
وإن كانت ثمانية في المعنى ، فهي أربعة في الصورة . فإن قيل :
فلم كانت أربعة ؟ قيل : لأنه ليس إلا حركة أو مسكون ،
• فالحركة ثلاثة أنواع : الضم والفتح والكسر ، فالضم من الشفتين
والفتح من أقصى الحلق ، والجر من وسط الفم ، والمسكون هو
الرابع . فإن قيل : هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء
أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ؟ فذهب بعض النحويين إلى أن حركات
الإعراب هي الأصل وأن حركات البناء فرع عليها ، لأن الأصل
في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل ، فكانت
أصلاً ؛ والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف
وهي الفرع فكانت فرعاً ؛ وذهب آخرون إلى أن حركات البناء
هي الأصل ، وحركات^(٢) الإعراب فرع عليها ، لأن حركات
البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها ، وحركات الإعراب تزول
وتتغير ، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير . فإن
قيل : هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن

(١) في (ق) و (ظ) : فألقاب .

(٢) في (ق) و (ظ) : وأن حركات .

غيرها؟ قيل : الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للألفظ فيها حظ ، ألا ترى أنك تقول في حدّ الإعراب : هو اختلاف أواخر الكلام باختلاف العوامل ، وفي حدّ البناء : لزوم أواخر الكلام بحركة أو سكون؟ ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين ، وإنما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للألفظ فيها حظ ، والذي يدلّ على ذلك أن هذه الحركات إذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للإعراب ، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء ، فدلّ على أن الإعراب هو الاختلاف ، والبناء هو اللزوم ، والذي يدلّ على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء ، فيقال : ١٠ حركات الإعراب ، وحركات البناء ، ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء لما جاز أن يضاف^(١) إليه ، لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز ، ألا ترى أنك لو قلت : حركات الحركات لم يجوز ؟ فلما جاز أن يقال^(٢) : حركات الإعراب ، وحركات البناء دلّ على أنها غيرهما^(٣) ، فأعرفه تصب^(٤) إن شاء الله تعالى . ١٥

(١) في (ق) : تضاف .

(٢) في (ظ) : يقول .

(٣) في (ق) غيرها ، وفي (ظ) : أنها غيرها .

(٤) لم يأت هذا الفعل في (ق) و (ظ) في كل الأبواب .

الباب الثالث

باب المعرب والمبني

إن قال قائل : ما المعرب والمبني ؟ قيل : أما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظاً أو محلاً ، ^(١) وهو على ضربين . اسم متمكن ، وفعل مضارع ، فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه ، والفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء . فإن قيل : لم ^(٢) زيدت هذه الحروف ^(٣) دون غيرها ؟ قيل : ^(٤) الأصل أن تزداد حروف المد واللين ، وهي الواو والياء ^(٥) والألف ، إلا أن الألف لما لم يمكن زيادتها أولاً ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، أبدلوا منها الهمزة ، لقرب مخرجيهما ، لأنها هوائية ^(٦) يخرجان من أقصى الحلق ، وكذلك ^(٧) الواو أيضاً ، لما لم يمكن ^(٨) زيادتها

(١) في (ق) و (ظ) : تقديراً .

(٢) في (ق) : فلم .

(٣) في (ق) و (ظ) : الأحرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأن الأصل .

(٥) في (ق) : الياء والواو .

(٦) في (ق) و (ظ) : هوائيتان .

(٧) في (ق) : وكذا .

(٨) في (ق) : يمكن .

أولاً ، لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولاً ، فأبدلوا^(١)
منها التاء ، لأنها تبدل منها كثيراً ، ألا ترى أنهم قالوا : ترأت ،
وتجاه ، وتخمّة ، وتهمه ، وتيقور^(٢) ، وتولج ، قال الشاعر :
« مُتَخِذاً فِي^(٣) ضَعَوَاتِ^(٤) تَوَلَجَا »

وهو بيت الصائد ، والأصل : وراث ، ووجه ، ووخمة ، ووهمة ،
وويقور لأنه من الوقار ، و : وولج لأنه من الولوج ، فأبدلوا
التاء من الواو في هذه المواضع كلها ، وكذلك^(٥) ههنا . وأما
الياء فزيدت لأنها لم يعرض فيها ما يمنع^(٦) زيادتها كما عرض
في الألف والواو ، وأما التون فإنما زيدت لأنها تشبه حروف
المدّ واللين ، وتزاد معها في باب : الزيدَيْن ، والزيدَيْن^(٧) ، ١٠

(١) في (ق) و(ظ) : أبدلوا .

(٢) التيقور : الوقار فيقول منه ، والتاء مبدلة من واو .

(٣) في (ق) و(ظ) : من .

(٤) صدر بيت لجريز بن عطية من قصيدة يهجو بها البعيث المجاشعي ، وتتمته :

« أردى بني مجاشع وما نجا »

والضَعَوَات جمع ضعة : وهو شجر بالبادية ، وضعا : اختبأ واستتر ،

والتولج والدولج : الكيناس كما في اللسان ، وفي ديوان جرير : التولج

والدولج واحد وهو ما انكسر فيه أي دخل .

(٥) في (ق) : فكذا . وفي (ظ) : فكذلك .

(٦) في (ق) و (ظ) : من زيادتها .

(٧) ذكر في (ظ) : التني فقط ، وقد يكون الجمع لأن الكلمة غير مشكولة .

والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف ^(١) أن تقدم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم الياء ، وذلك لأن الهمزة للمتكلم وحده ، والنون للمتكلم ولن معه ، والتاء للمخاطب ، والياء للغائب ، والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه ، ثم عن نفسه ^(٢) وعن مجبه ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الأحرف ^(٣) في أول الفعل المضارع .

فإن قيل : هل ^(٤) الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم ^(٥) هو أصل ؟ قيل : لا بل هو ^(٥) محمول على الاسم في الإعراب ، وليس بأصل فيه ، لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، فلولم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض ، يدلك ^(٦) على ذلك أنك لو قلت : « ما أحسن زيداً » لكنت متعجباً ، ولو قلت : « ما أحسن زيد » لكنت نافياً ، ولو

(١) في (ظ) : الحروف .

(٢) سقط من (ظ) قوله : ثم عن نفسه .

(٣) في (ق) و (ظ) : فالفعل .

(٤) في (ق) و (ظ) : أو .

(٥) سقطت كلمة (هو) من (ظ) .

(٦) في (ظ) : يدل .

قلت ، « ما أحسنُ زيدٍ ؟ » لكنت مستفهما (عن أي شيء منه حسنٌ ^(١)) ، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي ، والنفي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني ببعض وإزالة الالتباس واجب . وأما الأفعال والحروف فإنها تدل على ما وضعت له بصيغها ، فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يورث لبساً فيها ، والإعراب زيادة ، والحكيم لا يريد زيادة ^(٢) لغير فائدة .

فإن قيل : فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً ، فلم يحمل على الاسم في الإعراب ؟ قيل : إنما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم ، ولهذا سمي ^(٣) مضارعاً ، والمضارعة : المشابهة ، ومنها سمي الضرع ضرعاً لأنه يشابه أخاه ^(٤) ، ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم ^(٥) من خمسة أوجه :
الوجه الأول : أنه يكون شائماً فيتخصص ^(٦) ، كما أن الاسم يكون ^(٧) شائماً فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول :

-
- (١) سقط من (ق) و(ظ) ما بين القوسين .
 - (٢) في (ق) و(ظ) : « لا يزيد شيئاً » ولعله أصح .
 - (٣) في (ق) : صاحبه ، وفي (ظ) : شابه صاحبه .
 - (٤) في (ظ) : بين الاسم والفعل .
 - (٥) في (ظ) : فيخصص .
 - (٦) سقط فعل (يكون) من (ظ) وهو سهو من الناسخ .

« يقوم » فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه ؟ فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما أن الاسم اختص بعد شياعه ، فقد شابهه من هذا الوجه .

الوجه ^(١) الثاني : أنه يدخل ^(٢) عليه لام الابتداء كما يدخل ^(٣) على الاسم ، ألا ترى أنك تقول : « إن زيدا يقوم » كما تقول « إن زيدا لقائم » ؟ ولام الابتداء تختص بالأسماء ، فلما دخلت على هذا الفعل ، دلّ على مشابهة بينهما ، والذي يدلّ على ذلك أن فعل الأمر ، والفعل الماضي لما بَعُدَا ^(٤) عن شبه الاسم ، لم تدخل هذه اللام عليهما ^(٥) ، ألا ترى أنك لو قلت : « لآ كرم زيدا يا عمرو » أو ^(٥) « إن زيدا لقام ^(٦) » لكان ^(٧) خلفا من الكلام .

(١) في (ق) و (ظ) : والوجه .

(٢) في (ق) : تدخل .

(٣) في (ق) : بَعُدَ وهو سهو .

(٤) في (ظ) : عليها ، وهو سهو .

(٥) في (ق) و (ظ) : وإنّ زيدا .

(٦) في (ظ) : القائم وليس فيه شاهد .

(٧) في (ق) و (ظ) : لكان ذلك .

- والوجه الثالث : أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ، فأشبهه الأسماء المشتركة ، كالعين ينطلق^(١) على العين الباصرة ، وعلى عين الماء ، وعلى^(٢) غير ذلك .
- والوجه الرابع : أن^(٣) يكون صفة كما يكون الاسم^(٤) كذلك ، تقول : « مررت برجل يضرب » كما تقول : « مررت برجل ضارب » فقد قام « يضرب » مقام « ضارب »^(٥) .
- والوجه الخامس : هو^(٦) أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه ، ألا ترى أن « يضرب » على وزن « ضارب » في حركاته وسكونه ولهذا يعمل الاسم^(٧) الفاعل عمل الفعل . فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه ، استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم . ولكل واحد من هذه الأنواع عامل يختص به ، وأما^(٨)

(١) في (ق) : تنطلق .
(٢) في (ق) و (ظ) : إلى غير .
(٣) في (ق) و (ظ) : آتة .
(٤) في (ق) : كما أن الاسم يكون صفة كذلك .
(٥) سقط من (ظ) قول المؤلف : فقد قام ... ضارب .
(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .
(٧) في (ق) و (ظ) : اسم الفاعل .
(٨) في (ق) و (ظ) : أما .

عامل الرفع فاختلف فيه النحويون ^(١) ، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي لالفظي ، فأشبهه الابتداء ، فكما ^(٢) أن الابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ^(٣) ما أشبهه . فإن قيل : هذا ينقض بالفعل الماضي ، فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع ^(٤) . قيل : إنما لم يرتفع ^(٥) لأنه لم يثبت له استحقاق (جملة) ^(٦) الإعراب ، فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع ، لأنه نوع منه بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الإعراب للمساوية التي ذكرناها قبل ، فإن الفرق بينها . وأما الكوفيون ^(٧) فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي

(١) في (ق) و (ظ) : النحويون فيه .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٣) في (ق) : فكذا .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولا يرفع .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٦) في الأشموني : الرفع له التجرد كما ذهب إليه حذاق الكوفيين ، منهم الفراء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولانتقن المضارعة ، كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف (أي ابن مالك) الأول (أي التجرد) (ج ٢/٣) . وقال ابن هشام في أوضعه : رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم ، وفاقاً للفراء ، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين لانتقاضه بنحو : هلا تنعل (أي لأن الاسم لا يجلب بعد أداة التحضيض) (ج ٢/٢٨١) .

في أوله ، وهو قول الكسائي^(١) ، وذهب الفراء إلى أنه يرتفع
لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة . فأما قول الكسائي
فظاهر الفساد ، لأنه لو كان الزائد^(٢) هو الموجب للرفع ، لوجب
الآن يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ، لأن عامل النصب
والجزم لا يدخل على عامل الرفع ، فلما وجب نصبه بدخول
النواصب ، وجزمه بدخول الجوازم ، دلّ على أن الزائد ليس
هو العامل . وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعف ، وذلك لأنه
يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع ، لأنه قال :
لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، والرفع قبل النصب والجزم ،
فلهذا كان هذا القول ضعيفا . وأما عوامل النصب فنحو : أن
ولن وكى وإذن (وحتى)^(٣) . وأما عوامل الجزم فنحو : لم ،
ولما ، ولام الأمر ، ولا في النهي . ولعوامل النصب والجزم
موضع نذكرها فيه إن شاء الله تعالى . وأما المبني فهو ضد
المعرب ، وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك :
الاسم غير المتمكن ، والفعل غير المضارع^(٤) . فأما الاسم غير

(١) جاءت العبارة في (ق) و (ظ) كما يلي : وأما الكوفيون فاختلفوا ،

فذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، وذهب الفراء ...

(٢) في (ق) و (ظ) : في أوله .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ)

(٤) في (ظ) والفعل المضارع وهو سهو .

التمكن فنحو من ، وكم ، وقبل ، وبعد ، وأين ، وكيف
وأمن ، وهؤلاء ، وإنما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت
الحروف ، وتضمنت معناها ^(١) ، فأما : « من » فإنها بنيت
لأنها لا تخلو : إما ^(٢) أن تكون استفهامية ، أو شرطية ،
• أو اسماً موصولاً ، أو نكرة موصوفة ، فإن ^(٣) كانت استفهامية
فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت شرطية فقد
تضمنت معنى حرف الشرط ، وإن كانت اسماً موصولاً فقد
تنزلت منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ، وإن كانت نكرة
موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة ^(٤) . وأما « كم » فإنها بنيت لأنها
١٠ لا تخلو : إما أن تكون استفهامية أو خبرية ، فإن كانت استفهامية
فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية فهي نقيضة
« رب » لأن « رب » للتقليل ، و « كم » للتكثير ، وهم يحملون
الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره . وأما من وكم فبنيت ^(٥)
على السكون لأنه الأصل في البناء ، ولم يعرض فيها ما يوجب

(١) في (ق) : أو تضمنت معناها وفي (ظ) : أو تضمنت معانيها .

(٢) في (ق) : من أن :

(٣) في (ظ) : إن .

(٤) في (ق) و(ظ) الموصولة .

(٥) في (ق) و(ط) : وبنيت « من » و « كم » .

بناهما على حركة ، فبقيا على الأصل . وأما : قَبْلُ وَبَعْدُ
فإنما بنا ، لأن الأصل فيها أن يستعملا مضافين إلى ما بعدها ،
فلما اقتطعا عن الإضافة ، - والمضاف مع ^(١) المضاف إليه بمنزلة
كلمة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني ،
قال الله تعالى : « اللهُ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » ^(٢) وإنما
بنا على حركة لأن كل واحد منها كان له حالة إعراب
قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزاً ^(٣) لهما على ما بني
وليس له حالة إعراب نحو « مَنْ » و « كَمْ » ، وقيل : إنما بنا
على حركة لالتقاء الساكنين . والقول الصحيح ^(٤) هو الأول .
فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ؟ قيل : لوجهين : أحدهما
أنه لما حذف المضاف إليه بنا على أقوى الحركات وهي الضمة ^(٥) ،
تعويضاً عن المحذوف ، وتقوية لهما ، والوجه الثاني : إنما بنوها
على الضم لأن النصب والجر يدخلها ، نحو : جئت قبلك ومن
قبلك ، وأما الرفع فلا يدخلها البتة ، فلو بنوها على الفتح
والكسر ^(٦) لا لبست حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوها

(١) في (ظ) : والمضاف إليه .

(٢) الروم : ٤

(٣) في (ق) و(ظ) : تمييزاً .

(٤) سقطت هذه الكلمة من (ق) و(ظ) .

(٥) في (ق) : وهو الضم ، وفي (ظ) : وهو الضمة .

(٦) في (ق) و(ظ) أو الكسر .

على حركة لاتدخلها وهي الضمة ، لتلا يلتبس ^(١) حركة الإعراب
بحركة البناء . وأما أين وكيف فإنما بنيا [على الفتح ^(٢)] لأنها
تضمنا معنى حرف الاستفهام ، لأن « أين » سؤال عن المكان ،
و « كيف » سؤال عن الحال ، فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام ،
وجب أن يبنيا ، وإنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما
كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات . وأما « أمس » فإنما
بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف ، لأن الأصل في « أمس »
الأمس ، فلما تضمنت معنى اللام ، تضمنت معنى الحرف ،
فوجب أن تبنى . وإنما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين ، وإنما
كانت الحركة كسرة لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين .
ومن العرب من يجعل « أمس » معدولة عن لام التعريف فيجعلها
غير مصروفة ^(٣) ، قال الشاعر :

لقد رأيتُ عَجَباً مَدَّ أَمْسَا عَجائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي قُعْسَا
يَا كَانِ مَا فِي رَحْمَتِي هَمْسَا لَا تَرَكَ اللهُ لِهِنَّ ضَرْسَا ^(٤)

-
- (١) في (ق) تلتبس .
(٢) سقط من (ق) و(ظ) ما بين القوسين .
(٣) أي معربة بالضم رفعا وبالفتح نصبا وجرأ ، والسَّعَالِي (بفتح السين)
جمع سَعَلَة (بكسرها) وهي النول وقد أنشد سيويه البيت الأول
وذكر الأعمى في شرح شواهد البيت الثاني ، وتجد هذه الأبيات في
باب ما لا يتصرف من كتب النحو ، ولم اقف على قائلها .
(٤) في (ظ) : يَا كَانِ مَا يَلْقَى لِهِنَّ هَمْسَا ، وقد سقط البيت الثاني من (ق) .

وأما «هؤلاء» فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به ، لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط ، والنفي ، والتمني ، والعطف ، إلى غير ذلك من المعاني ، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمّنوا «هؤلاء» معنى حرف الإشارة ، فبنوها ، ونظير «هؤلاء» «ما» التي في التعجب فإنها بنيت لتضمنها ، معنى حرف التعجب ، وإن لم يكن لها ^(١) حرف ينطق به ، لأن الأصل في التعجب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني ، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ، ضمّنوا «ما» معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا «ما» إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط ، فكذلك ^(٢) ههنا .

١٥

وأما الفعل غير المضارع ، فهو على ضربين : أحدهما الفعل الماضي ، والآخر فعل الأمر ، فأما الفعل الماضي فنحو ، ذَهَبَ ، وَعَلِمَ ، وَشَرُفَ ، وَاسْتَخْرَجَ ، وَدَحْرَجَ ، وَاحْرَنْجَمَ ، ^(٣)

(١) في (ق) و (ظ) : له وهو الصواب .

(٢) في (ظ) وكذلك .

(٣) احرنجم : أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم أو الإبل اجتمع بعضها على

وأما فعل الأمر فنحو : اذهب ، واعلم ، واشرف ، واستخرج
ودحرج ، واحرنجم ، وسندكره^(١) لم بني فعل الماضي على
الفتح ، وللم بني فعل الأمر على الوقف ، وخلاف النحويين فيه ،
في بابه إن شاء الله تعالى . وأما الحروف فكلمة مبنية لم يعرب
منها شيء^(٢) لبقائها على أصلها في البناء ، فأعرفه تصبب إن
شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : وسندكر .

(٢) في (ق) : شيء كالأنفال .

الباب الرابع

باب إعراب الاسم المفرد

إن قال قائل : على كم ضرباً^(١) الاسم المفرد ؟ قيل : على ضربين : صحيح ، ومعتل . فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره ألفاً ، ولا ياء قبلها كسرة ، نحو : رجل ، وفرس ، وما أشبه ذلك ؛ وهو على ضربين : منصرف . وغير منصرف ، فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين ، نحو : هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، وهذا الضرب يُسمى «الأمكن» وقد يسمى أيضاً «متمكناً» . فإن قيل : لِمَ جعلوا التنوين علامةً للصرف دون غيره ؟ قيل : لأن أولي ما يزداد^{١٠} حروف المد واللين ، وهي الألف ، والياء ، والواو ، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها^(٢) ، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها ؟ وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال ، والانتقال من حال إلى حال ؛ وكان^(٣) التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة ، ألا ترى أنه^{١٥}

(١) لا يخفى أن «كم» الاستفهامية ، تميز بنصب مفرد كما ترى هنا .
(٢) في ق و (ظ) زيادة : (إلى التنوين ، لا يلزم من اعتلالها وانتقالها) .
(٣) في (ظ) : فكان .

غنة في الحيشوم ، وأنه ^(١) لامعتمده في الحلق ، فأشبه الألف
إذ كان حرفاً هوائياً . فإن قيل : فلماذا ^(٢) دخل التنوين
الكلام ^(٣) ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيويه
إلى أنه دخل الكلام علامة للأخف عليهم ، والأمكن عندهم
وذهب بعضهم ^(٤) إلى أنه دخل فرقاً بين الاسم والفعل ^(٥) ، وذهب
آخرون إلى أنه دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف .

وأما غير المنصرف فما لم يدخله الجرُّ مع التنوين ، وكان
ثانياً من وجهين ^(٦) ، نحو : مررت بأحمدَ وإبراهيمَ ، وما أشبه
ذلك . وإنا نمنع هذا الضربُ من الأسماء الصرفة لأنه يشبه
١٠ الفعل ، فمنع من التنوين ، ومن ^(٧) الجرِّ تبعاً للتنوين لما بينها
من المصاحبة ، وذهب بعضهم ^(٨) إلى أنه منع الجرِّ لأنه أشبه
الفعل ، والفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوين ، فكذلك ^(٩) ما أشبهه ،

-
- (١) في (ق) : فإنه .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : ولماذا .
 - (٣) في (ظ) : في الكلام .
 - (٤) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : الفعل والاسم .
 - (٦) في (ق) و (ظ) : جهتين .
 - (٧) في (ق) و (ظ) : ومنع من .
 - (٨) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .
 - (٩) في (ظ) : وكذلك .

وهذا الضرب سمي^(١) « المتمكن » ولا يسمى « أمكن »
وكل^(٢) « أمكن متمكن » وليس كل متمكن أمكن .
فإن قيل : فلم يدخل^(٣) الجرّ مع الألف واللام ، أو
الإضافة^(٤) ؟ قيل : للأمن من دخول التنوين مع الألف واللام
والإضافة^(٥) ، وسترى هذا في موضعه إن شاء الله تعالى .
والمعتل : ما كان آخره ألفاً ، أو ياء قبلها كسرة ، وهو
على ضربين : منقوص ، ومقصور ، فالمنقوص^(٦) : ما كانت
في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة ، وذلك نحو : القاضي ، والداعي
فإن قيل : فلم سمي منقوصاً ؟ قيل : لأنه نقص الرفع والجر ،
تقول : « هذا قاضٍ يافتى » ومررت بقاضٍ^(٧) « والأصل : ١٠
هذا قاضي » ومررت بقاضي . إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة
على الياء فحذفوها ، فبقيت^(٨) الياء ساكنة ، والتنوين ساكناً ،
فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين ، وكان حذف الياء أولى من

(١) في (ق) و(ظ) يسمى .

(٢) في (ق) : فكل .

(٣) في (ق) : دخله .

(٤) في (ظ) والإضافة .

(٥) في (ق) أو الإضافة .

(٦) في (ق) و(ظ) : أما المنقوص . فما . .

(٧) في (ق) و(ظ) : يافتى .

(٨) في (ظ) : وبقيت .

حذف التنوين لوجهين : أحدهما أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدلّ عليها وهي الكسرة ، بخلاف التنوين فإنه لو حذف ، لم يبق في اللفظ ما يدلّ على حذفه ، فلما وجب حذف أحدهما ، كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى . والثاني . أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف ، وأما الياء فليست كذلك ، فلما وجب حذف أحدهما ، كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما^(١) دخل لمعنى . وأما إذا كان منصوباً فهو بمنزلة الصحيح ، لحقة الفتحة . فإن قيل : الحركات كلها تستقل على حرف العلة ، بدليل قولهم : باب وناب ، والأصل فيها : بَوَّاب ، ونَيْب ، إلا أنهم استقلوا الفتحة على الواو والياء ، فقلبوا كل واحدة منها ألفا . قيل : الفتحة في هذا البحر^(٢) لازمة ليست بعارضة ، بخلاف الفتحة التي على ياء « قاضٍ » فإنها عارضة وليست بلازمة ، فهذا المعنى استقلوا الفتحة نحو^(٣) : باب وناب ولم يستقلوها في نحو : قاضٍ . فإن وقفت على المرفوع والمجرور^{١٥} من هذا الضرب ، كان لك فيه مذهبان : إسقاط الياء ، وإثباتها ، واختلف النحويون في الأجود منها ، فذهب سيبويه إلى أن

(١) في (ق) و (ظ) : أولى بما دخل لمعنى .
(٢) في (ق) و (ظ) النحو .
(٣) في (ق) و (ظ) في نحو .

حذف الياء أجود إجراءً للوقف على الوصل ، لأن الوصل هو الأصل ، وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود ، لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين ، ولا تنوين في الوقف ، فوجب رد الياء ، وقد قرأ بعض^(١) القراء قوله^(٢) تعالى : « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ »^(٣) بغير ياء ، وقد قرأ بعضهم بالياء . هـ
فإن^(٤) كان منصوباً ، أبدلت من تنوينه ألفاً كسائر الأسماء .^(٥) المنصرفة الصحيحة ، فتقول : « رأيت قاضياً » كما تقول : « رأيت ضارباً » . وإن^(٦) كان فيه ألف ولام ، كان حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه ألف ولام في حذف الضمة والكسرة ، ودخول الفتحة ، وكان لك أيضاً في الوقف في حالة الرفع والجر إثبات ١٠ الياء وحذفها ، وإثباتها^(٧) أجود الوجهين ، لأن التنوين لا يجوز أن يثبت^(٨) مع الألف واللام ، فإذا زال علة إسقاط الياء ،

-
- (١) في (ق) و (ظ) قرأ بها القراء .
(٢) في (ق) و (ظ) : قال الله تعالى .
(٣) النحل : ٩٦
(٤) في (ق) و (ظ) : وإن .
(٥) في (ق) و (ظ) : كالأسماء .
(٦) في (ق) و (ظ) : فإن .
(٧) في (ق) و (ظ) : وإثبات الياء .
(٨) في (ظ) يكتب .

وجب أن تثبت ؛ وكان بعض العرب يقف بغير ياء ، وذلك أنه قدر حذف الياء في « قاضٍ » ونحوه ، ثم أدخل عليه الألف واللام ، وبقي الحذف على حاله ، وهذا ضعيف جدا ، وقد قرأ^(١) بعض القراء (في قوله تعالى^(٢)) : «^(٣) أجيِبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا^(٤) » . فإن كان منصوباً لم يكن الوقف عليه إلا بالياء ، قال الله تعالى : « كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ^(٥) » وذلك لأنه تنزل بالحركة منزلة الحرف الصحيح ، فيخص^(٦) بها من الحذف .

وأما المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره ، نحو : الهوى ، والهدى^(٧) ، والدنيا ، والأخرى ، وسمي مقصوراً لأن حركات الإعراب قصرت عنه ، أي حبست ، والقصر : الحبس ، ومنه يقال : امرأة مقصورة ، وقصيرة ، وقصورة ، قال^(٨) الله تعالى^(٩) :

(١) في (ق) : قرأ به .

(٢) في (ق) و (ظ) : قال الله تعالى .

(٣) البقرة : ١٨٦

(٤) في (ظ) أجيِبُوا دَعْوَةَ الدَّاعِ ، وفي (ق) : إلى قوله : الداع .

(٥) القيامة : ٢٦

(٦) في (ق) و (ظ) : فتحصن .

(٧) في (ق) : الهدى والهوى .

(٨) في (ق) و (ظ) : وقال .

(٩) الرحمن : ٧٢ .

« حور مقصورات في الخيام » أي محبوسات ، وقال الشاعر^(١) :
وأنت التي حببت كل قصيرة إلي ولم تشع^(٢) بذاك القصائر
عنيت قصيرات المجال ولم أرد قصار الخطأ ، شر النساء البحائر^(٣)
ويروى : قصورة ، والبهائر : القصار^(٤) بمعنى واحد . وهو
على ضربين : منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف ما دخله
التنوين ، نحو^(٥) : هذه عصاً ورحى^(٦) ، ورأيت عصاً
ورحى^(٦) ، ومررت بعصاً ورحى^(٦) ، والأصل فيه : عَصَوٌ ،
ورحى^(٦) ، إلا أن الواو والياء^(٧) ، لما تحركا وانفتح ما
قبلها ، قلبا ألفين ، وحذفت الألف منها ، لسكونها وسكون
التنوين ، وكان حذفها أولى لما ذكرناه في^(٨) حذف الياء ،

-
- (١) هو كَثِيرٌ عَزِيَّةٌ ، الشاعر التميمي المشهور (م ١٠٥ هـ) .
(٢) في (ق) يعلم ، وفي (ظ) : تعلم .
(٣) في (ق) و (ظ) : البهائر . البحائر جمع 'بَحْرٌ' وهو القصير المجتمع
الخلق وفي رواية : البهائر وفي القاموس البهيرة بالضم : القصيرة كالبهيرة
(٤) في (ق) و (ظ) : ويروى ، البحائر ، وهما بمعنى واحد .
(٥) في (ق) و (ظ) : وذلك نحو .
(٦) في (ق) و (ظ) : رحى وعصا .
(٧) في (ق) و (ظ) : الياء والواو .
(٨) في (ق) : من .

نحو^(١) : قاضٍ ؛ فإن وقفت على شيء من هذا النصب^(٢) ،
فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب ، فذهب سيبويه إلى
أن الوقف في حالة الرفع والجر على الألف المبدلة من الحرف
الأصلي^(٣) ، وفي حالة النصب على الألف المبدلة من التنوين
عملاً للمعتل على الصحيح ، وذهب أبو عثمان المازني إلى أن
الوقف في الأحوال الثلاثة ، على الألف المبدلة من التنوين
لأنهم إنما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح ، لأنه يؤدي
إلى الألف التي هي أخف الحروف ، ولم يبدلوا في حالة^(٤)
الرفع والجر لأنه يفضي إلى الثقل والبس ، وذلك غير موجود
١٠ هنا ، لأن ما قبل التنوين هنا لا يكون إلا مفتوحاً ، فأبدلوا
منه ألفاً ، لأنه لا يجلب ثقلاً ، ولا يجلب^(٤) لبساً ؛ وذهب
أبو سعيد السيرافي إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثة على
الألف المبدلة من الحرف الأصلي ، وذلك لأن بعض القراء
يميلونها في قوله تعالى « أو أجدُ على النار هدى » ولو كانت

(١) في (ق) و (ظ) : من نحو .

(٢) في (ق) و (ظ) : الضرب .

(٣) في (ق) و (ظ) : حال .

(٤) في (ق) و (ظ) : بوجب .

مبدلة من التنوين لما جازت (هنا^(١)) إمالتها ، ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو : رأيت عمرا ، لكان غير جائز ؟ قلنا^(٢) جازت الإمالة هنا ، دل على أنها مبدلة من الحرف الأصلي لامن التنوين .

وغير المنصرف : ما لم يلحقه التنوين ، وذلك نحو : جبلى ، وبشرى ، وسكرى ، وثبتت فيه الألف وصللاً ووقفاً ، إذ ليس يلحقها تنوين تحذف من أجله ، فإن لقيها ساكن من كلمة أخرى ، حذفت لالتقاء الساكنين .

فإن قيل : فلم أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة ؟ قيل : إنما أعربت بالحروف توطئة^(٣) لا يأتي من باب التثنية والجمع . فإن قيل : فلم كانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة^(٤) من غيرها ؟ قيل : لأن هذه الأسماء منها ما تغلب^(٥) عليه الإضافة ، ومنها ما تلزمه الإضافة ، فماتغلب عليه^(٦) : أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وما تلزمه الإضافة : فوك ، وذو مال ، والإضافة فرع على الأفراد ، كما

(١) سقطت من النسخين .

(٢) في (ظ) : ولما .

(٣) في (ق) و (ظ) : توطيداً .

(٤) في (ق) و (ظ) : بالتوطيد .

(٥) في (ق) و (ظ) : يغلب .

(٦) في (ق) و (ظ) : فما يغلب عليه الإضافة .

أن التثنية والجمع فرع على المفرد، فلما وجدت المشابهة بينها^(١) من هذا الوجه، كانت أولى من غيرها؛ ولذا وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع، والألف علامة للنصب، والياء علامة للجر؛ وذهب الكوفيون إلى أن الواو والضمة قبلها علامة للرفع، والألف والفتحة قبلها علامة للنصب، والياء والكسرة قبلها علامة للجر، فجعلوه معرباً من مكانين، وقد بيّنا فساده في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الأسماء إذا كانت في موضع رفع، كان فيها نقل^(٢) بلا قلب، وإذا كانت في موضع نصب كان فيها قلب بلا نقل^(٣)، وإذا كانت في موضع جر كان فيها نقل^(٢) وقلب؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «هذا أبوك» كان الأصل فيه: «هذا أبوك» فنقلت الضمة من الواو إلى ما قبلها، فكان فيه نقل بلا قلب، وإذا قلت: «رأيت أباك» كان الأصل فيه «رأيت أبوك» فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً^(٣)، فكان فيه قلب بلا نقل، وإذا قلت: «مررت بأبيك» كان الأصل فيه: «مررت بأبوك» فنقلت

(١) في (ق) و (ظ) : بينها المشابهة .

(٢) في (ظ) : نقل .

(٣) في (ق) : قلبت ألفاً .

الكسرة من الواو إلى ما قبلها ، وانقلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها ، فكان فيه نقل وقلب ؛ وذهب بعض النحويين
إلى أن الياء والواو والألف ^(١) نشأت عن إشباع الحركات
كقول الشاعر :

الله يعلم أنا في تلقينا ^(٢) يوم الإفراق إلى إخواننا صور ^(٣) ه
وأني حيثما ين المهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور
أراد : فأنظر ، فأشبع الضمة فنشأت الواو . وكما قال الآخر
في إشباع الفتحة :

وأنت من الغوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنترج ^(٤)
أراد : بمنترج ، فأشبع الفتحة فنشأت الألف . وقال ^(٥)
الآخر في إشباع الكسرة :
تنني يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف ^(٦)

(١) في (ق) : الواو والألف والياء وفي (ظ) : الواو والياء .

(٢) في (ق) و (ظ) : تلقينا .

(٣) في لسان العرب : صَوْرٌ يَصُورُ صورا وهو أصور : مال ، (وأورد

البيت ولم يعزه) وقال : صُورٌ ، جمع اصوْر وهو المائل العتق اه ،

(٤) في هامش (ق) : وفي نسخة أخرى : بمنترج وبمنترج بالجيم . أنت بمنترج

من كذا أي يبعد منه . والبيت لابن هرمة يوثي ابنه (م ١٥٠) .

(٥) في (ق) و (ظ) : وكما قال .

(٦) قال في اللسان : فأما قول الفرزدق ، وأورد البيت (ثم قال) : فعلى الضرورة

لما احتاج إلى تمام الوزن ، أشبع الحركة ضرورة حتى صارت حرفاً اه .

أراد : الصيارف ، فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، والشواهد في ^(١) إشباع الضمة والفتحة والكسرة كثيرة ^(٢) جدا ، وهذا القول ضعيف ، لأن إشباع الحركات إنما تكون ^(٣) في ضرورة الشعر كهذه الأبيات ، وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع ، فلما جاز ههنا في حالة الاختيار أن تقول : هذا أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه ، دلّ على أن هذه الحروف ما نشأت عن إشباع الحركات . وقد حكى ^(٤) عن بعض العرب أنهم يقولون : « هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبيك » من غير واو ، ولا ألف ، ولا ياء ، ويحكى ^(٥) عن بعض العرب أنهم يقولون : « هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأباك » بالألف في حالة الرفع والنصب والجر ، كقوله :
إنّ أباه وأبا أباه ^(٦)

والذي يعتمد عليه هو القول الأول ، وقد بيّنا ذلك مستقصى في كتابنا الموسوم : « بالأسماء » ^(٧) في شرح الأسماء .

(١) في (ق) و (ظ) : على .

(٢) في (ظ) : كثير .

(٣) في (ق) : يكون .

(٤) في (ق) و (ظ) : وقد يحكى .

(٥) في النسختين : أيضاً .

(٦) تمامه : « قد بلغنا في المجد غايتها » وقائله أبو النجم العدي من بني بكر بن

وائل (م سنة ١٣٠) .

(٧) في (ق) و (ظ) : بالأسمى

الباب الخامس

باب التثنية والجمع

إن قال قائل : ما التثنية ؟ قيل : التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين ، وأصل التثنية العطف ، تقول : « قام الزيدان ، وذهب العمران » والأصل : « قام زيد وزيد . وذهب عمرو وعمرو » إلا أنهم حذفوا أحدهما ، وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية ^(١) للايجاز والاختصار ، والذي يدل على أن الأصل هو العطف ، أنهم يفكّون التثنية في حال الاضطرار ، ويعدلون عنها إلى التكرار ، كقول الشاعر ^(٢) :

كأن بين فكّها والفكّ فارة مسكٍ ذبحت في سَكِّ ^(٣) ١٠
وقال الآخر ^(٤) :

(١) في (ق) و (ظ) : طلباً .

(٢) في النسختين . كتوله : كأن بين خلفها ... (البيت الثاني) .

(٣) أورده في اللسان ولم يعزه ، وفارة المسك هي : نافجة المسك أي وعاءه .

والسك (بالضم) ضرب من الطيب . الفكّ : اللحيج فكوك : وهما

فكان أعلى وأسفل .

(٤) في (ق) و (ظ) و كتول الآخر : كأن بين فكّتها ... (البيت الأول) .

كان بين خلفها والخلف كشة أقمى في يديس. قف^(١)
وقال الراجز^(٢) :

ليث وليث في مجالِ ضنك^(٣)

أراد «ليشان» إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار،

• لأنه الأصل .

فإن قيل : ما الجمع ؟ قيل : صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد
على الاثنين ، والأصل فيه أيضاً العطف كالتثنية ، إلا أنهم لما عدلوا
عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار ، كان ذلك في الجمع أولى .

فإن قيل : فلم كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون

١٠ الحركات ؟ قيل : لأن التثنية والجمع فرع على المفرد ،

(والإعراب بالحروف فرع على الحركات ، فكما أعرب المفرد)^(٤)

الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل ، فكذلك أعرب

(١) كشكشت الحية : صاتت من جلدها لا من فيها. وقفّ العشب قفوفاً ييس
والقفّ ما ارتفع من الأرض والشجرة البالية البايسة ، وقفّ انضم بعضه
إلى بعض حتى صار كالقفة .

(٢) في (ق) و (ظ) : و كقول الآخر .

(٣) هذا الشطر يروي لوائلة بن الأسقع الصحابي (رض) في أبيات من الرجز
وعنى بالليث الأول ، نفسه ، وبالتالي بطريقاً من بطارقة الروم ، بارزه في
غزوة خالد بن الوليد مرج الروم ، فقتله وائلة ، والصحيح أنه لجعفر بن
مالك الحنفي . أورده الشنقيطي في الدرر اللوامع (ج ١ ص ١٨)
وأورد قصته .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع ، فأعطي الفرع الفرع ، كما أعطي الأصل الأصل ، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها ، لأنها أشبه الحروف بالحركات . فإن قيل : فلم خصّوا التثنية في حال ^(١) الرفع بالألف ، والجمع السالم بالواو ، وأشركوا بينها في الجرّ والنصب ^(٢) ؟

قيل : إنما خصّوا التثنية بالألف ، والجمع بالواو ، لأن التثنية أكثر من الجمع لأنها تدخل على من يعقل ، وعلى ما لا يعقل ، وعلى الحيوان ، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات ، بخلاف الجمع السالم ، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة ، فلما كانت التثنية أكثر ، والجمع أقل ، جعلوا الأخفّ وهو الألف للأكثر ، والأثقل وهو الواو للأقل ، ليعادلوا بين التثنية والجمع ، وإنما أشركوا بينها في النصب والجرّ ، لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس ^(٣) إلا ثلاثة أحرف ، فوَقعت الشركة ضرورة .

فإن قيل : هل النصب محمول على الجرّ ، أو الجرّ محمول على النصب ؟ قيل : النصب محمول على الجرّ ، لأن دلالة الياء ١٥ على الجرّ ، أشبه من دلالتها على النصب ، لأن الياء من جنس

(١) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٢) في النسختين : النصب والجرّ .

(٣) في (ظ) : وليس لنا .

الكسرة ، والكسرة في الأصل تدلّ على الجرّ ، فكذلك^(١) ما أشبهها .

فإن قيل : فلم يحمل النصب على الجر دون الرفع ؟ قيل :
لخسة أوجه :

• الوجه الأول : أن الجرّ أزم للأسماء من الرفع لأنه لا يدخل على الفعل ، فلما وجب الحمل على أحدهما ، كان حمله على الأزم أولى من حمله على غيره .

والوجه الثاني : أنها يقعان في الكلام فضلة ، ألا ترى أنك تقول : « مررت » فلا تفتقر إلى أن تقول : يزيدٍ أو نحوه ،
١٠ كما أنك إذا قلت : رأيت ، فلا^(٢) تفتقر إلى أن تقول :
زيداً أو نحوه .

والوجه الثالث : أنها يشتركان في الكتابة ، نحو : رأيتك ،
ومررت بك .

والوجه الرابع : أنها يشتركان في المعنى ، تقول : مررت
١٥ يزيدٍ ، فيكون في معنى : جزت زيداً .

والوجه الخامس : أن الجرّ أخفّ من الرفع ، فلما أرادوا
الحمل على أحدهما ، كان الحمل على الأخفّ أولى من الحمل على

(١) في (ظ) : وكذلك .

(٢) في النسخين : لا .

الأثقل . ويحتمل عندي وجه سادس^(١) : وهو أن النصب من أقصى الحلق ، والجرّ من وسط الفم ، والرفع من الشفتين ، وكان^(٢) النصب إلى الجرّ أقرب من الرفع ، لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين ، فهما أرادوا حمل النصب على أحدهما ، كان حملاً على الأقرب أولى من حملاً على الأبعد ، والجارّ^(٣) أحق بصقّبه^(٤) ، والذي يدلّ على اعتبار هذه المناسبة بينها ، أنهم لما حملوا النصب على الجرّ في باب التثنية والجمع ، حملوا الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف . فإن قيل : فما حرف الإعراب في التثنية والجمع ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيبويه^(٥) إلى أن الألف ،^{١٠} والواو ، والياء ، هي حروف الإعراب ، وذهب أبو الحسن الأنخفش^(٦) ، وأبو العباس المبرد^(٧) ومن تابعهما ، إلى أنها تدلّ

(١) هكذا في المطبوع ووردت الجملة مبنيةً للجهول ، أما في (ق) و (ظ) فوردت : وجهاً سادساً .

(٢) في (ظ) : فكان .

(٣) في (ق) و (ظ) : الجار .

(٤) أي بما يليه ويقرب منه .

(٥) إمام النحو عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه الحارثي (م سنة ١٨٥ هـ) .

(٦) هو الأنخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، المجاشعي البلخي ، أخذ العربية عن سيبويه . (صنف كتباً ، وزاد في العروض بحر الجبّ ، فأصبحت ستة

عشر) (م سنة ٢١٥ هـ) .

(٧) محمد بن يزيد ، أحد أئمة الأدب والأخبار ، له تصانيف كثيرة ، منها « الكامل »

المطبوع . (م سنة ٢٨٦ هـ) .

على الإعراب وليست بإعراب ، ولا حروف إعراب ، وذهب أبو عمر الجرمي^(١) إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وذهب قطرب^(٢) ، والفراء^(٣) ، والزيادي إلى أنها هي الإعراب ، والصحيح هو الأول ؛ وأما من ذهب إلى أنها تدل على الإعراب ٥ وليست بحروف إعراب ففسد ، لأنه لا يتلو إما أن تدل على الإعراب في الكلمة أو في غيرها ، فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة ، فلا بد من تقديره فيها ، فيرجع هذا القول إلى القول الأول وهو مذهب سيبويه ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح ، لأنه يؤدي إلى أن ١٠ يكون التثنية والجمع مبنيين ، وليس بمذهب لقائل^(٤) هذا القول ، وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها ، وذلك محال ، وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب ، فقد ضمه بعض النحويين ، لأنه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في

(١) صالح بن اسحاق ، من علماء النحو واللغة . (م سنة ٨٢٢٥) .

(٢) محمد بن المستير أبو علي ، نحوي لغوي ، وهو أول من وضع المثلث في اللغة ، له « المثلثات ط » وغيره (م سنة ٨٢٠٦) .

(٣) يحيى بن زياد الأسدي الديلمي أبو زكرياء ، المعروف بالفراء ، إمام الكوفيين بالنحو واللغة وفنون الأدب ، ومن كلام ثعلب : لولا الفراء ما كانت اللغة (م سنة ٨٢٠٧) .

(٤) في (ق) و (ظ) : لقائل .

حالة الرفع ، لأنه لم ينقلب عن غيره ، إذ أوّل أحوال الاسم الرفع ، وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية والجمع في حال من الأحوال ؛ وأما من ذهب إلى أنها أنفسها هي الإعراب فظاهر الفساد ، وذلك لأن الإعراب لا يُخْل سقوطه بيناء الكلمة ، ولو أسقطنا هذه الأحرف لبطل^(١) معنى التثنية والجمع ، واختل^٥ معنى الكلمة ، فدلّ ذلك على أنها ليست بإعراب ، وإنما هي حروف^(٢) إعراب على ما بيننا .

فإن قيل : فلمَ فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع ؟
قيل لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن التثنية أكثر من الجمع على ما بيننا ، فلما^{١٠} كانت التثنية أكثر من الجمع ، والجمع أقلّ ، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح^(٣) ، والأقلّ الحركة الثقيلة وهي الكسرة .

والوجه الثاني : أن حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية ، أشبه تاء التانيث التي تزداد على الواحد للدلالة على^{١٥} التانيث ، وتاء التانيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها ، وكانت

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ظ) : حرف .

(٣) في (ق) : القنعة .

التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لأنها قبل الجمع .
والوجه الثالث : أن بعض علامات التثنية الألف ، والألف
لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، ففتحوا ما قبل الياء لثلاث
يختلف ^(١) ، إذ لا علة هنا توجب المخالفة .

- ٥ فإن قيل : فلم أدخلت ^(٢) النون في التثنية والجمع ؟ قيل :
اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيويوه إلى أنها بدل من
الحركة والتنوين ؛ وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على
ثلاثة أضرب ، فتارة تكون بدلاً من الحركة والتنوين ،
وتارة ^(٣) بدلاً من الحركة دون التنوين ، وتارة تكون بدلاً
١٠ من التنوين دون الحركة ، فأما كونها ^(٤) بدلاً من الحركة والتنوين
ففي نحو : رجلان ، وفرسان ، وأما كونها ^(٥) بدلاً من الحركة
دون التنوين ففي ^(٦) نحو : الرجلان ، والفرسان ، وأما كونها ^(٥)
بدلاً من التنوين فقط ففي ^(٦) نحو : رحبان ، وعصوان . وذهب
بعض الكوفيين إلى أنها ريدت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب
١٥ في نحو قولك : رأيت زيداً .

(١) في (ق) : تختلف .
(٢) في (ق) و (ظ) : دخلت .
(٣) في (ق) و (ظ) : تكون .
(٤) في (ق) و (ظ) : فكونها .
(٥) في (ق) و (ظ) : وكونها .
(٦) في (ق) : في .

فإن قيل : فلم كسروا نون التثنية ، وفتحوا نون الجمع ؟

قيل : للفرق بينها .

فإن قيل : فما^(١) الحاجة إلى الفرق بينها مع تباين صيغتها^(٢) ؟

قيل : لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ، ويفتحوا نون الجمع ،

• لا لبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب ، بتثنية الصحيح ، ألا

ترى أنك تقول في جمع مصطفي : « رأيت مُصْطَفَيْنِ ، ومررت

بِمُصْطَفَيْنِ » قال الله تعالى : « وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ

الْأَخْيَارِ »^(٣) فلفظ مُصْطَفَيْنِ . كلفظ : زَيْدَيْنِ ، فلو لم

يكسروا^(٤) نون التثنية ، ويفتحوا نون^(٥) الجمع ، لا لبس

هذا الجمع بهذه التثنية .

فإن قيل : فهلا عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا

نون الجمع ، وكان الفرق حاصلًا ؟ قيل : لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن نون التثنية تقع بعد ألف أوياء مفتوح

ما قبلها ، فلم يستقلوا الكسرة فيها^(٦) ، وأما نون الجمع فإنها

(١) في (ق) : وما .

(٢) في (ظ) : صيغتها .

(٣) سورة ص : ٤٧

(٤) في (ق) و (ظ) : تكسر

(٥) في (ق) و (ظ) : وتفتح .

(٦) في (ق) و (ظ) : فيها الكسرة .

تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، فاختراروا لها الفتحة ، ليعادلوا^(١) خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ، والياء والكسرة ، ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك إلى الاستتقال ، إما لتوالي الأجناس ، وإما للخروج من الضم إلى الكسر^(٢)

• والوجه الثاني : أن التثنية قبل الجمع ، والأصل في التقاء الساكنين الكسر ، فحُرِّكت^(٣) نون التثنية بما وجب لها في الأصل ، وفتحت نون الجمع ، لأن الفتح أخف من الضم .

والوجه الثالث : أن الجمع أثقل من التثنية ، والكسر أثقل من الفتح ، فأعطوا الأخف الأثقل ، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما .

١٠ فإن قيل : فلم قلت : إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل ؟ قيل : تفضيلاً لهم لأنهم المقدمون على سائر^(٤) المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله إياهم ، قال الله تعالى : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا نَبِيَّ آدَمَ ، وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ^(٥) ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا^(٦) »

(١) في (ق) و (ظ) : لتعادل .

(٢) في (ق) و (ظ) : من ضم إلى كسر .

(٣) في (ظ) : فكسرت .

(٤) في (ق) و (ظ) : سائر .

(٥) في (ق) : والبحر الآية إلى قوله : تفضيلاً .

(٦) الإسراء / ٧٠

فإن قيل : فلمَ جاء هذا الجمع في الأعداد^(١) من العشرين إلى التسعين ؟ قيل إنما جاء هذا الجمع في الأعداد^(٢) من العشرين إلى التسعين ، لأن الأعداد^(٣) لما كان يقع على من يعقل نحو « عشرين^(٤) رجلاً » وعلى ما لا يعقل نحو « عشرين^(٤) ثوباً » وكذلك إلى التسعين ، غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل ، كما يُغلب جانب المذكور على المؤنث في نحو : أخواك هند وزيد ، وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى : « فقال لها وَالْأَرْضُ أَنْتِ بِطَوْعِ أَوْ كَرْهٍ ، قَالَتْ أَتِنَا طَائِعِينَ »^(٥) ؟ قيل : لأنه لما وصفها بالتقول ، والقول من صفات من يعقل ، أجراها مجرى من يعقل ، وعلى هذا قوله تعالى : « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ »^(٦)

(١) في (ظ) : في الأعداد كثيرا .

(٢) سقط من (ظ) قوله : في الأعداد .

(٣) في (ق) و (ظ) : العدد

(٤) في (ق) و (ظ) : عشرون .

(٥) فصلت أو : حم السجدة / ١١

(٦) يوسف / ٤

(٧) في (ظ) : وحفيها .

لأنه لما وصفها^(٧) بالسجود، وهو من صفات من يعقل، أجزاها^(٨)
بجري من يعقل، فهذا بُجعت جمع من يعقل .
فإن قيل : فلمَ جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض :
« أرضون » وفي جمع سنة « سنون » ؟ قيل : لأن الأصل
في أرض « أرضة » بدليل قولهم في التصغير : أَرْضِيَّة ،
وكان القياس يقتضي أن تجمع بالألف والتاء ، إلا أنهم
لما حذفوا التاء من أرض ، جمعوه^(٩) بالواو والنون تعويضاً
عن حذف التاء ، وتخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أخواته ؛
وكذلك الأصل في سنة : « سنة » بدليل قولهم في الجمع :
« سنوات » و« سنه »^(١٠) على قول بعضهم ، إلا أنهم لما حذفوا
اللام ، جمعوه بالواو والنون تعويضاً من حذف اللام ، وتخصيصاً
له بشيء لا يكون في الأمر التام^(١١) ، وهذا التعويض تعويض
جواز ، لا تعويض وجوب ، لأنهم لا يقولون في جمع : شمس
« شمسون » ، ولا في جمع^(١٢) غدير « غدون » فهذا لما كان هذا

(١) في (ظ) : أجزاها .

(٢) في (ظ) : جمعوا .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو سنة

(٤) في (ق) و (ظ) في التام .

(٥) في (ظ) : ولا جمع . . .

الجمع في أرض، وسنة، على خلاف الأصل، أدخل فيه ضرب
من التكثير، وفتحت^(١) الراء من « أرضون » وكسرت السين
من « سنون » إشعاراً بأنه جمع جمع السلامة على خلاف
الأصل؛ فأعرفه تصب^(٢) إن شاء الله تعالى.

(١) في (ق) و (ظ) : فتحت .

(٢) سقط هذا الفعل من جميع أبواب النسختين الخطيتين تقريباً .

الباب السادس

باب جمع التانيث

إن قال قائل : لم زادوا في آخر هذا الجمع ألفاوتاء نحو : مسلمات
وصالحات ؟ قيل : لأن أولى ما يزداد حروف المدّ واللين ، وهي
٥ الألف والياء والواو^(١) ، وكانت الألف أولى من الياء والواو ،
لأنها أخفّ منهما ، ولم تجز زيادة أحدهما معها لأنه كان يؤدي إلى
أن ينقلب عن أصله ، لأنه كان يقع طرفاً ، وقبله ألف زائدة
فينقلب^(٢) همزة ، فزادوا التاء بدلاً عن الواو لأنها تبدل منها
كثيراً ، نحو : تراث ، وتجاه ، وتهمة ، وتخمّة ، وتكلاة ، وما أشبه
١٠ ذلك^(٣) والأصل في مسلمات وصالحات : مسلمات ، وصالحات ،
إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث في كلمة واحدة ، وإذا
كانوا قد حذفوا التاء مع المذكور في نحو قولهم : رجل بصري وكوفي ،
في النسب إلى البصرة والكوفة ، والأصل : بصرتي وكوفتي ، لئلا
يقولوا في المؤنث : امرأة بصريّة ، وكوفتية ، فجمعوا بين علامتي
١٥ تانيث ، فلأن يحدفوا ههنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى .

(١) في (ق) : والواو والياء .

(٢) في (ظ) فيقلب .

(٣) سقط من (ق) سائر هذا الباب .

- فإن قيل : فلم كان حذف التاء الأولى أولى ؟ قيل : لأنها تدل على التانيث فقط ، والثانية تدل على الجمع والتانيث ، فلما كان في الثانية زيادة معنى ، كان تبقيتها ، وحذف الأولى أولى .
- فإن قيل : فلم لم يحذفوا الألف في جمع : حبل ، كما حذفوا التاء ، فيقولوا : حبلات ، كما قالوا مسلمات ؟ قيل : لأن الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة ، لأنها صيغت الكلمة عليها " في أول أحوالها ، وأما التاء فليست كذلك لأنها ما صيغت الكلمة عليها " في أول أحوالها ، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضر موت ، وبعليك ، وما أشبه ذلك .
- فإن قيل : فلم وجب قلب الألف ؟ قيل : لأنها لو لم تقلب ١٠ لكان ذلك يؤدي إلى حذفها ، لأنها ساكنة ، وألف الجمع بعدها ساكن " ، وساكنان لا يجتمعان ، فيجب حذفها لالتقاء الساكنين .
- فإن قيل : فلم قلبت الألف ياء فقيل : حليات ، ولم تقلب واوا ؟ قيل لوجهين : أحدهما أن الياء تكون علامة للتانيث ، والواو ليست كذلك ، فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما ، ١٥ كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو . والوجه الثاني أن الياء أخف من الواو ، والواو أثقل ، فلما وجب قلبها إلى

(١) في (ظ) : عليها الكلمة .

(٢) في (ظ) : ساكنة ،

أحدهما ، كان قلبها إلى الأخرى أولى من قلبها إلى الأثقل .
فإن قيل : فلم قلبوا همزة واو في جمع صحراء فقالوا : صحراوات ؟
قيل : لوجهين ، أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو :
أقمت ، وأجوه ، أبدلت همزة ههنا واو من النقاض والتعويض .
والوجه الثاني أنهم إنما "أبدلوها واو" ، ولم يبدلوها ياء ،
لأن الواو أبعد من الألف ، والياء أقرب إليه منها ، فلو أبدلوها
ياء ، لأدى ذلك إلى أن تقع ياء بين ألفين ، فكان أقرب إلى
اجتماع الأمثال ، وهم إنما قلبوا همزة فراراً من اجتماع الأمثال ،
لأنها تشبه الألف ، وقد وقعت بين ألفين ، وإذا كانت همزة إنما
وجب قلبها فراراً من اجتماع الأمثال ، وجب قلبها واو لأنها
أبعد من الياء في اجتماع الأمثال .

فإن قيل : فلم^(٢) حمل النصب على الجر في هذا الجمع ؟
قيل : لأنه لا يجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر
الذي هو الأصل ، وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع
المؤنث الذي هو الفرع ، حملاً للفرع على الأصل ، وإذا كانوا
قد حملوا : أعد ، ونعد ، وتعد ، على يعد في الاعتدال ، وإن لم يكن
فرعاً عليه ، فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع
عليه ، كان ذلك من طريق الأولى ، فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من (ظ) : إنما .

(٢) في (ظ) : لم .

الباب السابع

باب جمع التكسير

إن قال قائل : لم سمي جمع التكسير تكسيراً^(١) ؟ قيل :
إنما سمي بذلك على التشبيه^(٢) بتكسير الآنية ، لأن تكسيرها
إنما هو إزالة التثام أجزاءها ، فلما أزيل نظم الواحد 'فك'^(٣) .
فضده في هذا الجمع ، فسمي^(٤) جمع التكسير ؛ وهو على
أربعة أضرب :

أحدها أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد ، والثاني
أن يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع ، والثالث أن يكون
مثله في الحروف دون الحركات : والرابع أن يكون مثله في
الحروف والحركات ، فأما ما لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد
فنحو : رجل ورجال ، ودرهم ودراهم ، وأما ما لفظ الواحد أكثر من
لفظ الجمع فنحو : كتاب وكتب ، وإزار وأزُر ، وأما ما لفظ الجمع

(١) في (ق) و (ظ) لم سمي جمع التكسير .

(٢) في (ق) و (ظ) : التشبيه .

(٣) في (ق) و (ظ) : وفك .

(٤) في (ق) و (ظ) : سمي .

كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات^(١) فنحو : أَسَدٌ وَأُسْدٌ^(٢) ،
وَوَثْنٌ وَوُثْنٌ ، وأما ما لفظ الجمع مثل^(٣) الواحد في الحروف
والحركات فنحو : الْفُلُكُ ، فإنه يكون واحداً ، ويكون جمعا ،
فأما كونه واحداً فنحو قوله تعالى : « فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ^(٤) »
ه فأراد به الواحد ، ولو أراد به الجمع لقال : المشحونة ، وأما
كونه جمعا فنحو قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ
وَجَرَيْنَ بِهِمْ^(٥) » . وقال تعالى : « وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا
يَنْفَعُ النَّاسَ^(٦) » فأراد به الجمع لقوله : وجرين ، والتي تجري ؛
غير أن الضمة فيه إذا كان واحداً ، غير الضمة فيه إذا كان
١٠ جمعا ، وإن كان اللفظ واحداً ، لأن الضمة فيه إذا كان
واحداً كالضمة في : قُفْلٌ ، وَقَلْبٌ^(٧) ، وإذا كان جمعا كانت
الضمة فيه كالضمة في : كُتُبٌ ، وَأَزْرٌ ؛ وكذلك قولهم :

(١) سقط من (ظ) : دون الحركات . .

(٢) ضبطت في (ق) بسكون السين وكلاهما صحيح .

(٣) في (ق) و (ظ) : مثل لفظ . .

(٤) يس : ٤١ .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : بهم . يونس : ٢٢ .

(٦) البقرة : ١٦٤ .

(٧) القلب : سوار المرأة ، والحية البيضاء وشعبة النخل .

هجان ودلاص ، يكون واحداً ويكون جمعاً ، تقول : ناقة
هجان ، ونوق هجان ، ودرع دلاص ، ودروع دلاص ، فإذا
كان واحداً كانت الكسرة فيه كالكسرة في : كتاب ، وإذا
كان جمعاً كانت الكسرة فيه كالكسرة في : كلام ، والهجان :
الكريم من الإبل ، والدلاص : الدرع ^(١) البراقة ، ويقال :
دلاص ، ودلاص ، ودمالص ، ودملص ^(٢) ، بمعنى
واحد ، فأعرفه تصيب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : الدرع .

(٢) في (ظ) كررت مرتين ولعل الأولى منها : دلص

الباب الثامن

باب المبتدأ

إن قال قائل : ما المبتدأ ؟ قيل : كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً ، فقولنا : اللفظية احترازاً^(١) ، لأن العوامل تنقسم إلى قسمين ، إلى عامل لفظي ، وإلى عامل معنوي ، فأما اللفظي فنحو كان وأخواتها ، وإن وأخواتها وظنفت وأخواتها ، وقولنا : تقديراً ، احترازاً^(٢) من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى : « إذا السماء انشقت^(٣) » وما أشبه ذلك ؛ وأما المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين ، هذا أحدهما وهو ١٠ الابتداء ، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو^(٤) : مررت برجل يكتب ، فارتفع « يكتب » لوقوعه موقع « كاتب » . وأضاف أبو الحسن الأخفش^(٤) إليها موضعاً ثالثاً وهو عامل الصفة ، فذهب إلى أن الاسم يرتفع لكونه صفة لرفوع ، وينتصب لكونه صفة لمنصوب ، وينجرّ لكونه صفة لمجرور ،

(١) في (ق) و (ظ) احتراز .

(٢) الانشقاق : ١

(٣) سقطت من (ظ) : في .

(٤) انظر الحاشية السادسة من الصفحة (٥١) من هذا الكتاب .

وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب ، ليس ^(١)
للفظ فيه حظ . وسيبويه ^(٢) وأكثر البصريين يذهبون إلى أن
العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، ولهذا موضع تذكره
فيه إن شاء الله تعالى .

- ٥ فإن قيل : فماذا ^(٣) يرتفع الاسم المبتدأ ؟ قيل اختلف النحويون
في ذلك ^(٤) ، فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه
يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية . وذهب بعض البصريين ^(٥)
إلى أنه يرتفع بما في النفس من معنى ^(٦) الإخبار عنه ، وقد ضعفه
بعض النحويين ، وقال : لو كان الأمر كما زعم ، لوجب ألا
ينتصب إذا دخل عليه عامل الت نصب ، لأن دخوله عليه لم يغير
معنى الإخبار عنه ، ولوجب ألا يدخل عليه ^(٧) مع بقائه ، فلما
جاز ذلك دل على فساد ما ذهب إليه . وأما الكوفيون فذهبوا

(١) في (ظ) فليس .

(٢) انظر الحاشية الخامسة من الصفحة (٥١) من هذا الكتاب .

(٣) في (ق) و (ظ) : بماذا .

(٤) في (ق) : فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) : النحويين .

(٦) في (ق) معاني .

(٧) سقطت : عليه من (ق) و (ظ) .

إلى أنه يرتفع بالخبر^(١)، وزعموا أنها يترافعان، وأن كل واحد منها يرفع الآخر، وقد بيننا فسادَه في « مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ».

فإن قيل : فلم جعلتم التعرّي عاملاً وهو عبارة عن عدم
العوامل ؟ قيل : لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول
حقيقة ، وإنما هي أمارات وعلامات ، فإذا^(٢) ثبت أن العوامل في
محل الإجماع إنما هي أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم
الشيء^(٣) كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك
ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما على^(٤) الآخر ، لكنت تصبغ
أحدهما مثلاً ، وتترك صبغ الآخر ، فيكون عدم الصبغ في
أحدهما كصبغ الآخر ، فيتبين^(٥) بهذا أن العلامة تكون بعدم

(١) في شرحنا للوفي ، في النحو الكوفي عند قوله : وعامله الخبر عند
الشيخين ما يأتي :

هما إماما الكوفة الكسائي والفرّاء ، وكما أن عامله الخبر عندهما ،
فعامل الخبر هو المبتدأ ، أي فيها يترافعان ، وهو مذهب الكوفيين
كما ترى في إنصاف الأنباري وغيره اهـ (ص ٢٥) .

(٢) في (ق) و (ظ) : وإذا .

(٣) في (ق) و (ظ) : شيء .

(٤) في (ق) و (ظ) : عن .

(٥) في (ق) و (ظ) : فتبين .

شيء ، كما تكون بوجود شيء^(١) ، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملاً .

فإن قيل : فلمَ نُخصَّ المبتدأ بالرفع دون غيره ؟ قيل :
لثلاثة أوجه :

أحدها : أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء ، فأعطي
أقوى الحركات وهو الرفع .

والوجه الثاني : أن^(٢) المبتدأ أول ، والرفع أول ، فأعطي
الأول الأول .

والوجه الثالث : أن المبتدأ نُخبِرَ عنه كما أن الفاعل مخبر

عنه ، والفاعل مرفوع ، فكذلك ما أشبهه .
١٠

فإن قيل : لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة ؟

قيل : لأن المبتدأ نُخبِرَ عنه ، والإخبار عمّا^(٣) لا يعرف لا
فائدة منه^(٤) .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، نحو : قائم

زيد ؟ قيل : اختلف النحويون فيه^(٥) ، فذهب البصريون إلى ١٥

(١) في (ق) : بوجوده .

(٢) في (ظ) : وهو أن .

(٣) في (ق) و (ظ) : عمن .

(٤) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) : في ذلك .

أنه جائز ، وذهب الكوفيتون إلى أنه غير جائز ، وأنه إذا تقدم عليه الخبر ، يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله ^(١) ، وقالوا : لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدى ذلك ^(٢) إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، وذلك لا يجوز ، وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، وذلك لأن اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل لأنه فرع عليه ، فلا ^(٣) يعمل حتى يعتمد ، ولم يوجد هنا ، فوجب ألا يعمل . وقولهم : إن هذا يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد أيضاً ، لأنه وإن كان مقدماً ^(٤) لفظاً ، إلا أنه مؤخر تقديرأ ، وإذا كان مقدماً في التقدير ^(٥) ، مؤخراً في اللفظ ^(٥) ، كان ١٠ تقديمه جائزاً ، قال الله تعالى : « فأوجس في نفسه خيفة موسى ^(٦) » فالهاء في « نفسه » ضمير موسى ، وإن كان في اللفظ مقدماً على موسى ، إلا أنه لما كان موسى مقدماً في التقدير ، والضمير في

(١) في شرحنا للهوفي عند قوله : وعامله الخبر : يرتفع بالضمير العائد إليه من الخبر « قائم » لا بالخبر ، وهو معنى قوله « لا يعمل فيه » .
(٢) سقطت : ذلك من (ق) .
(٣) في (ق) و (ظ) : ولا .
(٤) في (ق) : مقدم وهو سهو .
(٥) في (ق) و (ظ) مقدماً في اللفظ ، مؤخراً في التقدير . وهو الصواب .
(٦) طه : ٦٧

تقديم^(١) التأخير ، كان ذلك جائزاً ، فكذلك ههنا ، والذي يدل على^(٢) ذلك وقوع الإجماع على جواز « ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدٌ » وهذابتن . وكذلك اختلفوا في الظرف إذا كان مقدماً على المبتدأ ، نحو : « عندك زيد » فذهب البصريون إلى أنه في موضع الخبر كما لو كان متأخراً ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرتفع بالظرف^(٣) ويخرج عن كونه مبتدأ ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه ، وفي هذه المسألة كلام طويل يتناهى في « مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » لا يليق ذكرها بهذا المختصر^(٤) .

(١) في (ق) و (ظ) : تقدير وهو الصواب .

(٢) في (ق) و (ظ) : على جواز .

(٣) أي من غير اعتماد على الاستفهام أو التني نحو « في الدار زيدٌ » بعل الظرف في الاسم الذي بعده المرفوع على الفاعلية للظرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : في المسائل الخلافية لا يليق ذكره بهذا المختصر .

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

إن قال قائل : على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ ؟ قيل : على ضربين : مفرد ، وجملة . فإن قيل : على كم ضرباً ينقسم المفرد ؟
• قيل على ضربين ، أحدهما أن يكون اسماً غير صفة ، والآخر أن يكون صفة ، أما الاسم غير الصفة فنحو : «زيد أخوك» ، وعمرو غلامك» فزيد مبتدأ ، وأخوك خبره ، وكذلك عمرو مبتدأ ، وغلامك خبره ، وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، وبه قال علي بن عيسى الرُّمَّاني^(١) من البصريين . والأول هو الصحيح ، لأن هذه أسماء محضة ، والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر ، وأما ما كان صفة فنحو : «زيد ضارب» وعمرو حسن» وما أشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في أن هذا النحو يحتمل^(٢) ضميراً يرجع إلى المبتدأ ،
١٥ لأنه ينزل^(٣) منزلة الفعل ، ويتضمن معناه .

(١) أبو الحسن الوراق ويعرف بالإخشيدي كان إماماً في علم العربية علامة

في الأدب (م سنة ٣٨٤ هـ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : يتعمل .

(٣) في (ق) و (ظ) : يتنزل .

فإن قيل : على كم ضرباً تنقسم الجملة ؟ قيل : على ضربين :
جملة ^(١) اسمية ، وجملة فعلية ، فأما الجملة الاسمية فما كان الخبر ^(٢)
الأول منها اسماً ، وذلك نحو : « زيد أبوه منطلق » فزيد مبتدأ
أول ، وأبوه مبتدأ ثانٍ . ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ
الثاني ، وخبره خبر عن المبتدأ الأول : وأما الجملة الفعلية فما
كان الخبر ^(٣) الأول منها فعلاً ، نحو ^(٤) : « زيد ذهب أبوه ، وعمرو
إن تكريمه يكرمك » وما أشبه ذلك أما الظرف وحرف الجر فاختلف
النحويون فيها ، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنها
يعدان من الجمل ، لأنها يُقدَّرُ معها الفعل ، فإذا قال : « زيد
عندك ، وعمرو في الدار » كان التقدير : « زيد استقر عندك ،
وعمرو استقر في الدار » ؛ وذهب بعض النحويين إلى أنها يعدان
من المفردات ، لأنه يُقدَّرُ معها : مستقر ، وهو اسم الفاعل ،
واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة ، والصحيح ما ذهب
إليه سيبويه ومن تابعه ، والدليل على ذلك أنا وجدنا الظرف
وحرف الجر يقعان في صلة الأسماء الموصولة ، نحو : الذي ،
والتي ، ومن ، وما ، وما أشبه ذلك ، تقول : « الذي عندك

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : الجزء .

(٣) في (ق) و (ظ) : وذلك نحو .

زيد ، والذي في الدار عمرو» وكذلك ساورها ، ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا جملة ، فإذا وجدناهم يصلون بها الأسماء الموصولة ، دلنا ذلك على أنها بعد أن من أجل لامن المفردات ، وأن التقدير «استقر» دون «مستقر» ، لأن «استقر» يصلح أن يكون صلة لأنه جملة ، و «مستقر» لا يصلح أن يكون صلة لأنه مفرد ، ولا بد في هذا النحو - أعني الجملة - من ضمير يعود إلى المبتدأ ، تقول: «زيد أبوه منطلق» فيكون العائد^(١) إلى المبتدأ الماء في أبوه ، فأما قولهم : «السمن منوان»^(٢) بدرهم» ففيه ضمير محذوف يرجع إلى المبتدأ ، والتقدير فيه «منوان منه بدرهم» وإنما حذف منه تخفيفاً للعلم به ، ولو قلت : «زيد انطلق عمرو» لم يجوز قولاً واحداً ،^(٣) فلو أضفت إلى ذلك : إليه ، أو معه ، صححت المسألة ، لأنه قد رجع من : إليه ، أو معه ، ضمير إلى المبتدأ ، وعلى هذا قياس كل جملة وقعت خبراً لمبتدأ^(٤) ، وإنما وجب ذلك ليُربط^(٥) الكلام الثاني بالأول ، ولو لم يرجع منه ضمير الأول^(٦)

(١) في (ق) : عائداً .

(٢) المتنا والتناة : كيل أو ميزان ، وئثنى : متنوان ومنيان ج : أمناه .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) قوله : قولاً واحداً .

(٤) في (ق) : خبراً للمبتدأ ، و في (ظ) : خبراً لمبتدأ .

(٥) في (ق) و (ظ) : ليوتبط .

(٦) في (ق) و (ظ) : إلى الأول .

لم يكن أولى به من غيره ، فتبطل فائدة الخبر .
فإن قيل : فليمن إذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره
ظرف المكان دون ظرف الزمان ؟ قيل : إنما جاز أن يقع في
خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان . لأن في وقوع ظرف
المكان خبراً عنه فائدة ، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه .
فائدة ، ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان : « زيد أمامك »
فيكون مفيداً لأنه يجوز ألا يكون أمامك ، ولو قلت في
ظرف الزمان : « زيد يوم الجمعة » لم يكن مفيداً ، لأنه لا يجوز
أن يخلو عن يوم الجمعة ، وحكم الخبر أن يكون مفيداً .
فإن قيل : فكيف جاز الإخبار عنه بظرف الزمان في قولهم ١٠
« الليلة الهلال » قيل : إنما جاز لأن التقدير فيه « الليلة حدوث
الهلال ، أو طلوعه »^(١) فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه
مقامه ، والحدوث والطلوع حدث ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ
ظرف زمان إذا كان المبتدأ حدثاً كقولك : « الصلح يوم الجمعة ،
والقتال يوم السبت » وما أشبه ، ذلك لأن في وقوعه خبراً ١٥
عنه فائدة .

فإن قيل : فما^(٢) العامل في خبر المبتدأ ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب الكوفيون إلى أن عامله المبتدأ

(١) في (ق) و (ظ) : طلوع الهلال .

(٢) في (ق) و (ظ) : ما .

على ما ذكرنا، وذهب البصريون^(١) إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر، لأنه لما وجب أن يكون عاملاً في المبتدأ، وجب أن يكون عاملاً في الخبر، قياساً على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ، (وهو على رأي بعضهم^(٢)) ' وذهب قوم منهم^(٣) أيضاً إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ عمل في الخبر، وذهب سيويه وجماعة معه إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعاً، لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ، ولا يصح للخبر معنى إلا بهما، فدلّ على أنّها العاملان فيه، والذي اختاره أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ، وذلك لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له، والتحقيق فيه أن تقول: إن الابتداء أعمل^(٤) في الخبر بواسطة المبتدأ، لأن^(٥) المبتدأ مشارك له في العمل، وفي كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر، (فاعرفه^(٦) ١٥ تصب إن شاء الله تعالى^(٦)).

-
- (١) في (ق) و (ظ) : وأما البصريون فاختلفوا، فذهب قوم إلى أن ...
(٢) سقطت هذه الجملة من (ق) و (ظ) .
(٣) سقط من (ق) و (ظ) : منهم أيضاً .
(٤) في (ق) و (ظ) : عميل .
(٥) في (ظ) : لا أن .
(٦) سقطت هذه الجملة من (ق) و (ظ) .

الباب العاشر

باب الفاعل

إن قال قائل : ما الفاعل ؟ قيل : اسم^(١) ذكرته بعد فعل ،
وأسندت ذلك الفعل إليه^(٢) ، نحو : « قام زيد ، وذهب عمرو »
فإن قيل : فلم كان إعرابه الرفع ؟ قيل : فرقاً بينه
وبين المفعول .

فإن قيل : فهلا عكسوا وكان الفرق واقماً ؟ قيل :
لخسة أوجه :

أحدها : وهو^(٣) أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ،
ويكون^(٤) له مفعولات كثيرة ، فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد ،
ومنه ما يتعدى إلى مفعولين ، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة
مفعولين^(٥) ، مع أنه يتعدى إلى خمسة أشياء ، وهي : المصدر ،
وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول^(٦) ، والحال ، وليس

(١) في (ق) و (ظ) : كل اسم .

(٢) في (ق) و (ظ) : إلى ذلك الاسم .

(٣) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول : هو . . .

(٤) في (ق) : تكون .

(٥) سقط من (ظ) قوله : ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين .

(٦) في (ق) و (ظ) : والمفعول له .

له إلا فاعل واحد ، وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة ، وليس له أيضاً إلا فاعل واحد ، فإذا ثبت هذا ، وأن الفاعل أقل من المفعول ، والرفع "أثقل" ، والفتح أخف ، فأعطوا الأقل الأثقل ، والأكثر الأخف ، ليكون ثقل الرفع موازياً لثقله الفاعل ، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول .
والوجه الثاني : أن الفاعل يشبه المبتدأ ، والمبتدأ مرفوع ، فكذلك ما أشبهه ، ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة ، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة ، فلهما ثبت للمبتدأ الرفع ، وحمل الفاعل عليه .

١٠ والوجه الثالث : أن الفاعل أقوى من المفعول ، فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى الأقوى وهو الرفع ، وأعطي المفعول الذي هو الأضعف "٣" الأضعف وهو النصب .

والوجه الرابع : أن الفاعل أول ، والرفع أول ، والمفعول آخر ، والنصب آخر "٣" ، فأعطي الأول الأول ، والآخر الآخر .
١٥ والوجه الخامس : أن هذا السؤال لا يلزم لأنه لم يكن

(١) في (ق) و (ظ) : فالرفع .

(٢) في (ظ) : أضعف .

(٣) سقطت من (ظ) .

الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل ، وبان^(١) ان هذا السؤال لا يلزم ، لأننا لو^(٢) عكسنا على ما أورده السائل ، فنصبنا الفاعل ، ورفعنا المفعول ، لقال الآخر : فهلاً عكستم ؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال ، والسؤال متى انقلب كان مردوداً ، وهذا الوجه ينبغي أن يكون مقدماً من جهة النظر إلى ترتيب الأيراد ، وإنما أخرناه لأنه بعيد من التحقيق .

فإن قيل : بماذا يرتفع الفاعل ؟ قيل يرتفع بإسناد الفعل إليه^(٣) لأننا إذا أحدث فعلاً على الحقيقة ، والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النبي كما يرتفع في الأيجاب ، تقول : « ما قام زيد ، ولم يذهب عمرو » فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام^{١٠} والذهاب ، كما لو أوجبت له نحو : « قام زيد ، وذهب عمرو » وأشياء^(٤) ذلك .

فإن قيل : فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟ قيل : لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة^(٥) ، (وهو الفعل)^(٦) والدليل على ذلك من سبعة أوجه :

١٥

-
- (١) في (ق) و (ظ) : وبيان .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : آتا .
 - (٣) سقط الجار والمجرور من (ظ) .
 - (٤) في (ق) و (ظ) : وما أشبه .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : الفعل .
 - (٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

أحدها أنهم يسكنون لام الفعل : إذا اتصل به ضمير الفاعل
قال الله تعالى : « وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ^(١) » لتلا يتوالى
إلى أربع حركات ^(٢) لوازم في كلمة واحدة ^(٣) إلا أن يحدف من
الكلمة شيء ^(٤) للتخفيف ^(٥) نحو : «عجَلِط ^(٦) ، وُعكَلِط ،
وُعَلِيط ، فلو لم يترلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سينخ
الفعل ، وإلا ^(٧) لما سكتوا ^(٨) لأمه ، ألا ترى أن ضمير المفعول
لا يسكن ^(٩) له لام الفعل إذا اتصل به ، لأنه في نيّة الانفصال
قال الله تعالى : « وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ
مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ^(١٠) » فلم يسكن ^(٩) لام

(١) التلاوة : « واعدنا » سورة البقرة : ٥١

(٢) في (ق) و (ظ) تتوالى أربعة متحركات .

(٣) في (ق) زيادة قوله : إذ ليس في كلامهم توالي أربعة متحركات
لوازم في كلمة واحدة .

(٤) سقطت الكلمة من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) التخفيف ولعله سهو .

(٦) لبَنٌ عَجَلِطٌ وَعُجَالِطٌ ، وَعُكَلِطٌ وَعُغَلِيطٌ وَعُغَلِيطٌ خائر ثخين .

(٧) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٨) في (ق) و (ظ) : أمكنوا .

(٩) في (ق) و (ظ) : تسكن .

(١٠) الأحزاب : ١٢ .

الفعل إذا ^(١) كان في نية الانفصال ، بخلاف قوله تعالى :
« وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ » ^(٢) لأنه ليس في نية الانفصال ^(٣)
والوجه الثاني : أنهم جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة للرفع ،
وحذفها علامة للجزم والنصب ، فلو لا ^(٤) أنهم جعلوا هذه الضمائر
التي هي : الألف ، والواو ، والياء ، في : يفعلان ، وتفعلان ، هـ
ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأة ، بمنزلة حرف من سنخ
الكلمة ، (وإلا) لما جعلوا الإعراب بعده .
والوجه الثالث : أنهم قالوا : « قامت هند » فألحقوا التاء بالفعل ،
والفعل لا يؤنث ، وإنما التانيث للاسم ، فلم يجعلوا الفاعل
بمنزلة جزء من الفعل ، وإلا لما جاز إلحاق التانيث ^(٥) به . ١٠
والوجه الرابع : أنهم قالوا في النسب إلى كُنتُ « كنتي »
قال الشاعر :

(١) في (ق) و (ظ) : إذ .

(٢) التلاوة « واعدنا » .

(٣) في (ق) لأنه في نية الاتصال . وفي (ظ) لأنه في نية الانفصال .

(٤) في (ظ) : ولو لا .

(٥) في (ق) و (ظ) : علامة التانيث . م (٦)

فأصبحت كُنْتِيًا^(١) وأصبحت عاجناً^(٢) وشرخصال المرء كنت وعاجن^(٣)
فأثبتوا التاء ، ولو^(٤) لم يتنزل^(٥) منزلة حرف من سنخ الكلمة ،
(وإلا) لما جاز إثباتها .

و الوجه الخامس : أنهم قالوا : حيثذا ، وهي مركبة^(٦) من فعل
٥ و فاعل ، فجعلوها بمنزلة اسم واحد ، وحكم على موضعه بالرفع
على الابتداء .

و الوجه السادس : أنهم قالوا « زيد ظننت قائم^(٧) » فأنفوها ،
والإلغاء إنما يكون للمفردات لا للجمل ، فلم يتزل الفعل مع
الفاعل بمنزلة كلمة واحدة ، وإلا لما جاز الإلغاء .

١٠ و الوجه السابع : أنهم قالوا للواحد « قفا » على التثنية ، لأن
المعنى : قف قف ، قال الله تعالى : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ^(٨) كُلٌّ

(١) الكُنْتِيُّ والكُنْتِنِيُّ والكَوْنِيُّ : الكثيرُ العُمُرُ ، كأنه نُسِبَ إلى
قوله : كنتُ في شبابي كذا وكذا .

(٢) عَجَنَ الرجلُ : نهضَ مُعْتَمِداً يديه على الأرض ، كَبِيراً أو بُدناً ،
فهو عاجن ، يقال : فلان عجن وخبز أي شاخ وكبير .

(٣) في (ظ) بعد البيت : يعجن يده إذا قام ، ولعلها شرح من الناسخ .

(٤) في (ظ) : ولم ، وهو سهو .

(٥) في (ق) تنزل .

(٦) في (ظ) وهو مركب .

(٧) في (ق) : منطلق .

(٨) سقطت من (ق) و (ظ) تنمة الآية .

كَنَفَارِ عَيْنَيْدٍ^(١) فَنَشَى وَإِنْ كَانَ الْخَطَابُ لِمَلِكٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ^(٢) : أَلْقَى أَلْقَى ، وَالتَّثْنِيَةُ لَيْسَتْ لِلْأَفْعَالِ ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلْأَسْمَاءِ ، فَلَوْ لَمْ يَنْتَزِلِ الْأِسْمُ مَنزَلَةَ بَعْضِ الْفِعْلِ ، وَإِلَّا لَمَا جَازَتْ^(٣) تَثْنِيَتُهُ بِاعْتِبَارِهِ .

- وَإِذَا^(٤) ثَبَتَ بِهَذِهِ الْأَوْجُهَةِ أَنَّ الْفَاعِلَ يَنْتَزِلُ مَنزَلَةَ الْجُزْءِ مِنْ
الْفِعْلِ ، لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ .
- فَإِنْ قِيلَ : لِمَ زَعَمْتَ أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : « زَيْدٌ قَامَ » مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ،
دُونَ الْفِعْلِ ، وَلَا فَصْلَ بَيْنَ قَوْلِنَا : زَيْدٌ ضَرَبَ ، وَضَرَبَ زَيْدٌ ؟ قِيلَ
لِوَجْهِينَ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مِنْ شَرَطِ الْفَاعِلِ أَلَّا يَقُومَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ مَعَ
وَجُودِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : « قَامَ زَيْدٌ » فَلَوْ كَانَ تَقْدِيمُ زَيْدٍ عَلَى الْفِعْلِ بِمَنْزَلَةِ
تَأْخِيرِهِ لاسْتَحَالَ قَوْلُكَ : « زَيْدٌ قَامَ أَخُوهُ » وَعَمَرُوهُ انْطَلَقَ غَلَامُهُ «
وَلَمَّا جَازَ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرْتَفِعْ بِالْفِعْلِ ، بَلْ بِالْإِبْتِدَاءِ . وَالْوَجْهُ
الثَّانِي : أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا زَعَمْتَ لَوْجِبَ أَلَّا يَخْتَلِفَ^(٥)
حَالُ الْفِعْلِ ، فَكَأَنَّ^(٦) يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : « الزَيْدَانُ قَامَ » ،

(١) سُورَةُ (ق) : ٢٤ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ظ) : بِهِ .

(٣) فِي (ق) وَ (ظ) : جَازَ .

(٤) فِي (ق) : فَإِذَا .

(٥) فِي (ق) : تَخْتَلِفُ .

(٦) فِي (ظ) : وَكَانَ .

والزيدون قام « كما تقول ^(١) : قام الزيدان ، وقام الزيدون « فلما لم يقل إلا : « الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، دلّ على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل .

فإن قيل : فلم استتر ضمير الواحد نحو : « زيد قام » وظهر ضمير الاثنين ، نحو : « الزيدان قاما » وضمير الجماعة ، نحو : « الزيدون قاموا » ؟ قيل : لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد ، وقد يخلو من اثنين وجماعة ، فإذا قدمت اسماً مفرداً على الفعل نحو : « زيد قام » لم يحتاج معه إلى ^(٢) إظهار ضميره ، لإحاطة العلم بآنته لا يخلو من فاعل واحد ، فإذا قدمت ^(٣) اسماً مثني على الفعل نحو : « الزيدان قاما » أو مجموعاً نحو : « الزيدون قاموا » وجب إظهار ضمير التثنية والجمع ، لأنه قد يخلو من ذلك ، فلو لم يظهر ضميرها ^(٤) لوقع الالتباس ، ولم يعلم أن الفعل لاثنين أو جماعة ، فافهمه تصبب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : يقال .

(٢) في (ق) و (ظ) : لم يحتاج إلى .

(٣) في (ق) و (ظ) : قدمت .

(٤) في (ق) ضميرها .

الباب الحادي عشر

باب المفعول^(١)

- إن قال قائل : ما المفعول^(٢) ؟ قيل : كل اسم تعدى إليه فعل .
فإن قيل ؟ فما العامل في المفعول ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب أكثرهم^(٣) إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط ، وذهب بعضهم^(٤) إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معاً ؛ والقول الصحيح هو الأول ، وهذا القول ليس بصحيح ، وذلك لأن الفاعل اسم ، كما أن المفعول كذلك ، فإذا استويا في الاسمية ، والأصل في الاسم ألا يعمل ، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر ، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن^{١٠} الفعل له تأثير في العمل بإضافة مالا تأثير له في العمل ، إلى ماله تأثير ، لا تأثير به - فدلّ على أن العامل هو الفعل فقط ؛ وهو على ضربين : فعل متعدّ بغيره ، وفعل متعدّ بنفسه ، فأمّا

(١) في (ق) و (ظ) : المفعول به .

(٢) في (ظ) : به .

(٣) في (ق) و (ظ) : أكثر النحويين .

(٤) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

مايتعدى بغيره فهو الفعل اللازم ، ويتعدى بثلاثة أشياء ، وهي :
الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ، فالهمزة نحو : « خرج زيد
وأخرجته » والتضعيف نحو : « خرج المتاع وأخرجته » وحرف
الجر نحو : « خرج زيد وأخرجت به » وكذلك : « فرح زيد ،
وأفرحته ، وفرحت به ، وفرحت به » وما أشبه ذلك . وأما المتعدي
بتنفسه فعلى ثلاثة أضرب : ضرب يتعدى إلى مفعول واحد ،
كقولك : « ضرب زيد عمرا ، وأكرم عمرو بشراً » وضرب
يتعدى إلى مفعولين : كقولك : « أعطيت زيدا درهماً ، وظننت
زيداً قائماً » وضرب يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، كقولك : « أعلم
الله زيدا عمراً خيراً الناس ، ونبأ الله عمراً بشراً كريماً » وهذا
الضرب منقول بالهمزة والتضعيف مما يتعدى إلى مفعولين
لا^(١) يجوز الاقتصار على أحدهما ، لأن كل واحد من هذه الأشياء
الثلاثة المدتية ، التي هي : الهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجر ،
كما أنها تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدي ، فكذلك
١٥ إذا دخلت على الفعل المتعدي ، فإنما تزيده مفعولاً ، وإن^(٢) كان

(١) في (ق) و (ظ) : ولا .

(٢) في (ق) و (ظ) : فإن .

يتعدى إلى مفعول واحد ، صار يتعدى إلى مفعولين ، كقولك
في « ضرب زيد عمراً : أضربت زيدا عمراً » وفي « حفر زيد بئراً ،
أحفرت زيدا بئراً » وما أشبه ذلك ، وإن^(١) كان متعدياً إلى
مفعولين صار متعدياً إلى ثلاثة مفعولين ، ونحوه على ما قدمناه^(٢) .
• فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : فإن .
(٢) سقط من (ق) و (ظ) : على .

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسم فاعله

إن قال قائل : لِمَ لَمْ يسمّ الفاعل ؟ قيل : لأنّ العناية قد تكون بذكر المفعول ، كما تكون بذكر الفاعل ، وقد تكون للجمل بالفاعل ، وقد تكون للإيجاز والاختصار ، وإلى غير ذلك .

فإن قيل : فِلمَ^(١) كان ما لم يسمّ فاعله مرفوعاً ؟ قيل : لأنهم لما حذفوا الفاعل ، أقاموا المفعول مقامه ، فارتفع بإسناد الفعل إليه ، كما كان يرتفع الفاعل .

١٠ فإن قيل : فِلمَ إذا حذف الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه ؟ قيل لأنّ الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه ، فلما حذف الفاعل ههنا ، وجب أن يقام اسم آخر مقامه ، لينكون الفعل حديثاً عنه ، وهو المفعول .

فإن قيل : كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضده في المعنى ؟ قيل : هذا غير غريب في الاستعمال ، فإنه إذا جاز

(١) في (ق) و (ظ) : إلى .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولم .

أن يقال : « مات زيد » وسمي^(١) زيد فاعلاً ، ولم يحدث بنفسه الموت ، وهو مفعول في المعنى ، جاز أن يقام المفعول ههنا مقام الفاعل ، وإن كان مفعولاً في المعنى ، والذي يدل على أن المفعول ههنا أقيم مقام الفاعل ، أن الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد لم يتعد إلى مفعول البتة ، كقولك في^(٢) « ضرب زيد عمراً ، وأكرم بكر بشراً : (ضرب عمرو ، وأكرم بشر) »^(٣) وإن كان يتمدى إلى مفعولين صار يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك في : « أعطيت زيدا درهماً وظننت عمراً قائماً : أعطيتي زيد درهماً ، وُظنَّ عمرو قائماً » ولو قلت : « ظن قائم عمراً » جاز^(٤) لزوال اللبس ، ولو قلت في : « ظننت زيدا أباك : ظن أبوك زيدا » لم يجوز ، وذلك لأن قولك : ظننت زيدا أباك يؤذن بأن زيدا معلوم ، والأبوة مظنونة ، فلو أقيم الأب مقام الفاعل ، لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة ، وزيد مظنوناً ، وذلك لا يجوز ، وكذلك تقول : « أعطيتي زيد درهماً ، وأعطيت درهماً زيدا » فيكون جائزاً لعدم الالتباس ، فلو قلت في « أعطيت^{١٥}

(١) في (ق) و (ظ) : ويسى .

(٢) سقط من (ظ) : في .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : كان جائزاً .

زيداً غلاماً : أعطي غلام زيداً » لم يجز ، لأن كل واحد منها
يصح أن يكون هو الآخذ ، فلو أقيم غلام مقام الفاعل لم
يعلم الآخذ من المأخوذ ، فهذا كان ممتنعاً ؛ وكذلك إن كان
الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، (صار يتعدى إلى مفعولين)^(١)
كقولك في : « أعلم الله زيداً عمراً خيراً الناس »^(٢) لقيام المفعول
الأول مقام الفاعل ، وكان هو الأولى لأنه فاعل في المعنى ،
فدلّ على أن المفعول هنا أقيم مقام الفاعل . وإذا كان الأمر
على هذا فبناء الفعل للمفعول به ، يقتضي^(٣) نقله بالهمزة ،
والتضعيف ، وحرف الجرّ ، ألا ترى أن الفعل إذا^(٤) كان
١٠ يتعدى إلى مفعول واحد ، صار يتعدى بها إلى مفعولين ، وإذا^(٥)
كان يتعدى إلى مفعولين ، صار يتعدى بها إلى ثلاثة مفعولين ،
وذلك لأن بناء الفعل للمفعول به ، يجعل المفعول فاعلاً ، والنقل
بالهمزة ، والتضعيف ، وحرف الجرّ ، يجعل الفاعل مفعولاً ،
وإذا ثبت هذا فلا بدّ أن تزيد بنقله بالهمزة ، والتضعيف ،
وحرف الجرّ مفعولاً وينقص بيناته^(٥) للمفعول مفعولاً .

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) بعدما تقدم قوله : « أعلم زيداً عمراً خيراً الناس »
وإثباته هو الصواب .

(٣) في (ق) و (ظ) : نقيض وهو الصواب .

(٤) في (ق) و (ظ) : إن .

(٥) في (ق) و (ظ) : وتنقص بيناته .

- فإن قيل : فلمَ وجب تغيير الفعل إذا بُني للمفعول ؟ قيل :
- لأنّ المفعول يصحّ أن يكون هو الفاعل ، فلو لم يغير الفعل ، لم يعلم هل هو الفاعل بالحقيقة ، أم ^(١) قائم مقامه ؟ .
- فإن قيل : فلمَ ضمّتموا الأوّل وكسروا الثاني نحو : « ضرب زيد » وما أشبه ذلك ؟ قيل : إنّما ضمّتموا الأوّل ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل إذا ^(٢) كان من علاماته ، وإنّما كسروا الثاني لأنّهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ، أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية ، فبنوه على هذه الصيغة ، فكسروا الثاني ، لأنّهم لو ضمّوه لكان على وزن : « طُنِب ^(٣) » ، و« جُمِل ^(٤) » ، ولو فتحوه لكان على وزن : « نُغِر ^(٥) » و« صُرِد ^(٥) » ، ولو أسكنوه لكان على وزن : « قُنِب ^(٦) » و« قُفِل » ، فلم يبق إلا الكسر فخرّكوه به .

(١) في (ق) و (ظ) : بالحقيقة أو .

(٢) في (ق) و (ظ) إذ وهو الصواب .

(٣) بضتين هو جبل طويل يشدّ به سراقق البيت أو الوتدج أطناب .

(٤) جمع جَمَل في (ق) و (ظ) : و« جُمِد » .

(٥) الثُّغْرَ كَصُرَدَ : البلبل وصنار العماهير . والصُرْدُ : طائر ضخم

الرأس يصطاد العماهير (أهـ ق) .

(٦) القُنْب : سوار المرأة .

فإن قيل : فلمَ ^(١) كسروا أول المعتل ، نحو : قيل ،
وبيع ، ولم يضمته كالصحيح ؟ قيل : كان القياس يقتضي أن يُجرى
المعتل مجرى الصحيح في ضمّ أوله ، وكسر ثانيه ، إلا أنهم
استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها إلى القاف ، فانقلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، كما قبلوها في : ميعاد ،
وميقات ، وميزان ، وأصلها : موعاد ، وموقات ، وموزان ،
لأنها من الوعد ، والوقت ، والوزن ، وأما الياء فثبتت لانكسار
ما قبلها ؛ على أنه من العرب من يشير إلى الضمّ تنبيهاً على أن
١٠ الأصل في هذا النحو هو الضم ، ومن العرب أيضاً من يحذف
الكسرة ولا ينقلها ، ويقرّ الواو ، لانضمام ما قبلها ، وتقلب ^(٢)
الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال ^(٣) الشاعر ^(٤) :
ليت وهل ينفع شيئاً ليت ^(٥) ليت شباباً بُوع فاشترت
أراد : بيع ، فقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ،

(١) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٢) في (ق) : ويقلب .

(٣) في (ق) و (ظ) : كقول .

(٤) هو رؤبة بن العجاج (م سنة ٥١٤٥ هـ) كما مات قال الخليل : دقنا
الشمر واللغة والفصاحة .

(٥) في (ق) و (ظ) : ليت وما ينفع ليت ليت .

كما قلبوها في نحو : موسر ، وموقن ، والأصل : مُيسر ،
وميقن ، لأنهما من اليسر واليقين ، إلا أنه لما وقعت الياء
ساكنة مضموماً ما قبلها قلبوها واواً ، فكذلك هنا .

فإن قيل : فهل يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول به ؟

قيل : لا يجوز ذلك على القول الصحيح ، وقد زعم بعضهم أنه يجوز ،
وليس بصحيح ، إلا أنك ^(١) لو بنيت الفعل اللازم للمفعول
به ، لكنت تحذف الفاعل ، فيبقى الفعل غير مستند ^(٢) إلى
شيء ، وذلك محال ، فإن اتصل به ظرف الزمان ، أو ظرف
المكان ، أو المصدر ، أو الجارة والمجرور ، جاز أن تبنيه عليه ،
ولا يجوز أن تبنيه على الحال ، لأنها لا تقع إلا نكرة ،
فلو أقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها ^(٣) كالفاعل ، فكانت تقع
معرفة ، والحال لا تقع إلا نكرة .

فإن قيل : فلم إذا أقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن الظرفية ،

ويجعل مفعولاً ، كزيد وعمر وما أشبه ذلك ؟ قيل : لأنه يتضمن

معنى ^(٤) حرف الجر ، فلو لم ينقل لعاقته بالفعل مع تضمن حرف ١٥

(١) في (ق) و (ظ) : لأنك .

(٢) في (ق) و (ظ) : مستند .

(٣) في (ق) و (ظ) : إظهارها .

(٤) سقط من (ق) : معنى .

الجر ، فالفاعل ^(١) لا يتضمن حرف الجر ، فكذلك ^(٢) ما قام مقامه .
فإن قيل : فالمصدر لا يتضمن حرف الجر ، فهل يُنقل أو لا ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب بعضهم ^(٣) إلى أنه
لا ينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة ، وذهب آخرون إلى
٥ أنه ينقل ، واستدلوا على ذلك من وجهين : أحدهما أن الفعل
لا بد له من الفاعل ، والمصدر لو لم يُذكر لكان الفعل دالاً
عليه بصيغته ، فصار وجوده وعدمه ^(٤) سواء ، والفاعل لا بد
له ^(٥) منه ، فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة المفعول
الذي لا يستغنى بالفعل عنه . والوجه الثاني أن المصدر إنما يذكر
١٠ تأكيداً للفعل ، ألا ترى أن قولك : « سرت سيراً » بمنزلة قولك ^(٦) :
« سرت سرت » فكما لا يجوز أن يقوم الفعل مقام الفاعل ، فكذلك
لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة ، فهذا وجب نقل المصدر .

(١) في (ق) و (ظ) : والفاعل .

(٢) في (ق) : فكذا .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض التعريين .

(٤) في (ظ) : كعدمه .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : له .

(٦) سقط من (ق) و (ظ) : قولك .

فإن قيل : فإن اجتمع ظرف الزمان ، وظرف المكان ،
والمصدر ، والجار والمجرور ، فأيتها يقام مقام الفاعل ؟ قيل : أنت
مختير فيها كلها ، أتيا شئت أقمت ^(١) مقام الفاعل ، وزعم
بعضهم ^(٢) أن الأحسن أن تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل ، لأنه
لو لم يكن حرف الجر لم تقم ^(٣) مقام الفاعل غيره . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : أقمته .

(٢) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٣) في (ق) و (ظ) : يُقَمّ .

الباب الثالث عشر

باب نعم وبئس

إن قال قائل : هل نعم وبئس اسمان أو فعلان ؟ قيل :
اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنها فعلان
ما ضيان لا يتصرفان^(١) ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :
الوجه الأول :^(٢) أن الضمير يتصل بها على حد اتصاله
بالأفعال ، فإِنَّهم قالوا : نعموا رجلين ، ونعموا رجالا ، كما قالوا :
قاما ، وقاموا .

والوجه الثاني : أن تاء التانيث الساكنة التي لم يقلبها أحد من
العرب هاء في الوقف ، تتصل بها ، كما تتصل بالأفعال ، نحو :
نعمت المرأة ، وبئست الجارية .

والوجه الثالث : أنها مبنيتان على الفتح كالأفعال الماضية ،
ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة .

وذهب الكوفيون إلى أنها اسمان ، واستدلوا على ذلك

١٥ من خمسة أوجه :

(١) في (ظ) : ينصرفان .

(٢) في (ق) : أحدهما .

الوجه الأول أنهم قالوا: الدليل على أنها اسمان دخول حرف الجر عليها ، وحرف الجر يختص بالأسماء. قال الشاعر^(١) :

ألست بنعم الجار يؤلفيته أخا قلة أو معدم المال مصرما
وحكي عن بعض العرب أنه بشر بمولودة فقيل : نعم المولودة
مولودتك ، فقال : « والله ماهي بنعم المولودة ، نصرتها بكاء ،
ويرها سرقة » وحكي عن بعض العرب أنه قال : نعم السير
على بثس العير^(٢) فأدخلوا^(٣) عليها حرف الجر ، وحرف الجر
يختص بالأسماء ، فدل على أنها اسمان .

والوجه الثاني أن العرب تقول : « يانعم المولى^(٤) ونعم النصير »
فنداؤهم نعم يدل على أنها اسمان^(٥) ، لأن النداء من خصائص
الأسماء .

والوجه الثالث أنهم قالوا : الدليل على أنها ليسا بفعالين أنه

(١) لم اعثر على هذا البيت ولا على قائله ، ومنه قول الآخر :
صَبَّحَكَ اللهُ بِبَخِيرٍ بَاكِرٍ بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرٍ
أورده الشنقيطي في الدرر اللوامع على مع الموامع للسيوطي وقال
هو من شواهد الأشموني والعيني أيضاً (ج ٢ ص ١٠٨)

(٢) في (ق) و (ظ) : فأدخل .

(٣) في (ق) و (ظ) : وبأ .

(٤) في (ق) و (ظ) : انها اسم .

لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : « نعم الرجل أمس » ولا « بشس^(١) الرجل غداً » فلما لم يحسن اقتران الزمن بهما ، دلّ على أنهما ليسا بفعالين .
والوجه الرابع : أنها لا يتصرفان ، ولو كانا فعالين لكانا يتصرفان^(٢) ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرفا ، دلّ على أنها ليسا بفعالين .

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعم الرجل زيد ، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن : فعيل ، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه . وهو مذهب البصريين^(٣) ، وأما ما استدللّ به الكوفيون ففاسد ، أما قولهم : إنها اسمان لدخول حرف الجرّ عليها ، فقلنا^(٤) ، هذا فاسد ، لأنّ حرف الجرّ إنّما دخل عليها على تقدير الحكاية^(٥) فلا يدلّ على أنها اسمان ،

(١) في (ق) و (ظ) : نعم .

(٢) في (ق) و (ظ) : متصرفين .

(٣) في (ق) و (ظ) : والصحيح ما ذهب إليه البصريون .

(٤) في ق و (ظ) : قلنا .

(٥) في (ق) : للحكاية .

لأن حروف^(١) الجرّ قد تدخل^(٢) على تقدير الحكاية على ما هو
فعل في الحقيقة كقوله^(٣) :

والله مالي بنام صاحبه

- ولا خلاف أن « نام^(٤) » فعل ماض ، ولا يجوز أن يقال :
- إنما هو^(٥) اسم لدخول حرف الجرّ عليه ، فكذلك هنا ، ولولا
تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجرّ على : نعم ، وبئس ،
ونام ، والتقدير في قوله : « أأست بنعم الجار يؤلف بيته » :
« أأست بجارٍ مقولٍ فيه : نعم الجار » وكذلك التقدير في قول
بعض العرب : « والله ما هي بنعم الملوذة : والله ما هي بملوذة »
فيقال^(٦) فيها : « نعم الملوذة » وكذلك التقدير في قول الآخر : ١٥

(١) في (ق) و (ظ) حرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : دخل .

(٣) لم اعثر على قائله ، ونصّه في لسان العرب :

تالله ما زيد بنام صاحبه ولا مخالط اليبان جانبه

(٤) في (ظ) : بنام .

(٥) في (ق) و (ظ) : إنه .

(٦) في (ق) : مقولٍ فيها . وفي (ظ) : العرب : والله ما هي بنعم

الملوذة : مقولٍ فيها نعم الملوذة .

« نَعْمُ السَّيْرُ عَلَى بَشْسِ الْمَيْرِ : مَقُولٌ فِيهِ ^(١) بَشْسِ الْعَيْرِ » وَكَذَلِكَ
التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِنَامِ صَاحِبِهِ

« وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بَلِيلٍ مَقُولٌ فِيهَا نَامٌ صَاحِبِهِ » إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا

الموصوف ، وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله سبحانه وتعالى :

« أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتٍ ^(٢) » أَي دَرُوعاً سَابِقَاتٍ ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ

فِيهِ ^(٣) : « أَلَسْتُ بِمَقُولٍ فِيهِ : نَعْمُ الْجَارِ ، وَمَا هِيَ

بِمَقُولٍ فِيهَا : نَعْمُ الْمَوْلُودَةِ ، وَنَعْمُ السَّيْرِ عَلَى مَقُولٍ فِيهِ بَشْسِ

الْعَيْرِ ، وَمَا لَيْلِي بِمَقُولٍ فِيهَا ^(٤) : نَامٌ صَاحِبِهِ » ثُمَّ حَذَفُوا الصِّفَةَ

الَّتِي هِيَ : مَقُولٌ فِيهِ ^(٥) ، فَأَوْقَعُوا ^(٦) الْمَحْكِيَّ بِهَا ^(٧) مَوْقِعَهَا ،

وَحَذَفَ الْقَوْلَ بِهَا ^(٨) فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ ،

وَأَشْعَارِهِمْ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُحْصَى ، فَدَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى هَذِهِ

(١) فِي (ق) وَ (ظ) : نَعْمُ السَّيْرِ عَلَى عَيْرٍ مَقُولٍ فِيهِ . . .

(٢) سُورَةُ سَبَأٍ ، آيَةٌ (١١) .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ق) وَ (ظ) : فِيهِ .

(٤) فِي (ق) وَ (ظ) : فِيهِ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ق) : فِيهِ .

(٦) فِي (ق) وَ (ظ) : وَأَوْقَعُوا

(٧) فِي (ق) : بِهِ .

(٨) سَقَطَ مِنْ (ق) وَ (ظ) : بِهَا .

الأفعال لفظاً ، ولكن إن^(١) كان حرف الجرّ داخلاً على هذه الأفعال في اللفظ ، إلا^(٢) أنه داخل على غيرها في التقدير ، فلا يكون فيه دليل^(٣) على الاسمية .

- وأما قولهم : إن العرب تقول : يانعم المولى ، ونعم^(٤) النصير ، والنداء من خصائص الأسماء ، فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلية^(٥) ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت . وأما قولهم : إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، ولا يجوز تصرفهما ، فنقول : إنما امتنعا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما ، وسلبا التصرف ، لأن نعم موضوعة لغاية المدح ، وبشس موضوعة لغاية الذم ، فجعل دلالتها على الزمان^(٦) مقصورة على الآن ، لأنك إنما تمدح^(٧) وتذم بما هو موجود في المدوح^(٧) والمذموم لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون في المستقبل . وأما قولهم : إنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نعم الرجل زيد ، فنقول :

(١) في (ظ) : ولكن إذا . وفي (ق) : لكن إن .

(٢) في (ظ) : لا : وهو سهو .

(٣) في (ظ) : دايلاً وهو خطأ .

(٤) في (ق) و (ظ) : ويا .

(٥) سقط من (ظ) : به .

(٦) سقط من (ظ) : على الزمان .

(٧) في (ق) و (ظ) : أو .

هذه رواية شاذة تفرّد بها قُطرب وحده ، ولئن صحّت فليس فيها حجة ، لأن هذه اليااء نشأت عن^(١) «إشباع الكسرة» ، لأن الأصل في : نَعِمَ : نَعِمَ بفتح النون وكسر العين ، وأشبعت^(٢) الكسرة فنشأت اليااء ، وهذا كثير في كلامهم ، فإنه^(٣) «كلّ ما كان على وزن^(٤) «فَعِل» من الأسماء والأفعال ، وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه أربعة أوجه : أحدها استعماله على أصله كقولك : فَخِذْ ، وقد ضَحِكَ ، والثاني : إسكان عينه تخفيفاً كقولك : «فَخِذْ ، وقد ضَحِكَ» والثالث : إتباع فائه عينه في الكسر ، كقولك : «فَخِذْ ، وقد ضَحِكَ» والرابع كسر فائه ، وإسكان عينه لنقل كسرتها إلى الفاء نحو قولك :^(٥) «فَخِذْ ، وقد ضَحِكَ» فكذلك^(٦) نَعِمَ فيها أربع لغات : «نَعِمَ» بفتح النون وكسر العين ، وهو الأصل ، و«نَعِمَ» بفتح النون وسكون العين ، و«نَعِمَ»

(١) في (ق) : من .

(٢) في (ق) و (ظ) : فأشبعت .

(٣) في (ظ) . فإن .

(٤) في (ق) و (ظ) : على : فَعِل .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : قولك .

(٦) في (ق) : وكذلك .

بكسر النون والعين ، و « نِعِم » بكسر النون وسكون
العين . وآما « نعيم » بالياء ، فإنما نشأت فيه الياء عن إشباع
الكسرة كما قال الشاعر :^(١)

كأني بفتحاء الجناحين لقوة علي عجل مني أطأطي شمالي
وقال ^(٢) الآخر :

لا عهد لي بنيضالي ^(٣) أصبحت كالشنّ البالي
وقال ^(٤) الآخر :

لم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

(١) لم أعلم قائله ، والفتحاء من العقبان اللينة الجناح ، والقوة الحقيقية
السريعة . والشطر الثاني في لسان العرب : « دَفُوفٌ من العقبان طأطأت
شمالي ، وعقاب دَفُوفٌ : تدنو من الأرض إذا انقضت ، والشمال
ضدّ اليمين كالشمال والشمال (بكسر هـ) جمع : اشملّ وشمائل
وشمئل وشمال (بلفظ الواحد)

(٢) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٣) في (ق) و (ظ) بنيضال ولعله الصواب . ناضله مناضلة ونضالاً
ونيضالاً : ياراء في الرمي ، ونضلته : سبقته فيه . والشنّ :
القربة الخلق الصغيرة .

(٤) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي (م سنة ٥١٠) الأنباء
تنمي : تزيد وتكثر لبون : هي الإبل ذوات اللبن (بنو زياد) ابن
سفيان بن عبد الله العبسي . وكان قيس بن زهير قد طرد إبلاً للربيع
بن زياد (في قصة) .

- وهذا أكثر من أن يحصى، وقد ذكرناه مستقصى في المسائل
الخلافية، فلا نعبده هنا .
- فإن قيل : فلمَ وجب أن يكون فاعل نعم وبئس اسم
جنس ؟ قيل : لوجهين ^(١) :
- أحدهما : أن نعم لما وضعت للمدح العام ، وبئس للذم العام ،
خصّ فاعلها باللفظ العام .
- والوجه الثاني ^(٢) : إنما وجب أن يكون اسم جنس ليبدل
على أن المدوح و ^(٣) المذموم مستحق ^(٤) للمدح و ^(٥) الذم في
ذلك الجنس .
- ١٠ فإن قيل : فلمَ جاز الإضمار فيها ^(٦) قبل الذكر ؟ قيل :
إنما جاز الإضمار فيها قبل الذكر ، لأن المضمرة قبل الذكر يشبهه
النكرة ، لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر ، ونعم
وبئس لا يكون فاعلها معرفة محضة ، فلما ضارع المضمرة فاعلها ،
جاز الإضمار فيها .

(١) في (ق) : في ذلك وجهان ، وفي (ظ) : في ذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : الآخر .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو .

(٤) في (ظ) : يستحق .

(٥) في (ق) و (ظ) : في نعم وبئس .

- فإن قيل: فلم^(١) فعلوا ذلك؟ قيل: إنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف والإيجاز^(٢)، لأنهم أبدأ يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم.
- فإن قيل: فكيف يحصل التخفيف، والإضمار على شريطة التفسير؟ قيل: لأن التفسير إنما يكون بنكرة منصوبة نحو «نعم رجلاً زيد» والنكرة أخف من المعرفة.
- فإن قيل: فعلى ماذا انتصبت النكرة؟ قيل^(٣): على التمييز.
- فإن قيل: فلم رُفِع زيد في قولهم: «نعم الرجل زيد»؟ قيل: فيه^(٤) وجهان: أحدهما أن يكون مرفوعاً بالابتداء^(٥)، ونعم الرجل هو الخبر، وهو مقدم على المبتدأ، والتقدير فيه: زيد نعم الرجل، إلا أنه مقدم^(٦) عليه، كقولهم: مررت به المسكين، والتقدير فيه: المسكين مررت به.
- فإن قيل: فأين العائد هنا من الخبر إلى المبتدأ، قيل: لأن الرجل لما كان شائعاً في الجنس، كان زيد داخلاً تحته، فصار بمنزلة العائد الذي يعود إليه منه؛ فصار^(٧) هذا

(١) في (ق) و (ظ): فلماذا.

(٢) سقطت الكلمة من (ق) و (ظ).

(٣) في (ق) و (ظ): انتصبت النكرة على التمييز.

(٤) في (ق) و (ظ): في ذلك.

(٥) في (ق) و (ظ): على الابتداء.

(٦) في (ق) و (ظ): قدم.

(٧) في (ق) و (ظ): وصار.

كقول الشاعر^(١) .

فأما القتال لاقتال لديكم ولكن سيرأني عراض المواقب^(٢)
فإن القتال مبتدأ ، وقوله : لاقتال لديكم خبره ، وليس فيه
عائد ، لأن قوله : لاقتال لديكم ، نفي عام ، لأن « لا » تنفي
الجنس ، فاشتمل على جميع القتال ، فصار ذلك بمنزلة العائد إليه^(٣) ،
وكذلك قول الشاعر^(٤) :

فأما الصدور ، لاصدور لجعفر^(٥) ولكن أعجاز أشد أصريرها^(٦)
والوجه الثاني : أن يكون زيد مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ
محذوف ، كأنه لما قيل : نعم الرجل ، قيل : من هذا المدوح ؟
١٠ قيل : زيد ، (أي : هو زيد)^(٧) ، وحذف المبتدأ كثير في
كلامهم ، فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

(١) هو الحارث المخزومي بن خالد بن العاص (م سنة ٥٨٠) وقد على
عبد الملك بن مروان بالشام ، فولاه اماره مكة ، وتوفي فيها .
(٢) أي إنكم لا تحنون القتال ، وإنما تحنون السير مع ركاب الإبل
الذين لا يقاتلون .

(٣) سقط من (ظ) : إليه .

(٤) في (ق) و (ظ) : قول الآخر . لم أقف عليه . وفي اللسان : الجعفر :
النهر الصغير فوق الجدول وبه سمي الرجل . وجعفر : أبو قبيلة من عامر
وم الجعافرة . وصر يصر صراً وصريراً وصرصر : صوت . وصاح
أشد الصياح وفي خزانة الأدب : « صريرها » بالضاد ، والضرير :
المرضى الهزول ، وكل شيء خالطه « ضر » : ضرير ومضروب .

(٥) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الباب الرابع عشر

باب حبذا

إن قال قائل : ما الأصل في « حبذا » قيل : الأصل في « حبذا »^(١) : حَبِبَ ذَا « إلا أنه لما اجتمع حرفان متحرران كان من جنس واحد ، استثقلوا اجتماعهما متحررين ، فحذفوا حركة الحرف الأول ، وأدغموه في الثاني^(٢) ، فصار : حَبَّ ، وركبوه مع ذا فصار بمنزلة كلمة واحدة ، ومعناها المدح ، وتقريب المدوح من القلب .

فإن قيل : فليَمْ^(٣) قلت إن الأصل : (حَبِبَ : على فَعْلٍ ، دون فَعَلٍ وَفَعِلٍ^(٤)) ؟ قيل : لوجهين : أحدهما أن اسم الفاعل ١٠ منه حبيب ، على وزن^(٥) : فَعِيلٌ ، وفَعِيلٌ أكثر ما يجيء في ما فعله^(٦) : فَعَلٌ ، نحو شَرَفَ فهو شريف ، وَظَرَفَ فهو ظريف ،

(١) في (ق) و (ظ) : فيها .

(٢) في (ظ) وأدغموا الثاني .

(٣) في (ق) : وليم ،

(٤) وردت الجملة في (ظ) على الشكل التالي : (حب على وزن فَعَلٍ وَفَعِلٍ)

وفيهما خلل واضح .

(٥) في (ق) و (ظ) : على فَعِيلٍ .

(٦) في (ق) : يجيء فعله على .

ولطُف فهو لطيف ، وما أشبه ذلك . والوجه الثاني أنه قد
حكى عن بعض العرب أنه نقل الضمة من الباء إلى الحاء ، كما
قال الشاعر^(١) :

وَحُبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتَلُ .

• فدل على أن أصله : فعل .

فإن قيل : فلم^(٢) جعلوها بمنزلة كلمة واحدة ؟ قيل إنما جعلوها
بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم .
فإن قيل : فلم ركبوه مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى
والمجموع ؟ قيل : لأن المفرد المذكور هو الأصل ، والتأنيث
١٠ والتثنية والجمع كآها فرع عليه ، وهي أثقل منه ، فلما أرادوا
التركيب ، كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخف^(٣) ،
أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل .
فإن قيل : فلم كانت « حَبْدًا » في التثنية والجمع والتأنيث

(١) هو الأخطل التغلبي غياث بن غوث أبو مالك (م سنة ٥٩٠ - ٧٠٨ م)

والشطر الأول لهذا البيت :

فقلت اقتلوها عنكم بزاجها

وقتلها (أي الحر) مزجها بالماء .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٣) في (ظ) : أخف .

على لفظ واحد؟ قيل : إنما كانت كذلك^(١) نحو حبذا الزيدان ،
وحبذا الزيدون ، وحبذا هند ، لأنها جرت في كلامهم مجرى المثل ،
والأمثال لا تتغير ، بل تلزم سنا واحداً وطريقة واحدة .
فإن قيل فما الغالب^(٢) على « حبذا » الاسمية أو^(٣) الفعلية ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب أكثرهم^(٤) إلى أن
الغالب^(٥) عليها الاسمية ، وذلك لأن الاسم أقوى من الفعل ،
فلما ركب أحدهما مع الآخر ، كان التغليب للأقوى الذي هو
الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل ؛ وذهب بعضهم^(٦) إلى
أن الغالب^(٧) عليها الفعلية ، وذلك^(٨) لأن الجزء الأول منها
فعل ، فغلب عليها الفعلية ، لأن القوة للجزء الأول ؛ وذهب^(٩)
آخرون إلى أنها لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية ، بل هي جملة
مركبة من فعل ماض ، واسم هو فاعل ، فلا^(١٠) يغلب أحدهما
على الآخر .

(١) في (ق) و (ظ) كانت في التنبيه واجمع والتأنيث على لفظ واحد نحو .

(٢) في (ق) و (ظ) : الغلب .

(٣) في (ق) : أم .

(٤) في (ق) و (ظ) : أكثر النحويين .

(٥) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين

(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٧) في (ق) : ولا .

فإن قيل : فماذا ^(١) يرتفع المعرفة بعده : نحو : « حَبْدًا زِيدًا » ؟
قيل : الخمسة أوجه :

الوجه ^(٢) الأول : أن يجعل حَبْدًا مبتدأ ، وزيد خبره .

والوجه الثاني : أن تجعل : ذا مرفوعاً بحب ارتفاع الفاعل

بفعله ، وتجعل زيداً بدلاً منه .

والوجه الثالث : أن تجعل زيداً خبر مبتدأ محذوف ،

كأنه لما قيل ^(٣) : من هو ؟ قيل : زيد ، أي . هو زيد .

والوجه الرابع : أن تجعل زيداً مبتدأ ، وحَبْدًا خبره .

والوجه الخامس : أن تجعل ^(٤) : ذا زائدة ، فيرتفع زيد بحب

١٠ لأنه فاعل ، وهو أضعف الوجوه ^(٥)

فإن قيل : فعلى ماذا تنتصب النكرة بعده ؟ قيل : إنما ^(٦)

تنتصب النكرة بعده على التمييز ، ألا ترى أنك إذا قلت :

« حَبْدًا زِيدًا رَجُلًا ، وَحَبْدًا عَمْرُو رَاكِبًا » يحسن فيه تقدير

(١) في (ق) و (ظ) : فلماذا .

(٢) سقط من (ظ) : الوجه .

(٣) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : حَبْدًا ، قيل : من هو ؟

(٤) وردت الجمل السابقة كلها مبنية للجهول في (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : الأوجه .

(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

« مِنْ » كأنك قلت : مِنْ رجل ، وَمِنْ راكب . كما قال الشاعر ^(١) :

ياحبذا جبلُ الرِّيانِ مِنْ جبلٍ وحبذا ساكنُ الرِّيانِ مَنْ كانا
فذهب ^(٢) بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتق ،

نحو : حبذا زيد رجلاً ، كان منصوباً على التمييز ، وإن كان

مشتقاً نحو : حبذا عمرو راكباً ، كان منصوباً على الحال .

فاعرفه تعصب إن شاء الله تعالى .

(١) هو جرير الشاعر الشهير (م ١١٠) كان غزلاً عفيفاً ، وأخباره مع الشعراء كثيرة . وبعد بيت الشاهد :

وحبذا نقعات من يمانية تأتيك من قبل الريان أحياناً

(٢) في (ق) و (ظ) : وذهب .

الباب الخامس عشر

باب التعجب

إن قال قائل : لم زيدت «ما» في التعجب نحو : «ما أحسن زيدا» ،
دون غيرها ؟ قيل : لأن «ما» في غاية الإبهام ، والشيء إذا
كان مبهماً كان أعظم في النفس^(١) ، لاحتفاله أموراً كثيرة ، فلهذا
كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها . فإن قيل : فما معناها ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيويه وأكثر البصريين
إلى أنها بمعنى شيء ، وهو في موضع رفع بالابتداء ، «وأحسن»
خبره ، تقديره : شيء أحسن زيدا ، وذهب بعض النحويين من
البصريين إلى أنها بمعنى الذي ، وهو موضع رفع بالابتداء ، و«أحسن»
صلته ، وخبره محذوف ، وتقديره : الذي أحسن زيدا شيء ؛
وما ذهب إليه سيويه والأكثر من أولى لأن الكلام على قولهم
مستقل^(٢) بنفسه ، لا^(٣) يفتقر إلى تقدير شيء ، وعلى القول

(١) في (ق) و (ظ) : النفوس .

(٢) في (ظ) : يستقل .

(٣) في (ظ) : ولا .

الآخر يفتقر إلى تقدير شيء ، وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه ،
مستغنياً عن تقدير ، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير .

فإن قيل : هل : « أحسن » فعل أو اسم ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، واستدلوا
على ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول ^(١) : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل إذا وصل بياء
الضمير فإن نون الوقاية تصحبه ، نحو : « ما أحسنني » وما أشبه ذلك ،
وهذه النون إنما تصحب الضمير ^(٢) في الفعل خاصة لتقيه من
الكسر ، ألا ترى أنك تقول : أكرمني ، وأعطاني ، وما أشبه
ذلك ؟ ولو قلت في نحو ^(٣) : غلامني ، وصاحبني ، لم يجز ، فلهذا ^(٤)
دخلت هذه النون عليه دلّ على أنه فعل .

والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل أنه ينصب
المعارف والنكرات ، و« أفل » إذا كان اسماً إنما ينصب النكرات
خاصة على التمييز ، نحو « هذا أكبر منك سناً ، وأكثر منك

(١) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(٢) في (ق) و (ظ) : بياء الضمير

(٣) في (ق) و (ظ) : نحو غلامي وصاحبي غلامني و

(٤) في (ق) : ههنا ، وفي (ظ) : دخل ههنا .

(٨) .

(٥) في (ق) : هو .

علماء « وما أشبه ذلك ، فلما نصب ههنا المعارف دلّ على أنه فعل ماض ^(١) .

والوجه الثالث : أنهم قالوا : الدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر ، فلو ^(٢) لم يكن فعلاً لما كان لبنائه على الفتح وجه ، إذ لو كان اسماً ، لكان يجب أن يكون ^(٣) مرفوعاً لوقوعه خبراً لـ « ما » قبله ^(٤) بالإجماع ، فلما وجب أن يكون مفتوحاً دلّ على أنه فعل ماض .

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

١٠ الوجه الأول : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب ^(٥) أن يكون متصرفاً ، لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف دلّ على أنه ليس بفعل ، فوجب أن يلحق الأسماء .

والوجه الثاني : أنهم قالوا : الدليل على أنه اسم أنه يدخله

(١) سقط من (ق) و (ظ) : ماض .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولو

(٣) سقط من (ظ) : أن يكون .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) قبله .

(٥) في (ق) و (ظ) : لكان يجب .

التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :
يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤاياتكن الضال والسر^(١)
والوجه الثالث: أنهم قالوا: الدليل على أنه اسم أنه يصح نحو^(٢):
ما أقومه ، وما أبيعه ، كما يصح الاسم في نحو : هذا أقوم
منك ، وأبيع منك ، ولو أنه فعل لوجب أن يعتل كالفعل ، ه
نحو : أقام وأباع ، في قولهم^(٣) : « أباع الشيء »^(٤) إذا عرضه
للبيع ، فلهذا لم يعتل ، وصح كالأسماء مع ما دخله من الجمود
والتصغير ، دل على أنه اسم .
والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأما ما^(٥) استدل به
الكوفيون ففاسد ، أما قولهم إنه لا يتصرف فلا حجة فيه ، ١٠
ولأننا^(٦) أجمعنا على أن : عسى وليس فعلان ، ومع هذا لا يتصرفان

(١) لم أقف على قائله . يقال : شدن الظبي : إذا قوي وطلع قرناه ،
واستغنى عن أمه . من هؤاياتكن مصغر (هؤلاء) . و (الضال)
شجر السدر البري ، (والسر) شجر الطلح من أشجار البادية . وأصل
التركيب :

يا ما أميلح غزلانا لنا شدن

- (٢) سقط من (ظ) : نحو .
- (٣) في (ظ) : في نحو .
- (٤) في (ظ) : المتاع .
- (٥) في (ق) : من وهو سهو .
- (٦) في (ق) و (ظ) : لانا .

وكذلك ^(١) ههنا ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين :
أحدهما : أنهم ^(٢) لما لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدلّ عليه ، جعلوا له
صيغةً لا تختلف لتكون ^(٣) دلالة على المعنى الذي أرادوه ، وأنه
مضمّن معنى ليس في أصله . والوجه الثاني : إنما لم يتصرف لأن
الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون
مماً ^(٤) هو موجود في الحال أو كان فيما مضى ، ولا ^(٥) يكون
التعجب ممماً لم ^(٦) يقع ، فلهذا كان المضارع يصلح للحال والاستقبال ،
كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة تحتمل الاستقبال الذي لا يقع
التعجب منه .

١٠ وأما قولهم : إنه ^(٧) يدخله التصغير وهو من خصائص الأسماء ،

قلنا : الجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن التصغير ههنا لفظي ، والمراد به تصغير

المصدر لا تصغير الفعل ، لأنّ هذا الفعل منع من التصرف ،

(١) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٢) سقطت من (ق) .

(٣) في (ق) : ليكون ، وفي (ظ) : فيكون .

(٤) في (ظ) : في ما

(٥) في (ق) : فلا .

(٦) في (ق) : لا .

(٧) سقطت من (ق)

والفعل متى منع من التصرف لا يؤكّد بذكر المصدر ، فلما أرادوا تصغير المصدر ^(١) ، صغروه بتصغير فعله ، لأنه يقوم مقامه ، ويدلّ عليه ، فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل .

والوجه الثاني : أن التصغير إنما حَسُنَ في فعل التعجب ، لأنه لما لزم طريقة واحدة ، أشبه الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، والشئ إذا أشبه الشئ من وجه ، لا يخرج بذلك عن أصله ، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، فلم ^(٢) يخرج بذلك عن كونه اسماً ، والفعل محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج ^(٣) عن كونه فعلاً ، فكذلك ههنا .

والوجه الثالث : أنه إنما ^(٤) دخله التصغير حملاً على باب ١٠ أفعال الذي للتفضيل والمبالغة ^(٥) ، لاشتراك اللغتين في ذلك ، ألا ترى أنك لاتقول : « ما أحسن زيداً » ، إلا لمن بلغ غاية الحسن ^(٦) كما لاتقول : « زيد أحسن القوم » ، إلا لمن كان أفضلهم في الحسن ؟ فلهذه المشابهة بينها ، جاز التصغير في قوله : « يا أميلح غزلاًناً »

(١) في (ظ) : التصغير للمصدر .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولم .

(٣) في (ق) و (ظ) : بذلك .

(٤) في (ظ) : لا .

(٥) في (ظ) بياض مكان : والمبالغة .

(٦) في (ق) و (ظ) : العاية في الحسن .

كما تقول : غزلانك أميلح الغزلان ، وما أشبه ذلك ، والذي يدلّ على اعتبار هذه المشابهة بينها ، أنهم حملوا : « أفل منك ، وهو أفل القوم » على قولهم : « ماأفله » فجاز فيها ماجاز فيه ، وامتنع فيها ماامتنع فيه ، فلم يقولوا : « هذا أعور منك » ، ولا : « أعور القوم » لأنهم لم يقولوا : « ماأعوره » وقالوا : هو أقبح عوراً منك ، وأقبح القوم عوراً كما قالوا : « ماأقبح عوره » وكذلك لم يقولوا « هو أحسن منك حسناً » فيؤكّدوا ، كما لم يقولوا : « ماأحسن زيداً^(١) حسناً » فلما كانت بينها هذه المشابهة ، دخله التصغير حملاً على : « أفل » الذي للتفضيل والمبالغة .
١٠ وأما قولهم : إنه يصح كما يصح الاسم ، قلنا : التصحيح حصل^(٢) من حيث حصل التصغير ، وذلك لحمله على باب : « أفل » الذي للمفاضلة ، ولأنه أشبه الأسماء لأنه لزم^(٣) طريقة واحدة ، فلما أشبه الاسم من هذين الوجهين ، وجب أن يصح كما يصح الاسم ؛ وشبهه الاسم^(٤) من هذين الوجهين لا يخرج ذلك^(٥) عن كونه فعلاً ، كما أن ما لا ينصرف أشبه الفعل من

(١) سقطت الألف من (ظ) .

(٢) في (ق) : له .

(٣) في (ق) و (ظ) : ألزم .

(٤) في (ق) و (ظ) : للاسم .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) ،

وجيهين ، لم يخرججه ^(١) عن كونه اسماً ، فكذلك ههنا هذا الفعل وإن أشبه الاسم من وجيهين لا يخرججه عن كونه فعلاً ؛ على أن تصحيحه غير مستنكر ، فإن كثيراً من الأفعال المتصرفة جاءت ^(٢) مصححة ، كقولهم : «أغيلت ^(٣) المرأة ، واستنوق ^(٤) الجمل ، واستيتت الشاة ، واستحوذ عليهم ^(٥) قال الله تعالى : «أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ» ^(٥) وهذا أكثر ^(٦) في كلامهم ، والذي يدل على أن تصحيحه لا يدل على كونه اسماً أن «أفعل به» جاء في التعجب ^(٧) مصححاً مع كونه فعلاً ، نحو : «أقوم به ، وأبيع ^(٨) به» ، فكما أن التصحيح ^(٩) في : أفعل به لا يخرججه عن كونه فعلاً ، فكذلك الصحيح ^(٩) في « ماأفعله » لا يخرججه عن كونه فعلاً ، وقد ذكرنا هذه المسألة ^(١٠) مستوفاة في المسائل الخلافية ^(١٠)

-
- (١) في (ق) و(ظ) : ولم يخرججه ذلك ، ولعله الصواب .
 - (٢) في (ق) : قد جاءت .
 - (٣) في لسان العرب : استغيلت (المرأة) إذا حملت وهي ترضعه والاسم الغيلة
 - (٤) قال ابن سيده : استنوق الجمل حار كالناقة في ذلك .
 - (٥) سورة المجادلة (الآية ١٩) واستحوذ : غلب .
 - (٦) في (ق) و (ظ) : كثير .
 - (٧) في (ق) و (ظ) : في التعجب جاء ..
 - (٨) في (ظ) : وأتبع به وهو سهو .
 - (٩) في (ق) و(ظ) : التصحيح .
 - (١٠) في (ج ١ ص ٨١ - ٩٥) من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تحت عنوان : أفعل التعجب اسم أو فعل ؟

فإن قيل : فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره ؟ قيل لوجهين :

أحدهما : أن الأفعال على ضربين : ثلاثي ورباعي ، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي ، لأنك تنقله من أصل إلى أصل ، ولم يجوز نقل الرباعي إلى الخماسي ، لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل ، لأن الخماسي ليس بأصل .

والوجه الثاني : أن الثلاثي أخف من غيره ، فلما كان أخف من غيره ، احتتمل زيادة همزة ، وأما ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل ، فلم يحتتمل الزيادة .

١٠ فإن قيل : فلم كانت همزة أولى بالزيادة ؟ قيل : لأن الأصل في الزيادة حروف المد واللين وهي الواو ، والياء^(١) ، والألف ، فأقاموا همزة مقام الألف ، لأنها قريبة من الألف ، وإنما أقاموها مقام الألف ، لأن الألف لا يتصور الابتداء بها . لأنها لا تكون إلا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، فكان^(٢) تقدير زيادة الألف ههنا أولى لأنها أخف حروف العلة ، وقد كثرت زيادتها في هذا النحو ، نحو : أبيض ، وأسود ، وما أشبه ذلك .

(١) في (ق) : الياء والواو والألف .

(٢) في (ق) و (ظ) : وكان .

فإن قيل : فبماذا ^(١) ينتصب الاسم في قولهم : « ما أحسن زيداً » ؟ قيل : ينتصب لأنه مفعول أحسن ، لأن « أحسن » لما نُقِلَ ^(٢) بالهمزة ، صار متعدياً ، بعد أن كان لازماً ، فتعدى إلى زيد ، فصار ^(٣) زيد منصوباً بوقوع الفعل عليه .

- فإن قيل : فلم لا يشتق فعل التعجب من الألوان والخلق ؟
- قيل : لوجهين : أحدهما أن الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف ، وما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب . والوجه الثاني : أن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير ، جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها ، كاليد والرجل وما أشبه ذلك ، فكما لا يجوز أن يقال : ما ^(٤) أيدها ، ولا ما أرجله من ^(٥) اليد والرجل ، فكذلك لا يجوز أن يقال : ما أحمره وأسوده ^(٦) ؛ فإن كان المراد بقوله : ما أيدها من اليد بمعنى النعمة ، وما أرجله من الرُّجْلة ^(٧) جاز ، وكذلك إن كان المراد بقوله : ما أحمره ، من صفة البلادة لا من

(١) في (ق) و (ظ) : بماذا .

(٢) في (ق) : نقل وفي (ظ) نعل وهو سهو .

(٣) في (ق) و (ظ) : وصار .

(٤) في (ظ) : لاما .

(٥) في (ظ) : في .

(٦) في (ق) و (ظ) : ولما أسوده .

(٧) الرُّجْلة : القوة على الشيء

الجرمة ، وما أسوده ، من السودد لامن السواد جاز^(١) ، وإِنَّمَا جاز في هذه الأشياء لأنها ليست بألوان ولاخلق .
فإن قيل : فلم^(٢) استعمالوا لفظ الأمر في التعجب نحو :
« أحسن زيد » وما أشبهه ؟ قيل : إِنَّمَا فعلوا ذلك لضرب من
المبالغة في المدح .

فإن قيل : فما^(٣) الدليل على أنه ليس بفعل أمر ؟ قيل :
الدليل على ذلك أنه يكون على صيغة واحدة في جميع الأحوال^(٤) ،
تقول : « يارجل »^(٥) أحسن زيد ، ويارجلان أحسن زيد^(٦) ،
ويارجال أحسن زيد ، وياهند أحسن زيد ، وياهندان أحسن
زيد ، وياهندات أحسن زيد^(٧) فيكون مع الواحد والاثنين
والجماعة والمؤنث على صيغة واحدة لأنه لا ضمير فيه ، ولو كان

(١) في (ق) و (ظ) : كان جائزاً .

(٢) في (ق) و (ظ) : لِمَ .

(٣) في (ق) و (ظ) : وما .

(٤) في (الموفى في النحو الكوفي وشرحه) : وإنما التزم إفراده ، لأنه

كلام جرى مجرى المثل ، وصار معنى أفعل به كمنى ماأفعله وهو

محض انشاء التعجب ، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث

باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنينه اه ص ١٢١ .

(٥) في (ظ) : لرجل وهو سهو .

(٦) سقط مثال المثنى من (ظ) .

(٧) سقط من (ظ) : فيكون .

أمراً لكان ينبغي أن يختلف في التثنية^(١) فتقول : « أحينا
بزيد^(٢) » وفي جمع المذكر : « أحسنوا » وفي أفراد المؤنث^(٣) :
« أحسني » وفي جمع المؤنث : « أحسن » فتأتي بضمير الاثنين
والجماعة والمؤنث ، فلهذا كان على^(٤) صيغة واحدة ، دل على
أن لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر .
فإن قيل : فما موضع الجار والمجرور في قولهم : « أحسن بزيد » ؟
قيل : موضعه الرفع لأنه فاعل « أحسن » لأنه لا كان^(٥)
فعلاً ، والفعل لا يبدله من فاعل ، جعل الجار والمجرور في موضع رفع
لأنه^(٦) فاعل ، قال الله^(٧) تعالى « وكفى بالله ولياً ، وكفى
بالله نصيراً^(٨) » أي وكفى الله ولياً ، وكفى الله نصيراً ، والباء
زائدة^(٩) ، فكذلك هنا الباء زائدة ، لأن الأصل في : « أحسن

(١) في (ق) و (ظ) : فتقول في التثنية .

(٢) في (ق) و (ظ) : « أحنا » .

(٣) في (ق) و (ظ) : وفي المؤنث .

(٤) سقط من (ظ) : على .

(٥) في (ق) و (ظ) كان « أحسن » فعلاً .

(٦) في (ق) و (ظ) : بأنه .

(٧) في (ق) و (ظ) : كقوله .

(٨) النساء : (٤٥)

(٩) سقط من (ظ) : والباء زائدة .

بزيد : احسن زيد^(١) « أي صار ذا حسن ، ثم نقل إلى لفظ الأمر ،
وزيدت الباء عليه .

فإن قيل : فلم زيدت الباء عليه^(٢) ؟ قيل : لوجهين : أحدهما
أنه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر ، فزادوا الباء^(٣) فرقاً
بين لفظ الأمر الذي للتعجب ، وبين لفظ^(٤) الأمر الذي لا يراد
به التعجب . والوجه الثاني أنه لما كان معنى الكلام « يا حسن
اثبت بزيد » أدخلوا الباء لأن اثبت تتعدى^(٥) بحرف الجر ،
فلذلك^(٦) أدخلوا الباء . وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الجار
والمحجور في موضع النصب^(٧) ، لأنه يُقدر في الفعل ضميراً
هو^(٨) الفاعل^(٩) ، كما يقدر في : « ما أحسن زيدا » وإذا قدر

(١) في (ظ) : زيداً وهو سهو .

(٢) سقط من (ق) و(ظ) : عليه .

(٣) في (ق) و (ظ) زادوا .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولفظ الأمر .

(٥) في (ق) : يتعدى .

(٦) في (ظ) : فكذلك .

(٧) في (ق) و (ظ) : نصب .

(٨) في (ظ) : وهو .

(٩) وفي التنزيل : « أسمع بهم وأبصر » (مريم الآية ٣٨) فلفظ « بهم »

إنما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولاً والفاعل ضميره المستتر في

أسمع وأبصر .

هنا في الفعل ضميراً هو الفاعل ، وقع الجار والمجرور في موضع
المفعول ، فكانا في موضع نصب ، والذي اتفق عليه ^(١) أكثر
النحويين هو الأول ، وكان الأول هو الأولى ^(٢) لأن الكلام
إذا كان مستقلاً بنفسه من غير إضمار كان أولى مما يفتقر
إلى إضمار ، ثم حمل : « أحسن بزيد » على : « ما أحسن
زيداً » في تقدير الإضمار لا يستقيم ، لأن « أحسن » إنما ضمير
فيه لتقدم « ما » عليه ، لأن « ما » مبتدأ ، و « أحسن »
خبره ، ولا بد فيه من ضمير يرجع إلى المبتدأ ، بخلاف : « أحسن
بزيد » فإنه لم يتقدمه ما يوجب ^(٣) تقدير الضمير ، فبان الفرق
بينهما ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

١٠

(١) في (ق) و (ظ) : والذي عليه .
(٢) في (ظ) : الأول أولى .
(٣) في (ظ) : فوجب .

الباب السادس عشر

باب عسى

إن قال قائل : ما « عسى من الكلام »^(١) ؟ قيل : فعل ماض
من أفعال المقاربة لا يتصرف ، وقد حكى^(٢) عن ابن السراج^(٣)
• أنه حرف ، وهو قول شاذ لا يعرج عليه ، والصحيح أنه فعل ،
والدليل على ذلك أنه يتصل به تاء الضمير ، وألفه ، وواوه ، نحو :
« عسيت ، وعسيا ، وعسوا » ، قال الله تعالى : « قَهْلَ عَسَيْتُمْ
إِنْ تَوَلَّيْتُمْ »^(٤) فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل ، نحو :
قمت ، وقاما ، وقاموا ، وقمتم ، دلّ على أنه فعل ، وكذلك
١٠ أيضاً تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل ، نحو : « عست
المرأة » كما تقول : « قامت وقعدت » فدلّ على أنه فعل .
فإن قيل : فلم لا يتصرف ؟ قيل : لأنه أشبه الحرف ،
لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه لعلّ و لعلّ حرف لا يتصرف ،
فكذلك ما أشبهه .

(١) في (ق) و (ظ) : الكلم :

(٢) في (ق) و (ظ) : يحكى .

(٣) هو أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي قرأ النحو على المبرد

وكان شديد الذكاء (م ٣١٦ هـ) .

(٤) سورة محمد (الآبة ٢٢) .

- فإن قيل : فماذا تفعل ^(١) عسى ؟ قيل : ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان ^(٢) ، إلا أن خبرها لا يكون إلا مع ^(٣) الفعل المستقبل ، نحو « عسى زيد أن يقوم »
- فإن قيل فلم أدخلت في خبره أن ؟ قيل : لأن « عسى » وضعت لمقارنة الاستقبال ، و « أن » إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال ، فلما كانت « عسى » موضوعة لمقارنة الاستقبال ، و « أن » تخلص الفعل للاستقبال ، ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال « أن » التي هي علم الاستقبال .
- فإن قيل : فما ^(٤) الدليل على أن موضع « أن » وصلتها النصب ؟ قيل : لأن معنى « عسى زيد أن يقوم » قارب زيد القيام ^(٥) والذي يدل على ذلك قولهم : « عسى الغوير أبوساً » ^(٥) ، وكان القياس أن يقال : عسى الغوير أن يياس ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا : « عسى الغوير أبوساً » فنصبوه بعسى ،

(١) في (ق) و (ظ) : تعمل .

(٢) في (ق) و (ظ) : كان .

(٣) في (ق) : إلا « أن » مع ...

(٤) في (ق) و (ظ) : وما .

(٥) قال الاصمعي : وأصله أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم . أو أنهم

فيه عدو فقتلهم فيه ، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه

شر ثم صغر الغار فصار غوير . (كذا في اللسان والقاموس) .

لأنهم أجروها مجرى قارب ، فكانت قيل : « قارب الغوير أبوساً » ،
وهو جمع بأس أو بؤس .

فإن قيل فلم حذفوا « أن » في خبرها ^(١) في بعض أشعارهم ؟
قيل : إنما يحذفونها في بعض أشعارهم ^(٢) لأجل الاضطرار تشبيهاً
لها بكاد ، فإن كاد من أفعال المقاربة ، كما أن عسى من أفعال
المقاربة ، ولهذا ^(٣) الشبه بينها جاز أن يُحمل ^(٤) عليها في حذف
« أن » من خبرها نحو ^(٥) قوله ^(٦) :

عسى المهم ^(٧) الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
وكما أن عسى تُشبه بكاد في حذف « أن » معها ، فكذلك

(١) في (ق) و (ظ) : من خبره .

(٢) في (ق) : الأشعار .

(٣) في (ق) و (ظ) : فلها

(٤) في (ق) : تحمل .

(٥) في (ق) و (ظ) : في نحو .

(٦) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع على مع الموامع ، شرح جمع الجوامع :

البيت من قصيدة لهذبة بن خشرم ، (م . سنة ٥٤ هـ تقريباً) قالها

في الحبس يخاطب فيها ابن عمه أبا ذير ، وكان محبوباً معه ، في قصة

مشهورة أفضت إلى قتل هذبة .

(٧) في (ق) : الهم .

كاد تشبته بعسى في إثباتها معها ، قال الشاعر (١) .

قد كاد من طول البي لي أن يمصحاً

فأثبت (أن) مع كاد ، وإن كان الاختيار حذفها ، حملاً
على عسى ، فدلّ على وجود المشابهة بينها .

- فإن قيل : ولم كان الاختيار مع كاد حذف «أن» وهي
كعسى في المقاربة ؟ قيل : هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة
إلا أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال ، وعسى أذهب في
الاستقبال ، ألا ترى أنك لو قلت : «كاد زيد يذهب بعد
عام» لم يجوز ، لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب
من الحال ، ولو قلت : «عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته»
لكان جائزاً ، وإن لم يكن شديد القرب من الحال ، فلهذا
كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال ، حذف معها «أن»
التي هي علم الاستقبال ، ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال
أتي معها بأن التي هي علم الاستقبال .

(١) قال الشنيطي : قيل إن هذا البيت لرؤية ، ولم أحقق ذلك ، وأوله
« ربيع عفاء الدهر طوراً فامحى ، والربيع المنزل ، وعفاء : درسه ،
والبي : الدروس ، وأمصح : أخلق .

فإن قيل : فما موضع « أن » مع صلتها ، نحو^(١) : « عسى أن يخرج زيد » ؟ قيل ، موضعها^(٢) مع صلتها^(٣) الرفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعاً بأنه فاعل في نحو : « عسى زيد أن يخرج » .
فإن قيل : فهل يجوز أن تحذف « أن »^(٤) إذا كانت مع صلتها في موضع رفع ؟ قيل : لا يجوز ذلك ، لأن^(٥) من شرط الفاعل أن يكون اسماً لفظاً ومعنى ، وإذا قلت : « عسى يخرج زيد » فقد جعلت الفعل فاعلاً ، والفعل لا يكون فاعلاً ، لأن الفاعل مخبر عنه ، والإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن الفعل ، بلى إن جعل زيد في نحو : « عسى يخرج زيد » فاعل عسى ،
١٠ وجعل يخرج في موضع النصب^(٦) جازت المسألة ، لأن المفعول لا يبلغ اقتضاء^(٧) الاسمية مبلغ الفاعل ، ألا ترى أنه قد يقوم

-
- (١) في (ق) و (ظ) : في نحو .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : موضعه .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : صلتها .
 - (٤) سقطت من (ق) .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : لأنه .
 - (٦) في (ق) و (ظ) : الخبر .
 - (٧) في (ق) و (ظ) : في اقتضاء .

مقام المفعول الثاني "ماليس باسم ، نجو : "ظننت زيدا قام
أبوه ، فقام أبوه جملة فعلية ، وقد قامت مقام المفعول الثاني
لظننت ، ، وأما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسماً لفظاً
ومعنى كما بينناه^(٢) ، فأعرفه تصيب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من (ق) و (ظ) : الثاني .
(٢) في (ق) و (ظ) : لا بيتنا .

الباب السابع عشر

باب كان وأخواتها

إن قال قائل : أي شيء كان وأخواتها من الكلم ؟ قيل :
أفعال ، وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالاً ،
لأنها لا تدل على المصدر ، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن
تدل على المصدر ، ولما كانت لا تدل على المصدر ، دل على
أنها حروف " " ، والصحيح أنها أفعال ، وهو مذهب الأكثرين
والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنها تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه ، نحو :
١٠ كنت وكانا وكانوا " " ، كما تقول : قمت وقاما وقاموا ، وما
أشبه ذلك .

والوجه الثاني : أنها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو : كانت
المرأة ، كما تقول : قامت المرأة ، وهذه التاء تختص بالأفعال .
والوجه الثالث : أنها تتصرف نحو : كان يكون ، وصار
١٥ يصير ، وأصبح يصبح ، وأمسى يمسي ، وكذلك سائر ما عدا

(١) في (ق) و (ظ) فلما لم تدل على المصدر ، دل على أنها ليست أفعالاً .
(٢) في (ظ) : تقول : كانت ، وكانا ، ، وكننا .

« ليس » وإتاما لم يدخلها التصرف لأنها أشبهت « ما » وهي ^(١)
تنفي الحال (كما أن « ما » تنفي الحال) ^(٢) ولهذا تجري « ما »
مجري « ليس » في لغة أهل الحجاز ، فلما أشبهت « ما » وهي
حرف لا يتصرف ، وجب ألا يتصرف ^(٣) . وأما قولهم : إتانا
لاتدلّ على المصدر ، ولو كانت أفعلاً لدلت على المصدر ،
قلنا : هذا إتاما يكون في الأفعال الحقيقية ، وهذه الأفعال غير
حقيقية ، ولهذا المعنى يسمى ^(٤) أفعال العبارة ، فما ذكرناه (يدلّ
على أنها أفعال) ^(٥) ، وما ذكرتموه يدلّ على أنها أفعال غير
حقيقية ، فقد عملنا بمقتضى الدليلين ، على أنهم قد جبروا هذا
الكسر ، وألزموها الخبر عوضاً عن دلالتها على المصدر ، وإذا
وجد الجبر يلزوم الخبر عوضاً عن المصدر كان في حكم الوجود الثابت .
فإن قيل : فعلى كم تنقسم كان وأخواتها ؟ قيل : أما كان
فتنقسم على خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنها تكون ناقصة فتدلّ على الزمان المجرد عن

(١) في (ق) و (ظ) : لأنها .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : تتصرف .

(٤) في (ق) و (ظ) : تسمى .

(٥) سقط من (ظ) ما بين القوسين

الحدث ، نحو « كان زيد قائماً » ويلزمها الخبر ^(١) لما بيننا .
والوجه الثاني : أنها تكون تامة ، فتدل على الزمان والحدث
كغيرها من الأفعال الحقيقية ، ولا ^(٢) تفتقر إلى خبر ، نحو :
« كان زيد » وهي بمعنى : حدث ووقع ، قال الله تعالى : « وإن
كان ذو عُسرَةٍ فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ^(٣) » أي : حدث ووقع ،
وقال تعالى ^(٤) : « إلا أن تكون تجارةٌ عن تراضٍ منكم ^(٥) »
وقال تعالى ^(٦) : « وإن تك حسنةٌ يضاعفها ^(٧) » في قراءة
من قرأ بالرفع ، وقال تعالى ^(٨) : « كيف نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي
المهدِ صبياً » ، أي : وجد وحدث ، وصبياً : منصوب على الحال ،
١٠ ولا يجوز أن تكون ^(٩) ههنا الناقصة ، لأنها ^(١٠) لا اختصاص
لعيسى في ذلك ، لأن كلاً قد كان في المهد صبياً ، ولا عجب في

(١) في (ظ) : الجر وهو سهو .

(٢) في (ق) : فلا .

(٣) سورة البقرة : (الآية ٢٨) .

(٤) (النساء : ٢٩) .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) قوله : عن تراضٍ منكم

(٦) (النساء : ٤٠)

(٧) سقط من (ق) و (ظ) : يضاعفها .

(٨) (مريم : ٢٩) .

(٩) في (ق) و (ظ) : تكون : كان .

(١٠) في (ظ) : لأنه .

تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي^(١) (وإنما العجب في
تكليم من هو في المهد في حال الصبي^(٢)) ، فدلّ على أنّها ههنا
بمعنى : وجد وحدث ، وعلى هذا قولهم : « أنا مذ كنت
صديقك^(٣) » قال الشاعر :

- فدى لبني ذهل بن شيان^(٤) ناقتي إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهب^(٥)
أي حدث يوم ، وقال الآخر :
إذا كان الشتاء فأدقثوني فإنّ الشيخ يهدمه الشتاء
أي حدث الشتاء .

والوجه الثالث أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث ، فتكون
الجملة^(٦) خبرها ، نحو : « كان زيد قائم » ، أي كان الشأن^(٧)
والحديث^(٨) زيد قائم ، قال الشاعر^(٩) :

(١) في (ق) : الصبا
(٢) سقط ما بين القوسين من (ق) و (ظ) .
(٣) في (ق) و (ظ) : أي وجدت .
(٤) ذهل بن شيان بن ثعلبة جدّ جاهلي ، وبنوه بطن من بكر بن
وائل ، ولم أقف على اسم الشاعر ، ومثله : البيت الذي بعده .
(٥) في (ق) و (ظ) : الجمل .
(٦) في (ظ) : والحدث .
(٧) هذا البيت من شواهد سيويوه ، (ج ١ ص ٣٦) وعزاه في الذيل
للعبير بن عبد الله السلولي من الشعراء الإسلاميين المقلين .

إذامت كان الناس صنفان شامت وآخر مشن^(١) بالذي كنت أصنع
أي كان الشأن والحديث الناس صنفان .

والوجه الرابع : أن تكون زائدة (غير عاملة) ^(٢) ، نحو : « زيد

كان قائم » أي زيد قائم ، قال الشاعر :

هـ سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانِ الْمَسْوَمَةِ الْعِرَابِ^(٣)
وقال ^(٤) الآخر :

فكيف إذ امررت بدار قوم . وجيران لنا كانوا كرام

(أي : جيران كرام) ^(٥) .

والوجه الخامس : أن تكون بمعنى صار ، قال الله تعالى : ^(٦)

(١) في (ظ) : مثني .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) أنشده الفرّاء ، سَرَاةُ جمع سريّ وهو السيد الشريف . تَسَامِي أصله :

تَسَامِي من السوت ، وهو العلو . المسومة : المجمعول عليها سومة ،

أي علامة لتترك في الرعى . العراب : العربية . والمعنى : سرة

هذه القبيلة تختال على تلك الحياول العربية المعروفة اه ملخصاً من

ذيل (منار السالك إلى أوضاع المسالك) .

(٤) في (ق) و (ظ) أي على المسومة وقال .

(٥) هو الفرزدق ، من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك .

(٦) سقطت من (ظ) .

(٧) البقرة (٣٤) .

« وكان من الكافرين » « وكان من المشرقين »^(١) « أي صار ،
وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى^(٢) : « كيف تكلم من كان
في المهد صبياً » أي صار ، وقال الشاعر^(٣) :

بتياء قفرٍ والمطيُّ كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
أي صارت فراخا بيوضها .

وأما صار فتستعمل ناقصة وتامة ، فأما الناقصة فتدل^(٤) على
الزمان المجرد عن الحدث ، ويفتقر^(٥) إلى الخبر ، نحو « صار
زيد عالماً » مثل كان إذا كانت ناقصة ؛ وأما التامة فتدل على
الزمان والحدث ، ولا تفتقر إلى خبر ، نحو : « صار زيد إلى
عمرو » مثل كان إذا كانت تامة ، وكذلك سائر أخواتها تستعمل
ناقصة وتامة ، إلا : ظلّ وليس وما زال وما فتى ، فإنها لا تستعمل
إلا ناقصة .

(١) هود الآية (٤٣) « فكان » الآية .

(٢) مريم - (٢٩) .

(٣) نسبة في اللسان لابن أحرر . وتيحاء قفر : صحراء يضلّ فيها الساري .

والقطا ضرب من الطير معروف وأضافه إلى الحزن للدلالة على العطش

وشبّهت المطي (الثوق) به ، لأنها أشبهت القطا التي فارقت فراخها

لتعمل إليها الماء لتسقيها ، وذلك أسرع لطيرانها .

(٤) في (ق) و (ظ) : أيضاً .

(٥) في (ق) و (ظ) : وتفتقر .

فإن قيل : فلم عملت هذه الأفعال في شيئين ؟ قيل : لأنها
عبارة عن الجمل لا عن ^(١) المفردات ، فلما اقتضت شيئين ، وجب
أن تعمل فيها ^(٢) .

فإن قيل : فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر ؟ قيل : تشبيها
بالأفعال الحقيقية ، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل ، ونصبت
الخبر تشبيهاً له ^(٣) بالمفعول .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ؟ قيل :
نعم يجوز ^(٤) ، وإنما جاز ^(٥) لأنها لما كانت أخبارها مشبهة
بالمفعول ، وأسمائها مشبهة بالفاعل ، والمفعول يجوز تقديمه على
الفاعل : فكذلك ما كان مشبهاً به .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم أخبارها عليها أنفسها ؟ قيل :
يجوز ذلك في ما لم يكن في أوله « ما » نحو : « قائماً كان زيد »
وإنما جاز ذلك لأنه لما كان مشبهاً بالمفعول ، والعامل فيه
متصرف ، جاز تقديمه عليه كالمفعول ، نحو : « عمرأ ضرب زيد » .

(١) في (ق) و (ظ) : دون المفردات .

(٢) في (ق) و (ظ) فيها .

(٣) سقط الجار والمجرور من (ق) و (ظ) .

(٤) في (ق) و (ظ) : تقديم أخبارها على أسمائها .

(٥) في (ق) و (ظ) : ذلك .

فإن قيل : فلم لم يجوز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها ؟ قيل : إنما لم يجوز تقديم أسمائها عليها ، لأن أسماءها مشبهة بالفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، فكذلك ما كان مشبهاً به ، ووجاز تقديم أخبارها عليها لأنها مشبهة بالمفعول ، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بيننا . هـ

فإن قيل : فلم لم يجوز تقديم خبر ما في أوله « ما » عليه ؟ قيل : لأن ما في أوله « ما » ماعدا « مادام » للنفي ، والنفي^(١) له صدر الكلام كالاستفهام ، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله ، نحو : « أعمراً ضرب^(٢) زيد » فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله ، نحو : « قائماً مازال زيد » وقد ذهب بعض النجويين^{١٠} إلى أنه يجوز تقديم خبر « مازال » عليها ، وذلك لأن « ما » للنفي ، و « زال » فيها معنى النفي ، إذا^(٣) دخل على النفي صار إيجاباً ، صار^(٤) قولك : « مازال زيد قائماً » بمنزلة : « كان زيد قائماً » وكما يجوز أن تقول : « قائماً كان زيد » فكذلك يجوز أن

(١) سقطت الكلمة من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : عمراً اضرب ...

(٣) في (ق) و (ظ) : والنفي إذا ..

(٤) في (ق) و (ظ) : وإذا صار إيجاباً صار قولك ..

تقول : « قائماً مازال زيد » وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر
« ما دام » عليها ، وذلك لأن^(١) « ما » فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ،
ومعمول المصدر لا يتقدم عليه .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم
خبرها عليها^(٢) ، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه ، لأنه كما
جاز^(٣) تقديم خبرها على اسمها ، جاز تقديم خبرها عليها نفسها ،
والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون ، لأن « ليس » فعل
لا يتصرف ، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه
١٠ وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه ، لم يتصرف عمله ، وأما قولهم :
إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها ، جاز تقديم خبرها عليها ففاسد ،
لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخراً عنها ،
وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدماً عليها ، وليس من
ضرورة أن يعمل الفعل في ما بعده ، ويجب^(٤) أن يعمل في

(١) في (ظ) : أن .

(٢) في (ظ) : عليها نفسها .

(٣) في (ظ) : كلما .

(٤) في (ق) و (ظ) : يجب .

ماقبله ؛ ثم نقول : إنما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أضعف من « كان » لأنها تتصرف ، ويجوز تقديم خبرها عليها ، وأقوى من « ما » لأنها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها ، فجعل لها منزلة بين المنزلتين ، فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، لتنحط عن درجة « كان » ويجوز^(١) تقديم خبرها على اسمها • لترتفع عن درجة « ما » .

فإن قيل : لم جاز : « ما كان زيد إلا قائماً » ولم يجوز : « ما زال زيد إلا قائماً » ؟ قيل : لأن « إلا » إذا دخلت في الكلام أبطلت معنى النفي ، فإذا قلت : (« ما كان زيد إلا قائماً » كان التقدير فيه^(٢) : « كان زيد قائماً » وإذا قلت^(٣))^{١٠} « ما زال زيد إلا قائماً » صار التقدير : « زال زيد قائماً » و« زال » لا تستعمل إلا بحرف النفي ، فلهذا كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي ، و« كان » يجوز استعمالها من غير حرف النفي ، و« زال » لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف^(٤)

(١) في (ق) و (ظ) : وجوزوا .

(٢) في (ق) صار التقدير : ...

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : بحرف .

النفي ، جاز : « ما كان زيد إلا قائماً ولم يجز » مازال زيد
إلا قائماً ، ؛ وأما قول الشاعر :
حَرَجِيجٌ مَا تَنَفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَفِ أَوْ نَرْمِي^(١) بِهَا بِلْدًا أَقْفَرًا
فالخبر قوله : على الحسف ، وتقديره : ما تنفكُ على الحسف
إلا أن تناخ أو نرمي^(١) بها بلدًا قفراً ، فأعرفه تصبب إن شاء
الله تعالى .

(١) في (ظ) : ترمي . وهذا البيت من قصيدة طويلة لذي الرُّمة (غيلان
ابن عتبة ، م سنة ١١٧ هـ) قال أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر
بامرئ القيس وختم بذي الرُّمة ، « حراجيج » جمع حرجوج أو
حرجيج وهي الناقة الجسية الطويلة . « الحسف » الجوع ، وهي أن
تليت على غير علف .

الباب الثامن عشر

باب ما

إن قال قائل : لم عملت « ما » في لغة أهل الحجاز ، فرفعت الاسم ، ونصبت الخبر ؟ قيل : لأن « ما » أشبهت « ليس » ووجه الشبه بينهما من وجهين : أحدهما أن « ما » تنفي الحال ،^٥ كما أن « ليس » تنفي الحال ، والوجه الثاني أن « ما » تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن « ليس » تدخل على المبتدأ والخبر ؛ ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر « ليس » (فإذا ثبت أنها^(١) أشبهت « ليس »)^(٢) فوجب^(٣) أن تعمل عملها فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وهي ١٠ لغة القرآن ، قال الله تعالى^(٤) : « ما هذا بشرأ » وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر ، وهذا قاسد ، لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب ، لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون

(١) في (ق) : قد .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) : وجب .

(٤) سورة يوسف الآية (٣١) .

ذلك في كل موضع ، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء يحذف
منها حرف الجر^(١) ولا ينتصب^(٢) بحذفه ، كقوله تعالى^(٣) :
« وكنى بالله ولياً ، وكنى بالله نصيراً » ولو حذف حرف الجر
لكان : « وكنى الله ولياً ، وكنى الله نصيراً » بالرفع^(٤) ،
كقول الشاعر^(٥) :

عَمِيرَةٌ وَدَعَّ إِن تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وكذلك قولهم : « بحسبك زيد ، وما جاني من أحد »
ولو^(٦) حذفت حرف الجر لقلت : « حسبك زيد ، وما جاني
أحد » بالرفع ، فدل على أن حذف حرف الجر لا يوجب النصب .
١٠ فإن قيل : لِمَ لم تعمل على لغة بني تميم ؟ قيل : لأن
الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجر ، أو
بالفعل كحرف الجزم ، إذا كان يدخل على الاسم والفعل لم

(١) في (ق) و (ظ) : يحذف حرف الجر منها .

(٢) في (ق) و (ظ) : تنتصب .

(٣) سورة النساء الآية (٤٥) .

(٤) سقط من (ظ) : بالرفع .

(٥) قال المؤلف في كتابه الإنصاف : وقال عبد بنى الحساس : «عَمِيرَةٌ

ودعَّ إلى آخر البيت (ص ١١٠) ولم أقف على ترجمته .

(٦) في (ق) و (ظ) : لو .

- يعمل كحرف العطف ، و « ما » تدخل على الاسم والفعل ،
ألا ترى أنك تقول : « ما زيد قائم ، وما يقوم زيد » فتدخل
عليها ، فلما كانت غير مختصة ، وجب أن تكون غير عاملة .
فإن قيل : فلم ^(١) دخلت الباء في خبرها نحو : « ما زيد
بقائم » ؟ قيل : لوجهين ، أحدهما أنها أدخلت ^(٢) توكيداً للنفي ،
والثاني أن يقدر أنها جواب لمن قال : « إن زيدا لقائم » فأدخلت
الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إن .
فإن قيل : فلم ^(٣) بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت ^(٤)
بين اسمها وخبرها بإلا ؟ قيل : لأن « ما » إنما عملت لأنها
اشبهت « ليس » من جهة المعنى وهو ، النفي ، و « إلا » تبطل ^(٥)
معنى النفي فتزول المشابهة ، وإذا ^(٦) زالت المشابهة ، وجب
ألا تعمل .
فإن قيل : فلماذا بطل عملها أيضاً إذا فصلت ^(٧) بينها وبين
اسمها وخبرها ب « إن » الخفيفة ؟ قيل : لأن « ما » ضعيفة في

(١) في (ظ) : لم .

(٢) في (ق) و (ظ) : دخلت .

(٣) في (ظ) : فصل .

(٤) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٥) في (ظ) : فصل .

العمل ، لأنها إنما عملت لأنها أشبهت فعلاً لا يتصرف شيئاً
ضعيفاً من جهة المعنى ، فلهذا كان عملها ضعيفاً بطل عملها مع الفصل ،
ولهذا المعنى يبطل^(١) عملها أيضاً إذا تقدم الخبر على الاسم نحو :
« ما قام زيد » لضعفها في العمل ، فالزمت طريقة واحدة ، وأما^(٢)
قول الشاعر^(٣)

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نَعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ فُرِيضٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

فمن النحويين من قال : هو^(٤) منصوب على الحال ، لأن
التقدير فيه : وإذ ما بشر مثلهم ، فلهذا قدم مثلهم الذي هو
صفة النكرة انتصب^(٥) على الحال ، لأن صفة النكرة إذا
١٠ تقدمت انتصبت على الحال ، كقول الشاعر^(٦) :

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ق) : فأما .

(٣) هو الفرزدق همام بن غاب التميمي أبو فراس (م سنة ١١٠) وهذا
البيت من قصيدة يمدح بها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز القرشي
الأموي .

(٤) سقط الضير « هو » من (ق) .

(٥) في (ق) : انتصبت .

(٦) هو كثير عزة ، الشاعر التميمي الحجازي العفيف وقد علي عبد الملك
ابن مروان فرف أديه ورفع مجله (م سنة ١٠٥ هـ) .

يَلِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلٌ^(١)
التقدير فيه^(٢) : طَلَلٌ مَوْحِشٌ ، و كقول الآخر^(٣) :
والصالحات عليها مغلقاً باب

- والتقدير فيه^(٤) : باب مغلق ؛ إلا أنه لما قدم الصفة على
النكرة^(٥) نصبها على الحال . ومنهم من قال : هو منصوب
على الظرف ، لأن قوله : ما مثلهم بشر ، في معنى : « فوقهم » .
ومنهم من حمّله على الغلط ، لأن^(٦) هذا البيت للفرزدق ، وكان
تميمياً ، وليس من لفظه^(٧) إعمال « ما » سواء تقدم الخبر أو
تأخر ، فلما استعمل لغة غيره غلط ، فظن أنها تعمل مع تقدم
الخبر ، كما تعمل مع تأخيره ، فلم يكن في ذلك حجة . ومنهم
من قال : إنها لغة لبعض العرب ، وهي لغة قليلة لا يعتدّ بها .
فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) (الطلل) : سابي سائخاً من آثار الديار . والحلل : جمع خلة

(بالكسر) وهي بطانة تغشى بها أجناف السيوف . وقد أنشده

سيبويه (ج ١ ص ٢٨٦) .

(٢) في (ق) و (ظ) : والتقدير .

(٣) : لم أهد إليه .

(٤) في (ق) و (ظ) : صفة النكرة نصبها .

(٥) في (ق) و (ظ) : فإن .

(٦) في (ق) و (ظ) : لغته .

الباب التاسع عشر

باب « إن » وأخواتها

- إن قال قائل : لِمَ عملت^(١) هذه الأحرف ؟ قيل : لأنها أشبهت الفعل ، ووجه الشبه بينها من خمسة أوجه :
- ٥ الوجه الأول : أنها مبنيّة على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح .
- والوجه الثاني : أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف .
- والوجه الثالث : أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء .
- ١٠ والوجه الرابع : أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو « إني وكأني ولكنني »^(٢) .
- والوجه الخامس : أن فيها معاني الأفعال ، فعني إن وأن : حقت ، ومعني كأن^(٣) : شبهت ، ومعني لكن : استدركت ، ومعني ليت ، تمّيت ، ومعني لعل : ترجيت ، فلهذا أشبهت
- ١٥ هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة^(٤) ، وجب أن تعمل

(١) في (ظ) : عملت .

(٢) في (ق) و (ظ) : وليتي .

(٣) في (ظ) : « أن » وهو سهو .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : الخمسة .

عمله ، وإتّما عملت في شيئين لأنها عبارة عن الجمل لاعن
المفردات كما بينّا في « كان » .

فإن قيل : فلمَ نصبت الاسم ورفعت الخبر ؟ قيل :
لأنها ^(١) أشبهت الفعل وهو يرفع وينصب ، شبهت ، ^(٢) فنصبت
الاسم تشبيهاً بالمفعول ، ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل .

فإن قيل : فلمَ وجب تقديم المنصوب على المرفوع ؟ قيل
لوجهين : أحدهما أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى ،
فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يُعلم هل هي حروف أو أفعال .

فإن قيل : الأفعال تتصرف ، والحروف لا تتصرف ، قيل

عدم التصرف لا يدلّ على أنّها حروف ، لأنه قد يوجد ^(٣)
أفعال لا تتصرف ، وهي : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ،
وفعل التعجب ، وحبّذا ، فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس
بالأفعال ، وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفماً لهذا الالتباس .

والوجه الثاني : أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي

لفظاً ومعنى ، حملت عليه في العمل ، فكانت فرعاً عليه في

(١) في (ق) و (ظ) : لأنها لا .

(٢) في (ق) و (ظ) : به .

(٣) في (ق) و (ظ) : توجد .

العمل ، وتقديم^(١) المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع
الفرع ، وتخرج^(٢) على هذا « ما » فإنها ما أشبهت الفعل من جهة
اللفظ ، وإنما أشبهته من جهة المعنى ، ثم الفعل الذي أشبهته
ليس فعلاً حقيقياً ، وفي فعليته خلاف ، بخلاف هذه الحروف ،
فإنها أشبهت الفعل الحقيقي من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة
الأوجه التي بينناها ، فبان الفرق بينها . وقد ذهب الكوفيون
إلى أن « إن » وأخواتها تنصب^(٣) الاسم ولا ترفع الخبر
وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، لأنها فرع
على الفعل في العمل ، فلا تعمل عمله ، لأن الفرع أبداً
١٠ أضعف من الأصل ، فينبغي ألا تعمل في الخبر ، وهذا ليس
بصحيح ، لأن كونه فرعاً على الفعل في العمل لا يوجب ألا
يعمل عمله ، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ،
ويعمل عمله ، على أننا قد عملنا بمقتضى كونه فرعاً ، فإننا
ألزمناه طريقة واحدة ، وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على

(١) في (ظ) : وتقدم .

(٢) في (ظ) : وتخرج .

(٣) في (ق) و (ظ) : وإنما تنصب .

المرفوع ، ولم يجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل ، لئلا^(١) يجري مجرى الأصل ، فلما أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع ، بان ضعف هذه الحروف (عن رتبة الفعل) ،^(٢) وانحطاطها عن رتبة الفعل ، فوقع الفرق بين الفرع والأصل ؛ ثم لو كان الأمر كما زعموا ، وأتته باقي على رفعه ، لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك ، فلما وجب نصب المبتدأ بها ، وجب رفع الخبر بها ، لأتته ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ، ولا يعمل الرفع ، فاذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ، ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز .

فإن قيل : فلم^(٣) جاز العطف على موضع « إن ولكن » دون ١٠ سائر أخواتها ؟ قيل : لأتتهما لم يغيرا معنى الابتداء ، بخلاف سائر الحروف لأتتهما غيرت معنى الابتداء ، لأن : كان ، أفادت معنى التشبيه ، وليت أفادت معنى التمهني ، ولعل^(٤) : معنى الترجي .

فإن قيل : فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر ؟ ١٥

(١) في (ظ) : لكلا .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : لم .

(٤) في (ق) و (ظ) : أفادت .

قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب أهل البصرة ^(١) إلى أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق ، وذلك لأنك ^(٢) إذا قلت « إنك وزيد قائمان » وجب أن يكون ^(٣) مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد ، وتكون « إن » عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا معاً وذلك لا يجوز ؛ وأما الكوفيون فاختلفوا في ذلك ^(٤) ؛ فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على الإطلاق ، سواء ^(٥) تبين فيه عمل « إن » أو لم يتبين ، نحو : « إن زيدا وعمرو قائمان ، وإنك وبكر منطلقان » . وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا في ما لم ^(٦) يتبين فيه عمل « إن » واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » ^(٧) فمطف الصابئين على موضع « إن » قبل تمام الخبر ، وهو قوله : « من آمن بالله واليوم الآخر » ومما حكى عن بعض العرب

(١) في (ق) و (ظ) : البصريون .

(٢) في (ق) و (ظ) : أنك .

(٣) في (ق) و (ظ) : يكون زيد .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : في ذلك .

(٥) في (ق) و (ظ) : وسواء .

(٦) في (ق) و (ظ) : لا .

(٧) سورة المائدة : (الآية : ٦٩) .

أنه قال : « إنك وزيد ذاهبان » ، وقد ذكره سيبويه في الكتاب .
والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وما استدلوا ^(١) به
الكوفيون فلا حجة لهم فيه ، وأما ^(٢) قوله تعالى « إن الذين
آمنوا والذين هادوا والصابئون » فلا حجة لهم فيه من وجهين :
أحدهما أنا نقول : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيه ^(٣) :
إن الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن بالله واليوم الآخر ^(٤) :
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك .
والوجه الثاني : أن يجعل قوله ^(٥) : « من آمن بالله واليوم
الآخر » خبر الصابئين ^(٦) والنصارى وتضمير للذين آمنوا والذين
هادوا ^(٧) مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى ، ألا ترى ١٠
أنك تقول : « زيد وعمرو قائم » فتجعل : قائماً خبراً لعمرو ،
وتضمير لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو ، وإن شئت

(١) في (ق) و (ظ) : استدلت .

(٢) في (ق) و (ظ) : لا حجة فيه ، فأما ...

(٣) في (ق) و (ظ) : فيها .

(٤) في (ظ) : « وعمل صالحاً » وهي تنمة الآية الكريمة .

(٥) في (ق) و (ظ) : يجعل قوله تعالى .

(٦) في (ق) و (ظ) : خبراً للصابئين .

(٧) في (ق) و (ظ) : خبراً مثل .

جعلته خيراً لزيد ، وأضمرت لعمرواً خيراً ، كما قال الشاعر :^(١)
وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغَاةٌ ما بقينا في شقاق
وإن شئت جعلت قوله « بُغَاةٌ » خيراً للثاني ، وأضمرت
للاول خيراً ، وإن شئت جعلته خيراً للأول ، وأضمرت للثاني
خيراً على ما بيننا .

وأما قول بعض العرب « إنك وزيد ذاهبان » فقد ذكره^(٢)
سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وجعله بمنزلة قول الشاعر^(٣)
بدالي أني لست مدرك^(٤) مامضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
فقال « سابق » بالجر على العطف ، وإن كان المعطوف عليه

(١) هو بشر بن أبي خازم أبو نوفل الأسدي شاعر ، فعل ، شجاع ،
من أهل نجد ، مات قتيلاً في غزوه أغار بها على بني وائل سنة
٩٢ قبل الهجرة) وقد أورد هذا البيت المؤلف في الإنصاف بعزاه ،
وترى الكلام للمؤلف هنا وهناك - في باب (إن وأخواتها)
وغيره - متشابهاً ، ولكن في كلٍ منها من التفصيل والتعليل ما ليس
في الثاني فلا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

(٢) في (ق) و (ظ) : ذكر .

(٣) عزاه في الانصاف لزهير بن أبي سلمى ، المزني ، حكيم الشعراء
في الجاهلية . وكان أبوه وخاله وأخته وابنائه من الشعراء ،
(م سنة ١٣ قبل الهجرة) .

(٤) في (ظ) : أدرك ، ويطلق الشاهد بهذه الرواية .

منصوباً بالتوهم^(١) حرف الجرّ فيه، وكذلك قول الآخر^(٢) :
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب. إلا بين غرايها^(٣)
فقال : « ناعب » بالجرّ^(٤) بالعطف على « مصلحين » لأنه
توهم أن الباء في مصلحين موجودة ، ثم عطف عليه مجروراً
وإن كان صوباً ، ولا خلاف أن هذا نادر ، ولا يقاس عليه ،
فكذلك هنا . فاعرفه تصيب إن شاء الله تعالى .

-
- (١) في (ق) و (ظ) : لتوهم ، وهو الصحيح .
(٢) عزاء في الانصاف إلى الأحوص ، عبد الله بن محمد الأنصاري ،
وكان معاصراً لجرير والفوزدق (م سنة ١٥٥ هـ) .
(٣) قال الأعم الشنتمري (م سنة ٤٧٦ هـ) في شرح هذا البيت : يهجو
(أي الأحوص) قوماً وينسبهم إلى الثؤم وقلة الصلاح والخير ،
فيقول : لا يصلحون أمر العشيرة إذا قسد ما بينهم ، ولا يأترون
لخير ، قعراهم لا ينبع إلا بالثنتيت والفراق اه من (ج ١ ص ٨٣)
من شرح الأعم على كتاب سيبويه .
(٤) سقط من (ظ) : بالجر .

الباب العشرون

باب «ظننت» وأخواتها

إن قال قائل : على كم ضرباً تستعمل ^(١) هذه الأفعال ؟ قيل

أما ظننت فتستعمل على ثلاثة أوجه : أحدها بمعنى ^(٢) الظن

وهو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر . والثاني بمعنى اليقين ،

قال الله سبحانه وتعالى ^(٣) « الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ، وَأَنَّهُمْ

إِلَيْهِ رَاجِعُونَ » ^(٤) وقال الله تعالى « فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا » ^(٥)

وقال الشاعر ^(٦) :

فقلت لهم : ظننوا بألفي مدجج ^(٧) سراتهم في الفارسي المراد

١٠ وهذان يتعديان إلى مفعولين ، والثالث : بمعنى التهمة ،

(١) في (ظ) : فيه .

(٢) في (ظ) : معنى .

(٣) سورة البقرة : (الآية : ٤٦) .

(٤) في (ق) و (ظ) بعد الآية : أي يوقنون .

(٥) سورة الكهف : (الآية : ٥٣) .

(٦) هو دريد بن الصيِّة الجشي البكري من هوازن . شعاع من

الأبطال الشراء المعترين في الجاهلية (م سنة ٨ هـ) .

(٧) أي لستيقنوا ، وإنما يخوف أعداءه باليقين لا بالشك .

كقوله ^(١) « وما هوَ على النَّيْبِ بِظَنِينٍ ^(٢) » في قراءة من قرأ
بالظاء ، أي بمتهم ، وهذا يتعدى ^(٣) إلى مفعول واحد . وأما :
« خلت ، وحسبت » فتستعملان ^(٤) بمعنى الظن . وأما « زعمت »
فتستعمل في القول عن غير صحة ، قال الله تعالى « زعمَ
الَّذِينَ كَفَرُوا أَن كُنْ يُبْعَثُونَ ^(٥) » . وأما « علمت » فتستعمل على
أصلها ، فتتعدى إلى مفعولين ، وتستعمل بمعنى : « عرفت »
فتتعدى ^(٦) إلى مفعول واحد ، قال الله تعالى : « لَا تَعْلَمُهُمْ ،
نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ^(٧) » . وأما « رأيت » فتكون من رؤية القلب ،
فتتعدى إلى مفعولين ، نحو : « رأيت الله غالباً » ، وتكون من
رؤية البصر ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، نحو « رأيت زيدا »
أي : أبصرت زيدا . وأما « وجدت » فتكون بمعنى : علمت ،
فتتعدى إلى مفعولين ، نحو « وجدت زيدا عالماً » وتكون

(١) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٢) سورة التكويد : (الآية ٢٤) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وهذه تتعدى .

(٤) في (ق) : فيستعملان .

(٥) سورة التغابن : (الآية : ٧) .

(٦) في (ق) و (ظ) : فتتعدى .

(٧) سورة التوبة : (الآية : ١٠١) .

بمعنى : أصبت ، فتعدى إلى مفعول واحد ، نحو : « وجدت
الضالة وجدانا » ، وقد تكون لازمة في نحو قولهم : « وجدت
في الحزن وجداً ، ووجدت في المال وجداً ، ووجدت في الغضب
موجدة » وحكى بعضهم « وجدانا » قال الشاعر^(١) .

٥ كَلَانَا رَدَّ صَاحِبَهُ بَغِيظَ عَلَى حَنَقٍ . وَوَجَدَانٍ شَدِيدٍ
فَإِنْ قِيلَ : لَمْ أَعْمَلْتُ^(٢) هَذِهِ الْأَفْعَالُ وَلَيْسَتْ مُؤَثَّرَةٌ فِي
الْمَفْعُولِ ؟ قِيلَ : لِأَنَّ^(٣) هَذِهِ الْأَفْعَالُ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُؤَثَّرَةً ، إِلَّا
أَنَّ لَهَا تَعَلُّقًا بِمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : « ظَنَنْتُ » يَدُلُّ^(٤)
عَلَى الظَّنِّ ، وَالظَّنُّ يَتَعَلَّقُ بِمُظَنَّنٍ ؟ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا ؛ ثُمَّ لَيْسَ
١٠ التَّأثيرُ شرطاً فِي عَمَلِ الفِعْلِ ، وَإِنَّمَا شرطُ عَمَلِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَعَلُّقٌ
بِالْمَفْعُولِ ، فَإِذَا تَعَلَّقَ بِالْمَفْعُولِ ، تَعَدَّى^(٥) إِلَيْهِ ، سِوَاهُ كَانَ مُؤَثَّرًا

(١) قال في لسان العرب : وأنتد اللعياني قول صخر النفي :

كَلَانَا رَدَّ صَاحِبَهُ بِيَأْسٍ وَتَأْنِيْبٍ وَوَجْدَانٍ شَدِيدٍ

وقال في الأعلام : صخر بن جعد الحنري شاعر فصيح من مخضرمي

الدولتين الأموية ، والعباسية . توفي (نحو ١٤٠ هـ)

(٢) في (ق) : عملت ، وفي (ظ) : فلم عملت .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) : أن .

(٤) في (ظ) : تدل .

(٥) سقط الفعل من (ظ) .

أو لم يكن^(١) مؤثراً ، ألا ترى أنك تقول : « ذكرتُ زيداً »
فيتعدى إلى زيد ، وإن لم يكن مؤثراً فيه ، إلا أنه كان له
به تعلق عمل ، لأن « ذكرت » تدلّ على الذكر ، والذكر
لابد له من مذكور ، فيتعدى^(٢) إليه ، فكذلك هنا .

- فإن قيل : فلم تعدت إلى مفعولين ؟ قيل : لأنها لما كانت
تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل ، وكل واحد
من المبتدأ والخبر لأبد له من الآخر ، وجب أن يتعدى إليها .
فإن قيل : فهل يجوز الإقتصار فيها على الفعل والفاعل ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البعض^(٣) إلى أنه
يجوز ، واستدلّ عليه بالمثل السائر ، وهو قولهم : « من يسمع^(٤)
يخلف » فاقصر على « يخلف » وفيه ضمير الفاعل^(٥) . وذهب
بعضهم إلى أنه لا يجوز ، واستدلّ على ذلك من وجهين : أحدهما
أن هذه الأفعال تجاب بما يجاب به القسم ، كقوله تعالى :
« وظنوا بالله من محييص^(٥) » فكما لا يجوز الإقتصار على القسم

(١) في (ق) و (ظ) : أو غير مؤثر .

(٢) في (ق) و (ظ) : يتعدى .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٤) في (ظ) : فاقصر على ضمير الفاعل ، وهو سهو .

(٥) سورة حم السجدة (الآية : ٤٨) .

دون المقسم عليه ، فكذلك لايجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها . والثاني أننا نعلم أن العاقل لايجلو من ظن أو علم^(١) أو شك ، فإذا قلت : ظننت ، أو علمت ، أو حسبت ، لم تكن فيه فائدة ، لأنه لايجلو^(٢) عن ذلك .

٥ فإن قيل : فهل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين ؟ قيل : لايجوز ، لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ، وكما^(٣) أن المبتدأ لايدل له من الخبر ، والخبر لايدل له من المبتدأ ، فكذلك لايدل لأحد المفعولين من الآخر .

فإن قيل : فلم يجب إعمال هذه الأفعال إذا تقدمت ، وجاز إلغاؤها إذا توسطت^(٤) وتأخرت ؟ قيل : إنما يجب إعمالها إذا تقدمت لوجهين : أحدهما أنها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها ، فوجب إعمالها ، ولم يجز إلغاؤها ؛ والثاني أنها إذا تقدمت ، دل ذلك على قوة العناية^(٥) ، وإلغاؤها يدل على إطرأها ، وقلة الاهتمام بها ، فلذلك لم يجز إلغاؤها^(٦) مع التقديم ،

(١) في (ق) : من علم أو ظن .

(٢) في (ق) و (ظ) : يجلو .

(٣) في (ق) و (ظ) : فكما .

(٤) في (ق) و (ظ) : أو .

(٥) في (ق) و (ظ) : بها .

(٦) في (ق) و (ظ) : الإلغاء .

لأن الشيء لا يكون معنياً به مُطرحاً ؛ وأما إذا تَوَسَّطت أو تأخرت ، فإنما جاز إلغاؤها ، لأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل ، وقد مرَّ صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما اعتمد عليه ، وجعلت في ^(١) تعلقها بما قبلها بمنزلة الظرف ، فإذا قال : « زيد منطلق ظننت » فكأنه قال : « زيد منطلق في ظني » وكما ^(٢) أن قولك « في ظني » لا يعمل في ما قبله ، فكذلك ما نزل بمنزلة ^(٣) . وأما من أعمالها إذا تأخرت ^(٤) ، فجعلها ^(٥) متقدمة في التقدير ، وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازاً وتوسعاً ؛ غير أن الأعمال مع التوسط أحسن من الأعمال مع التأخر ، وذلك لأنها إذا تَوَسَّطت ، ^(٦) كانت متقدمة من وجه ، ومتأخرة ^(٧) من وجه ،

(١) سقطت : في من (ظ) .

(٢) في (ظ) : فكما .

(٣) في (ق) : تنزل منزله . وفي (ظ) : نزل منزله .

(٤) في (ظ) : تقدمت وهو سهو .

(٥) في (ق) و (ظ) : فقدرها .

(٦) في (ق) و (ظ) : متأخرة .

لأنها متأخرة. عن أحد الجزئين ، متقدمة على الآخر ، ولا
أحد الجزئين إلا بصاحبه ، فكانت متقدمة من وجه ، ومتأخر
من وجه ، فَحَسَّنَ إِعْمَالَهَا كَمَا حَسَّنَ الْغَاوُّهَا ؛ وَإِذَا تَأَخَّرَ
عَنِ الْجَزَائِنِ جَمِيعاً ، كَانَتْ مَتَأَخَّرَةً مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، فَكَانَ الْغَاوُّ
أَحْسَنَ مِنْ إِعْمَالِهَا ، لِتَأَخُّرِهَا ، وَضَعْفِ عَمَلِهَا ، فَاعْرِفْهُ تَص
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء.

- إن قال قائل : لم أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل ؟
قيل : طلباً للتخفيف ، لأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال
واستعملوها ^(١) بدلاً عنها طلباً للتخفيف .
فإن قيل : فلم كثر في « عليك وعندك ودونك » خاصة ؟
قيل : لأن الفعل إنما يضمّر إذا كان عليه دليل من مشاهدة
حال أو غير ذلك ، فلما ^(٢) كانت « على » الاستعلاء ، والمستعلي
يشاهد ^(٣) من تحته ، و « عند » للحضرة ، ومن بحضورك تشاهده ،
و « دون » للقرب ، ومن بقربك ^(٤) تشاهده ، وصار ^(٥) هذا
بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه ، فلماذا أقيمت مقام الفعل ؟
فإن قيل : فلم خص به المخاطب دون الغائب والمتكلم ؟

(١) في (ق) و (ظ) : فاستعملوها .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولما .

(٣) في (ق) و (ظ) : مشاهد .

(٤) في (ظ) : بقرب منك .

(٥) في (ق) : صار ، وفي (ظ) : فصار .

قيل : لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر ،
نحو « قم ، واذهب » فلا يفتقر إلى لام الأمر ، وأما الغائب
والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام ، نحو « ليقيم زيد ، ولاقم
معه » فيفتقر^(١) إلى لام الأمر ، فلما أقاموها مقام الفعل ،
• كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم ، لأنها تصير قائمة
مقام شيئين ، اللام والفعل ، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لأنها
تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل ؛ وأما قوله عليه السلام^(٢)
« ومن^(٣) لم يستطع منكم^(٤) البائة فعليه الصوم^(٥) » فإنه له
وجاء « فإنما جاء لأن من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على
١٠ أنه داخل في حكمه ؛ وأما قول بعض العرب « عليه رجلاً^(٦)
ليسي » فلا يقاس عليه لأنه كالمثل .

فإن قيل : فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها أو لا ؟

(١) في (ق) : فتفتقر .

(٢) في (ظ) : ﷺ . في الحديث الذي رواه الشيخان وأصحاب السنن
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) في (ظ) : من .

(٤) سقطت : منكم من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : بالصوم .

(٦) في (ظ) : رجلاً .

قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها لأنها فرع على الفعل في العمل ، فينبغي ألا تتصرف^(١) تصرفه . وأما الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : **كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ^(٢)** « كتاب الله » بعلينكم ،
واستدلوا أيضاً بقول الشاعر^(٣) :

يا أيها المائح^(٤) دلوي دونكا إني رأيت الناس يمجّدونكا

يثنون خيراً ويمجّدونكا

والتقدير : دونك دلوي ، فدلوي في موضع نصب بدونك
فدلّ على جواز تقديم معمولها عليها . والصحيح ما ذهب إليه^{١٠}
البصريون ، وأما ما استدلت به الكوفيون فلا حجة لهم فيه ،
لأن قوله تعالى « كتاب الله عليكم » ليس هو منصوباً بـ « عليكم »

(١) في (ق) : يتصرف .

(٢) سورة النساء ، (الآية ٢٤) .

(٣) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيدة : (البيت . .) وهو من كلام

راجز جاهلي .

(٤) المائح يكون في أسفل البئر ليستقي الماء ، والذي يكون على رأس

البئر فهو مائح (بالتاء) .

وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر ، وإتاما قَدَر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى ^(١) : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ » الآية ^(٢) ، لأنّ في ذلك دلالة على أنّ ذلك مكتوب ^(٣) عليهم ، فنصب • « كتاب الله ^(٤) » على المصدر ، كقوله تعالى : « وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ، صُنِعَ اللَّهُ » فنصب : « صنع الله » على المصدر بفعل مقدر دلّ عليه ما قبله ^(٥) ؛ قال ^(٦) الشاعر ^(٧) :

(١) سورة النساء (الآية ٢٣) .

(٢) سقطت كلمة : الآية من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : المكتوب .

(٤) سقط لفظ الجلالة من (ظ) .

(٥) والتقدير فيه : صَنَعَ صُنِعاً اللَّهُ ، وحذف الفعل ، واضيف المصدر إلى الفاعل ، كما يضاف إلى المفعول .

(٦) في (ق) و (ظ) : ونحو ذلك قول الشاعر .

(٧) هو عبيد الراعي بن حصين ، من مضر ، شاعر فعل من أهل بادية البصرة ، عاصر جريراً والفرزدق ، وهو من أصحاب الملحّات .

(م . سنة ٥٩) .

دأبت إلى أن ينبت الظل بعدما تقاصر حتى كاد في الآل يمصح^(١)
وجيف المطايا^(٢)، ثم قلت لصحبتى ولم ينزلوا : أبردتم فتروحووا^(٣)
فنصب « وجيف » بفعل دل عليه ما تقدم . وأما البيت الذي
أنشدوه ، فلا حجة لهم^(٤) فيه من وجهين : أحدهما أن قوله
« دلوي دونكا » في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مقدر ، والتقدير
فيه هذا دلوي دونكا ، والثاني : أنا نسأتم أنه في موضع نصب ،
لكن^(٥) بإضمار فعل ، والتقدير فيه : « خذ دلوي دونك »
ودونك تفسير لذلك^(٦) . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : والآل : ما أشرف من البعير والسراب والحشب والشخص
وعمل الحية كالآلة اه ومصح الشيء مصوحاً ذهب وانقطع ،
قال : « قد كاد من طول البلى أن يمصحا اه من اللسان .

(٢) الوجيف : ضرب من سير الإبل والحيل .

(٣) في اللسان : أبرد القوم دخلوا في آحر النهار وفي اللسان ايضاً :
راح أهله وروتحهم وتروتحهم : جاءهم رواحا ، والرواح الذهاب
أو السير بالعشي اه .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : لهم .

(٥) في (ق) و (ظ) : ولكن .

(٦) في (ق) : لذلك الفعل المقدر ، وفي (ظ) : لذلك المصدر .

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

إن قال قائل : ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو " قولهم : « الأسدَ الأسدَ » ؟ قيل : لأنهم أرادوا أن يحملوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو « احذر » ولهذا إذا كررنا لم يجز إظهار الفعل ، وإذا حذفوا أحد الاسمين ، جاز إظهار الفعل ، فدلّ على أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل فإن قيل : فأى الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل ؟ قيل : أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول ، لأنّ الفعل يجب أن يكون مقدماً على الاسم الثاني لأنه مفعول ، فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدماً .

فإن قيل : فلم انتصب قولهم : « إِيَّاكَ والشرّ » قيل : لأنّ التقدير فيه (« إِيَّاكَ احذر » فإِيَّاكَ منصوب باحذر ، والشرّ معطوف عليه وقيل : أصله)^(٢) « احذر إِيَّاكَ^(٣) من الشرّ » فوضع الجار

(١) سقط من (ق) : نحو .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ظ) : إِيَّاكَ احذر .

والمجرور النصب ، فلما حذف حرف الجاز^(١) صار النصب في ما بعده .

فإن قيل : فلمَ قدرُوا الفعل بعد «إِيَّاكَ» ولم يقدرُوهُ قبله ؟

قيل : لأنَّ «إِيَّاكَ» ضمير المنصوب المنفصل ، ولا^(٢) يجوز أن

يقع الفعل قبله ، لأنَّك لو أتيت به قبله لم يجوز أن تأتي به بلفظه ،

لأنَّك تقدر على ضمير المنصوب المتصل ، وهو الكاف ، ألا

ترى أنَّك لو قلت : «ضربتُ إِيَّاكَ» لم يجوز ؟ لأنَّك تقدر على

أن تقول : «ضربتُك» . فأبما قول الشاعر^(٣) :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

فشاذ لا يقاس عليه . ١٠

فإن قيل : فلمَ لم يستعملوا لفظ الفعل مع «إِيَّاكَ» كما

(١) في (ق) و (ظ) : الجر .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلا .

(٣) هو حميد بن مالك الأرقط . لقب بالأرقط لأنَّه كان بوجهه ، وهو

شاعر إسلامي مجيد . والشاهد في وضعه «إِيَّاكَ» موضع الكاف

ضرورة .

يُستعملوه^(١) مع غيره ؟ قيل : إنما خصت «إياك» بهذه^(٢)
لأنها لا تكون إلا في موضع نصب ، لأنها ضمير المنصوب
المنفصل ، فصارت^(٣) بنية لفظه تدلُّ على كونه مفعولاً ، فلم
يُستعملوا معه لفظ الفعل ، بخلاف غيره من الأسماء ، فإنه
يجوز أن يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، إذ ليس في بنية لفظه
ما يدلُّ على كونه مفعولاً ، فاستعملوا معه لفظ الفعل ، فأعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) استعماله ، وفي المطبوع سهو واضح .

(٢) في (ق) و (ظ) : بهذا .

(٣) في (ظ) : فصار .

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

إن قال قائل : لم كان المصدر منصوباً ؟ قيل : لوقوع الفعل عليه ، وهو المفعول المطلق .

فإن قيل : هل الفعل مشتق من المصدر ، أو المصدر مشتق من الفعل ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر ، واستدلوا على ذلك من سبعة أوجه :
الوجه الأول : أنه يسمى مصدراً ، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الأفعال ، فلما سمي مصدراً دل على أنه قد صدر عنه الفعل .

١٥

والوجه الثاني : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما^(١) أن المطلق أصل للمقيّد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

والوجه الثالث : أن الفعل يدل على شيئين ، والمصدر يدل على شيء واحد^(٢) ، قبل الاثنين ، فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل .

(١) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٢) في (ق) و (ظ) بعد ما تقدم قوله : وكما أن الواحد .

والوجه الرابع : أن المصدر اسم ، وهو يستغني عن الفعل ،
والفعل لا بد له من الاسم ، وما يكون مفتقراً إلى غيره ، ولا
يقوم بنفسه ، أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً
إلى غيره .

٥ والوجه الخامس : أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل
لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى
ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث ، وعلى
ذات الفاعل والمفعول به ، فلهذا لم يكن المصدر كذلك ، دلّ
على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

١٥ والوجه السادس : أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل
لوجب أن يجرى على سنن واحد ، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء
الفاعلين والمفعولين . فلهذا اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس
دلّ على أن الفعل مشتق منه ،

والوجه السابع : أن الفعل يتضمن المصدر ، والمصدر
١٥ لا يتضمن الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدلّ على ما يدلّ
عليه « الضَّرْبُ » ، و « الضَّرْبُ » لا يدلّ على ما يدلّ عليه
« ضَرَبَ »^(١) ، وإذا كان كذلك ، دلّ على أن المصدر أصل ،

(١) في (ظ) : « ضربت » .

والفعل فرع عليه^(١) ، وصار هذا كما نقول في الأواني المصوغة من الفضة ، فإنها فرع عليها ، ومأخوذة منها ، وفيها زيادة ليست في الفضة ، فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر ، كما كانت الأواني مأخوذة من الفضة .

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل ،^٥ واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه^(٢) الأول : أن المصدر يمتلئ لاعتلال^(٣) الفعل ، ويصح لصحته ، تقول : « قت قياماً » فيمتلئ المصدر لاعتلال الفعل ، وتقول : « قاوم قواماً » فيصح المصدر لصحة الفعل ، فدل على أنه فرع عليه ،

١٠

والوجه الثاني : أن الفعل يعمل في المصدر ، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة الممول .

والوجه الثالث : أن المصدر يذكر توكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد ، فدل على أن المصدر مأخوذ من الفعل .

١٥

(١) سقط من (ق) و (ظ) : عليه .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : كاعتلال .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وأما ^(١) ما استدل به الكوفيون ففاسد ^(٢) . أما قولهم إنه يصح لصحة ^(٣) الفعل ، ويعتل لا اعتلاله ، فنقول : إنما صح لصحته واعتل لا اعتلاله ^(٤) طلباً للتشاكل ، ليجري الباب على سنن واحد ، لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، وهذا لا يدل على الأصل والفرع ، ألا ترى أنهم قالوا : « يَعدُّ » والأصل ^(٥) : « يَوعدُّ » فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ^(٦) وقالوا : « أَعِدُّ » و« تَعِدُّ » و« تَعِدُّ » فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة ، حملاً على « يَعدُّ » لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، وكذلك قالوا : « أَكْرِمُ » والأصل فيه « أَأَكْرِمُ » إلا أنهم حذفوا إحدى الهمزتين استئقلاً لاجتماعهما ، ثم قالوا : « يُكْرِمُ » و« تُكْرِمُ » و« نَكْرِمُ » ^(٧) فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع ^(٨) همزتان حملاً على

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) : فاسد .

(٣) في (ق) : لصحته أعني الفعل .

(٤) في (ق) و (ظ) : إنما يصح لصحة الفعل ، ويعتل لا اعتلاله .

(٥) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٦) في (ظ) : أو .

(٧) في (ق) و (ظ) : بتأخير يكرم .

(٨) في (ق) : يجتمع .

- « أكرم » ايجري الباب على سنن واحد ؟ وكذلك ^(١) ههنا .
وأما قولهم : إن الفعل يعمل في المصدر ، فنقول : هذا لا يدلُّ على أنه أصل له ، فإننا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا شك أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال ، فكذلك ههنا . وأما قولهم : إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، فنقول : هذا لا يدلُّ على أنه فرع عليه ، ألا ترى أنك تقول : « جاني زيد زيد ^(٢) » ، ورأيت زيداً زيداً » ولا يدلُّ هذا على أن زيداً الثاني فرع على الأول ، فكذلك ههنا ، وقد بيننا هذا مستوفى في المسائل الخلافية ^(٣) .
- ١٠ فإن قيل : فلم ^(٤) كان قولهم : « سرت أشدُّ السيرة » منصوباً على المصدر ؟ قيل : لأن « أفعِل » لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له ، وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السَّير ، فلما أضيف إلى المصدر كان مصدراً ، فانتصب انتصاب المصادر كلها .
فإن قيل : فعلى ماذا ينتصب قولهم : « قعد القرفصاء »

(١) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٢) سقطت « زيد » الثانية من (ظ) .

(٣) (ج ١ ص ١٤٤ - ١٥٢) من الإنصاف ، ٢٨ - مسألة أصل

الاشتقاق المصدر أو الفعل .

(٤) في (ظ) : لم .

ونحوه ؟ قيل : ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو ^(١) قبله ،
لأنَّ القرفصاء لما كانت نوعاً من القعود ، والفعل الذي هو « قعد »
يتعدى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها ،
تعدى إلى القرفصاء الذي هو ^(٢) نوع منه ، لأنه إذا عمل في
الجنس ، عمل في النوع ، إذ كان داخلاً تحته ، هذا مذهب
سيبويه ، وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنه صفة لمصدر ^(٣)
محذوف ، والتقدير فيه : « قعدَ القعدة القرفصاء » إلا أنه
حذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه . والذي عليه الأكثرون
مذهب سيبويه ، لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف ، (وما
ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف) ^(٤) ، وما لا
يفتقر إلى تقدير موصوف ^(٥) أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف ^(٥) .
فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من (ق) و (ظ) : هو .

(٢) في (ق) و (ظ) : التي هي .

(٣) في (ق) و (ظ) : لموصوف .

(٤) : سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : موصوف .

الباب الرابع والعشرون

باب المفعول فيه

إن قال قائل : ما المفعول فيه ؟ قيل : هو الظرف ، وهو كل اسم من أسماء المكان أو الزمان ^(١) يراد فيه معنى « في » ذلك ^(٢) نحو « صمت اليوم » ، وقت الليلة ، وجلست مكانك ^(٣) .
والتقدير فيه « صمت في اليوم » ، وقت في الليلة ، وجلست في مكانك « وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فلم سمي ظرفاً ؟ قيل : لأنه لما كان محلاً للأفعال ، سمي ظرفاً ، تشبيهاً بالأواني التي تحمل الأشياء فيها ، ولهذا سمي ^(٤) الكوفيون الظروف « محال » لحلول الأشياء ^(٥) فيها . ١٠
فإن قيل : فلم ^(٦) لم يبتوا الظروف لتضمنها معنى الحرف ؟
قيل : لأن الظروف وإن نابت عن الحرف ، إلا أنها لم تتضمن

(١) في (ق) و (ظ) : الزمان أو المكان .

(٢) في (ق) و (ظ) : وذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : يسي

(٤) في (ق) و (ظ) : الأفعال .

(٥) في (ق) و (ظ) : لم

معناه ، والذي يدلُّ على ذلك ، أنه يجوز إظهاره مع لفظها ، ولو كانت متضمنة للحرف لم يجوز إظهاره ، ألا ترى أن « متى ، وأين ، وكيف » لما تضمنت معنى همزة الاستفهام ، لم يجوز إظهار الهمزة معها ؟ فلما جاز إظهاره هنا ، دلَّ على أنها لم تتضمن معناه ، وإذا لم تتضمن معناه ، وجب أن تكون معربةً على أصلها .

فإن قيل : فلم تعدى الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزمان ، ولم يتعدَّ إلى جميع ظروف المكان ؟ قيل : لأنَّ الفعل يدلُّ على جميع ظروف الزمان بصيغته ، كما يدلُّ على جميع
١٠. ظروف المصادر ، وكما أنَّ الفعل يتعدى إلى جميع ظروف المصادر ، فكذلك يتعدى إلى جميع ظروف الزمان ، وأما ظروف المكان فلم يدلَّ عليها الفعل بصيغته ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ضرب ، أو سيضرب » لم يدلَّ على مكانٍ دون مكان ، كما يكون فيها^(١) دلالة على زمان دون زمان ، فلما لم يدلَّ الفعل على ظروف المكان بصيغته ، صار الفعل اللازم منه بمنزلة من زيد وعمرو ، وكما أنَّ الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه

(١) سقط من (ظ) : جميع .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيه .

إلى زيد وعمرو ، فكذلك لا يتعدى إلى ظروف ^(١) المكان .
فإن قيل : فلم تعدى إلى الجهات الست ونحوها من
ظروف المكان ؟ قيل : لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين :
أحدهما أنها مبهمه غير محدوده ، ألا ترى أنك إذا قلت :
• « خلف زيد » كان غير محدود ، وكان هذا اللفظ مشتملاً
على جميع ما يقابل ظهره ^(٢) إلى أن تنقطع الأرض ؟ (كما أنك
إذا قلت : « أمام زيد » كان أيضاً غير محدود ، وكان هذا
اللفظ مشتملاً على جميع ما يقابل وجهه إلى أن تنقطع الأرض ^(٣)) ،
كما أنك إذا قلت : « قام » دلّ على كل زمانٍ ماضٍ من
أول ما خلق الله ^(٤) الدنيا إلى وقت حديثك ، وإذا ^(٥) قلت :
« يقوم » دلّ على كل زمانٍ مستقبل .

والوجه الثاني : أن هذه الظروف لا تتقدّر ^(٦) على وجه واحد ،
لأنّ فوقاً بصير تهماً وتحتاً بصير فوقاً ، كما أن الزمان المستقبل

(١) في (ظ) : ظرف .

(٢) في (ظ) : وجهه ، ولعله سهر من الناسخ .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : من أول خلق الله تعالى الدنيا .

(٥) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٦) في (ق) و (ظ) : تنقرر .

يُصِيرُ حَاضِرًا ، وَالْحَاضِرُ يُصِيرُ مَاضِيًا ، فَلَمَّا أَشْبَهَتْ ظُرُوفُ الزَّمَانِ ،
تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى ظُرُوفِ الزَّمَانِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ قَالُوا : « زَيْدٌ مَنِيٌّ مَعْقِدٌ الْإِزَارِ »
وَمَعْقِدُ الْقَابِلَةِ ، وَمَنَاطُ الثَّرِيَا ، وَهِيَ خَطَّانُ جَانِبِي أَنْفِهَا ، يَعْنِي
الْحَطَّيْنِ اللَّذَيْنِ يَكْتَفَانِ أَنْفَ الطَّيْبَةِ ، وَهِيَ كَأَنَّهَا مَخْطُوطَةٌ ^(١) ؟
قِيلَ : الْأَصْلُ فِيهَا كُلُّهَا أَنْ تَسْتَعْمَلَ بِحَرْفِ الْجُرِّ ، إِلَّا أَنَّهُمْ
حَذَفُوا حَرْفَ الْجُرِّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ اتِّسَاعًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٢) :
فَلَا بُغَيْنَكُمْ قَنًا وَعَوَارِضًا وَلَا أُقْبَانَ أُخَيْلَ لَابَةِ ضَرْغَدٍ ^(٣)
وَقَالَ ^(٤) الْآخِرُ ^(٥) :

١٠ لَدَنْ هُزَّ الْكَفِّ يَعْسَلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلَبُ ^(٦)

(١) فِي (ق) وَ (ظ) : مَخْصُوصَةٌ .

(٢) فِي (ق) وَ (ظ) : وَ كَقَوْلِ . وَالشَّاعِرُ هُوَ عَامِرُ بْنُ الطَّقِيلِ كَمَا فِي اللِّسَانِ ،
مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ ، فَارِسُ قَوْمِهِ ، وَأَحَدُ فِتَاكِ الْعَرَبِ وَشِعْرَائِهِمْ
وَسَادَاتِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ (مِ سَنَةٌ ١١ هـ) وَلَمْ يُسَلِّمْ .

(٣) فِي اللِّسَانِ : أَيُّ لَأَطْلُبْنَكُمْ بَقْنًا وَعَوَارِضًا - وَهِيَ مَكَانَانِ مَعْرُوفَانِ -
(فَاسْقَطَ الْبَاءَ ، فَلَمَّا سَقَطَ الْحَافِضُ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا فَتَصَبَّهَا)
(وَلَا أُقْبَانَ الْحَيْلِ) أَيُّ لَأَسْتَقْبِلْتَهَا . وَاللَّابَةُ الْحَرَّةُ . التَّهْدِيبُ :
ضَرْغَدٌ : ائِمَّةُ جَبَلٍ .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ق) وَ (ظ) .

(٥) نَسَبَهُ فِي الدَّرْرِ اللُّوَامِعِ لِلشَّنْقِيطِيِّ لِسَاعِدَةِ بْنِ نُجُؤِيَّةٍ .

(٦) يَصِفُ الشَّاعِرُ رَجْمًا بِاللِّبْنِ - أَيُّ لَيْتَنُ . يَعْسَلُ : يَعْدُو ، وَالْعَمَلَانُ
عَدُو الذُّئْبِ - أَيُّ يَعْسَلُ فِي عَدُوَّتِهِ هَذِهِ ، فَاضْمَرُ لَتَقْدِمُ ذِكْرَهُ
- وَكَأَنَّ عَسَلَ الطَّرِيقِ : يَرِيدُ أَنَّهُ لَا كِرَازَةَ فِيهِ إِذَا هَزَزْتَهُ وَلَا نُجُوءَ -
أَيُّ وَلَا حَلَابَةَ وَلَا خَشْوَةَ .

أراد في الطريق ، ومن حقها أن يحفظ^(١) ولا يقاس عليها .
فأما قولهم « دخلت البيت » فذهب أبو عمر الجرمي^(٢) إلى أن
« دخلت » فعل متعدٍ تعدى إلى البيت فنصبه ، كقولك : « بنيت
البيت » وما أشبه ذلك . وذهب الآكثرون إلى أن « دخلت »
فعل لازم ، وقد^(٣) كان الأصل فيه أن يستعمل مع^(٤) حرف
الجر^(٥) ، (إلا أنه حذف حرف الجر)^(٦) اتساعاً على ما بيننا ،
وهذا هو الصحيح ، والذي^(٧) يدلُّ على أن « دخلت » فعل
لازم من وجهين ، أحدهما أن مصدره على^(٨) « فعول » وهو
من مصادر الأفعال اللازمة ، كقعد قعوداً ، وجلس جلوساً ،
وأشبه^(٩) ذلك . والثاني : نظيره^(١٠) فعل لازم وهو « غرت » .
ونقيضه فعل لازم وهو « خرجت » فيقتضي^(١١) أن يكون لازماً
(حملاً على نظيره)^(١٢) ونقيضه ، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

-
- (١) في (ق) : تحفظ .
 - (٢) سقطت من (ق) و (ظ) .
 - (٣) في (ق) و (ـ) . معه .
 - (٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : والدليل على . .
 - (٦) في (ق) و (ظ) : يجيء على .
 - (٧) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .
 - (٨) في (ق) و (ظ) : أن نظيره .
 - (٩) سقط من (ظ) : فعل لازم .
 - (١٠) في (ظ) : ويقضي .
 - (١١) سقط من (ظ) : ما بين القوسين .

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

إن قال قائل : ما العامل للنصب^(١) في المفعول معه؟ قيل :
اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون الى أن العامل
فيه هو الفعل ، وذلك لأن الأصل في نحو^(٢) قولهم « استوى
الماء والخشبة » أي مع الخشبة ، إلا أنهم أقاموا الواو مقام
مع توسعاً في كلامهم ، فقوي الفعل بالواو ، فتعدى إلى الاسم^(٣)
فنصبه ، كما قوي بالهمزة^(٤) في قولك « أخرجت^(٥) زيدا » ،
ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية
١٠ « إلا » نحو : « قام القوم إلا زيدا » فكذلك ههنا المفعول معه
منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو . وذهب الكوفيون إلى
أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنه إذا قال
« استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرار^(٦) الفعل فيقال :

(١) في (ق) و (ظ) : النصب .

(٢) سقطت من (ظ) : نحو .

(٣) في (ظ) : الفعل وهو سهو .

(٤) في (ظ) : قوي الهمزة .

(٥) في (ظ) : خرجت ، وهو سهو .

(٦) في (ق) و (ظ) : تكرير .

« استوى الماء واستوت الخشبة » لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي^(١) ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في « جاء زيد وعمرو » فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف . وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بعاملٍ مقدر ، والتقدير فيه « استوى الماء ولابس الخشبة » وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينها الواو . والصحيح هو الأول ؛ وأما قول الكوفيين : إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل ، فقلنا^(٢) : هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة ، وأن الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ، ولو جاز أن يقال مثل ذلك ، لجاز أن يقال إن « زيدا » في قولك : ١٠ « ضربت زيدا » منصوب لكونه مفعولاً لا بالفعل ، وذلك محال ، لأن كونه مفعولاً لا^(٣) يوجب أن يكون : « ضربت » هو العامل فيه النصب ، فكذلك هنا . وأما قول الزجاج : فإنه^(٤) ينتصب بتقدير عامل ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينها الواو ، فليس بصحيح أيضاً ، لأن الفعل يعمل في المفعول

(١) في (ق) و (ظ) : فتستوي .

(٢) في (ق) و (ظ) : قلنا .

(٣) سقطت : لا من (ق) و (ظ) وبسقوطها يستوي الكلام .

(٤) في (ق) و (ظ) : إته .

على الوجه الذي يتصل به المفعول ، فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدى إلى المفعول بنفسه ، وإن كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجرّ أو غيره^(١) ، عمل بتوسطه ، ألا ترى أنك تقول : « أكرمت زيدا وعمراً » فتنصب « عمراً » بـ « أكرمت » كما تنصب « زيدا » به فلم تمتنع^(٢) الواو من وقوع « أكرمت » على ما بعدها ، فكذاك هنا .

فإن قيل : لم حذف « مع » وأقيمت « الواو » مقامها ؟
قيل : حذف « مع » وأقيمت « الواو » مقامها ، توسعاً في كلامهم ، وطلباً^(٣) للتخفيف والاختصار .

١٠. فإن قيل : فلم كانت « الواو » أولى من غيرها من الحروف^(٤) ؟
قيل : إنما كانت « الواو »^(٥) أولى من غيرها ، لأن « الواو » في معنى « مع » ولأن معنى^(٦) « مع » المصاحبة ، ومعنى « الواو »

(١) في (ق) و (ظ) : كحرف الجر وغيره .

(٢) في (ق) و (ظ) : تمتع .

(٣) في (ق) و (ظ) : طلباً .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : من الحروف .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : الواو .

(٦) في (ظ) : ومعنى ، وفي (ق) : لأن .

الجمع ، فلما كانت في معنى « مع » كانت أولى من غيرها .
فإن قيل : فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب ؟
قيل : لا يجوز ذلك ، لأنَّ حكم « الواو » ألا تتقدم على ما قبلها ،
وهذا الباب : من النحويين من ^(١) يجري فيه القياس ، ومنهم
من يقصره على السماع ، والأكثر على القول الأول . فاعرفه °
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت « من » من (ظ) وهو سهو .

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

إن قال قائل : ما العامل في المفعول له النصب ؟ قيل :
العامل في المفعول له الفعل الذي قبله ، نحو : « جئتكَ طمعاً
في برك ، وقصدتك ابتغاء^(١) معروفك » وكان الأصل فيه :
« جئتكَ للطمع^(٢) في برك ، وقصدتك للابتغاء في معروفك^(٣) »
إلا أنه حذف اللام ، فاتصل الفعل به فنصبه .

فإن قيل : فلم تعدى إليه الفعل اللازم كالتعدى ؟ قيل :
لأن العاقل لما كان لا يفعل شيئاً إلا لعلّة ، وهي^(٤) « علة للفعل »
١٠ وعذر لوقوعه ، كان في الفعل دلالة عليه ، فلما كان^(٥) دلالة
عليه ، تعدى إليه .

فإن قيل : فهل يجوز أن تكون معرفة ونكرة ؟ قيل :
نعم يجوز أن يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى :

-
- (١) في (ظ) : لا ابتغاء .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : لطمع .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : لا ابتغاء معروفك .
 - (٤) في (ق) و (ظ) : وهو .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : كان فيه .

« وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ »^(١) فـ « ابتغاء مرضاة الله » معرفة بالإضافة ، و « تثبيتاً » نكرة ، قال الشاعر^(٢) :

وأغفر عوزاء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللثيم تكرماً
« فادخاره » معرفة بالإضافة ، و « تكرماً » نكرة ، وقال هـ
الآخر^(٣) :

يركب كل^(٤) عاقري جهور مخافة وزعل المحبور
والهول من تهول الهبور^(٥)

(١) سورة البقرة الآية (٢٦٥) .

(٢) هو حاتم بن عبد الله الطائي كما في كتاب سيويه (ج ١ ص ١٨٤) يقول : إذا جهل علي الكريم ، احتلت جهله إبقاء عليه وادخاراً له ، وإن سبني اللثيم أعرضت عن شتمه إكراماً لنفسي عنه هـ . وحاتم هو أبو عدي ، يضرب المثل بجوده ، وأخباره وفيرة متفرقة في كتب الأدب والتاريخ (م سنة ٤٥ ق ٥) .

(٣) هو العجاج عبد الله بن رؤبة التميمي . ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها ، ثم أسلم ، وعاش الى أيام الوليد بن عبد الملك ، فقلج وأقعد الى أن توفي (نحو سنة ٩٠ هـ) .

(٤) في (ظ) : بكل .

(٥) في (ظ) : الهبور . وصف ثوراً وحشياً فيقول : يركب لنشاطه وقوته كل عاقري الرمل وهو الذي لا يثبت ، والجهور : التراكب لحوفه من طائر أو سبع ، أو لزعله وسروره ، والزعل : النشاط ، والمجبور المرور ، وهول يهوله كهول القبور ، ويروي الهبور كما هنا وهي العيابات من الأرض المطبئات ، واحداها هبور ، لأنها مكن للصائد ، فهو يخافها لذلك (هـ من شرح شواهد سيويه للشقيري) .

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا نكرة ،
وتقدر بالإضافة^(١) في هذه المواضع في نية الانفصال ، فلا
يكتسي التعريف^(٢) من المضاف إليه ، كقولهم : « مرت برجل
ضارب زيدا^(٣) غداً » قال الله تعالى : « هَذَا عَارِضٌ مُّتَطَرٌ »^(٤)
وقال الشاعر^(٥) :

سلّ المموم بكل معطي رأسه تاج مخالط صهبة متعيس
والذي عليه الجمهور ، والمذهب المشهور هو الأول ، والذي^(٦)
ادّعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر الى
دليل ، ثم لو صحّ هذا في الإضافة ، فكيف يصحّ^(٧) له مع
١٠ لام التعريف في قول الشاعر :

(١) في (ق) و (ظ) : ويقدر الإضافة .

(٢) في (ق) بتأخير الكلمة إلى آخر الجملة .

(٣) في (ق) : ضارب زيد .

(٤) سورة الأحقاف (الآية ٢٤) .

(٥) هو المرآة الأسدي والمعنى : سلّ همومك اللازمة لك ، بفراق من
تهوى ونأيه عنك ، بكل بغير ترتيله للسفر ، معط رأسه ، أي ذلول
متقاد تاج ، أي سريع ، والتبج السرعة والقوت ، والصهبة : أن
يضرب بياضه الى الحمرة ، والتعيس والأعيس : الأبيض ، وهو أفضل
ألوان الإبل .

(٦) في (ق) و (ظ) : وما .

(٧) سقط من (ق) سهواً : يصحّ .

« والهول من تهول المبور^(١) » وأشباهه^(٢) ؟

فإن قيل : فهل يجوز تقديم المنصوب هنا على الناصب ؟

قيل : نعم^(٣) يجوز ذلك : لأن العامل فيه يتصرف ، ولم يوجد

ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه ، فكان جائزاً

على الأصل . وهذا الباب يترجمونه^(٤) البصريون ، وأما الكوفيون هـ

فلا يترجمونه ، ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له باباً ،

فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : المبور .

(٢) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) : نعم .

(٤) في (ق) و (ظ) : إنما يترجمه .

الباب السابع والعشرون

باب الحال

إن قال قائل : ما الحال ؟ قيل : هيئة الفاعل والمفعول ^(١) ،
ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني زيد راكباً » كان الركوب
هيئة زيد عند وقوع المجيء منه ، وإذا قلت : « ضربته مشدوداً »
كان الشد هيئة عند وقوع الضرب له ؟

فإن قيل : « فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معاً بلفظ
واحد ؟ قيل يجوز ذلك ، والدليل عليه قول الشاعر ^(٢) :
تعلقت ليلي وهي ذات مؤصد ولم يبد للأتراب من ثديها حجم
١٠ صغيرين زعى البهم ياليت أننا إلى اليوم لم تكبر ولم تكبر البهم ^(٣)

(١) في (ق) و (ظ) : أو المفعول .

(٢) هو قيس بن معاذ ، ويقال قيس بن الملوّح العامري ، لم يكن مجنوناً وإنما

لقب بذلك لهيامه في حب ليلي بنت سعد (م نحو سنة ٥٨٠) .

(٣) البهم جمع بهة ، وهي الصغير من أولاد الغنم والقر وغيرها ،

الذكر والأنتى في ذلك سواء . كان المجنون وصاحبه ليلي برعيان

البهم وهما صبيان ، فعلقها علاقة الصبا ، وفي ذلك قال : « تعلقت

ليلى ، وقوله : وهي ذات مؤصد ، قال ابن سيده : الأصد

والأصيدة والمؤصد : صدر تلبسه الجارية ، فإذا أدركت درعت ،

وأنشد ابن الأعرابي لكثير :

وقد درعوها وهي ذات مؤصد .

فنصب « صغيرين » على الحال من التاء في « تعامت » وهي فاعلة ،
ومن « ليلي » وهي مفعولة ، وقال الآخر ^(١) :

متى ما تلقني فردين ترجف روائف اليتيم واستطارا ^(٢)
فنصب « فردين » على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في « تلقني »
وهذا كثير في كلامهم .

فإن قيل : فما العامل في الحال النصب ؟ قيل : ما قبلها من
العامل ، وهو ^(٣) على ضربين : فعل ، ومعنى فعل ، فإن كان فعلاً
نحو : « جاء زيد راكباً » جاز أن يتقدم الحال ^(٤) نحو « راكباً
جاء زيد » لأن العامل ^(٥) لما كان متصرفاً ، تصرف عمله فجاز
تقديم معموله عليه ؛ وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو :
« هذا زيد قائماً » لم يجوز تقديم الحال عليه ، فلو قلت : « قائماً
هذا زيد » لم يجوز ، لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه ،

(١) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيدة ، وذكر البيت . وهو معتر
ابن المتي النعوي ، من أئمة العلم بالأدب واللغة . مولده ووفاته
بالبصرة . (م سنة ٥٢٠٩) .

(٢) في (ق) و (ظ) : وتستطاراً وهو أصح للوزن والمعنى . الرانقة :
أسفل الألية ج روائف . والاستطارة والتطير : التفرق والذهاب .

(٣) في (ظ) : وهي .

(٤) في (ق) و (ظ) : تقدم الحال عليه .

(٥) في (ق) : فيه .

فلم يجوز تقديم معموله عليه . وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز
تقديم الحال على العامل^(١) سواء كان العامل فيه فعلاً أو معز
فعل ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمرة على المظهر
فإنه إذا قال : «راكباً جاء زيد» ففي «راكب» ضمير «زيد»
وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمرة على المظهر لا يجوز ، وهذا
ليس بشيء ، لأن «راكباً» وإن كان مقدماً في اللفظ ، إلا
أنه موخر في المعنى والتقدير^(٢) ، وإذا كان مؤخراً في التقدير
جاز التقديم ، قال الله تعالى : «فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى»^(٣)
فالهاء في «نفسه» عائدة إلى «موسى» إلا أنه لما كان في
تقدير التقديم ، والهاء في تقدير التأخير ، جاز التقديم ، وهذا
كثير في كلامهم . فكذلك ههنا .

فإن قيل : فلم عمل الفعل اللازم في الحال ؟ قيل : لأن الفاعل
لما كان لا يفعل الفعل إلا في حالة ، كان في الفعل دلالة على
الحال ، فتعدى إليها ، كما تعدى إلى ظرف الزمان لما كان في
١٥ الفعل دلالة عليه .

(١) في (ق) و (ظ) : على العامل في الحال .

(٢) في (ق) و (ظ) : في التقدير .

(٣) سورة طه الآية ٦٧ .

فإن قيل : لم^(١) وجب أن يكون^(٢) الحال نكرة ؟ قيل :
لأنّ الحال جرى^(٣) مجرى الصفة للفعل ، ولهذا سمّاها سيبويه :
نعتاً للفعل ، والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ الفعل عليه ، وإن
لم تذكره^(٤) ، ألا ترى أن « جاء » يدل على « مجيء » وإذا
قلت : « جاء راكباً » دل على « مجيء » موصوفٍ بر كوب ،
فإذا كان^(٥) الحال مجري^(٦) مجرى الصفة للفعل وهو نكرة ،
فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة . وأما^(٧) قولهم :
« أرسلها العراك^(٧) ، وطلبتَه جهداً وطاقتك ، ورجع عوده

-
- (١) في (ق) و (ظ) : فليم .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : تكون .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : تجري .
 - (٤) في (ق) و (ظ) : يذكر .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : كانت .
 - (٦) في (ق) و (ظ) : فأما .

(٧) وردت هذه الجملة في بيت للبيد بن ربيعة العامري . أدرك الإسلام
وترك الشعر وهو أحد أصحاب الملقات (م سنة ٤١ هـ) والبيت :
فأرسلها العراك ولم يزدها ولم يشفق على نعص الدّخال
والعراك حال من الماء في أرسلها ، أي معاركة . والضير للإبل أو
الأتن والنعص من نعص بوزن طرب . . إذا لم يستطع إتمام مراده .
والدّخال : أن يدخل بعير - وقد شرب مرة - في الإبل الواردة
ليشرب معها .

على بَدِيْهِ ^(١) ، فهي مصادر أقيمت مقام الحال ، لأن التقدير ^(٢)
« أرسلها تعترك ^(٣) ، وطلبته تجتهد ، و « تعترك » و « تجتهد » جملة
من الفعل والفاعل في موضع الحال ، كأنك قلت : « أرسلها
متركة ، وطلبته مجتهداً ، إلا أنه أضمر ، وجعل المصدر دليلاً
٥ عليه ، وهذا كثير في كلامهم . وذهب بعض النحويين إلى أن
قولهم « رجع عوده على بَدِيْهِ » منصوب لأنه مفعول « رجع »
لأنه يكون متعدياً كما يكون لازماً ، قال الله تعالى :
« فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ » ^(٤) فاعل « رجع » في
الكاف التي للخطاب ، فقال : « رَجَعَكَ اللَّهُ » ^(٥) ، فدل على أنه
١٠ يكون متعدياً . ومما يدل على أن الحال لا يجوز أن يكون ^(٦)
معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل في ما لم يسم فاعله ،

(١) أي عائداً ، ويقال هذا في حق إنسان عهد منه عدم الاستمرار على

ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه .

(٢) في (ظ) : والتقدير .

(٣) في (ظ) : لتعترك .

(٤) سورة التوبة (الآية ٨٣) .

(٥) في (ق) و (ظ) : رجعت .

(٦) في (ق) : تكون .

لأن الفاعل قد يضمّر فيكون معرفة ، فلو جاز أن يكون^(١)
الحال معرفة لما امتنع ذلك ، كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان ،
والجارّ والمجرور ، والمصدر على ما بيننا . فافهمه تصبب إن
شاء الله تعالى^(٢) . .

(١) في (ق) . تكون .

(٢) في (ق) و (ظ) بدل الجملة الأخيرة : والله أعلم .

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

إن قال قائل : ما التمييز ؟ قيل : تبيين النكرة المفسرة للبهيم .
فإن قيل : فما العامل فيه ^(١) «النصب» ؟ قيل : فعل وغير فعل ،
فأما ما كان العامل فيه فعلاً فنحو : «تصبّب زيد عرقاً ، وتفقاً
الكبش شحماً» فـ «عرقاً وشحماً» كل واحد منها انتصب ^(٢)
بالفعل الذي قبله .

فإن قيل : فهل ^(٣) يجوز تقديم هذا النوع على العامل فيه ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيويه إلى أنه لا يجوز
١٠ تقديم هذا النوع على عامله ، وذلك لأن المنصوب هنا هو
الفاعل في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : «تصبّب زيد عرقاً ،
كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد ؟ فلهذا كان هو الفاعل في المعنى
لم يجوز تقديمه ، كما لو كان فاعلاً لفظاً ؛ وذهب أبو عثمان المازني
وأبو العباس المبرد ومن وافقهما ^(٤) ، إلى أنه يجوز تقديمه على

(١) في (ظ) : ما العامل فيها .

(٢) في (ق) و (ظ) : منصوب .

(٣) في (ق) و (ظ) : هل .

(٤) في (ق) و (ظ) : تابعها .

العامل فيه ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر^(١) :
أتهجر سلمى بالفراق^(٢) حبيبها وما كاد^(٣) نفساً بالفراق تطيب
ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه
كما جاز تقديم الحال على العامل فيها ، نحو : «راكباً جاء زيد ،
لأنه من^(٤) فعل متصرف فكذلك ههنا . والصحيح ما ذهب
إليه سيبويه ، وأما ما استدل به المازني والمبرد من البيت ،
فإن الرواية الصحيحة فيه :

وما كاد^(٣) نفسي بالفراق تطيب

وذلك لا حجة^(٥) فيه ، ولئن صححت تلك الرواية ، فنقول :
نصب «نفساً» بفعل مقدر ، كأنه قال : «أعني نفساً» . وأما
قولهم : إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال ،
قلنا : هذا العامل وإن كان فعلاً متصرفاً ، إلا أن هذا المنصوب
هو الفاعل في المعنى ، فلا يجوز تقديمه على ما بيننا ، وأما تقديم

(١) البيت قيل : للمخبل السعدي وهو ربيعة بن مالك من بني أتك الناقة ،
من نعيم . شاعر فعل مقل من مخزومي الجاهلية والاسلام . ولم تعلم
سنة وفاته . وقيل لأعشى همدان . وقيل لقيس بن الملوّح .

(٢) في (ق) و (ظ) : للفراق .

(٣) في (ق) و (ظ) : كان .

(٤) سقطت «من» من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : لهم .

الحال على العامل فيها ، فَإِنَّمَا جاز ذلك لَأَنَّكَ إِذَا قلت : « جاء زيد ركباً » كان « زيد » هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإِذَا استوفى الفعل فاعله يتزل^(١) « ركباً » منزلة المفعول المحض ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو : « عمراً ضرب زيد » بخلاف التمييز ، فَإِنَّكَ إِذَا قلت « تصبب زيد عرقاً » لم يكن « زيد » هو الفاعل في المعنى ، وكان الفاعل في المعنى هو « العرق » فلم يكن « عرقاً » في حكم المفعول من هذا الوجه ، لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنى ، فلم يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل .

وأما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو « عندي عشرون رجلاً » وخمسة عشر درهماً ، وما أشبه ذلك ، فالعامل^(٢) فيه هو العدد ، لأنه مشبته بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، نحو : « حسن وشديد » وما أشبه ذلك ، ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، وإِذَا^(٣) كان في العدد نون نحو « عشرون » أو تنوين مقدر نحو : « خمسة عشر » صار النون والتنوين مانعين من الإضافة ، كالفاعل

(١) في (ق) و (ظ) : تتزل .

(٢) في (ق) و () : والعامل .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

- الذي يمنع المفعول من الرفع ، فصار التمييز فضلة كالمفعول ،
وكذلك ^(١) حكم ما كان منضوباً على التمييز في ما ^(٢) كان قبله
حائل ، نحو : « لي مثله غلاماً ، والله ذرة رجلاً ، فإن الماء
منعت الاسم بعدها أن يتجر بإضافة ما قبلها إليه ، كالفاعل
الذي يمنع المفعول من الرفع ، فنصب على التمييز لما ذكرناه . •
فإن قيل : فلم يجب أن يكون التمييز نكرة ؟ قيل :
لأنه يبين ما قبله ، كما أن الحال يبين ما قبله ، ولما ^(٣) أشبه
الحال وجب أن يكون نكرة ، كما أن الحال نكرة ، فأما
قول الشاعر ^(٤) :
- ولقد اغتدي وما صقع الديك على أدهم أجش الصهيل ^(٥) .
- وقال الآخر :

(١) في (ظ) : فكذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : ما .

(٣) في (ق) و (ظ) : تين ما قبلها ، فلما .

(٤) لم أقف على قائله .

(٥) اغتدى : بكر ، وصقع الديك : صاح ، والأدهم : الأسود

من الخيل أو الإبل . وأجش الصهيل : خشن الصوت .

أَجِبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)
بِنَصْبِ « الصَّهِيلِ » وَالظَّهْرِ ، وَالصَّحِيحُ^(٢) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى
التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، كَالضَّارِبِ الرَّجُلِ . فَأَعْرَفَهُ تَصْبِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى .

(١) أنشده سيبويه للناطقة الذبياني (أبو أمامة) مات (نحو سنة ١٨)
قبل الهجرة ، وأوله : ونأخذ بعده بذناب عيش (إلى آخره) وذناب
كل شيء عَقِبُهُ ومَوْخَرُهُ . ويعبر أجِبُ أي مقطوع السنَام . وصف
مرض النعمان بن المنذر ، وأنه إن هلك ، صار الناس بعده في
أسوأ حال وأضيق عيش ، وتمسكوا منه بمثل ذناب يعبر أجِبُ ،
وهو الذي لا سنام له من المزال .
(٢) في (ق) و (ظ) : فالصحيح .

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء.

إن قال قائل : ما الاستثناء ؟ قيل : إخراج بعض من كل
بمعنى « إلا » نحو : « جاءني القوم إلا زيداً »^(١) .

- فإن قيل : فما^(٢) العامل في المستثنى من الموجب النصب ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أن
العامل هو الفعل بتوسط « إلا » ، وذلك لأن هذا الفعل ،
وإن كان لازماً في الأصل ، إلا أنه قوي بـ « إلا » فتعدى
إلى المستثنى ، كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ، ونظيره نصبهم
الاسم في باب المفعول معه ، نحو : « استوى الماء والخشبة » .
فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، فكذلك هنا .
وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو « إلا » بمعنى
« أستثنى » وهو قول الزجاج من البصريين . وذهب الفراء من
الكوفيين إلى أن « إلا » مركبة من « إن » و « لا » ثم خففت
« إن » وأدغمت في « لا » فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً

(١) جاء المثال في (ظ) و (ق) متأخراً بعد قوله : من الموجب النصب .

(٢) في (ق) و (ظ) : ما .

بـ « إن » وترفع في النفي اعتباراً بـ « لا » . والصحيح ما ذهب إليه البصريون^(١) ، وأما قول بعض النحويين والزجاج : ان^(٢) العامل هو « إلا » بمعنى « أستثنى » ، ففاسد من خمسة أوجه : الوجه^(٣) الأول : أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي على البدل في قولك^(٤) : « ما جاءني أحد إلا زيد » ، وما مررت بأحدٍ إلا زيد .

والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنك تقول : « ما زيد قائماً » ولو قلت : « ما زيداً قائماً^(٥) » بمعنى^(٦) : « نفيت زيداً قائماً » لم يجز ذلك ، فكذلك هنا .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولهم : « قام^(٧) اقوم غير زيد » فإن « غير » منصوب ، فلا يخلو إما أن يكون منصوباً بتقدير

(١) في (ق) و (ظ) : والصحيح قول البصريين .

(٢) في (ظ) : بأن .

(٣) سقط من (ق) .

(٤) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٥) في (ظ) : « ما زيد إلا قائماً » .

(٦) في (ق) و (ظ) : على معنى .

(٧) في (ق) : جاءني .

« إلا » ، وإما أن يكون منصوباً بنفسه ، وإما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله ؛ بطل أن يقال إنه منصوب بتقدير 'إلا' لأننا لو قدرنا « إلا » أنه منصوب ، لأنه أصل التقديم

فيه : « قام القوم إلا »

أن يقال إنه يعمل في نفسه ، لأن الشيء

فوجب أن يكون العامل فيه ^(١) هو الفعل المتقدم ،

أن يعمل فيه وإن كان لازماً لأن « غير » موضوعة على الإبهام

المفرط ^(٢) ، ألا ترى أنك تقول : « مررت برجل غيرك » ،

فيكون كل من عدا المخاطب داخلاً تحت « غير » ؟ فها كان

فيه هذا الإبهام المفرط ، أشبه الظروف البهمة نحو : « خلف » ، ^{١٠}

وأمام ، ووراء ، وقدام ، وما أشبه ذلك ؛ وكما أن الفعل

يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة ، فكذلك هنا .

والوجه الرابع : أنا نقول : لماذا قدرتم « أستثني زيدا » ،

وهلا قدرتم « امتنع زيد » كما حكى عن أبي علي الفارسي

أنه كان مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة عن ^{١٥}

(١) سقط من (ق) و (ظ) : أيضاً .

(٢) سقطت : فيه من (ق) و (ظ) .

(٣) سقطت : المفرط من النسختين

المستثنى بماذا انتصب^(١) ؟ فقال أبو علي الفارسي^(٢) : لأن
التقدير : « أستثنى زيدا » فقال^(٣) عضد الدولة ، وهلا^(٤) قدرت :
« امتنع^(٥) » فرفته ؟ فقال له أبو علي : هذا الجواب الذي
ذكرته لك^(٦) ميداني ، وإذا رجعتنا^(٧) ذكرت لك الجواب
الصحيح إن شاء الله تعالى .

والوجه الخامس : أنا إذا عملنا معنى « إلا » كان الكلام
جملتين ، وإذا عملنا الفعل بتقوية « إلا » كان الكلام جملة
واحدة ، والكلام متى كان جملة واحدة ، كان أولى من تقدير جملتين .
وأما قول الفراء بأن^(٨) « إلا » مركبة من « إن ولا »
١٠ فدعوى تفتقر إلى دليل ، ولو قدرنا ذلك ، فنقول : الحرف
إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل قبل
التركيب ، ألا ترى أن « لو » حرف يمتنع به^(٩) الشيء لامتناع

(١) في (ق) و (ظ) : ينتصب .

(٢) في (ق) و (ظ) : ينتصب لأن التقدير فيه ...

(٣) في (ق) و (ظ) : له .

(٤) في (ق) و (ظ) : هلا .

(٥) في (ق) و (ظ) : امتنع زيد .

(٦) في (ق) و (ظ) : جواب ميداني .

(٧) في (ظ) : رجعت .

(٨) في (ق) : إن . وقد سقطت من (ظ) .

(٩) في (ق) و (ظ) : له .

غيره ، فإذا ركب^(١) مع « ما » تغير ذلك المعنى ، وصارت بمعنى « هلاً » ؛ وكذلك أيضاً إذا ركبت مع « لا » كقوله :
« لولا الكميّ المقنعا »^(٢) ، وما أشبه ذلك ، فكذلك هنا .

فإن قيل : فيماذا يرتفع المستثنى في النفي ؟ قيل : يرتفع

على البدل ، ويجوز النصب على أصل الباب .

فإن قيل : فلم كان البدل أولى ؟ قيل : لوجهين ، أحدهما

الموافقة للفظ^(٣) ، فإنه إذا كان المعنى واحداً ، فيكون^(٤)

اللفظ موافقاً أولى ، لأن اختلاف^(٥) اللفظ يشعر باختلاف

المعنى ، وإذا^(٦) اتفقا ، كان موافقة اللفظ أولى .

(١) في (ق) : وإذا ركب ، وفي (ظ) : وإذا ركب .

(٢) قاله جرير الحطفي ونقائضه مع الفرزدق مطبوعة ، وكذا ديوان

شعره (م سنة ٥١١٠) وأصل البيت :

تعدون عقر الثيب أفضل بجدكم بني ضو طري ، لولا الكميّ المقنعا

التيب : جمع تاب ، وهي الذاقة المسنة لعظم نابها ، والضو طري

الجماء ، والكميّ : الشجاع . والمقنّع الذي عليه مغفر بيضاء .

أي : لولا عدتم الكميّ المقنعا ؟ يقول جرير للفرزدق :

ليس الفخر في عقر النوق والجمال ، إنما الفخر بقتل الشجعان والأبطال !

(٣) في (ق) و (ظ) : لموافقة اللفظ .

(٤) في (ق) : فكون ، وقد سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : خلاف .

(٦) في (ق) و (ظ) : فإذا .

والوجه الثاني : أن البدل يجري في تعلق العامل به كجراه
لو ولي العامل ، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلما
كان البدل أقوى في حكم العامل ، كان الرفع أولى من النصب
على ما بيننا .

٥ فإن قيل : فلم جاز البدل في النفي ، ولم يجز في الإيجاب ؟
قيل : لأن البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال ، وذلك لأن
البدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام ، فاذا قدرنا^(١)
هذا في الإيجاب صار^(٢) محالاً ، لأنه يصير التقدير : « جاني
إلا زيد ، وصار^(٣) المعنى : ان جميع الناس جاؤوني غير زيد ،
١٠ وهذا لا يستحيل في النفي ، كما يستحيل في الإيجاب ، لأنه
يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد ، فبان الفرق بينهما . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : قسر .

(٢) في (ق) و (ظ) : كان .

(٣) في (ق) و (ظ) : وبصير .

الباب الثلاثون

باب ما يجز به في الاستثناء.

إن قال قائل : لم أعربت « غير » إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » دون « سوى وسواء » ؟

- قيل : لأن « غير » لما أقيمت ههنا مقام « إلا » وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة ، ولا بد لها في نفسها من إعراب ، إعراب إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد « إلا » من الإعراب ، ويبقى حكم الاستثناء ، وأما « سوى ، وسواء » فلزمها النصب ؛ لأنها لا يكونان^(١) إلا ظرفين ، فلم يجز نقل الإعراب إليهما كما جاز في « غير » لأن ذلك يؤدي إلى تمكثهما ، وهما لا يكونان متمكثين ، فلذلك^(٢) لم يجز أن يعربا إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » ، وأما « حاشا » فاختلف النحويون في ذلك^(٣) ، فذهب سيويه ومن تبعه من البصريين إلى أنه حرف جر وليس بفعل ،

(١) مقط من (ظ) سطر كامل من قوله : إلا ظرفين وهما

لا يكونان متمكثين .

(٢) في (ظ) : فكذلك .

(٣) في (ق) و (ظ) : ميا .

والدليل على ذلك أنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه « ما » كما "تدخل على الأفعال" ، فيقال : « ما حاشا زيدا » كما يقال : « ما خلا زيدا » ، فلهذا لم يقل دلّ على أنه ليس بفعل ، فوجب أن يكون حرفاً . وذهب الكوفيون إلى أنه فعل ، وواقفهم أبو العباس المبرد من البصريين ، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه يتصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال ، قال النابغة ^(٢) :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقسام من أحد
١٠ فإذا ثبت أن يكون متصرفاً ^(٣) ، وجب أن يكون فعلاً .

والوجه الثاني : أنه يدخله الحذف ، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا في « حاشا لله » ^(٤) : حاش لله ، ولهذا قرأ أكثر القراء بإسقاط الألف ^(٥) : « حاش لله » .

(١) في (ق) و (ظ) : كما يجوز ان .

(٢) أبو أمانة زياد بن معاوية الذبياني في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية (م نحو ١٨ ق . ٥) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أنه متصرف .

(٤) « حاشا لله ما هذا بشرا » سورة يوسف (الآية : ٣١) « حاشا لله ما علمنا عليه من سوء » سورة يوسف (الآية : ٥١)

(٥) في (ق) و (ظ) آخرت الجملة إلى ما بعد الآية .

والوجه الثالث : أن لام الجر يتعلق به في قولهم : « حاشا لله »
وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف ، لأن الحرف
لا يتعلق بالحرف .

- والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ وأما قول الكوفيين
إنه يتصرف بدليل قوله ^(١) : « وما أحاشي » فليس فيه حجة ،
لأن قوله « أحاشي » مأخوذ من لفظ « حاشي » وليس متصرفاً
منه ^(٢) ، كما يقال : بسم وهتل وحمل وسبجل وحولق إذا
قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله ، وسبحان الله ، والحمد لله ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا ^(٣) كانت هذه الأشياء
لا تتصرف ، فكذلك هنا . وقولهم : إنه يدخل الحذف ،
والحذف لا يدخل الحرف ، قلنا : لا نسلم ، بل الحذف قد
يدخل الحرف ، ألا ترى أنهم ^(٤) قالوا في « رب : رب » ؟ وقد
قرئ بها ، قال الله تعالى : « رَبُّمَا يُؤذُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا
مُسْلِمِينَ » ^(٥) بالتشديد ^(٦) والتخفيف ، وفي « رب » أربع لغات :

(١) في (ظ) : قولهم .

(٢) سقط الجار والمجرور من (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وإن .

(٤) سقط من (ق) : قد .

(٥) سقط من (ظ) : أنهم .

(٦) سورة الجبر (الآية : ٢) .

(٧) في (ق) و (ظ) : قرئ بالتشديد ...

بضم "الراء" وتشديد الباء وتخفيفها ، وبفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وكذلك حكيتم عن العرب أنهم قالوا في : « سوف أفعال : سو أفعال » وهو حرف ، وزعمتم أن الأصل في « سأفعل : سوف أفعال » فحذفت الفاء والواو معاً ، فدلّ على أن الحذف يدخل الحرف . وأما قولهم : إن لام الجرّ تتعلّق به ، قلنا : لا نسلم ، فإن اللام في قولهم : « حاشَ الله » زائدة ، فلا تتعلّق بشيء ، كقوله تعالى : « عسى أن يكونَ ردْفَ لكم »^(٣) أي : « ردْفكم » كقوله تعالى^(٤) : « للذين هم لربّهم يزهّبون »^(٥) وما أشبه ذلك ، وإتّما زيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له ، لا كان يدخله من الحذف ؛ فدلّ على أنه ليس فعلاً^(٦) ، وأنه حرف .

وأما « خلا » فإنّها تكون فعلاً وحرفاً ، فإذا كانت فعلاً كان ما بعدها منصوباً ، وتتضمّن ضمير الفاعل ، وإذا كانت

(١) في (ق) : ضمّ .

(٢) في (ق) : لا .

(٣) سورة النمل (الآية : ٧٢) .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكقوله .

(٥) سورة الأعراف (الآية : ١٥٣) .

(٦) في (ق) و (ظ) : بفعل .

حرفاً ، كان ما بعدها مجروراً ؛ لأنها حرف جر ، فإن دخل عليها : « ما » كانت فعلاً ، ولم يجوز أن تكون حرفاً ، لأنها مع « ما » بمنزلة المصدر ، وإذا كانت فعلاً ، كان ما بعدها منصوباً لا غير ، قال الشاعر^(١) :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ هـ
وسنذكر هذا^(٢) في باب ما ينصب به في الاستثناء .

(١) هو لييد بن ربيعة بن مالك العامري . أدرك الإسلام وترك الشعر ، وعاش عمراً طويلاً (م : سنة ٥٤١ هـ) وهو أحد أصحاب الملقبات .
(٢) في (ق) : وسنذكرها ، وفي (ظ) : وسنذكره .

الباب الحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء.

إن قال قائل: لِمَ عملت^(١): « ما خلا ، وما عدا ، وليس ،
ولا يكون ، النصب ؟ قيل : لأنها أفعال ، أما « ما خلا ،
وما عدا » فهما فعلان لأن « ما » إذا دخلت^(٢) عليهما ، كانا معها^(٣)
بمنزلة المصدر ، وإذا كانا^(٤) بمنزلة المصدر ، انتفت عنهما الحرفية ،
ووجب^(٥) لهما الفعلية ، وكان فيهما ضمير الفاعل ، فكان^(٦)
ما بعدها منصوباً ، وحكي^(٧) عن بعض العرب أنه كان يجر
بهما إذا لم يكن معهما « ما » فيجريها^(٨) مجرى « خلا » لأن
١٠ « خلا »^(٩) تارة تكون فعلاً فيكون ما بعدها منصوباً ، وتارة
تكون حرفاً فيكون ما بعدها مجروراً ؛ وأما سيبويه فلم يذكر

(١) في (ظ) : عمل .

(٢) في (ظ) : معها وهو سهو .

(٣) في (ق) و (ظ) : كانا معها .

(٤) في (ظ) : وجب .

(٥) في (ق) : وكان .

(٦) في (ق) و (ظ) : ويجكى .

(٧) في عبارة المطبوع اضطراب « ما » فيجري بها مجرى ...

(٨) سقط من (ق) و (ظ) : لأن خلا ...

بعد « عدا » إلا النصب لا غير . وأما « ليس ، ولا يكون »
فإنما وجب أن يكون ما بعدها منصوباً لأنه خبر لها ، لأن
التقدير في قولك : « جاني القوم ليس زيداً ، ولا يكون عمراً ،
أي ^(١) « ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم عمراً » ف « بعضهم »
الاسم ، وما بعده الخبر ، وخبر « ليس ولا ^(٢) يكون » [منصوباً] ^(٣)
كما لو لم يكونا في باب الاستثناء .

فإن قيل : فلمَ لزم ^(٤) لفظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث ؟
قيل : لأنها ^(٥) لما استعملت في الاستثناء قاما مقام « إلا » ،
و « إلا » لا يغير لفظه ، فكذلك ما قام مقامه ، ليدلوا على
أنه قائم مقامه .

فإن قيل : فلمَ لا يجوز أن يعطف عليها بالواو و « لا »
فيقال : « ضربت القوم ليس زيداً ولا عمراً ، وأكرمت القوم
لا يكون زيداً ولا عمراً » ؟ قيل : لأن العطف « بالواو ولا »
لا يكون إلا بعد النفي ، فلهذا أقامها هنا مقام « إلا » غيراً
عن أصلها في النفي ، فلم يجز العطف عليها « بالواو ولا » ^(٦)
فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ظ) : وما .

(٣) وردت هكذا بالنصب في المطبوع وهو خطأ .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) و (ظ) : لزم وهي الصحيحة .

(٦) في (ق) : لأنها وهو سهو .

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

- ٥ إن قال قائل : لم بنيت « كم » على السكون ؟ قيل : وإنما بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية ، فإن كانت استفهامية ، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية ، فهي تقيضة^(١) « رب » لأن « رب » للتقليل ، و « كم » للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، فبنيت « كم »^(٢) حملاً على « رب » . وإنما بنيت على السكون ، لأنه الأصل في البناء .
- ١٠ فإن قيل : فلم^(٣) وجب أن تقع^(٤) « كم » في صدر الكلام ؟ قيل : لأنها إن كانت استفهامية ، فالاستفهام له صدر الكلام ، وإن كانت خبرية ، فهي تقيضة^(١) « رب » و « رب » معناها التقليل ، والتقليل مضارع^(٥) للنفي ، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام .

(١) في (ق) : تقيض .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : لم .

(٤) في (ق) : يقع .

(٥) في (ق) و (ظ) : يضارع .

فإن قيل : فلمَ كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً ، وفي الخبر مجروراً ؟ قيل : للفرق بينهما ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة . عدد ينصب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده ، وإنما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد [ينصب ما بعده ، لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد]^(١) يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عددٍ كثير وقليل^(٢) ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فهذا كان ما بعدها^(٣) في الاستفهام منصوباً ؛ وأما في الخبر فلا تكون إلا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير ، وهو يجر ما بعده ، ولهذا^(٤) كان ما بعدها مجروراً في الخبر^(٥) ، لأنها تقيضة^(٦) « رب » و « رب » تجر ما بعدها ، وكذلك^(٨) ما حمل عليها .

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : قليل وكثير .

(٣) في (ظ) : بعده .

(٤) في (ق) و (ظ) : فهذا .

(٥) في (ق) و (ظ) : في الخبر مجروراً .

(٦) سقط من المطبوع قوله : قيل : إنما كان ما بعدها في الخبر مجروراً .

لأنها

(٧) في (ق) : تقيض .

(٨) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

فإن قيل : فلمَ جاز النصب مع الفصل في الخبر ؟ قيل :
إنما جاز ذلك وهو النصب^(١) عدولاً عن الفصل بين الجار
والمجرور ، لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد^(٢) ، وليس
الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد ، على أن بعض العرب
• ينصب بها في الخبر من غير فصل ، ويجر بها في الاستفهام
حملاً [لأحديهما]^(٣) على الأخرى .

فإن قيل : فلمَ إذا كانت استفهامية لم تبيّن إلا بالمفرد
النكرة ، وإذا كانت خبرية جاز أن تبيّن بالمفرد والجمع ؟
قيل : لأنها إذا كانت استفهامية ، حملت على عدد ينصب
١٠ ما بعده ، وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة ، نحو : « أحد عشر
رجلاً ، وتسع وتسعون جارية^(٤) » فلذلك لم يجوز أن تبيّن إلا
بالمفرد النكرة ، وإذا كانت خبرية حملت على عدد يجز ما بعده ،
والعدد الذي يجز ما بعده ، يجوز أن يبيّن بالمفرد^(٥) كـ « مائة
درهم » وبالجمع كـ « ثلاثة أثواب » فهذا جاز أن يتبيّن بالمفرد

(١) في (ق) و (ظ) : إنما جاز النصب .

(٢) في (ق) : شيء واحد .

(٣) وردت هكذا في المطبوع ، وجاء في (ظ) : لأحدهما ، وفي (ق) :

لأحدهما وهو الصحيح .

(٤) في (ق) و (ظ) : امرأة .

(٥) في (ظ) : بالمفرد والنكرة .

والجمع ، وأما اختصاصها بالتنكير فيها جميعاً ، فلأن « كم »
لما كانت للتكثير ، والتكثير^(١) والتقليل لا يصح إلا في
النكرة لا في المعرفة ، لأن المعرفة تدلُّ على شيء مختص ،
فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ، ولهذا كانت ربّ تختصُّ
بالنكرة ، لأنها لما كانت للتقليل ، والتقليل^(٢) إنما يصح في
النكرة لا في المعرفة كما بيّنا في « كم » فأعرفه تصب إن شاء
الله تعالى .

(١) في (ق) : فالتكثير .

(٢) في (ق) و (ظ) : فالتقليل .

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

إن قال قائل : لم أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في
المذكر نحو : « خمسة رجال » ولم تدخل في المؤنث نحو : « خمس
نسوة » قيل : إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما . فإن قيل : فهلاً
عكسوا وكان الفرق حاصلًا^(١) ؟ قيل : لأربعة أوجه^(٢) :
الوجه الأول : أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثاً ،
والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء ، والمذكر هو الأصل
فأخذ الأصل الهاء^(٣) ، فبقي المؤنث بغير هاء .
والوجه الثاني : أن المذكر أخف من المؤنث ، فلهما كان
المذكر أخف من المؤنث احتمال الزيادة ، والمؤنث لما كان
أثقل ، لم يحتمل الزيادة .
والوجه الثالث : أن الهاء زيدت للعبارة كما زيدت في :
« علامة ، ونسابة » والمذكر أفضل من المؤنث ، فكان أولى بزيادتها .

(١) في (ق) و (ظ) : واقعا .

(٢) سقط من (ق) أبواب متعددة من الكتاب ، ويبتدىء القسم الناقص

هنا وينتهي في منتصف باب : حروف الجر .

(٣) سقطت من (ظ) .

والوجه الرابع : أنهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال
« فعال » في المذكر بالهاء ، نحو : « غراب وأغربة » ويجمعون
ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو « عقاب وأعقب »
حملوا العدد على الجمع ، فأدخلوا الهاء في المذكر ، وأسقطوها
في « المؤنث » ، وكذلك حكمها بعد التركيب إلى العشرة^(١) ،
إلا العشرة فإنها تتغير ، لأنها تكون في حال التركيب في
المذكر بغير هاء ، والمؤنث بالهاء ، لأنهم لما ركبوا الآحاد
مع العشرة ، صارت^(٢) معها بمنزلة اسم واحد ، كرهوا أن يثبتوا
الهاء في العشرة ، لتلا بصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد
على لفظ واحد .

١٠

فإن قيل : فلم بني ما زاد على العشرة ، من أحد عشر إلى
تسعة عشر ؟ قيل : لأن الأصل في « أحد عشر : أحد وعشر »
فلما حذف حرف العطف وهي الواو^(٤) ، ضمنا معنى حرف العطف ،
فلهذا تضمنا معنى الحرف وجب أن يبنيا ، وبنيا على حركة
لأن لها حالة تمكن قبل البناء ، وكان الفتح أولى لأنه أخف
الحركات ، وكذلك سائرهما .

(١) في (ظ) : من .

(٢) سقط من (ظ) : إلى العشره .

(٣) في (ظ) : وصيرت .

(٤) في (ظ) : فلما حذفت واو العطف .

فإن قيل : فلمَ لم يَينُوا اثنين في « اثني عشر » ؟ قيل :
لوجهين :

أحدهما : أن علم التثنية فيه هو علم الإعراب ، فلو تُرْعُوا
منه الإعراب لسقط معنى التثنية .

والثاني : أن إعرابه في وسطه ، وفي حال التركيب لم يخرج
عن ذلك ، فوجب أن يبقى على ما كان عليه . وبني « عشر »
لوجهين :

أحدهما : أن يكون بني على قياس أخواته لتضمُّنه معنى
حرف العطف .

والثاني : أن يكون بني لأنه قام مقام النون من « اثنين »
فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنى ، وليس هو كاللضاف
والمضاف إليه ، لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم
في نفسه ، بخلاف « اثني عشر » ألا ترى أنك إذا قلت « ضربت
اثني عشر رجلاً » كان الضرب واقعاً بالعشر والاثنين ، كما لو
قلت : « ضربت اثنين » ولو قلت : « ضربت غلام زيد » لكان
الضرب واقعاً بالغلام دون زيد ؟ فهذا قلنا إن العشر قام مقام
النون ، وخالف المضاف إليه .

فإن قيل : فلمَ حذفت الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر
وجعل الاسمان اسماً واحداً ؟ قيل : إنما فعلوا ذلك حملاً على العشرة

وما قبلها من الآحاد ، لقريبها ^(١) منها ، لتكون على لفظ الأعداد المفردة ، وإن كان الأصل هو العطف ، والذي يدلُّ على ذلك أنهم إذا بلغوا إلى ^(٢) العشرين ردُّوها إلى العطف لأنَّه الأصل ، وإنَّما ^(٣) ردُّوها إذا بلغوا إلى العشرين لبعدها عن الآحاد .

فإن قيل : فهلاً اشتقُّوا من لفظ الاثنین كما اشتقُّوا من لفظ الثلاثة والأربعة نحو : « الثلاثین والأربعین » ؟ قيل : لأنَّهم لو اشتقُّوا من لفظ الاثنین لما كان يتم معناه إلا بزيادة واوٍ ونون ، أو ياء ونون ، وكان ^(٤) يودِّي إلى أن يكون له إعرابان ، وذلك لا يجوز ، فلم يبق من الآحاد شيء يشتقُّ منه إلا العشرة ، فاشتقُّوا من لفظها عدداً عوضاً ^(٥) عن اشتقاقهم من لفظ الاثنین ، فقالوا عشرون .

فإن قيل : فلمَ كسروا العين من « عشرين » ؟ قيل : لأنَّه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنین ، وأول الاثنین مكسور ، كسروا أوَّل العشرين ليدلُّوا بالكسر على الأصل .
فإن قيل : فلمَ وجب أن يكون ما بعد أحد عشر إلى تسعة ^{١٥}

(١) في (ظ) : وقريبها .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : وإنَّما هم .

(٤) في (ظ) : فكان .

(٥) سقطت من (ظ) .

وتسعين واحداً نكرة منصوبة ؟ قيل : إنما كان واحداً نكرة لأن المقصود من ذكر النوع تبين المعدود من أي نوع هو ، وهذا يحصل بالواحد النكرة ، [وكان الواحد النكرة]^(١) أولى من الواحد المعرفة ، لأن الواحد النكرة أخف من الواحد المعرفة ، ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف إلى ما بعده ، ولأنه^(٢) ليس بمضاف ، فيتوهم أنه جزء مما بينته كما يلزم بالمضاف^(٣) ، فلذلك وجب أن يكون واحداً نكرة . وإنما وجب أن يكون منصوباً لأنه من أحد عشر إلى تسعة عشر أصله التنوين ، وإنما حذف للبناء ، وكأنه^(٤) موجود في اللفظ ، لأنه لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه ، فكان باقياً في الحكم ، فتمنع من الإضافة . وأما العشرون إلى التسعين ففيه النون موجودة ، فتمنع من الإضافة ، وانتصب على التمييز على ما بيئناه في بابه . فإن قيل : فلم إذا بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد ؟ قيل : لأن المائة حملت على العشرة من وجه ، لأنها عقد مثلها ، وحملت على التسعين لأنها تليها ، فألزمت الإضافة ، تشبيهاً بالعشرة ، وبنيت^(٥) بالواحد تشبيهاً بالتسعين .

(١) : سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ظ) : لأنه .

(٣) في (ظ) : في المضاف .

(٤) في (ظ) : فكانه .

(٥) هكذا وردت ولعل الصحيح : وبنيت .

فإن قيل : فلم قالوا « ثلاثمائة » ولم يقولوا « ثلاث مئتين » ؟
قيل : كان القياس أن يقال : « ثلاث »^(١) مئتين « إلا أنهم اكتفوا
بلفظ المائة لأنها تدل على الجمع ، وهم يكتبون بلفظ الواحد
عن الجمع ، قال الله تعالى : « ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً »^(٢) أي
أطفالاً . قال^(٣) الشاعر :

كلوا في بعض بطونكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص^(٤)
أي في^(٥) بطونكم ، والشواهد على هذا النحو كثيرة^(٦) .
فإن قيل : فلم أجري الألف مجرى المائة في الإضافة إلى
الواحد ؟ قيل : لأن الألف عقد ، كما أن المائة عقد .

فإن قيل : فلم يجمع الألف إذا دخل^(٧) على الآحاد ، ولم
يفرد مع الآحاد كالمائة ؟ قيل : لأن الألف طرف كما أن
الواحد طرف ، لأن الواحد أول ، والألف آخر ، ثم تتكرر
الأعداد ، فلذلك أجري مجرى ما يضاف إلى الآحاد . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) سورة الحج (الآية : ٥) .

(٣) في (ظ) : وقال .

(٤) لم أقف على قائله ، والشاهد فيه : وضع البطن في موضع البطون ، والمعنى :
غفوا عن كثرة الأكل واقفوا باليسير ، فإن زمانكم زمن مجاعة وجدب .

(٥) في (ظ) : في بعض .

(٦) في (ظ) : كثير .

(٧) في (ظ) : دخلت .

الباب الرابع والثلاثون

باب النداء

إن قال قائل : لم بني المنادى المفرد المعرفة ؟ قيل : لوجهين :
أحدهما : أنه أشبه كاف الخطاب ، وذلك من ثلاثة أوجه :
• الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، لأن كل واحد منهما يتصف
بهذه الثلاثة ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه ،
بني كما أن كاف الخطاب مبنية .

والوجه الثاني : أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع
عندها الصوت ، والأصوات مبنية ، فكذلك ما أشبهها .

١٠ فإن قيل : فلم بني على حركة ؟ قيل لأن له حالة تمكن
قبل النداء ، فبني على حركة : تفضيلاً على ما بني وليس له
حالة تمكن .

فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ؟ قيل : الثلاثة أوجه :
الوجه الأول : أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ،
١٤ ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل
بناؤه على الكسر والفتح^(١) ، تعيّن بناؤه على الضم .
والوجه الثاني : أنه بني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف ،

(١) في (ظ) الفتح والكسر .

- لأنه إن كان المضاف^(١) مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ،
وإن كان مضافاً إلى غيرك كان مفتوحاً^(٢) ، فبني على الضم .
لثلاً يلتبس بالمضاف ، لأن الضم لا يدخل المضاف .
والوجه الثالث : أنه بني على الضم لأنه لما كان غاية يتم
بها الكلام وينقطع عندها ، أشبه « قبلُ وبعْدُ » فبنوه على
الضم كما بنوها على الضم .
فإن قيل : فلمَ جاز في وصفه الرفع والنصب نحو : « يا يزيدُ
الظريفُ والظريفُ » ؟ قيل : جاز الرفع حملاً على اللفظ ، والنصب
حملاً على الموضع ، والاختيار عندي هو النصب ، لأن الأصل
في وصف^(٣) المبنى هو الحمل على الموضع لا على اللفظ .
فإن قيل : فلمَ جاز الحمل هنا على اللفظ وضمة زيد ضمة
بناء ، وضمة الصفة ضمة إعراب ؟ قيل : لأن الضم لما أطرده
في كل اسم منادى^(٤) ، أشبه الرفع للفاعل لأطراده فيه ،
فلما أشبه الرفع ، جاز أن يتبعه الرفع ، غير أن هذا الشبه
لم يخرجها عن كونها ضمة بناء ، وأن الاسم مبني^{١٥} ، فلماذا كان

(١) سقطت الكلمة من (ظ) .

(٢) في (ظ) : منصوباً .

(٣) في (ظ) : الوصف .

(٤) في (ظ) : منادى مفرد .

- الأقيس هو النصب ، ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ محذوف ، والتقدير فيه : « أنت الظريف » ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف^(١) ، والتقدير فيه « أعني الظريف » ، ويؤيد الرفع فيه بتقدير المبتدأ ، والنصب له بتقدير الفعل أن المنادى أشبه الأسماء المضمرة ، والأسماء المضمرة لا توصف .
- ٥ فإن قيل : فلم جاز في العطف أيضاً الرفع والنصب نحو : « يا زيد والحارث والحارث^(٢) » ؟ قيل : إنما جاز الرفع والنصب على ما بيننا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ ، وتارة على الموضع ، قال الله تعالى : « يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ^(٣) »
- ١٠ و « الطير » بالرفع والنصب ، فنقرأ بالرفع حمله على اللفظ ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع .
- فإن قيل : فلم كان المضاف والنكرة منصوبين ؟ قيل : لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً لأنه مفعول ، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ما سواه
- ١٥ على الأصل .
- فإن قيل : فما العامل فيه النصب ؟ قيل : اختلف النحويون

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) سقطت من (ظ) : والحارث .

(٣) سورة سبأ (الآية : ١٥) .

في ذلك ، فذهب بعضهم^(١) إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدر ، والتقدير فيه «أدعو زيدا وأنادي^(٢) زيدا» وذهب آخرون إلى أنه منصوب بـ «يا» لأنها ثابتة عن : «أدعو وأنادي^(٣)» والذي يدلُّ على ذلك أنه تجوز فيه الإمالة نحو : «يازيد» والإمالة لا تجوز في الحروف ، إلا أنه لما قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه^(٤) .

فإن قيل : أليس المضاف والنكرة مخاطبين ، فهلا بنا لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بني المفرد ؟ قيل : لوجهين :
(أحدهما) أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب ،
وأما المضاف فيتعرف^(٥) بالمضاف إليه ، فلم يقع موقع أسماء^{١٠} الخطاب كالمفرد ، وأما النكرة فبعيدة الشبه من أسماء الخطاب ولم يجز بناؤها^(٦) .

[(والوجه الثاني) أنا لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب ، إلا أنه لم يلزم بناؤها]^(٧) ، لأنه عرض

(١) في (ظ) : بعض النحويين .
(٢) في (ظ) : أر أنادي .
(٣) في (ظ) : جاز فيه الإمالة .
(٤) في (ظ) : فيعرف .
(٥) في (ظ) : فلم يجز بناؤها .
(٦) سقط من (ظ) : ما بين القوسين .

فيها ما منع من النداء^(١) ، اما المضاف فوجود المضاف إليه ،
لأنه^(٢) حل محل التنوين ، ووجود التنوين يمنع البناء^(٣) ،
فكذلك ما يقوم مقامه ، وأما النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين
النكرة التي يقصد قصدتها ، وكانت النكرة التي يقصد قصدتها
أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها ، فكانت أولى بالتغيير .

فإن قيل : فهل يجوز حذف حرف النداء ؟ قيل : يجوز حذف
حرف^(٤) النداء إلا مع النكرة والمبهم ، لأن الأصل فيها
النداء بـ « أي » نحو : « يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجل »
فلمّا أطرحوا « آيا » والألف واللام ، لم يطرحوا حرف النداء ،
لأنه يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم .

فإن قيل : فهل يجوز في وصف « أي » ههنا ما جاز في وصف
زيد نحو : « يا زيد الظريف والظريف » ؟ قيل : اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب جماهير النحويين إلى أنه لا يجوز فيه
إلا الرفع ، لأن الرجل ههنا هو المنادى في الحقيقة ، إلا أنهم
أدخلوا « آيا » ههنا^(٥) توصلًا إلى نداء ما فيه الألف واللام ،

(١) في (ظ) : البناء وهو الصحيح .

(٢) في (ظ) . : لأجل أنه .

(٣) في (ظ) : من البناء .

(٤) سقط من (ظ) ولعله سهو .

(٥) في (ظ) : « يا » توصلًا .

فلما كان هو ^(١) المنادى في الحقيقة لم يحز فيه إلا الرفع مع كونه صفة ، إيداناً بأنه المقصود في النداء ^(٢) . وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب ، نحو : « يا أيها الرجل » كما يجوز « يا زيد الطريف » وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال .

فإن قيل : فلم لم يجمعوا بين : « يا » و « الألف واللام » ؟^٥
قيل : لأن « يا » تفيد التعريف ، والألف واللام تفيد التعريف ، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف ، إذ لا ^(٣) يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة .

فإن قيل : قولهم « يا زيد » هل تعرف بالنداء ، أو بالعلمية ؟

قيل : في ذلك وجهان :

(أحدهما) : أنا نقول إن تعريف العلمية زال منه وحدث

فيه تعريف النداء والقصد ، فلم يجتمع فيه تعريفان .

(والثاني) أتمسك أن تعريف العلمية والنداء ^(٤) اجتمعا

فيه ولكن جاز ذلك لأننا ^(٥) منعنا عن الجمع بين التعريفين إذا

(١) سقط الضير من (ظ) .

(٢) في (ظ) : بالنداء .

(٣) في (ظ) : ولا .

(٤) في (ظ) : النداء والعلمية .

(٥) في (ظ) : لأننا إنما ..

كانا بعلامة لفظية كـ «يا» مع «الألف واللام» والعلمية ليست
بعلامة لفظية ، فإن الفرق بينهما .

فإن قيل : أليس قد قال الشاعر :

فديتك يا التي تيمت قلبي

وقال الآخر :

فيا الغلامان اللذان فرآ

فكيف جاز الجمع بين «يا» و «الألف واللام» ؟ قيل :

إنما قوله :

فديتك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني^(١)

١٠ فإنما جمع بين «يا» و «الألف واللام» لأن الألف واللام

في الاسم الموصول ليستا للتعريف ، لأنه إنما يتعرف بصلته

لا بالألف واللام ، فلهذا كانا فيه زائدين لغير التعريف ، جاز

أن يجمع بين «يا» وبينهما . وأما قول الآخر :

فيا الغلامان اللذان فرآ إياكما أن تكسباني شرآ^(٢)

(١) هذا البيت من شواهد سيويه (ج ١ - ٣١٠) ولم ينسبه ولا نسبه

الأعلم الشنتري في شرح شواهد . وقال البغدادي في الخزانة :

وهذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضمية (ج ٢ - ٢٥٥) .

وقوله «بالود عني» أي عليّ وحروف الجر يبدل بعضها من بعض .

(٢) ورؤي : «إياكما أن تعقبانا شرآ» وهذا البيت شائع في كتب النحو ،

ولم يعرف له قائل ولا ضمية ، والشاهد منه ظاهره من شرحنا

علي المرقي ، في النحو الكوفي .

فالتقدير فيه : فإياها الغلامان ، فحذف الموصوف ، وأقام
الصفة مقامه لضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة الشعر^(١)
لا يورد نقضاً .

فإن قيل : قد^(٢) قالوا « يا الله » فجمعوا بين « يا » و « الألف »

واللام ؟ قيل : إنما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين :

(أحدهما) أن الألف واللام عوض عن حرف سقط من

نفس الاسم ، فإن أصله : « إله » فأسقطوا الهمزة من أوله ،

وجعلوا الألف واللام عوضاً منها^(٣) ، والذي يدل على ذلك أنهم

جوزوا قطع الهمزة ليدلوا على أنها قد صارت عوضاً عن همزة

القطع^(٤) ، فلهذا كانت عوضاً عن همزة القطع ، وهي حرف ١٠

من نفس الاسم ، لم يمتنعوا^(٥) من أن يجمعوا بينهما .

(والوجه الثاني) أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة ، لأنه

كثر في استعمالهم ، فنخف على ألسنتهم ، فجوزوا فيه ما لا يجوز

في غيره .

(١) في (ظ) : لضرورة .

(٢) في (ظ) : قد .

(٣) في (ظ) : منها .

(٤) سقط من (ظ) : القطع .

(٥) في (ظ) : لم يجوزوا وهو سهو .

فإن قيل : فلم ألحقت الميم المشددة في آخر هذا الاسم ، نحو « اللهم » ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنها عوض من « يا » التي للتنبيه ، والهاء مضمومة لأنه نداء ، ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينها ، فلا يقولون « يا اللهم » لثلاث يجمعوا بين العوض والمعوّض . وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضاً من « يا » وإنما الأصل فيه « يا الله أمتنا بنجر » إلا أنه لا كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ، حذفوا بعض الكلام تخفيفاً ، كما قالوا « ايش » والأصل فيه « أي شيء » ، وقالوا « وَيَأْتِيهِ » والأصل فيه « ويل أمه » وهذا كثير في كلامهم ، فكذلك^(١) ههنا ، قالوا : والذي يدل على أنها ليست عوضاً عنها^(٢) ، أنهم يجمعون بينها ، قال الشاعر^(٣) :

إني إذا ما حدثت أمتاً أقول يا اللهم يا اللهم

(١) سقطت من (ظ) ولعله سهو من الناسخ .

(٢) في (ظ) : وكذلك .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت الثقيفي ؛ شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف ، وهو ممن حرّموا على أنفسهم الخمر ، ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية ، (م : سنة ٥٥ هـ) . وذكر له بيت قبل الشاهد وهو :

إن تغفر اللهم تغفر بجمنا وأي عبداً لك لا اتنا

وقال الآخر :

وما عليك أن تقولي كما صليت أو سبعت^(١) يا اللهم
أردد علينا شيخنا مسلماً^(٢)

فجمع بين « الميم » و « يا » ، ولو كانت عوضاً عنها^(٣) لم
يجمع بينهما ، لأن العوض والمعوض لا يجتمعان . والصحيح •
ما ذهب إليه البصريون ، وأما قول الكوفيين إن أصله « يا الله
أما بخير ، فهو فاسد ، لأنه لو كان الأمر على ما ذكروا^(٤)
وذهبوا إليه ، لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا في ما يؤدي
إلى^(٥) هذا المعنى ، ولا شك أنه يجوز أن يقال : « اللهم

(١) في (ظ) : سبعت أو صليت .

(٢) في اللسان : وقال الفراء : إن « يا » قد يقال مع اللهم ، فيقال :
يا اللهم ، واستشهد بشعر لا يكون مثله حجة :

وما عليك أن تقولي كما صليت أو سبعت يا اللهم
أردد علينا شيخنا مسلماً .

وفي الدرر اللوامع :

وما عليك أن تقولي كما سبعت أو هلت يا اللهم ما
استشهد به على أن زيادة (ما) بعد اللهم من الضرورات أيضاً
وبعده : أردد علينا شيخنا مسلماً
وهذا الرجز بما لا يُعرف قائله .

(٣) في (ظ) : عنها .

(٤) سقط الفعل من (ظ) .

(٥) في (ظ) : عن .

العنه ، اللهم أخزه^(١) ، وما أشبه ذلك ، قال الله تعالى :
« وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ، فَأَمْطِرْ
عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ ، أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ »^(٢) ولو كان
الأمر على ما ذهبوا إليه لكان التقدير فيه « أئتنا بخير إن كان
هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ، أو
ائتنا بعذاب أليم » ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد^(٣) ،
إذ لا يكون أمهم بالخير أن يطر عليهم حجارة من السماء ،
أو يُؤْتُوا بعذاب أليم . وقولهم إنه يجوز أن يجمع بين « الميم »
و « يا » بدليل ما أنشدوه ، فلا حجة فيه ، لأنه إنما يجمع
بينها لضرورة الشعر ، ولم يقع الكلام في حال الضرورة ،
وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة ، أن العوض في آخر الكلمة ،
والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر ، قال^(٤)
الشاعر :

(١) في (ظ) زيادة : اللهم أهلكه .

(٢) سورة الأنفال (الآية ٣٢) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) في (ظ) : كما قال .

هَانَفْشَا فِي فِي مِنْ فَوِيهَا^(١)
فَجَمَعَ بَيْنَ « الْمِيمِ » وَ « الْوَاوِ » وَهِيَ عَوْضٌ مِنْهَا^(٢) ، فَكَذَلِكَ^(٣)
هِنَا . فَأَعْرَفَهُ تَصَيَّبَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

() صدر بيت للفرزدق وتنته :

على النابح العاوي أشد رجّام

والشاهد فيه الجمع بين الواو والميم التي هي بدل منها في : فم
والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره تائباً إلى الله بما فرط
منه في مهاجاته الناس ، ودم فيها إبليساً وابن إبليس ، وأراد بالنابح
العاوي من يتعرض للهجو والسب . وجعل الهجاء كالأراجمة لجعله
المهاجم كالكلب .

(٢) في (ظ) : فيها .

(٣) في (ظ) : وكذلك .

الباب الخامس والثلاثون

باب الترخيم

إن قال قائل : ما الترخيم ؟ قيل : حذف آخر الاسم في النداء .
فإن قيل : فلم خص الترخيم في النداء ؟ قيل : لكثرة
دوره في الكلام ، فحذف طلباً للتخفيف ، وهو باب تغيير ،
ألا ترى أنه عرض فيه حذف الإعراب والتنوين ، وهما من
باب تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير .

فإن قيل : فهل يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف ؟
قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه
لا يجوز ترخيمه ، وذلك لأن الترخيم إنما دخل في الكلام
لأجل التخفيف^(١) وما كان على ثلاثة أحرف ، فهو على غاية
الخفة ، فلا يحتمل الحذف ، لأن الحذف منه يؤدي إلى
الإجحاف به . وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه إذا
كان أوسطه متحركاً ، وذلك نحو قولك : في عنق^(٢) « يا عن »

(١) في (ظ) : بالنداء .

(٢) في (ظ) : فلما كان باب تغيير ، فالتغيير ...

(٣) في (ظ) : إنما دخل الكلام للتخفيف .

(٤) في (ظ) : في .

- وفي كتف «يا كَتِ» وما أشبه ذلك ، لأن^(١) في الأسماء ما يماثله^(٢) ويضاهيه ، نحو «يد ، وغد ، ودم» والأصل فيه «يدي ، وغدو ، ودمو»^(٣) بدليل قولهم : «دموان» وقيل : «دميان» أيضاً ، فنقصوها للتخفيف ، فبقيت «يد ، وغد ، ودم» فكذلك هنا ، وهذا فاسد من وجهين :
- (أحدهما)^(٤) أن الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال ، بعيد عن القياس ، أما قلته في الاستعمال فظاهر ، لأنها كلمات يسيرة معدودة ، وأما بعده عن القياس ، فلأن القياس يقتضي أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله يقبل^(٥) ألفاً ولا يحذف ، فلما حذف^(٦) هنا من «دمو» دلّ على أنه على خلاف القياس .

(والوجه الثاني) أنهم إنما حذفوا «اليا ، والواو» من «يد ، وغد ، ودم» لاستثقال الحركات عليها ، لأن الأصل فيها

-
- (١) في (ظ) : وذلك لأن .
(٢) في (ظ) : ما يماثله .
(٣) في (ظ) : والأصل في يد : يدي ، وفي غد : غدو ، وفي دم : دمو .
(٤) سقطت من (ظ) .
(٥) في (ظ) : أن يقبل .
(٦) سقط الفعل من (ظ) وهو سهو .

« يَدَيَّ » ، وَغَدَوْ ، وَدَمَوْ ، وَأَمَّا ^(١) في باب الترخيم فَإِنَّمَا وقع الحذف فيه على خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ، ولم يوجد هنا لأنه في غاية الخفة ، فلا حاجة بنا إلى تخفيفه بالحذف .

٥ فَإِن قِيلَ : فَلِمَ جاز الترخيم ما في ^(٢) علامة التانيث ، نحو قولك في سنة « ياسن » ^(٣) وما أشبه ذلك ؟ قيل : لأنَّ هاء التانيث بمنزلة اسم ضمَّ إلى اسم ، وليست من بناء الاسم ، فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب ، تقول في ترخيم حضرموت : « يا حضر » وفي بعلبك : « يا بعل » وما أشبه ذلك .

١٠ فَإِن قِيلَ : فهل يجوز ترخيم المضاف إليه ^(٤) ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترخيمه ، [لأنَّ الترخيم إنما يكون في ما يؤثر النداء فيه بـ « يا » والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء بـ « يا » ، فكذلك لا يجوز

(١) في (ظ) : أمّا .

(٢) هكذا وردت وما في (ظ) هو الصحيح وهو قوله : فَلِمَ جاز ترخيم ما فيه علامة التانيث ؟

(٣) في (ظ) : في ثبة : « ياثب » .

(٤) سقطت من (ظ) .

ترخيمه [^(١)] وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه، واحتجوا ^(٢)
بقول زهير بن أبي سلمى وهو ^(٣) :
خذوا حظكم يا آل عكرمة واحفظوا أو اصروا والرحم بالغيب تذكر ^(٤)
أراد يا آل عكرمة ، حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن
خصفة بن قيس بن غيلان ^(٥) ، واحتجوا أيضاً بقول الشاعر : ه
أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي مية فيجيب ^(٦)
أراد : أبا عروة إلا أنه حذف التاء للترخيم ، واحتجوا أيضاً

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ظ) : ويحتجون .

(٣) سقط الضير من (ظ) .

(٤) تقدمت ترجمة زهير (في ص ١٥٤) والشاهد في ترخيم عكرمة وتركه
على لفظه ، والأواصر : العواطف والأرحام ، ويقال : أصرت على
رحم أي عطفته ، والمعنى : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا ،
وكانوا قد عزموا على غزو قومه .

(٥) في (ظ) : قيس غيلان .

(٦) لم أقف على قائمه ، وعرو في البيت مرخيم عروة . وأنشده
ابن الأنباري في مسائل الخلاف ، وكذا ابن هشام في شرح الألفية
(مية) ، والمية : الحال التي يموت عليها الإنسان . وقوله :
لا تبعد أي لا تهلك ، وهكذا تستعمل العرب فين هلك فساء
هلاكه ، وشق على من يفقده . والسين في (سيدعوه) للتأكيد ،
لا للتسوية .

يقول الآخر^(١) :

أما ترين اليوم أم حمز قاربت بين عنقي وجمزي
أراد أم حمزة ، فحذف التاء للترخيم ، فبدل^(٢) على جوازه ،
وما أنشدوه لأحجة فيه^(٣) ، لأنه رخمه للضرورة ، وترخيم
المضاف^(٤) إليه يجوز في ضرورة الشعر ، كما يجوز الترخيم في
غير النداء لضرورة الشعر ، قال الشاعر^(٥) :
ألا أضحت حباتكم رماما^(٦) وأضحت منك شاسعة أماما
يريد : أمامة .

(١) هو رؤبة بن العجاج وقد تقدم ذكره (ص ٩٢) والشاهد فيه
ترخيم حمزة وهو مضاف إليه . وصف الشاعر كبيره ، وأنه قد قارب
بين خطأ في عنقه وجمزه ضعفا ، والعنق والجز ضربان من السير ،
والجز أشدهما ، وهو كالوثب .

(٢) في (ظ) : فدل .

(٣) في (ظ) : لهم فيه .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) البيت لجرير وقد تقدم ذكره (ص ١١١) والشاهد فيه ترخيم أمامة
في غير النداء ضرورة ، وتركها مفتوحة وهي في موضع رفع بأضحت .
والرمام جمع رميم ، وهو الحلق البالي ، يريد أن حبال الوصل
بينه وبين أمامة قد تقطعت للفراق ، الحاصل بينها . والشاسعة :
البعيدة .

(٦) في (ظ) : رجالكم لاما .

وقال الآخر^(١) :

إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته أو امتدحه فإن الناس قد علموا
يريد: ابن حارثة ، وهذا كثير في كلامهم .

فإن قيل : فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره
حرف ساكن بحذف آخره مع حذف^(٢) الساكن ، نحو أن تقول
في « سِبَطَر : يَسِبَّ » أو لا ؟ قيل : اختلف النحويون في
ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، لأنه كما
بقيت حركة الاسم المرخّم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل
دخول^(٣) الترخيم ، فكذلك السكون ، لأنه موجود في الساكن
حسب وجود الحركة في المتحرك ، [فكما بقيت الحركة في
المتحرك]^(٤) ، فكذلك السكون في الساكن . وذهب

(١) هو لأوس بن حبناء التميمي ولم أقف على ترجمته ، والشاهد فيه
ترخيم حارثة وتركه على لفظه مفتوحاً كما كان قبل الترخيم . وهذا
يقوي مذهب سيبويه في حمله على وجهي الترخيم في غير النداء
ضرورة ، كما كان في النداء جارياً عليها ، لأن حارثة هنا اسم رجل
وهو حارثة بن بدر العُدّاني ، سيد عُدّانة بن يربوع بن حنظلة بن
تميم . (م سنة ٨٦٤) له أخبار في الفتوح ، وقصص مع عمر وعلي
ومع زياد وغيره ، في دولة معاوية وولده . كما في الإصابة (٢٧١ / ١) .

(٢) في (ظ) : مع الحرف .

(٣) سقطت من (ظ) .

م (١٦)

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الكوفيون إلى أن ترخيمه بحذف^(١) الأخير منه ، وحذف
الحرف الساكن الذي قبله ، وذلك لأن الحرف إذا سقط من
هذا النحو بقي آخره ساكناً ، فلو قلنا : إنه لا يحذف ،
لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء ،
وذلك لا يجوز . وهذا ليس بصحيح ، لأنه لو كان هذا
معتبراً لكان ينبغي أن يحذف الحرف المكسور ، لئلا يؤدي
ذلك إلى أن يشابه المضاف إلى المتكلم ، ولا قائل به ، فدل
على فساد ما ذهبوا إليه .

فإن قيل : فلم جاز أن يثنى المرخم على الضم في أحد
القولين ، كما جاز أن يبقى^(٢) على حركته وسكونه ؟
قيل : لأنهم لو قدروا بقیة الاسم المرخم بمنزلة اسم ، لم يحذف
منه شيء ، فبنوه على الضم ، نحو : « يا حارُ ويا مالُ » ، كما لو
لم يحذف منه شيء . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : بحذف الحرف ..

(٢) في (ظ) : يثنى .

الباب السادس والثلاثون

باب الندبة

إن قال قائل : ما الندبة ؟ قيل : تفجع يلحق النادبَ عند
فقد المندوب ، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمُّل
المصائب .

فإن قيل : فما علامة الندبة ؟ قيل : « وا »^(١) أو « يا »
في أوّله ، و « ألف وهاء » في آخره ، وإثما زيدت « وا »^(٢)
أو « يا » في أوّله ، و « وألف وهاء » في آخره ليمدّ بها
الصوت^(٣) ، ليكون المندوب بين صوتين مديدين ، وزيدت
الهاء بعد الألف لأن الألف خفيفة^(٤) ، والوقف عليها يزيد لها
خفاء^(٤) ، فزيدت الهاء عليها في الوقف ، لتظهر الألف بزيادتها
بعدها في الوقف .

فإن قيل : فلم يجب ألا يندب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها ؟
قيل : ليكون ذلك عنراً للنادب عند السامعين ، لأنهم إذا

(١) في (ظ) : واو .

(٢) في (ظ) : صوته .

(٣) في (ظ) : خفيفة .

(٤) في (ظ) : خفة .

عذروه شاركوه في التفجع والرزية^(١) ، فإذا شاركوه في التفجع ، هانت عليه المصيبة .

- فإن قيل : فلم لحقت ألف الندبة آخر المضاف إليه ، نحو : « يا عبد الملكاه » ولم تلحق آخر الصفة ، نحو : « يا زيد الظريفاه » ؟ قيل : لأن ألف الندبة إنما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء ، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، والدليل على ذلك أنه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه ، ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه ، ألا ترى أنك لو^(٢) قلت في « غلام زيد وثوب خزير : غلام وثوب » لم يتم إلا بذكر المضاف إليه ؟ فلما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه ، وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد ، فهذا^(٣) لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف ، بل أنت مخير في ذكر الصفة ، إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ، ألا ترى أنك إذا قلت : « هذا زيد الظريف » كنت مخيراً في ذكر الصفة ، إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ؟ وإذا^(٤) كنت مخيراً في ذكر الصفة

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : إذا .

(٣) في (ظ) : ولهذا .

(٤) في (ظ) : فإذا .

دلّ على أنّها ليسا بمنزلة شيء واحد ، وإذالم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ألا تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه . وقد ذهب بعض الكوفيين ^(١) ويونس بن حبيب البصري ^(٢) إلى جواز إلحاقها الصفة ^(٣) حملاً على المضاف إليه ، وقد يدّنا ^(٤) الفرق بينهما . ويحكون عن بعض العرب أنّه قال : « واعدبنا ^(٥) » ، وأجمعتي الشاميّتيّناه ، وهو شاذ لا يقاس عليه .

فإن قيل : فلمّ جاز ندبة المضاف إلى المخاطب نحو : « واغلامكاه ، ولم يجز نداؤه ؟ قيل : لأنّ الندوب لا ينادى ليجيب ، ^(٦) بل ينادى ليظهر النادب مصيبتة ، وأنه قد وقع في أمر عظيم ، وخطب جسيم ويظهر تفجّعه كيف لا يكون في حالة من إذا دعى أجاب ، وأما المنادى فهو مخاطب ، فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمع فيه بين علامتي خطاب ، وذلك لا يجوز . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : ذهب الكوفيون .

(٢) أبو عبد الرحمن من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع منه الكسائي والفراء ، كان بارعاً في النحو صاحب قياس (م ١٨٢ هـ) .

(٣) في (ظ) : بالصفة .

(٤) في (ظ) : ثبت .

(٥) سقطت من (ظ) .

(٦) في (ظ) : فيجيب .

الفصل السابع والثلاثون

باب « لا »

إن قال قائل : لم بنيت النكرة مع « لا » على الفتح ،
نحو « لا رجلَ في الدار » ؟ قيل : إنما بنيت مع « لا »^(١)
لأن التقدير في قولك « لا رجلَ في الدار » : لا من رجل في
الدار ، لأنه جوابُ قائل قال : « هل من رجل في الدار »
فلما حذفت من اللفظ ، وركبت مع « لا » تَضَمَّنت معنى
الحرف ، فوجب أن تبنى ، وإِنَّمَا بنيت على حركة لأن لها
حالة تمكن قبل البناء ، وإِنَّمَا كانت الحركة فتحة ، لأنها
١٠ أخف الحركات . وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة
حركة إعراب لا حركة بناء ، لأن « لا » تعمل النصب
إجماعاً^(٢) ، لأنها نقيضة « إن » لأن « لا » للنفي ، و « إن »
للإثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على
نظيره ، ألا ترى^(٣) أن « لا » لما كانت فرعاً على « إن » في
١٥ العمل ، و « إن » تنصب مع التنوين ، نصبت « لا » بغير

(١) في (ظ) : أولاً .

(٢) في (ظ) : بالإجماع .

(٣) في (ظ) : إلا أن : « لا » .

تنوين ، لينحط الفرع عن درجة الأصل . إذ الفروع تنحط
عن درجات الأصول أبدأ^(١) ؛ وهذا عندي قاسد ، لأنه لو
كان معرباً لوجب ألا يحذف منه التنوين ، لأن التنوين ليس
من عمل « إن » وإنما هو شيء يستحقه الاسم في أصله ، وإذا
لم يكن من عمل « إن » فلا معنى لحذفه مع « لا » لينحط
الفرع عن درجة الأصل ، لأن الفرع إنما ينحط عن درجة
الأصل في ما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن التنوين من
عمل الأصل ، وجب أن يكون ثابتاً مع الفرع ، ثم انحطاطها
عن درجة « إن » قد ظهر في أربعة مواضع^(٢) :

(الأول) أن « إن » تعمل في المعرفة والنكرة و « لا »
لا تعمل إلا في النكرة خاصة .

(والثاني) أن « إن » لا تتركب مع اسمها لقوتها ، و « لا »
تركب مع اسمها لضعفها .

(والثالث) أن « إن » تعمل في اسمها مع الفصل بينها^(٣)

ويينه بالظرف وحرف الجر^(٤) ، و « لا » لا تعمل مع الفصل . ١٥

(١) في (ظ) : قدمت « أبدأ » : أبدأ عن . . .

(٢) في (ظ) : أشياء .

(٣) في (ظ) : بينها .

(٤) في (ظ) : وحروف

(والرابع) أن « إن » تعمل في الاسم والخبر عند البصريين ، و « لا » تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من المحققين ، فأنحطت^(١) « لا » التي هي الفرع ، عن درجة « إن » التي هي الأصل .

فإن قيل : فلم إذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع على الموضع ، والعطف على لفظ المبني لا يجوز ؟ قيل : لأنه لما اطرأ البناء على الفتحة في كل نكرة ركبت مع « لا » لأنها^(٢) أشبهت النصب للمفعول لأطرأه فيه ، فأشبهت حركة العرب ، فجاز أن يعطف عليها بالنصب .

فإن قيل : فلم جاز أن تبني صفة النكرة معها على الفتح ، كما جاز أن تنصب حملاً على اللفظ ، وترفع حملاً على الموضع ؟ قيل : لأن بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف ، فلما جاز أن يبني الاسم مع الحرف ، جاز أيضاً أن يبني مع الصفة ، لأن الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك :

(١) في (ظ) : فأنحطت درجة .

(٢) سقطت من (ظ) .

« أيها ^(١) الرجل » ثم هما في المعنى كشيء واحد ، فجاز أن تبني كل واحد منهما مع صاحبه ، ولا يجوز هنا أن تركب « لا » مع النكرة إذا ركبت مع صفتها ، لأنه يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة ، وهذا لا نظير له في كلامهم .

فإن قيل : فلمَ جاز الرفع إذا كررت ، نحو : « لا رجل » في الدار ولا امرأة ^(٢) ؟ قيل : لأنك إذا كررت ، كان جواباً لمن قال : « أرجل في الدار أم امرأة » فتقول : « لا رجل في الدار ولا امرأة ^(٣) » ليكون الجواب على حسب السؤال .

فإن قيل : لمَ بنيت « لا » مع النكرة دون المعرفة ؟ قيل : لأن النكرة تقع بعد « من » في الاستفهام ، ألا ترى أنك ^{١٠} تقول : « هل من رجل في الدار » ؟ فإذا وقعت بعد « من » في السؤال ، جاز تقدير « من » في الجواب ، وإذا حذف « من » في السؤال ^(٤) ، تضمنت النكرة معنى الحرف ، فوجب أن تبني ؛ وأما المعرفة فلا تقع بعد « من » في الاستفهام ، ألا ترى أنك لا تقول : « هل من زيد في الدار » فإذا لم تقع بعد « من » في السؤال ، ^{١٥} لم يحز تقدير « من » في الجواب ، وإذا لم يحز تقدير « من » في الجواب ،

(١) في (ظ) : با .

(٢) في (ظ) : ولا امرأة في الدار .

(٣) في (ظ) : الجواب .

لم يتضمن المعرفة معنى الحرف ، فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب ؛ فأما قول الشاعر :

« لا هيثمَ الليلة في المطي »^(١)

فإنما جاز لأن التقدير فيه^(٢) : « لا مثل هيثم » فصار في حكم النكرة فجاز أن يبنى مع « لا » ، وعلى هذا قولهم : « قضية ولا أباحسن لها »^(٣) أي ولا مثل أبي حسن ، ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير^(٤) ، نحو : « لا زيد عندي ولا عمرو » . فإن قيل : فلم وجب التكرير في المعرفة ؟ قيل : لأنه جاء

(١) هذا الشاهد من شواهد سيويه (ج ١ ص ٣٥٤) وقامه :

« ولا فتي مثل ابن خيرى »

قال الصاغاني في العباب : ذكر (مثل) هنا يعين أن يكون ما قبله بتقدير : لا مثل هيثم ، (وهيثم) اسم رجل كان حسن الخداء للابل ، وابن خيرى ، قال ابن الكلبي : (في جمهرة نسب عذرة) فمن بني ضيس جميل بن عبدالله بن مغيرة بن الحارث بن خيرى ابن ظبيان اه . وجميل هذا هو صاحب بئينة المشهور ، وهو المراد بابن خيرى ، فيكون نسب إلى أحد أجداده ؛ ومدحه بالفتوة لأنه كان شجاعا يحمي أديار المطي من الأعداء . (الشاهد ٢٦١) من الخزاة .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) في (ظ) : النكرة ولعله سهو .

مبنيًا على السؤال ، كأنه قال ^(١) : « أزيد عندك أم عمرو » ؟
فقال : « لا زيد عندي ولا عمرو » ؛ والدليل على أن السؤال
في تقدير التكرير أن المفرد لا يفتقر إلى ذكره في الجواب ،
ألا ترى أنه إذا قيل : « أزيد عندك » ؟ كان الجواب أن تقول :
« لا » من غير أن تذكره ، كأنك قلت : « لا أصل لذلك » . هـ
فأما قولهم : « لا بد لك ^(٢) أن تفعل كذا » فإنما لم تكرر لأنه
صار بمنزلة « لا ينبغي لك » فأجروها مجراها ، حيث كانت في
معناها ^(٣) ، كما أجروا « يندر » في ^(٤) مجرى « يدع » لاتفاقهما في ^(٥) المعنى .
فإن قيل : لم لا تبني ^(٦) مع المضاف ؟ قيل : لم ^(٧) يجر أن
تبني مع المضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، ١٠

(١) في (ظ) : قيل .

(٢) في (ظ) : لا نولك وهو سهو .

(٣) في (ظ) : وردت الجملة كما يلي : « فأجروها مجرى حيث في معناها »
وفي الجملة اضطراب .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : على .

(٦) في (ظ) : فلم لا تبني « لا » .

(٧) في (ظ) : إنما لم .

فلو بنيا مع « لا » لكان يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة واحدة ، وهذا لا نظير له في كلامهم ، والمشبه للمضاف ^(١) في امتناعه من التركيب ، حكمه حكم المضاف إليه ^(٢) . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : بالضاف .

(٢) سقطت من (ظ) .

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجر

إن قال قائل : لم عملت هذه الحروف الجر؟ قيل : إنما عملت لأنها اختلفت بالأسماء ، والحروف^(١) متى كانت مختصة ، وجب أن تكون عاملة ، وإنما وجب أن تعمل الجر لأن إعراب الأسماء رفع ونصب وجر ، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ ، والفعل إلى الرفع أيضا في الفاعل ، وإلى النصب في المفعول ، لم يبق إلا الجر ، فلهذا وجب أن تعمل الجر ، وأجود من هذا أن تقول إنما عملت الجر لأنها تقع وسطا بين الاسم والفعل ، والجر وقع^(٢) وسطا بين الرفع والنصب ، فأعطى^{١٠} الأوسط الأوسط . ثم إن هذه الحروف على ضربين :

(أحدهما) يلزم الجر فيه^(٣) .

(والآخر)^(٤) لا يلزم الجر فيه .

(١) في (ظ) : والحرف . . . مختصا . . . يكون عاملا .

(٢) في (ظ) : يقع .

(٣) في (ظ) : الحرف ولعله سهو من التامخ .

(٤) في (ظ) : والثاني .

فأما ما يلزم الجرّ فيه^(١) فـ « من ، وإلى ، وفي ، واللام ،
والباء ، وربّ ، وأما ما لا يلزم الجرّ فيه^(٢) فـ « الواو ، والتاء
في القسم ، وحتى ، ولها مواضع نذكرها فيها^(٣) إن شاء الله تعالى .

وأما ما لا يلزم الجرّ فيه فـ « عن ، وعلى ، والكاف ، وحاشا ،
• وخلا ، ومد ، ومنذ ، فأما « عن ، فتكون اسماً كما تكون
حرفاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجرّ ، فكانت بمعنى
الناحية ، وما بعدها مجرور^(٤) بالإضافة ، قال^(٥) الشاعر :

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها
يميناً وضوء^(٦) النجم من عن شمالك^(٧)

١٠ وقال^(٨) الآخر :

(١) في (ظ) : زيادة قوله : فعلى ضربين أحدهما يلزم الجرّ ، فأما ما يلزم
الجرّ فـ « من » .

١٥ (٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : مجروراً .

(٤) في (ظ) : كقول .

(٥) في (ظ) : ومهوى .

(٦) الفرقدان : نهران في السماء لا يفرقان ، ولم أقف على قائل البيت .

فلقد أراني للرماح درية^(١) من عن يميني تارة وشمالي^(٢)
وقال^(٣) الآخر :

جرت عليها^(٤) كل ريج سيهوج من عن يمين الخط أو سماهيج^(٥)
وقال^(٦) الآخر :

من عن يمين الحبيبا نظرة قبل^(٧)

(١) البيت من قصيدة لقطري بن الفجاءة المازني الخارجي يقتصر فيها بشجاعة يوم «دولاب» وقد كان خطيباً شجاعاً توفي عام (٨٧٨) . وقد روي البيت بهز «درية» من الدرء أي الدفع ، والدرية : الحلقة التي يتعلم عليها الطعن ، وروي كذلك بتخفيف الهزة بقلبها ياء وإدغامها في الياء الثانية .

(٢) في (ظ) : كقول .

(٣) في (ظ) : عليه .

(٤) أورد صاحب اللسان هذا الرجز على الشكل الآتي :

يادار سلى بين دارات العوج جرت عليها كل ريج سيهوج
هوجاء جاءت من جبال بأجوج من عن يمين الخط أو سماهيج
والريج السهوج الشديدة ، ومفعول جرت محذوف أي جرت عليه
ذيلها . ولم أقف على قائل هذا الرجز

(٥) للشاعر القطامي وصدده :

فقلت للركب لما أن علا بهم

والقطامي (بضم القاف وفتحها) هو عمير بن شيم (بضم الشين ويقال بكرها أيضاً) ، من بني تغلب ، كان حسن التشيب رقيقه ، وهو ابن أخت الأنخل الشاعر الأموي المشهور .

وإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها^(١) ، كقولك :
« رميت عن القوس » وما أشبه ذلك . وأما « على » فتكون اسماً
وفِعْلاً وحرفاً ، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجر^(٢) ، فكانت
بمعنى « فوق » وما بعدها مجروراً بالإضافة ، كقول الشاعر :
غدت من عليه بعدما تمَّ ظمؤها تصل وعن قيص بزيزاء مجهل^(٣)
وقال^(٤) الآخر :
أنت من عليه تنفض الطل بعدما رأيت حاجب الشمس استوى فتر فعا^(٥)
وقال^(٤) الآخر :

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : وكانت .

(٣) البيت من قصيدة طويلة لزاحم العقيلي ، وقد ورد في شرح « الكتاب » :

غدت من عليه بعدما تمَّ خمها تصل وعن قيص بيضاء مجهل
وخير غدت يعود إلى قطة يصفها ، والماء في عليه تعود إلى فرخها
والظمء (بكسر الظاء ومكون الميم) مدة صبر القطة عن الماء ،
وتصل : أي تصوت أحشاؤها لجفافها ، والقيص (بفتح فسكون) قشور
البيض ، والزيزاء المجهل : المفازة التي لا يهتدي فيها أحد ، وقد جعل
للقطة فرخاً وبيضا لتكون أكثر تشوقاً للعودة فتكون أسرع طيرانا .

(٤) في (ظ) : وكقول :

(٥) في (ظ) : وترقعا . والبيت ليزيد بن الطثرية من بني عامر بن

صعصعة ، كان حسن الشعر ، حلو الحديث ، صاحب غزل ، متلافا

للمال ، قتل في إحدى المواقع عام (١٢٧ هـ) .

فهي تنوش الحوض نوشاً من على نوشاً به تقطع أجواز الفلا^(١)
وإذا كانت فعلاً كانت مشتقة من مصدر ، وتدل على زمان
مخصوص ، نحو : « علا الجبل يعلو علواً فهو عالٍ » كقولك :
« سلا يساو سلواً فهو سالي » وما أشبه ذلك ، [وإذا كانت حرفاً
كان ما بعدها مجروراً بها ، نحو « على زيدٍ دينٌ » وأشباهه]^(٢) .
وأما الكاف فتكون اسماً كما تكون حرفاً ، فإذا^(٣) كانت اسماً
قدروها تقدير « مثل » وجاز أن يدخل عليها حرف الجر ، وكان
ما بعدها مجروراً بالإضافة ، كقول الشاعر :
وصاليات كما يؤثفثن^(٤)

(١) الرجز لأبي النجم العجلي وهو الفضل بن قدامة من أكابر الرجاز في
شراء العرب ، نبغ في العصر الأموي وتوفي عام (١٣٠ هـ) والشاعر
يصف إبلاً ، ويريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق ، تتناول ماء
الحوض من فوق ، وتشرب شرباً يعينها على قطع الفلوات ، وقد
ورد البيت في اللسان من (علا) بالألف المدودة .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ظ) : وإذا .

(٤) الشطر من رجز مشهور لخطام الجاشعي وهو يصف دياراً خلت من
أهلها فنظر إلى آثارها باقية لم تتغير ، والصاليات : الأثافي (أحجار
القدر) . ويؤثفن : ينصبن للقدر ، والمعنى أن الأحجار لا تزال تحتفظ
بسوادها كما كانت وهي أظف مستعملة . والشاعر هو خطام بن
نصر وينتهي نسبه إلى مجاشع بن دارم . م (١٧)

فالكاف الأولى حرف جر ، والثانية اسم لأنه لا يجوز أن يدخل حرف جر على حرف جر ، كقول الشاعر^(١) :

يضحكن عن كالبرد المنهم^(٢)

وتكون الكاف أيضاً فاعلة ، كقول الشاعر^(٣) :

٥ أتذتهون ولن ينهي ذوي شطط^(٤) كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

فالكاف ههنا اسم لأنها فاعلة ، وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها ؛ فإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها ، نحو :

« جاني الذي كزيد » وما أشبه ذلك . وأما « حاشا ، وخلا » فقد ذكرناهما في باب الاستثناء فيما قبل . وأما « مذ ، ومنذ » ١٠ فلها باب نذكرها فيه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) : وكقول الآخر .

(٢) من رجز للعجاج وقوله :

بيض ثلاث كنعاج نجم يضحكن عن كالبرد المنهم

والنعاج جمع نعجة وهي البقرة الوحشية يشبه بها النساء في العيون والأعناق ، وجم جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها (صفة للنعاج) والمنهم : الذائب .

(٣) هو الأعشى مبيون بن قيس ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ،

كثير فنون الشعر ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، وتوفي عام (٥٧) . والشطط في البيت : الجور والظلم ، والمعنى : لا يمنع الجائر عن الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت مع قتيلة الجراحة .

(٤) في (ظ) : الريث والقتل .

ثم إن معاني هذه الحروف كأنها مختلفة ، فأما « من » فتكون على أربعة أوجه :

(الوجه الأول) أن تكون لابتداء الفاعلية ، كقولك : « سرت من الكوفة إلى البصرة » .

(والوجه الثاني) أن تكون للتبويض ، كقولك « أخذت من المال درهماً » .

(والوجه الثالث) أن تكون لتبيين الجنس ، كقوله تعالى : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ »^(١) . فـ « من » هذه دخلت

لتبيين المقصود بالاجتناب ، ولا يجوز أن تكون للتبويض ، لأنه ليس الأمر به اجتناب بعض الأوثان دون بعض^(٢) ، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان .

(والوجه الرابع) أن تكون زائدة في النفي ، كقوله تعالى : « مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ »^(٣) والتقدير : « ما لكم إله غيره » و « من » زائدة : كقول الشاعر :

(١) سورة الحج (الآية : ٣٠) .

(٢) في (ظ) : البعض . هنا يقسم القسم الذي سقط من (ق) .

(٣) وردت هذه الآية الكريمة تسع مرات في القرآن الكريم : الأعراف :

٥٨ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٨٤ ، وهود : ٥٠ : ٦١ ، ٨٣ ، والمؤمنون :

٢٣ ، ٣٢ .

وما بالربع من أحد^(١)

أي : أحد . وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن تكون زائدة في الواجب ، ويستدل بقوله تعالى : « وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ »^(٢) ، فـ « من »^(٣) زائدة بقوله تعالى^(٤) : « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ »^(٥) ، و « من » زائدة ، وما استدلت به لاجبة له فيه ، لأن « من » ليست زائدة ، فأما^(٦) قوله تعالى : « وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنَ سَيِّئَاتِكُمْ » فـ « من » فيه للتبويض لا زائدة ، لأنه من الذنوب ما لا يكفر بإيداء الصدقات أو إخفائها وإيتائها للفقراء ، وهي مظالم العباد ؛ وأما قوله تعالى : « يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ » فـ « من » فيه أيضاً للتبويض ، لأنهم

(١) من قصيدة مشهورة للناطقة الذبياني يعتذر فيها للنعمان بن النذر ومطلعها :
بادارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
وقفت فيها أصيلاً أسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد
ويروى : وقفت فيها أصيلاً كي أسائلها ، و : طويلاً كي أسائلها ،
وأصيلاً وعيت جواباً : (لم تدر وجه الجواب) .

(٢) سورة البقرة (الآية : ٢٧١) .

(٣) في (ق) و (ظ) : أي سيئاتكم ، و « من »

(٤) في (ق) : وبقوله . وفي (ظ) : ولقوله .

(٥) في (ق) و (ظ) : أي أبصارهم ، والآية الكريمة من سورة النور (٣٠) .

(٦) في (ظ) : وأما .

إنما أمروا أن يفضوا أبصارهم عما حُرِّمَ^(١) عليهم ، لا عما أحل لهم ، فدلّ على أنها للتبويض ، وليست زائدة . وأما « إلى » فتكون على وجهين :

(أحدهما) أن تكون غاية ، كقولك : « سرت من الكوفة

إلى البصرة » .

(والثاني) أن تكون بمعنى « مع » كقوله تعالى : « فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ »^(٢) أي : مع المرافق ، ومع الكعبين .

وأما « في » فعناها الظرفية ، كقولك : « زيد في الدار » ،

وقد يُتَّسَعُ فيها فيقال : « زيد ينظر في العلم » . وأما « اللام »^(٣)

فعناها التخصيص والملك ، كقولك : « المال لزيد » أي يختص

به ويملكه . وأما « الباء » فعناها الإلصاق ، كقولك « كتبت

بالقلم » أي : أصلت كتابتي بالقلم^(٤) . وأما « رب » فعناها

التقليل ، وهي تخالف حرف^(٤) الجر من أربعة أوجه :

(١) في (ظ) : حرم الله .

(٢) سورة المائدة (الآية : ٦) .

(٣) في (ق) و (ظ) : به .

(٤) في (ق) و (ظ) : حروف .

- (الوجه الأول) أنها تقع في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام .
- (والوجه الثاني) أنها لا تعمل إلا في نكرة ، وحروف الجر تعمل في المعرفة والنكرة .
- (والوجه الثالث) أنه^(١) يلزم مجرورها الصفة ، وحروف الجر لا يلزم مجرورها الصفة .
- (والوجه الرابع) أنها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها ، وهذا لا يلزم الحرف^(٢) . واختصاصها بهذه الأشياء لمعانٍ اختصت بها ، فأما كونها في صدر الكلام ، فإنها^(٣) لما كانت تدل على التقليل ، [وتقليل الشيء يقارب نفيه ، أشبهت حروف النفي ، وحروف النفي لها صدر الكلام . وأما كونها لا تعمل إلا في النكرة ، فلأنها لما كانت تدل على التقليل^(٤)] ، والنكرة تدل على التكثير^(٥) ، وجب أن تختص بالنكرة التي تدل على التكثير^(٥) ليصح فيها التقليل . وأما كونها تلزم الصفة مجرورها ، فجعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل

(١) في (ق) و (ظ) : أنها .

(٢) في (ق) و (ظ) : الحروف .

(٣) في (ظ) : فلأنها .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ظ) : الكثرة .

الذي يتعلق به ، وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر^(١) . وأما حذف الفعل معها فللعلم به ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ربّ رجل يفهم » كان التقدير فيه « ربّ رجل يفهم أدركت أو لقيت » فحذف الفعل لدلالة الحال عليه ، كما حذف في قوله تعالى : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ »^(٢) . . . إلى قوله : « إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ » . ولم يذكر مرسلًا لدلالة الحال عليه ، فكذلك هنا . وأما « عَنْ » فعناها المجاوزة . وأما « عَلَى » فعناها الاستعلاء . وأما « الكاف » فعناها التشبيه ، وقد تكون زائدة ، كقوله تعالى : « أَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »^(٣) وتقديره : « ليس مثله شيء » .

١٠

قال^(٤) الشاعر :

(١) سقط من (ظ) : الشعر .

(٢) سورة النمل : (الآية ١٢) ونصها : « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ يَدًا مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ » في تسع آيات إلى فرعون وقومه ، إنهم كانوا قوماً فاسقين .

(٣) سورة الشورى (الآية : ١١) .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكقول الشاعر .

لواحق الأقراب فيها كالمق^(١)

وتقديره : فيها المقّ ، وهو الطول . . فاعرفه تصب إن

شا . الله تعالى .

(١) من أرجوزة طوية لرؤبة بن العجاج يصف فيها حمار الوحش وأنته وهو من الفصحاء المشهورين . ومن مخزومي الدولتين الأموية والعباسية توفي عام (١٤٥ هـ) . لواحق : ج لاحقة وهي المزيلة الضائرة ، الأقراب : ج قرب (كقفل وعنق) : البطن ، والمق (بفتحين) الطول والمعنى : إن هذه الآن خاص البطون قد أصابها المزال ، وان فيها طولاً .

الباب التاسع والثلاثون

باب « حتى »

إن قال قائل : على كم وجه ^(١) تستعمل « حتى » ؟ قيل :
على ثلاثة أوجه :

(الأول) أن تكون حرف جرّ كـ « إلى » ، نحو قوله تعالى :
« سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ » ^(٢) وما بعدها مجرور بها في قول
جماعة النحويين ، إلا في قول شاذ لا يُعرج عليه ، وهو ما قد
حكى عن بعضهم أنه قال إنه مجرور بتقدير « إلى » ^(٣) بعد
« حتى » ^(٤) ، وهو قول ظاهر الفساد .

(والوجه الثاني) أن تكون عاطفة جملاً على الواو ، نحو :
« جاءني القوم حتى زيد » ، ورأيت القوم حتى زيدا ، ومررت
بالقوم حتى زيد .

(١) سقطت من (ظ) ، وفي (ق) : وجهاً . وجر يهزكم الاستفهامية
قول للفراء والزجاج .

(٢) سورة القدر (الآية : ٥) .

(٣) في (ظ) قال : مجرور بـ « إلى » .

(٤) في (ظ) : تقديره : حتى انتهى إلى مطلع الفجر .

فإن قيل : فلم ^(١) حملت «حتى» على الواو؟ قيل : لأنها أشبهتها ، ووجه الشبه بينهما أن أصل «حتى» أن تكون غاية ، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها ، إلا ترى أنك إذا قلت : [«جاءني القوم حتى زيد»] كان زيد داخلاً في المجيء ، كما لو قلت ^(٢) : «جاءني القوم وزيد» ؟ فلما أشبهت الواو في هذا المعنى ، جاز أن تحمل عليها .

فإن قيل : فلم إذا كانت عاطفة وجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ، ولا يجب ذلك في الواو؟ قيل : لأنها لما كانت الغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء ، فلا يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره ، فلو قلت : «جاء الرجال حتى النساء» لجمعت النساء غاية للرجال ومقطعاً ^(٣) لهم ، وذلك محال .
(والوجه الثالث) أن تكون حرف ابتداء كـ «أما» ، نحو : «ضرب ^(٤) القوم حتى زيد ضارب ، وذهبوا ^(٤) حتى عمرو ذاهب»
قال الشاعر :

-
- (١) في (ق) : ولم .
(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
(٣) في (ق) و (ظ) : ومنقطعاً .
(٤) في (ظ) : ضربت . . . وذهبت .

فما زالت القتلى تمّجّ دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(١)

وقال الآخر :

مطوت بهم حتى تكال ركابهم^(٢) وحتى الجياد ما يقدن بأرسان^(٣)

فإن قيل : فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب^(٤) ؟

قيل : لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب ، لأن الجملة

إنما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد ،

(يجوز)^(٥) أن تقع وصفاً نحو^(٦) : «مررت برجل يكتب» أو

حالا^(٧) نحو : «جاءني زيد يضحك» أو خبر مبتدأ ، نحو :

(١) البيت لجرير بن عطية من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبي ، والأشكل :
ما فيه بياض وحمرة محتلطان .

(٢) في (ق) و (ظ) : غزيم .

(٣) البيت لامرئ القيس كبير شعراء الجاهلية ، كان أبوه مالك أسد

وغطفان فقتلوه وأدرك ابنه ثأره ، توفي نحو عام (٨٠ ق . هـ)

ومعنى البيت : يجد في السير أصحابه غازياً حتى تكال المطي ،

وتقطع الحيل وتجد ، فلا تحتاج إلى قود بأرسان . والشاهد فيه

جعل حتى الثانية غير عاملة . ويروى البيت كذلك : مررت بهم

حتى تكال غزيم .

(٤) في (ق) و (ظ) : أولاً ؟

(٥) هكذا وردت ، والصحيح ما جاء في (ق) و (ظ) : نحو أن . . .

(٦) في (ظ) : نحو قولاك .

(٧) في (ظ) : أوحال .

«زيد يذهب» وإذا^(١) لم تقع ههنا موقع المفرد فينبغي ألا يحكم لها بموضع من الإعراب . فهذه الأوجه الثلاثة^(٢) التي في «حتى» ، وقد تجتمع كلها في مسألة واحدة ، نحو قولهم : «أكلت السمكة حتى رأسها» ، وحتى رأسها ، وحتى رأسها ، بالجر ، والرفع ، والنصب^(٣) ، فالجر على أن تجعل «حتى»^(٤) حرف جر ، والنصب على أن تجعلها حرف عطف ، فتعطف^(٥) على السمكة ، والرفع على^(٦) أن تجعلها حرف ابتداء ، فيكون مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، وتقديره : «حتى رأسها مأكول» وإنما حذف الخبر لدلالة الحال عليه ، وعلى هذه الأوجه الثلاثة ينشد^(٧) :

-
- (١) في (ظ) : فإذا .
 - (٢) في (ظ) : الثلاثة الأوجه .
 - (٣) في (ق) و (ظ) تأخير وتقديم في هذه الكلمات .
 - (٤) سقطت من (ظ) .
 - (٥) في (ق) : فتعطف .
 - (٦) سقطت من (ق) .
 - (٧) في (ق) : وعلى هذه الأوجه ينشد قول الشاعر ، وفي (ظ) وعلى هذه الأوجه الثلاثة قول الشاعر .

ألقى الصحيفة كي يخفف رَحْلَهُ والزَّادُ حتى تَمَلَّه ألقاها^(١)
بالرفع والنصب والجر^(٢) ، فالجر بحتى ، والنصب على العطف ،
والرفع على الابتداء ، وألقاها الخبر . فأعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

(١) البيت لروان بن سعيد وينتهي نبيه إلى المهلب بن أبي صفرة ، بصري
من تلاميذ الخليل ، برع بالعربية والنحو وكانت له مناظرات مع
الكسائي وغيره ، ويعرف بمروان أو بابن مروان النحوي . ويصف
في البيت الشمس حين رمى كتاب عمرو بن هند إلى عامله في البحرين ،
وفيه يأمره بقتله ، وفر إلى ملوك الشام ، وقتل طرفة بن العبد
الشاعر وكان رفيقه في رحلته ، ولم يلتفت إلى تحذيره .
(٢) في (ق) و (ظ) تأخير وتقديم في هذه الكلمات .

الباب الرابعون

باب : مذ ومنذ

إن قال قائل : لم قلتم إن الأغلب على « مذ » الاسمية ،
وعلى « منذ » الحرفية ، وكل واحد منها يكون اسماً ، ويكون^(١)
حرفاً جارياً ؟ قيل : إنما قلنا إن الأغلب على « مذ » الاسمية ،
[وعلى « منذ » الحرفية]^(٢) ، لأن « مذ »^(٣) دخلها الحذف ،
والأصل فيها^(٤) « منذ » فحذف^(٥) النون منها ، والحذف إنما يكون
في الأسماء ، والدليل على أن الأصل في مذ : « منذ » أنك لو
صغرتها أو كسرتها لرددت النون إليها^(٦) ، فقلت في تصغيرها
١٠ « مُنَيِّذ » وفي تكبيرها « أمناذ » لأن التصغير والتكبير
يردان الأشياء إلى أصولها ، فدل على أن الأصل في مذ : منذ .

(١) سقطت (يكون) من : (ق) و (ظ) .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأنه .

(٤) في (ظ) فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) فحذفت .

(٦) في (ق) و (ظ) : فيها .

فإن قيل : فليَمَ [إذا كانا اسمين]^(١) ، كان الاسم بعدهما مرفوعاً ، نحو : « ما رأيتَه مذ يومان ومنذ ليلتان » قيل : إنما كان الاسم بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين لأنه خبر المبتدأ ، لأن « مذ ، ومنذ » هما للمبتدأ^(٢) ، وما بعدهما هو الخبر ، والتقدير في قولك : ما رأيتَه مذ يومان ومنذ ليلتان : أمد ذلك يومان ، وأمد ذلك ليلتان .

فإن قيل : فليَمَ^(٣) بنيت « مذ ، ومنذ » ؟ قيل : لأنها إذا كانا حرفين بنيا ، لأن الحروف كلها مبنية ، وإذا كانا اسمين بنيا لتضمنتها معنى الحرف ، لأنك إذا قلت : « ما رأيتَه مذ يومان ومنذ ليلتان » كان المعنى فيه « ما رأيتَه من أول اليومين إلى آخرهما ، ومن أول الليلتين إلى آخرهما » ، ولما^(٤) تضمنتا معنى الحروف^(٥) ، وجب أن يبنيا ، وبنيت « مذ » على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون ، فبنيت على الأصل ، وبنيت « منذ » على الضم لأنه لما وجب أن تحرك الذال

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : المبتدأ .

(٣) في (ق) و (ظ) : لِمَ .

(٤) في (ق) و (ظ) : لهما .

(٥) في (ق) و (ظ) : الحرف .

لالتقاء الساكنين بنيت على الضم... إتباعاً لضمة الميم، كما قالوا في « مُنْتِن : مُنْتِن » فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم، ومنهم من يقول : « مُنْتِن » فيكسر الميم إتباعاً لحركة التاء^(١)، ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ : « الحمد لله »^(٢) فضم اللام إتباعاً لضمة الدال، وقراءة من قرأ « الحمد لله » فكسر^(٣) الدال إتباعاً لكسرة اللام، فهذا كانت « مذ ، ومنذ » مبيتين، وهما تختصان بابتداء الغاية في الزمان، كما أن « مِن » تختص بابتداء الغاية في المكان، وذهب الكوفيون إلى أن « مِن » تستعمل في (الزمان، كما تستعمل في)^(٤) المكان، واستدلوا^(٥) على جواز ذلك : بقوله تعالى : « لَسَجِدٌ أَتَسَّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ »^(٦) فأدخل « مِن » على « أول يوم » وهو

(١) وردت الجملة في (ظ) كما يلي : كما قالوا في « مُنْتِن : « مُنْتِن » بكسر

الميم إتباعاً لكسرة التاء . أما في (ق) فقد ورد آخر الجملة كما يلي .

بكسر الميم إتباعاً لحركة التاء .

(٢) سورة الفاتحة (الآية : ١) .

(٣) في (ظ) : بكسر .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ظ) : واحتجوا واستدلوا . .

(٦) سورة التوبة (الآية ١٠٨) .

ظرف زمان ، ويستدلون^(١) أيضاً بقول زهير بن أبي سلمى^(٢) :
لَيْنِ الدِّيَارِ بَقْنَةَ الحِجْرِ أَقْوَمِينَ مِنْ حَجَبِجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣)
وما استدلوا به لا حجة لهم فيه ، أما قوله تعالى : « لمسجد
أسس على التقوى^(٤) من أول يوم أحق أن تقوم فيه » ، فالتقدير
فيه « من تأسيس أول يوم » ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه
مقامه ، كقوله تعالى : « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ، وَالْعَيْرَ
الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا^(٥) » والتقدير فيه : أهل القرية ، وأهل العير ،
وهذا كثير في كلامهم^(٦) . وأما قول زهير بن أبي سلمى^(٧) :

(١) في (ق) : واستدلوا ، وفي (ظ) : ويستدل .
(٢) هو حكيم شعراء الجاهلية ، وصاحب الحكم المشهورة ، من أصحاب المعلقات ،
لم يجتمع الشعر في أسرة كما اجتمع في أسرته . توفي عام (١٣ ق . هـ)
(٣) اشهر هذا البيت بأنه مطلع قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان
والصحيح أن حماد الراوية وضعه مع بيتين بعده في أول القصيدة
في مجلس هارون الرشيد وكان المفضل الضبي حاضراً فحمله على الاعتراف
بذلك .

(٤) في (ق) و (ظ) ابتداء بالآية من قوله تعالى : من أول . . .

(٥) سورة يوسف (الآية : ٨٢)

(٦) سقط من (ق) : في كلامهم .

(٧) في (ق) و (ظ) : زهير فقط .

« من حجج ومن دهر » فالرواية فيه^(٥) « مذ حجج ، ومذ دهر »
وإن صح ما رووه ، فالتقدير فيه « من مر حجج ، ومن مر دهر »
كما تقول^(٢) : « مرّت عليه السنون ، ومرّت عليه الدهور »
فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه على ما بيننا . فاعرفه
• تصب إن شاء الله تعالى .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(١) في (ق) و (ظ) : يقال .

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

إن قال قائل : لم حذف فعل القسم ؟ قيل : إنما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال .

- ٥ فإن قيل : فلم قلتم إن الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها ، يعني الواو والتاء^(١) ؟ قيل : لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم ، ألا ترى أن التقدير في قولك : « بالله لأفعلن » : أقسم بالله ، أو أحلف بالله^(٢) والحرف^(٣) المعدّي من هذه الأحرف^(٤) هو « الباء » ، لأن « الباء »^(٥) هو الحرف الذي يقتضيه الفعل ، وإنما كان « الباء » دون غيرها^(٦) من الحروف المعدّية لأن « الباء » ١٠ معناها الإلصاق ، فكانت أولى من غيرها ليتهاصل فعل القسم بالقسم به مع تعدّيته^(٧) ، والذي يدلُّ على أنها هي الأصل ،

(١) في (ق) و (ظ) : دون الواو والتاء .

(٢) في (ظ) : والمعدّي .

(٣) في (ق) : الحروف .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأنه الحرف .

(٥) في (ق) و (ظ) : غيره .

(٦) في (ظ) : تعدّيه .

أنها تدخل على المضمر والمظهر^(١)، و«الواو» تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره، فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر، واختصت الواو بالمظهر، والتاء باسم الله تعالى، دلّ على أن الباء هي الأصل.

فإن قيل: فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء؟
قيل: لوجهين:

(أحدهما) أن الواو تقتضي الجمع، كما أن الباء تقتضي الإلصاق، فلما تقاربا في المعنى أقيمت مقامها.

(والثاني) أن الواو تخرجها من الشفتين، [كما أن الباء تخرجها من الشفتين] ^(٢)، فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها.

فإن قيل: فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر؟ قيل: لأنها لما كانت فرعاً على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضمر^(٣)، انحطت عن درجة الباء التي هي الأصل، واختصت^(٤) بالمظهر دون المضمر، لأن الفرع^(٥) أبداً ينحط عن درجة الأصل.

(١) في (ق) و (ظ): المظهر والمضمر.

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين.

(٣) في (ق): المضمر والمظهر.

(٤) في (ق) و (ظ): فاخصت.

(٥) في (ق) و (ظ): الفروع... الأصول.

فإن قيل : فلمَ جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو ؟
قيل : لأنَّ التاء تبدل من الواو كثيراً ، نحو قولهم : « تراث ،
وتجاه ، وتحمه ، وتهمه »^(١) ، و« يقور » والأصل فيه : « وراث ،
ووجاه ، ووخة ، ووهمة ، وويقور » لأنه مأخوذ من الوقار
[إلا أنهم أبدلوا التاء من الواو]^(٢) فكذلك هنا .

فإن قيل : فلمَ اختصت التاء باسم واحد ، وهو اسم الله
تعالى ؟ قيل : لأنها لما كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء ،
والواو تدخل على المظهر دون المضمرة لأنها فرع ، انحطت عن
درجة الواو ، لأنها فرع الفرع فاختصت باسم واحد ، وهو
اسم الله تعالى .

فإن قيل : فلمَ جعلوا^(٣) جواب القسم باللام ، وإن^(٤) ، وما ،
ولا ؟ قيل : لأن القسم وجوابه لما كانا جملتين ، والجمل^(٥)
تقوم بنفسها ، وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى ، برابطة^(٦)
بينه وبين جوابه - وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجباً أو منفيًا ،

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : جعل .

(٤) في (ق) : بين واللام ...

(٥) في (ق) : والجمل .

(٦) في (ظ) : بواسطة .

جعلوا الرابطة بينها^(١) بأربعة أحرف ، حرفين للإيجاب ، وهما :
« اللام ، وإن » وحرفين للنفي ، وهما : « لا ، وما »^(٢) .
فإن قيل : فلمَ جاز حذف « لا » نحو قوله تعالى : « قالوا^(٣)
تالله تفتأ تذكر يوسف » حتى تكون حرضاً أو تكون من
المالكين^(٤) ؟ قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان إيجاباً لم يخل
من « إن »^(٥) أو « اللام » فلما خلا منها دلّ على أنها نفي ، فهذا
جاز حذفها ، فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) بينهم .

(٢) في (ق) و (ظ) « ما » و « لا » .

(٣) سقط الفعل من (ظ) .

(٤) لم ترد بقية الآية في (ق) و (ظ) .

(٥) سورة يوسف (الآية : ٨٥) .

(٦) في (ق) و (ظ) : التون .

الباب الثاني والاربعون

باب الإضافة

- إن قال قائل : على كم ضرباً الإضافة ؟ قيل : على ضربين :
- إضافة بمعنى « اللام » نحو « غلام زيد » أي « غلام لزيد » وإضافة بمعنى « من » نحو : « ثوب خز » أي : « ثوب من خز » .
- فإن قيل : فلم حذف التنوين من المضاف وجرّ المضاف إليه ؟ قيل : أما حذف التنوين فلاّنه يدلّ على الانفصال ، والإضافة تدلّ على الاتصال ، فلم يجمعوا بينها ، ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وقامه ، والإضافة تدلّ على الاتصال ، وكون الشيء متصلاً منفصلاً في حالة واحدة محال ؛ وأما جرّ المضاف إليه فلاّنه الإضافة لما كانت على ضربين : بمعنى اللام ، وبمعنى من ، وحذف حرف الجرّ ، قام المضاف مقامه ، فعمل في المضاف إليه الجرّ كما يعمل حرف الجرّ .

فإن قيل : « وجه زيد ، ويد عمرو » هذه^(١) الإضافة هل هي بمعنى اللام ، أو بمعنى من ؟ قيل : بمعنى^(٢) اللام ، لأنّ

(١) في (ق) و (ظ) : هل هذه الاضافة بمعنى اللام

(٢) في (ق) و (ظ) : لا ، بل بمعنى

الإضافة التي بمعنى « من » يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأول ،
ألا ترى أنه يجوز أن تقول في نحو قولك : « ثوبٌ خزّي : ثوبٌ
خزّي » فترفع « خزّي » لأنه صفة^(١) لثوب ؟ وكذلك ما أشبهه ؛
وأما الإضافة بمعنى اللام ، فلا يجوز أن يكون الثاني وصفاً
للأول ، ألا ترى أنك لا تقول في « غلامٌ زيدٍ : غلامٌ زيدٌ »
فلا يجوز أن تجعل زيداً^(٢) صفةً لغلام ، كما جاز أن تجعل خزياً صفةً
لثوب ، فلما وجدنا قولهم « وجه زيد » لا يجوز أن يكون الثاني
وصفاً للأول ، علمنا أنه بمعنى « اللام » لا بمعنى « من » :

فإن قيل : فلم كانت إضافته^(٣) اسم الفاعل أريد^(٤) به الحال
أو الاستقبال ، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وإضافة أفعل
إلى ما هو بعض له ، وإضافة الاسم إلى الصفة ، غير محضة في
هذه المواضع كلها ؟ قيل : أما اسم الفاعل ، فإنما كانت إضافة^(٥)
غير محضة لأن الأصل في قولك : « مررت برجل ضارب زيدٍ

(١) في (ق) و (ظ) : وصف .

(٢) في (ظ) : يجعل زيد .

(٣) في (ق) و (ظ) : إضافة .

(٤) في (ق) و (ظ) إذا أريد .

(٥) في (ق) و (ظ) : إضافته .

- غداً، أي^(١١) «ضارب زيداً»^(١٢) بتنوين ضارب، فلما كان تنوين^(١٣)
هنا مقدرأ ، كانت الإضافة في تقدير الانفصال ، ولهذا أجري
صفة^(١٤) للنكرة ، وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فإنما كانت
إضافتها^(١٥) غير محضة ، لأنّ التقدير في قولك : مررت «برجل
حسن الوجه : مررت برجل حسن وجهه»^(١٦) فلما كان التنوين
أيضاً هنا مقدرأ ، كانت إضافته أيضاً غير محضة ، وأما «أفعل»
الذي يضاف إلى ما هو بعض له ، فإنما كانت إضافته غير محضة ،
لأنّ التقدير في قولك «زيد أفضل القوم : زيد أفضل من
القوم» فلما كانت «من»^(١٧) هنا مقدرة كانت إضافته غير
محضة ، وأما إضافة الاسم إلى الصفة ، فإنما كانت غير محضة^{١٠}
لأنّ التقدير في قولك : «صلاة الأولى : صلاة الساعة الأولى»
فلما كان الموصوف هنا مقدرأ ، كانت الإضافة غير محضة^(١٧)
لم تقف التعريف ، بخلاف ما إذا كانت محضة نحو : «غلام زيد»

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ظ) : زيد .

(٣) في (ق) و (ظ) : التنوين .

(٤) في (ظ) : وصفاً .

(٥) في (ق) : إضافته .

(٦) في (ق) و (ظ) : هنا «من» .

(٧) في (ق) و (ظ) بعد هذا زيادة قوله : وإذا كانت غير محضة لم تقف ...

وَمَا لَمْ يَتَعَرَفْ بِالْإِضَافَةِ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ غَيْرَ مَحْضَةٍ كَقَوْلِهِمْ^(١) :
« مَرَدتْ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ وَشِبْرَكَ » وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَفْ
بِالْإِضَافَةِ ، لِأَنَّهَا لَا تَخْصُ شَيْئًا بَعِيْنَهُ ، فَلِهَذَا^(٢) وَقَعَتْ صِفَةٌ
لِلنَّكَرَةِ . فَاعْرِفْهُ تَصَبُّبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) فِي (ق) وَ (ظ) . قَوْلِهِمْ .

(٢) فِي (ق) وَ (ظ) : وَلِهَذَا .

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

إن قال قائل : ما الفائدة في التوكيد ؟ قيل : الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوز في الكلام ، لأن من كلامهم المجاز ، ألا ترى أنهم يقولون : «مررت بزيد» وهم يريدون المرور بمنزله ومحله^(١) ، و «جاءني القوم» وهم يريدون بعضهم ؟ قال الله تعالى : «فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ»^(٢) وإنما كان جبريل وحده ؛ فإذا قلت : «مررت بزيد نفسه» زال هذا المجاز ، وكذلك إذا قلت : «جاءني القوم كلهم» زال هذا المجاز أيضاً ، قال الله تعالى : «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ»^(٣) فزال هذا المجاز الذي كان في قوله : ١٠ «فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ» لوجود التوكيد فيه^(٤) .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً التوكيد ؟ قيل : على ضربين :

(١) في (ظ) : ومحلته .

(٢) سورة آل عمران ، (الآية ١٣٩ . في (ق) و (ظ) تنه الآية الكريمة :

« وهو قائم يصلي في المحراب » فقال : الملائكة وإنما ...

(٣) سورة الحجر (الآية ٣٠) و (ص / ٧٣)

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

توكيد بتكرير اللفظ ، وتوكيد بتكرير المعنى ، فأما التوكيد بتكرير اللفظ فنحو^(١) : « جاءني زيد زيد ، وجاءني رجل رجل » وما أشبه ذلك ، وأما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة ألفاظ ، وهي « نفسه ، عينه ، كله ، أجمع ، أجمعون ، جماء ، جمع ، كلا ، كلتا^(٢) » .

فإن قيل : فلمَ وجب تقديم « نفسه ، وعينه » على « كلهم ، وأجمعين » ؟ قيل : لأن « النفس ، والعين » يدلان على حقيقة الشيء ، و « كلهم ، وأجمعون » يدلان على الإحاطة والعموم ، والإحاطة والعموم يدلان على محاط^(٣) به فكان فيها معنى التبع ، و « النفس ، والعين » ليس فيها معنى التبع ، فكان تقديمها أولى ؛ ١٠ وقدّم « كلهم » على « أجمعين » لأن معنى الإحاطة في « أجمعين » أظهر منها^(٤) في « كلهم » لأن أجمعين من الاجتماع ، و « كل » لا اشتقاق له ؛ وأما ما بعد « أجمعين » فتبع لأجمعين^(٥) ، وإنما

(١) في (ق) و (ظ) : فنحو قولك .

(٢) وردت الألفاظ التسعة متعاطفة بالواو في (ق) و (ظ) .

(٣) وردت الجملة في (ق) و (ظ) كـ بلي : والإحاطة لا بد أن تقتضي محاطاً به ، فكان

(٤) في (ق) : منه .

(٥) في (ظ) زيادة قوله : نحو : أكتعين وأبصعين .

كان ذلك ^(١) لأنهم كرهوا إعادة لفظ ^(٢) « أجمعين » فزادوا ألفاظاً بعد « أجمعين » تبعاً له ^(٣) لأنها ^(٤) لا معنى لها سوى التبع ،
فلهذا وجب أن تكون بعد « أجمعين » .

فإن قيل : « أجمع ، وجمعا ، وجمع » هل هن ^(٥) معارف أم ^(٦) نكرات ؟ قيل : هي ^(٧) معارف ، والذي يدل على ذلك ، هـ
أنها تكون تأكيداً للمعارف ، نحو : « جا. الجيش أجمع ، ورأيت
القبيلة جمعا ، ومررت بين جمع » فلما كانت تأكيداً للمعارف ،
دل على أنها معارف .

فإن قيل : فلم كانت غير معروفة ^(٨) ؟ قيل : أما « أجمع »
فالتعريف ووزن الفعل ، وأما « جمعا » فلألني ^(٩) التأنيت ، نحو : ١٠
« صحراء » وأما « جمع » فالتعريف والعدل عن جمع ^(١٠) « جمعا »

(١) في (ق) و (ظ) : كذلك .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) : لها .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأنه .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) : هل هن .

(٦) في (ق) و (ظ) : أو .

(٧) في (ق) و (ظ) : لا بل معارف .

(٨) في (ق) و (ظ) : مصروفة وهو الصواب .

(٩) في (ق) : فلألف .

(١٠) في (ق) و (ظ) : عن جمع بوزن « صحاري » وقيل : للتعريف

والعدل عن جمع : « جمعا » .

وقياسه : « جمع : كحُمْر » فعدل وحركه ، فاجتمع فيه ^(١) العدل والتعريف ^(٢) . وأما « كلا » و« كلتا » ففيها أفراد لفظي ، وتثنية معنوية ، والذي يدل على ذلك ، أنها تارة يرجع ^(٣) الضمير إليها بالأفراد اعتباراً باللفظ ، وتارة بالتثنية اعتباراً بالمعنى ، قال الله تعالى : « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا » ^(٤) فرد الضمير ^(٥) إلى اللفظ فأفرد ، ثم قال الشاعر :

كلا أخوين ^(٦) ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيغم ^(٧)

وقال الآخر وهو الفرزدق ^(٨) :

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : فلذلك لم ينصرف ؛ والذي عليه الأكثر هو الأول .

(٣) في (ق) و (ظ) : يرد .

(٤) سورة الكهف (الآية : ٢٣) .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٦) في (ق) : كلا أخوين . وفي (ظ) : كلتا أخوين .

(٧) الشرى : موضع تنسب إليه الأسد ، يقال للشجعان : مامم إلا

أسود الشرى والضغم : العض الشديد ، ومنه سمي الأسد ضيغاً ،

بزيادة الياء ؛ والشاهد في أفراد « ذو » رداً إلى لفظ « كلا » . ولم

أقف على قائل البيت .

(٨) سقط من المخطوطين : وهو الفرزدق .

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلما وكلا أنفيها راب^(١)
فرداً إلى اللفظ والمعنى ، فقال « أقلما » اعتباراً بالمعنى ، وقال
« راب »^(٢) اعتباراً باللفظ ، والذي يدلُّ على أن الألف فيها ليست
للتثنية أنها لو كانت للتثنية ، لانقلبت في النصب والجر إذا
أضيفتا إلى المظهر ، لأن الأصل هو المظهر ، تقول « رأيت كلا
الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين ، ورأيت كلتا المرأتين ، ومررت
بكلتا المرأتين »^(٣) « فلو » كانت للتثنية ، لوجب أن تنقلب^(٤) مع
المظهر ، فلم ألم تنقلب دلُّ على أنها الألف المقصورة ، وليست للتثنية .
وذهب الكوفيون إلى أن^(٥) الألف فيها للتثنية ، واستدلوا
على ذلك بقول الشاعر :

١٠

- (١) في (ق) رابي وفي (ظ) راني ، وقد استشهد بالبيت على أن الضير
في (كلا وكلتا) تارة يفرد حملاً على اللفظ وتارة يثنى حملاً على المعنى ،
وقد اجتمعا في البيت . والضير في قوله (كلاهما) النخ لأم غيلان
عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق الأسيدي . والشعر للفرزدق يعتبر
به جريراً لتزويج ابنته للأبلق ، وفي ديوان الفرزدق : وقد شك ابن
بري في هذين البيتين أحدهما للفرزدق أم لجرير (يعني بيت الشاهد مع آخر
قبله) ، وكلا أنفيها راب : يريد أخذهما الربو من الماحكة والمارسة .
(٢) في (ق) ولم يقل : رايان ، وفي (ظ) : ولم يقل رايان .
(٣) سقط من (ظ) المثال الأخير .
(٤) في (ق) و (ظ) : ولو .
(٥) في (ق) : تقلب .
(٦) في (ق) إلى أنه مثنى وأن الألف ... وفي (ظ) : إلى أنه
مبي وأن ...

في كَلَّتِ رجليها سلامى واحدة كَلَّتَاها مقرونة بزائده^(١)

فأفرد في قوله « كَلَّتِ » فدلّ على أنّ « كَلَّتَا » مشنّى ،

واستدلوا على ذلك أيضاً بأنّ الألف فيها^(٢) تنقلب إلى الياء

في حال^(٣) النصب والجرّ إذا أضيفتا إلى المضمّر ، تقول :

« رأيت الرجلين كليهما » ومررت بالرجلين كليهما » وكذلك

تقول : « رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين^(٤) كليهما »

ولو كانت الألف المقصورة لم تنقلب ، كآلف^(٥) « عصا »

ونحوها^(٦) وما ذهب إليه الكوفيون ليس بصحيح ، فأما

استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدّم^(٧) : « في كَلَّتِ

رجليها سلامى واحدة » فلا حجة فيه ، لأنّه يحتمل أنّه حذف

الألف لضرورة الشعر ؛ وأما قولهم : إنّها تنقلب في حال^(٨)

(١) السّلامى على وزن جبارى - عظام صغار طول اصبع أو أقلّ في

اليد أو الرجل ، واجتمع سلاميات . قال في الدرر ، ولم أقف على

قاتل البيت ، وهو في صفة نعامة .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيها .

(٣) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٤) في (ق) و (ظ) : بها .

(٥) في (ق) و (ظ) : كما لم تنقلب ألف « عصا » .

(٦) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٧) سقط من (ق) و (ظ) : في البيت المتقدم .

النصب والجرّ إذا أضيفت إلى المضمّر ، قلنا إنّما قلبت مع المضمّر لأنها أشبهت ألف " : « إلى ، وعلى ، ولدى » فلهذا أشبهتها^(٢) قلبت ألفها مع المضمرياء ، كما قلبت ألف « إلى ، وعلى ، ولدى » مع المضمّر في « إليك ، وعليك ، ولديك » ووجه المشابهة بينها^(٣) وبين هذه الكلم ، أن هذه الكلم^(٤) يلزم دخولها على الاسم ، ولا تقع إلا مضافة ، كما أن هذه الكلم^(٥) لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع .

فإن قيل : فهل يجوز توكيد النكرة ؟ قيل : إن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة ، نحو : « جاءني رجل رجل » وإن كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك^(٦) ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، وذلك لأن كل واحدة^(٧) من هذه الألفاظ التي يؤكّد

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : شابهتها .

(٣) في (ق) و (ظ) بينها .

(٤) في (ق) و (ظ) : الكلمة .

(٥) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : يلزم دخولها على الاسم ، وإنما قلبت في حالة الجر والنصب دون الرفع ، لأن هذه الكلم لها حال

(٦) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٧) في (ق) و (ظ) : واحد .

بها معرفة ، فلا يجوز أن يجري على النكرة تأكيداً ، كما لا يجوز أن يجري ^(١) عليها وصفاً . وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ، واستدلوا على جوازه بقول الشاعر :

لكنته شاقه أن قيل ذار جب ياليت عدة حول كله رجب ^(٢)
فجر « كلاً » على التوكيد بحول ^(٣) ، وهذه ^(٤) نكرة ،
واستدلوا أيضاً بقول الشاعر :

إذا القعود كر فيها حفداً يوماً جديداً كله مطرداً ^(٥)
فأكّد « يوماً » وهو نكرة بـ « كله » ، واستدلوا أيضاً
بقول الآخر :

(١) في (ق) : تجري .

(٢) الشاهد في هذا البيت جواز توكيد النكرة كما ذهب إليه الكوفيون وهو شاذ في رأي البصريين الذين يشترطون اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف . وقد تابع بعض المحققين رأي الكوفيين إذا ما أفاد توكيد النكرة ؛ ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين .

(٣) في (ق) و (ظ) : حول .

(٤) في المخطوطتين : وهو .

(٥) القعود من الإبل ما يقتعه الراعي في كل حاجة وقيل هو البكر حين يركب ، وجمعه : قعدان وقعادين ، والحفد نوع من سير الإبل ، ويوم طراد ومطرد : كامل متم . ولم أقف على قائل هذا البيت .

وقد^(١) صرّت البكرة يوماً أجماعاً^(٢)

وما استدّلوا به من هذه الأبيات لا حجة فيه^(٣) ، أما قول الشاعر : « ياليت عدة حول كلاًه رَجَباً »^(٤) فالرواية : « ياليت عدة حول^(٥) كلاًه رَجَبٌ^(٦) » بالإضافة وهو معرفة لانكارة ، [و « رَجَباً » منصوب ، فإن القصيدة منصوبة]^(٧) . وأما قول الآخر « يوماً جديداً كلاًه مطرداً » فيحتمل أن يكون تأكيداً للمضمر في « جديد » والمضمرات لا تكون إلا معارف ، وكان

(١) في (ق) و (ظ) : « قد » والواو زائدة .

(٢) تمامه : حتى الضياء بالدجى تقفعا

والبكرة : الفتية من الإبل ، وصرّت : صوّتت ، والمعنى : أنهم

ظلوا يتمتعون عليها اليوم كلاًه حتى حل الظلام ، وروي البيت :

إنا إذا نُحطّافنا تقفعا قد صرّت البكرة يوماً أجماعاً

والحُطّاف حديدة موهجة تكون في جانبي البكرة ، والنفقة : تحريك

الشيء اليابس المهب ، والتفقع مطاوعه وانسجام المعنى على هذه

الرواية فيه تكلف . قال البغدادي : وهذا البيت مجهول لا يعرف

قائله حتى قال جماعة من البصريين انه مصنوع .

(٣) في (ظ) : لهم فيه .

(٤) في (ق) و (ظ) : رَجَبٌ .

(٥) في (ق) و (ظ) : حولي .

(٦) في (ظ) : رَجَباً .

(٧) سقط من (ق) ما بين القوسين .

هذا أولى لأنه أقرب إليه من اليوم ، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع . وأما قول الآخر « قد صرت البكرة يوماً أجمعا » فلا يعرف قائله ، فلا تكون^(١) فيه حجة ، ثم لو صححت هذه الأبيات على ما رووه^(٢) ، فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشدوذها .
• في بابها ، والشاذ لا يحتج به . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : يكون .

(٢) في (ق) و (ظ) : روا .

الباب الرابع والأربعون

باب الوصف

إن قال قائل : ما الغرض في الوصف ؟ قيل : التخصيص والتفضيل^(١) ، فإن كان معرفة ، كان الغرض من الوصف التخصيص ، لأن الاشتراك يقع فيها^(٢) ، ألا ترى أن المسمتين^(٣) يزيد ونحوه كثير ، فإذا قال « جاءني زيد » لم يعلم أيهم يريد ، فإذا قال « زيد العاقل ، أو العالم ، أو الأديب » وما^(٤) أشبه ذلك ، فقد خصته من غيره ؟ وإن كان الاسم نكرة ، كان الغرض من الوصف التفضيل^(٥) ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني رجل » لم يعلم أي رجل هو ، فإذا قلت : « رجل عاقل » فقد فضلته^(٥) على من ليس له هذا الوصف ، ولم تخصه ، لأننا نعني بالتخصيص شيئاً بعينه ، ولم يريد هنا .

(١) في (ق) و (ظ) : والتفضيل .

(٢) في (ظ) : فيها .

(٣) في (ظ) : المسمى .

(٤) في (ق) و (ظ) : أو ما .

(٥) في (ق) و (ظ) : فصلته عن ليس ...

فإن قيل : ففي كم حكماً^(١) تتبع الصفة الموصوف ؟ قيل :
في عشرة أشياء ، في رفعه ، ونصبه ، وجره ، وإفراده ، وتثنيته ،
وجمه ، وتذكيره ، وتأنيثه ، وتعريفه ، وتنكيره^(٢) .
فإن قيل : فإنه لم توصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة^(٣) بالمعرفة ،
وكذلك سائرهما ؟ قيل : لأن المعرفة ما خص الواحد^(٤) من
جنسه ، والنكرة ما كان شائناً في جنسه ، والصفة في المعنى هي
الموصوف ، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون^(٥) شائناً مخصوصاً ،
وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة^(٦) بالمعرفة ،
كان في وصف الواحد بالاثنين ، و^(٧) الاثنين بالجمع ، أشد استحالة ،
وكذلك سائرهما .

فإن قيل : فما العامل في الصفة ؟ قيل : هو^(٨) العامل في
الموصوف ، فإذا قلت^(٩) : « جاني زيد الظريف » كان العامل

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : تقديم وتأخير في ترتيبها وقد وردت معرفة
بالألف واللام : التعريف والتنكير . . .

(٣) في (ق) : أو النكرة .

(٤) في (ق) : واحداً .

(٥) في (ق) و (ظ) : أن يكون الشيء . . .

(٦) في (ق) و (ظ) : أو

(٧) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٨) في (ق) و (ظ) : قال .

فيه : جاني ، وإذا قلت^(١) : « رأيت زيدا الظريف » كان العامل فيه : رأيت ، وإذا قلت^(١) : « مررت بزيد الظريف » كان العامل فيه : الباء ، هذا مذهب سيويده ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع ، وإلى أن كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب ، وإلى أن كونه صفة لجرور أوجب له الجر ، والذي عليه الأكثر هو الأول ، وهو مذهب سيويده ، فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : قال .

الباب الخامس والأربعون

باب عطف البيان

إن قال قائل : ما الغرض في عطف البيان ؟ قيل : الغرض فيه رفع اللبس ، كما في الوصف ، ولهذا يجب أن يكون أحد الأسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به ليخصته من غيره ، لأنه لا يكون إلا بعد اسم مشترك ، ألا ترى أنك إذا قلت : « مررت بولدك زيد » قد خصصت ولداً واحداً من أولاده ، فإن لم يكن له إلا ولداً واحداً^(٢) ، كان بدلاً ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك . وعطف البيان يشبه البدل من وجه ، ويشبه الوصف من وجه ، فوجه شبهه للبدل^(٣) أنه اسم جامد كما أن البدل يكون اسماً جامداً ، ووجه شبهه للوصف^(٤) أن العامل فيه هو العامل في الاسم الأول ، والدليل على ذلك أنك تحماه تارة على اللفظ ، وتارة على الموضع ، فتقول :

(١) في (ق) و (ظ) : فقد .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولد واحد ، وقد سقط من (ق) : له .

(٣) في (ق) و (ظ) : بالبدل .

(٤) في (ق) و (ظ) : بالوصف .

« يا زيدُ زيدُ زيداً » فالرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع ،
قال الشاعر :

إني وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطَراً لقائل يا نصرُ نصرُ نصرًا^(١)
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من المطبوع كلام هو كما في (ق) و (ظ) : ويجوز أن يكون
« نصرًا » الثالث منصوباً على المصدر ، كأنه قال : انصر نصرًا ،
وهذا باب والبيت لرؤبة بن العجاج كما ذكر ذلك سيويه
والأعم والبغدادي وغيرهم ، ونسبه ابن هشام إلى ذي الرثمة ، وقد
استشهد به المؤلف على أن « نصر » الثانية و « نصرًا » الثالثة
معطوفتان على الأولى عطف بيان ، فرفعت الأولى على اللفظ ،
ونصبت الثانية على المحل ، وفي البيت وجوه كثيرة وأقوال متعددة
مستقصاة في كتاب سيويه (ج ١ / ٣٠٤) والحزاة (ج ٢ / ١٩٠)
والدرر اللوامع (ج ١ / ٢٠٥) .

الباب السادس والأربعون

باب البدل

إن قال قائل : ما الغرض في البدل ؟ قيل : الإيضاح ورفع

الالتباس ، وإزالة التوسع والمجاز .

• فإن قيل : فعلى كم ضرباً البدل ؟ قيل على أربعة أضرب :

بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل

الاشتمال ، وبدل الغلط . فأما بدل الكل من الكل فقولك^(١) :

« جاءني أخوك زيد ، ورأيت أخاك زيدا ، ومررت بأخيك زيد ،

قال الله تعالى : « أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

عَلَيْهِمْ »^(٢) . ، وبدل البعض من الكل كقولك : « جاءني بنو

فلان ناس منهم » ولا بد أن يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل منه ، قال

الله تعالى : « وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ »^(٣) . وأما قوله تعالى : « وَرَبِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »^(٤) فـ « من استطاع » بدل من

(١) في (ق) و (ظ) : فكقولك .

(٢) فاتحة الكتاب (الآيتان ٤ و ٥) .

(٣) سورة البقرة (الآية : ١٢٦) .

(٤) سورة آل عمران (الآية : ٩٧) .

- «الناس» وتقديره : « من استطاع سبيلاً منهم » فحذف الضمير للعلم به . وأما بدل الاشتغال فنحو قولك ^(١) : « سَابَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ » ويمجني عمرو عقله « ولا بدّ فيه أيضاً ^(٢) من ضمير ^(٣) يعاقله بالمبدل منه ، قال الله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ » ^(٤) فقوله « قتال فيه » بدل من الشهر ، والضمير فيه عائد إلى الشهر ، فأما قول الشاعر :

لقد كان في حولِ ثَوَابِ ثَوْبِهِ تقضى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ ^(٥)
والتقدير ^(٦) فيه : « ثَوْبُهُ فِيهِ » ^(٧) فحذف للعلم ^(٨) . فأما ^(٩) بدل الغلط ، فلا يكون في قرآن ، ولا كلام ^(١٠) فصيح ، وهو أن

-
- (١) في (ظ) : فقولك .
(٢) في (ق) و (ظ) : أيضاً فيه .
(٣) سقط من (ظ) : من ضمير .
(٤) سورة البقرة (الآية : ٢١٧) .
(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، والثواء : طول المقام ، من ثوى في المكان : أقام فيه ، واللبانات ج لبانة وهي الحاجة من غير فاقة ولكن من همة .
(٦) في (ق) و (ظ) : فالتقدير .
(٧) في (ق) و (ظ) : ثواب ثوبه فيه .
(٨) في (ق) و (ظ) : للعلم به .
(٩) في (ظ) : وأما .
(١٠) في (ق) : في كلام ..

يريد أن يلفظ بشيء ، فيسبق لسانه إلى غيره ، فيقول : « لقيت زيدا عمراً » فعمرو هو المقصود ، وزيد وقع في لسانه غلطاً به ^(١) ، فأتى بالذي قصده ، وأبدله من المغلوط به ، والأجود في مثل هذا أن يستعمل معه ^(٢) « بل » فيقول : « بل عمراً » .

٥ فإن قيل : فما العامل في البديل ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب جماعة منهم ^(٣) إلى أن العامل في البديل ^(٤) غير العامل في المبدل ، وهو جملتان ، ويحكى عن أبي علي الفارسي ^(٥) أنه ^(٦) قيل له : كيف يكون البديل إيضاحاً للمبدل وهو من غير جملته ؟ فقال : لما لم يظهر العامل في البديل ، وإنما دل عليه العامل ^(٧) في المبدل ، واتصل البديل بالمبدل في اللفظ ، جاز أن يوضحه ، والذي يدل على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل ^(٨) قوله تعالى : « وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ

(١) في (ق) : غلطاً ، وفي (ظ) : غلطاً به .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : من النحويين .

(٤) في (ق) : فيه .

(٥) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، كان إماماً كبيراً في

علم العربية وله فيه مصنفات كثيرة توفي عام (٨٢٧٧) .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) سقطت من (ظ) .

(٨) في (ظ) : البديل منه .

أُمَّةً وَاحِدَةً جَمَعْنَا لِنَنْ يَكْفُرَ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ مَغْفِرَةً مِنْ فَضْلِهِ»^(١)

فظهر اللام في بيوتهم وهي بدل من « مَنْ » ويدل^(٢) على أن البدل غير العامل في المبدل، قوله^(٣) تعالى: « قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا مِنْ آمَنَ مِنْهُمْ »^(٤)

- فظهر اللام مع « مَنْ » هو^(٥) بدل من « الذين استضعفوا »
فدل^(٦) على أن العامل في البدل غير العامل في المبدل؛ وذهب قوم إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل^(٧)؛ كما أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والأكثر على الأول. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سورة الزخرف (الآية : ٣٣) .

(٢) في (ق) و (ظ) : يدل .

(٣) في (ق) و (ظ) : ونحوه قوله .

(٤) سقط من الآية الكريمة في (ق) : الملائكة . . . من قومه . والآية من

سورة الأعراف (٧٥) .

(٥) في (ق) و (ظ) : وهو .

(٦) في (ق) و (ظ) : يدل .

(٧) في (ق) و (ظ) : المبدل منه .

الباب السابع والأربعون

باب العطف

إن قال قائل : كم حروف العطف ؟ قيل : تسعة : الواو ،
والفاء ، وثم ، وأو ، ولا ، وبل ، ولكن ، وأم ، وحتى .
فإن قيل : فلم^(١) كان أصل حروف العطف الواو ؟ قيل :
لأن الواو لا تدلّ على أكثر من الاشتراك فقط ، وأما غيرها
من الحروف فتدلّ^(٢) على الاشتراك ، وعلى معنى زائد على
ما سببها ، وإذا^(٣) كانت هذه الحروف تدلّ على زيادة معنى
ليس في الواو ، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد ، والباقي بمنزلة
المركب^(٤) ، والمفرد أصل للمركب^(٥) .

فإن قيل : فما الدليل على أن الواو تقتضي الجمع دون الترتيب ؟
قيل^(٦) : الدليل على ذلك قوله تعالى : **وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا**

(١) في (ق) و (ظ) : لم .

(٢) في (ق) و (ظ) : فبدل .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٤) في (ق) : وباقي الحروف بمنزلة المركب ، وقد سقطت كلها من (ظ) .

(٥) في (ق) : المركب .

(٦) في (ق) و (ظ) : قلنا .

وَقُولُوا حِطَّةٌ ۗ»^(١) وقال في موضع آخر : « وَقُولُوا حِطَّةً
وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ۗ»^(٢) ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما
جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى .
قال^(٣) لبيد :

- أغلي السباء بكل أدكن عاتق أو جونة قدحت وفض ختامها^(٤)
وتقديره : فض^(٥) ختامها وقدحت لأنه يريد بالجونة ههنا :
القدير ، وقدحت : أي غرقت ، والمعرفة يقال لها : المقدحة ،
وفض ختامها أي : كشف غطاؤها ، والغرف إنما يكون بعد
الكشف [هكذا ذكره الثميني^(٦) ، والأظهر أنه أراد بالجونة :
الحماية ، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بـ « المرتجل^(٧) » في ١٠

(١) سورة البقرة (الآية : ٥٨) .

(٢) سورة الأعراف (الآية : ١٦١) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وقال .

(٤) سَبَأًا سِبَاءً واستبأها : شراها ، وأغلي ثمها : جعله غالياً ،
والأدكن : الأغبر ، ويقال لجيد الشراب : عاتق ، والجون :
الأسود المشرب حمرة ، والأشجونة . يعني : زقاً قد صلح وجاد
في لونه ورائحته لعنته ، وتام المعنى في كلام المؤلف . وأما لبيد
فقد تقدم ذكره (في ص ١٩٣) .

(٥) في (ظ) : وفض .

(٦) في (ظ) : بـ « الجمل » .

شرح السبع الطول» [١١]. والذي يدل^(١) على أنها للجمع دون الترتيب قولهم: «المال بين زيد وعمرو»، كما يقال: «بينها» ويقال^(٢) «اختصم زيد وعمرو»، ولو كانت الواو تفيد الترتيب^(٣) لما جاز (أن يقال)^(٤) أن تقع ههنا، لأن هذا^(٥) الفعل لا يقع إلا من اثنين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، فدل على أنها تفيد الجمع دون الترتيب.

فأما «الفا» فإنها تفيد الترتيب والتعقيب، و«ثم» تفيد الترتيب والتراضي، و«أو» تفيد الشك والتخيير والإباحة، و«لا» تفيد النفي، و«بل» تفيد الانتقال من قصة إلى قصة أخرى، و«لكن» تفيد الاستدراك، وإنما تعطف في النفي دون الإثبات، بخلاف «بل» فإنها تعطف في النفي والإثبات معاً. فإن قيل: فلمَ جاز أن تستعمل «بل»^(٦) بعد النفي كـ «لكن»، ولم يجز أن تستعمل «لكن» بعد الإثبات كـ «بل»؟

(١) سقط من (ق) : ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : أيضاً .

(٣) في (ق) و (ظ) : وتقول .

(٤) في (ظ) : فيه للترتيب .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) ، ولعل ورودها هنا سهو .

(٦) سقطت من (ق) .

(٧) سقطت من (ظ) .

قيل : لأن « بل » إنما تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والنسيان لما قبلها ، وهذا إنما يقع في الكلام نادراً ، فاقصروا على حرف واحد ، وأما استعمال « لكن » فإثماً يكون بعد النفي ، فجاز أن يشترك^(١) معها فيه ، لأن الكلامين صواب ، ولا ينكر تكرار^(٢) ما يقتضي الصواب ، فإذلك افترق الحكم فيهما .

• وأما « أم » فتكون على ضربين : متصلة ، ومنقطعة ، فأما المتصلة فتكون بمعنى « أي » نحو : « أزيد عندك أم عمرو » أي : « أزيها عندك » . وأما المنقطعة فتكون بمنزلة^(٣) « بل والهمزة » كقولهم : « إزيها لا يبل أم شاء » والتقدير فيه « بل أهي شاء » كأنه رأى أشخاصاً فغاب على ظننه أنها إبل ، فأخبر بحسب ما غلب على ظننه ، ثم أدركه الشك ، فرجع إلى السؤال والاستنابات ، فكأنه^(٤) قال : « بل أهي شاء » ولا يجوز أن تقدر « بل » وحدها والذي يدل على ذلك^(٥) قوله تعالى : « أم له البنات والكم البنون »^(٦) ولو كان بمعنى « بل » وحدها لكان التقدير « بل له البنات ولكم

(١) في (ق) و (ظ) : تشترك .

(٢) في (ق) و (ظ) تكرير .

(٣) في (ق) : بمعنى .

(٤) في (ق) : كأنه .

(٥) في (ق) و (ظ) : عليه .

(٦) سورة الطور (الآية ٣٩) .

البنون» وهذا كفر محض^(١)، فدلّ على أنّها بمنزلة «بل والهمزة». فأمّا «إمّا» فليست حرف عطف، ومعناها كعنى «أو» إلا أنّها أقعد في باب الشكّ من «أو» لأنّ «أو» يمضي صدر كلامك^(٢) معها على اليقين، ثم يطرأ الشكّ^(٣) من آخر الكلام إلى أوله، وأمّا «إمّا» فيبنى الكلام^(٤) معها من أوله على الشكّ؛ وإنّما قلنا إنّها^(٥) ليست حرف عطف، لأنّ حرف العطف لا يخلو إمّا أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، فإذا قلت: «قام إمّا زيد وإمّا عمرو» لم تعطف مفرداً على مفرد، ولا جملة على جملة، ثم لو كانت حرف عطف لما جاز أن يتقدّم على الاسم، لأنّ حرف العطف لا يتقدّم على المعطوف عليه، ثم لو كانت أيضاً حرف عطف لما جاز أن يجمع بينها^(٦) وبين الواو، فلما جمع بينها، دلّ على أنّها ليست حرف عطف، لأنّ حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه
تصيب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : الكلام .

(٣) زاد في (ظ) : فيسري الشك من . . .

(٤) في (ق) و (ظ) : كلامه .

(٥) سقطت من (ق) .

(٦) في (ق) و (ظ) : بينها .

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

- إن قال قائل : كم العلل التي تمنع الصرف ؟ قيل : تسع ، وهي :
- وزن الفعل ، والوصف ، والتأنيث ، والألف والنون الزائدتان ،
والتعريف ، والعجمة ، والعدل ، والتركيب ، والجمع^(١) ، ويجمعها •
بيتان من الشعر وهي^(٢) .

- جمع ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها^(٣) ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب
فإن قيل : ومن أين كانت هذه العلل فروعاً ؟ قيل : لأن وزن
الفعل فرع على وزن الاسم ، والوصف فرع على وزن^(٤) الموصوف ،
والتأنيث فرع على التذكير ، والألف والنون الزائدتان فرع لآتيها
تجريان مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليها ،
ألا ترى أنه لا يقال : « عطشانة » و « سكرانة » كما لا يقال « حمراء

(١) في (ق) و (ظ) : والجمع والتركيب .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ظ) : بعدما وهو سهو .

(٤) في (ق) و (ظ) : على الموصوف .

وصفراة ، ، والتعريف فرع على التنكير ، والمعجمة فرع على العربية ، والجمع فرع على الواحد ، والعدل فرع لأنه متعلق بالمدول عنه ، والتركيب فرع على الأفراد ، فهذا وجه كونها فروعا .

٥ فإن قيل : فلمَ وجب أن تكون هذه العال تمتع الصرف ؟
قيل : لأنها لما كانت فروعا على ما بيننا ، والفعل فرع على الاسم ، وهو أثقل من الاسم لكونه فرعاً ، (فقد ^(١) أشبهت الفعل ^(٢)) ، فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه العال ، وجب أن يمتنع من الصرف ^(٣) ، لشبهه بالفعل ^(٤) .

١٠ فإن قيل : فلمَ لم يمتنع ^(٥) الصرف بعلة واحدة ؟ قيل : لأن الأصل في الأسماء ^(٦) الصرف ، ولا يمتنع من الصرف ^(٧) بعلة واحدة ، لأنها لا تقوى على نقله عن أصله ، إلا أن تكون العلة

(١) في (ظ) : وقد .

(٢) جاء ما بين التوسين قبل قوله : والفعل فرع على الاسم . . في (ق)

(٣) في (ظ) : يمتنع الصرف .

(٤) في (ظ) : شبه الفعل .

(٥) في (ق) و (ظ) : يمتنع .

(٦) في (ظ) : الاسم .

(٧) في (ق) : فلا يمتنع الصرف ، وفي (ظ) : ولا يمتنع الصرف .

تقوم مقام علتين ، فيثني تمنع^(١) من الصرف بعلّة واحدة ، لقيام
علّة مقام علتين^(٢) .

فإن قيل : لم تمنع ما لا ينصرف التنوين والجرّ ؟ قيل : لوجهين
(أحدهما) أنه إنما تمنع من التنوين لأنه علامة التصرف^(٣) فلما

- وجد ما يوجب منع التصرف^(٤) وجب أن يحذف ، ومنع الجرّ تبعاً له .
(والوجه الثاني)^(٥) أنه إنما تمنع الجرّ أصلاً لا تبعاً له^(٦)
لأنه إنما تمنع من الصرف لأنه أشبه الفعل ، والفعل ليس فيه^(٧)
جرّ ولا تنوين ، فكذلك^(٨) أيضاً ما أشبهه .

فإن قيل : فلم حمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف ؟

- قيل : لأنّ بين الجرّ والنصب مشابهة ، ولهذا حمل الجرّ على
النصب^(٨) في التثنية ، وجمع المذكر ، والمؤنث السالم ، فلما

(١) في (ق) و (ظ) : يمنع .

(٢) سقط من (ن) فسم كبير يتدّى هنا ويتهي في منتصف باب
الشرط والجزاء .

(٣) في (ظ) : الصرف .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) سقطت من (ظ) .

(٦) في (ظ) : له .

(٧) في (ظ) : وكذلك .

(٨) في (ظ) : ولهذا حمل على الجرّ في التثنية .

حمل الجرّ على النصب ^(١) في تلك المواضع ، فكذلك يحمل ^(٢)
الجرّ على النصب ههنا .
فإن قيل : فلمَ كان جميع ^(٣) ما لا ينصرف في المعرفة ،
ينصرف ^(٤) في النكرة إلا خمسة أنواع : « أفعل » إذا كان ^(٥)
نعتاً نحو « أزهر » ، وما كان آخره ألف التانيث نحو « حبل » ،
وحرّاً . « وما كان على « فلان » مؤنثه « فعلى » نحو :
« سكران وسكرى » ، وما كان جمعاً بعد ألفه حرفان ، أو ثلاثة
أوسطها ساكن ، نحو « مساجد » و« قناديل » ، وما كان معدولاً
عن العدد نحو « مثنى » و« ثلاث » و« ربيع » ^(٦) وأشباهه ^(٧) ؟ قيل :
أما « أفعل » فإيّا لم ينصرف معرفة ولا نكرة ، لأنه إذا كان
معرفة فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل ، وإذا كان نكرة
فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل ؛ وذهب أبو الحسن الأخفش
إلى أنه إذا سمي به ثم نكر انصرف ، لأنه لما سمي به زال

-
- (١) في (ظ) : النصب على الجر .
(٢) في (ظ) : حمل .
(٣) في (ظ) : جمع .
(٤) في (ظ) : ينصرف .
(٥) سقط من (ظ) : إذا كان
(٦) سقطت من (ظ) .
(٧) في (ظ) : وما أشبه ذلك .

عنه الوصف ، وإذا ^(١) نكّر بقي وزن الفعل وحده ، فوجب أن ينصرف ، والصحيح أنه لا ينصرف ، لأنه إذا نكّر رجع إلى الأصل وهو الوصف ، فيجتمع فيه علتان ، وهو ^(٢) وزن الفعل والوصف ، كما أنهم صرفوا قولهم « مررت بنسوة أربع » وإن كان على وزن الفعل وهو صفة ، إلا أن ^(٣) الأصل أن يكون اسماً لا صفة مراعاة للأصل ، فكذلك هنا نزاع في أصله في الوصف وإن كان قد سمي به . وأما ما كان آخره ألف التانيث ، فإنما لم ينصرف ^(٤) لأنه مؤنث ، وتانيثه لازم ، فكأنه أثبت مرتين ، فهذا لا ^(٥) ينصرف ، لأن العلة فيه قامت مقام علتين . وأما ما كان على « فلان » ^(٦) مؤنثه « فعلى » نحو « سكران وسكرى » فلأن ^(٧) الألف والنون فيه أشبهتا ألفي التانيث ، نحو « حمراء » وذلك من وجهين : (أحدهما) امتناع دخول تاء التانيث .

(١) في (ظ) : فإذا .

(٢) مقط من (ظ) : علتان وهو .

(٣) في (ظ) : لأن .

(٤) في (ظ) : ينصرف البتة .

(٥) في (ظ) : لم .

(٦) في (ظ) : لأن .

- (والثاني) أن بناء مذكرة مخالف لبناء مؤنثه ، وإن ^(١) لم يكن له مؤنث على ^(٢) فعلى نحو «عثمان» فإنه لا ينصرف معرفة ، وينصرف نكرة ، وليس من هذه الأنواع . وأما ما كان جمعاً بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ، فإنما منع من الصرف البتة ، وذلك لأربعة أوجه ذكرها الثميني ^(٣) :
- ٥ (الوجه الأول) أنه لما كان جمعاً لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جمع مرتين .
- (والوجه الثاني) أنه جمع لا نظير له في الآحاد ، فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية .
- ١٠ (والوجه الثالث) أنه جمع ولا يمكن أن يكسر مرة ثانية ، فأشبهه الفعل ، لأن الفعل لا يدخله التنكير ^(٤) .
- (والوجه الرابع) أنه جمع لا نظير له في الأسماء العربية فجرى مجرى الاسم الأعجمي ، لأن الأعجمي يكون على غير وزن العربي ، والوجهان الآخران يرجعان إلى الأوائين . وأما
- ١٥ ما كان معدولاً عن العدد ، نحو «مثنى ، وثلاث» ، فإنما منع الصرف في النكرة وذلك للعدل والوصف ، وقيل : لأنه

(١) في (ظ) فإن .

(٢) سقط من (ظ) : مؤنث .

(٣) هو عمر بن ثابت نحوي ضريب أخذ العربية عن ابن جني ، ينسب

إلى ثمانين وهي بليدة بالوصل بنيت بعد الطوفان ، توفي عام (٨٤٤٢)

(٤) في (ظ) : التكسير وهو الصواب .

عُدل عن اللفظ والمعنى ، فأما عدله في اللفظ فظاهر ، وأما عدله في المعنى ، فلأن العدد يراد به قبل العدد الدلالة على قدر المعدود ، ألا ترى أنك إذا قلت : « جاءني اثنان أو ثلاثة » أردت قدر ما جاءك ، وإذا قلت « جاءني مشني وثلاث » ، لم يجز حتى يتقدم قبله جمع لتدل^(١) بذكر المعدود على الترتيب ، فتقول « جاءني القوم مشني مشني ، وثلاث ثلاث » أي : « اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة » ؟ فدل على أنه معدول من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة .

فإن قيل : قليم دخل جمع^(٢) ما لا ينصرف الجرّ مع الألف واللام ، أو الإضافة ؟ قيل : لثلاثة أوجه :
١٠ (الوجه الأول) أنه^(٣) أمن فيه التنوين ، لأن الألف واللام والإضافة لا تكون مع التنوين ، فلهذا لا وجدت مع التنوين أمن فيه التنوين^(٤) ، فدخله الجرّ في موضع الجرّ .

(١) في (ظ) : يقدم قبله جمعا ليدل .

(٢) سقطت من (ظ) وسقوطها أولى .

(٣) في (ظ) : لأنه .

(٤) هكذا وردت في المطبوع ، والصحيح ما جاء في (ظ) وهو قوله :

فما وجدت أمن فيه التنوين .

(والوجه الثاني) أن الألف واللام والإضافة قامت مقام التنوين ، ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجر ، فكذلك مع " ما قام مقامه .

(والوجه الثالث) أنه بالألف " واللام والإضافة بعد عن شبه الفعل ، فلما بعد عن شبه الفعل دخل الجر في موضع الجر ، لأنه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة ، فهذا المعنى دخله الجر مع الألف واللام والإضافة . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : أن الألف . وهو سهو .

الباب التاسع والأربعون

باب إعراب الأفعال وبنائها

إن قال قائل : لم كانت الأفعال ثلاثة : « ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل » ؟ قيل : لأن الأزمنة ثلاثة^(١) ، ولما كانت ثلاثة وجب أن يكون^(٢) الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل .

فإن قيل : فلم بُني الفعل الماضي على حركة ، ولم كانت الحركة فتحة ؟ قيل : إتمام بني الفعل أولاً ، لأن الأصل في الأفعال البناء ، وبني على حركة ، تفضيلاً له على فعل الأمر ، لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة^(٣) نحو قولك : « مررت برجلٍ ضربَ » كما تقول « مررت برجل ضاربٍ » ، فأشبهه^(٤) أيضاً ما أشبه الأسماء في الشرط والجزاء ، فأنتك تقول : « إن فعلتَ فعلتُ » والمعنى فيه « إن تفعلَ أفعَلْ » ، فلهذا قام الماضي

(١) في (ظ) : لأن الأزمنة لا . . .

(٢) في (ظ) : تكون .

(٣) في (ظ) : الصفة .

(٤) في (ظ) : وأشبه .

مقام المستقبل ، والمستقبل قد أشبه الأسماء ، وجب أن يبنى على حركة ، تفضيلاً له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا أشبه ما أشبهها . وإنما كانت الحركة فتحةً لوجهين : (أحدهما) أن الفتحة أخف الحركات ، فلما وجب بناؤه

على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات .

(والوجه الثاني) أنه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، فبطل " أن يبنى على الكسر ، لأن الكسر ثقيل ، والفعل ثقيل ، والثقل لا ينبغى أن يبنى على ثقيل ، وإذا كان الجرم لا يدخله ، وهو غير لازم لثقله ، فالأولى يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الأولى ؛ وإذا بطل أن يبنى على الكسر ، بطل أن يبنى على الضم أيضاً لثلاثة أوجه : (الوجه الأول) أن الضم أثقل ، وإذا بطل أن يبنى على الثقيل ، فالأولى " يبنى على الأثقل أولى .

(والوجه الثاني) أن الضم أخو الكسر ، لأن الواو أخت

الياء ، ألا ترى أنها يجتمعان في الرفع نحو " قوله :

ولا تكثر على ذي الضغن عتبا ولا ذكرَ التجرم للذنوب

ولا تسأله عما سوف يبدي ولا عن عيبه لك بالمغيب

(١) في (ظ) : بطل .

(٢) في (ظ) : فالأولى .

(٣) في (ظ) : في نحو .

- متى تك في صديقٍ أو عدوٍ تجبرك الميرون عن القلوب^(١)
(والوجه الثالث) إنما لم يبن على الضم ، لأن^(٢) من
العرب من يجتزى بالضمّة عن الواو ، فيقول في قاموا :
« قام » ، وفي كانوا « كان » قال الشاعر :
فلو أن الأطباء^(٣) كان حولي وكان مع الأطباء الشفاء^(٤) .
وإذا بطل أن يبنى على الكسر والضم ، وجب أن يبنى على الفتح .
فإن قيل : فلم يبن فعل الأمر على الوقف ؟ قيل : لأن
الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء أن يكون على
الوقف ، [فبنى على الوقف^(٥)] لأنه الأصل . وذهب^(٦) .
الكوفيون إلى أنه معرب ، وإعرابه الجزم ، واستدلوا على
ذلك من ثلاثة أوجه :

-
- (١) الأبيات لزهير بن أبي سلمى وقد مرت ترجمته (ص ٢٧٢) .
(٢) في (ظ) : لأنه .
(٣) في (ظ) الأطباء وهو الصحيح لسلامة الوزن .
(٤) للبيت رواية أخرى وتمة :
فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الشفاء
إذا ما أذهبوا الماء بقلي وإن قيل الشفاء هم الأسماء
وروي « وكان مع الأطباء الأسماء » والطب - بالكسر - الحذق ،
والطبيب : الحاذق ، ولم أعر على قائل البيتين .
(٥) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
(٦) في (ظ) : وقد ذهب .

(الوجه الأول) أنهم قالوا إنما قلنا إنه معرب
بجزوم ، لأن الأصل في : « قُم » ، واذهب : لتقم ،
ولتذهب ، قال الله تعالى : « قَبِذْكَ فَلْيَقْرَحُوا ^(١) هُوَ خَيْرٌ
مِمَّا يَحْتَمُونَ ^(٢) » وذكر أنها قراءة النبي ﷺ ، وقد روي عن النبي ﷺ
أنه قال في بعض معازيه « لتأخذوا مصافكم » فدل على أن
الأصل في « قُم » : لتقم ، واذهب : لتذهب ، إلا أنه لما
كثر ^(٣) كلامهم ، وجرى على ألسنتهم ، استقلوا بجي اللام فيه
مع كثرة الاستعمال فيه ^(٤) ، فحذفوه ^(٥) مع حرف المضارعة
تخفيفاً ، كما قالوا « إيش » والأصل فيه « أي شيء » ، وكقولهم
« ويلمته » والأصل فيه « ويل أمه » فحذفوا كثرة الاستعمال ،
فكذلك هنا .

(والوجه الثاني) أنهم قالوا : أجمعنا على أن فعل
النهي معرب بجزوم ، نحو : « لا تقم ، ولا تذهب »
فكذلك فعل الأمر نحو « قُم » ، واقعد ^(٦) ، لأن النهي ضد

(١) في (ظ) : فلتقرحوا .

(٢) سورة يونس (الآية : ٥٨) .

(٣) في (ظ) : كثر في .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : فحذفوها .

(٦) في (ظ) : واذهب .

الأمر ، وهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره
(والوجه الثالث^(١)) أنهم قالوا : الدليل على أنه مجزوم أنك
تقول في المعتل : « اعزُّ ، ارم ، اخش » فتحذف الواو ،
والياء ، والألف ، كما تقول « لم ينزُّ ، لم يرم ، لم يخش^(٢) »
فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة ، وقد يجوز إعمال حرف
الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :
محمَّدٌ تفقدنفسك كلُّ نفس إذا ما خفت من أمرٍ تبالا^(٣)
وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد^(٤) ، وقولهم : إن
الأصل في « قم : لتقم ، واذهب : لتذهب » إلا أنهم
حذفوه^(٥) لكثرة الاستعمال ، قلنا : ليس كذلك ، وأنه^(٦)
لو كان الأمر كما زعمتم ، لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله ،

(١) في (ظ) : الثاني وهو سهو من النسخ .

(٢) في (ظ) : ولم . . . ولم .

(٣) التبال : سوء العاقبة كالوبال ، والشاهد في البيت إضمار لام الأمر
مع بقاء عملها وهو من الضرورات وينسب البيت لحسان بن ثابت
شاعر الرسول والمتوفى عام (٥٥٤) وقيل هو لأبي طالب
عم الرسول المتوفى عام (٥٥٣) أو للأعشى ميمون بن قيس
المتوفى عام (٥٧) وقيل : إن قائه مجهول .

(٤) في (ظ) وما . . . فاسد .

(٥) في (ظ) : أنه حذف .

(٦) في (ظ) : فإنه .

دون ما لا يكثر استعماله ، فلما قيل : « اقعنس »^(١) ، واحرنجم^(٢) ،
واعلوط^(٣) ، وما أشبه ذلك بال حذف ، ولا يكثر استعماله دلّ على فساد
ما ذهبوا إليه . فقولهم^(٤) « إن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك
فعل الأمر ، قلنا : هذا فاسد »^(٥) ، لأن فعل النهي في أوله
حرف المضارعة ، الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب
فكان معرباً ، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة
الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الإعراب ، فكان
باقياً على أصله . وقولهم : إنه يحذف الواو والياء والألف ،
نحو « اغز » ، ارم ، اخش ، كما تقول : « لم يغز » ، لم يرم ،
لم يجش^(٦) » فنقول : إنما حذف هذه الأحرف^(٧) للبناء
لا للإعراب ، حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح ، حملاً للفرع

(١) اقعنس : تأخر ورجع إلى خلف ، واقعنس : الشديد وقيل
التأخر .

(٢) احرنجم : اجتمع من قولهم : حرجت الإبل فاحرنجمت إذا رددت
بعضها على بعض .

(٣) اعلوطني الرجل : لزمني ، واعلوط فلان رأسه : ركب رأسه
وتقحم على الأمور بغير روية .

(٤) في (ظ) : وقولهم .

(٥) في (ظ) : قياس فاسد .

(٦) في (ظ) : « لم يغز » ، ولم يرم .

(٧) في (ظ) : الحروف .

على الأصل ، والذي يدل على ذلك ^(١) صحة ما ذكرناه أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف ^(٢) ، فحروف الجزم أولى ، وأما البيت الذي أنشدوه ، (وهو قوله) ^(٣) :

محمد فقد نفسك كل نفس

- فقد أنكره أبو العباس المبرد ، ولو سلمنا صحته ، فنقول :
قوله « فقد نفسك كل نفس » ^(٤) لم تحذف الياء للجزم بلام مقدر ، وإنما حذفت الياء للضرورة ، اجتزاء بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى ، وإن سلمنا أن الأصل « لتقد » وأنه مجزوم بلام مقدر ، غير ^(٥) أنا نقول : إنما حذفت اللام لضرورة الشعر ، وما حذف للضرورة لا يجوز أن تجعل ^(٦) أصلاً يقاس عليه ، وقد بينا هذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافية .

فإن قيل : فلم أعرب الفعل المضارع ؟ قيل : لأنه أشبه الأسماء .

(١) سقط من (ظ) كلمة « ذلك » وسقطها الصحيح .

(٢) سقطت من (ظ) وهو سهو .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) سقط من (ظ) : كل نفس .

(٥) في (ظ) : إلا .

(٦) في (ظ) : يجعل .

من الخمسة الأوجه التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب ، وإعرابه :
الرفع ، والنصب ، والجزم ؛ فأما الرفع فلقيامه مقام الاسم
وقد ذكر^(١) أيضاً في صدر الكتاب ، وأما النصب والجزم
فسنذكرهما أيضاً فيما بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى .

• فإن قيل : فلم قالوا « هو يغزو ، ويرمي ، ويخشي » فأثبتوا
الواو والياء والألف ساكنة في حالة الرفع ، وحذفوها في حالة
الجزم ، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب ، فسوّوا^(٢) في
« يخشي » بين النصب والرفع ؟ قيل : إنما أثبتوها ساكنة في الرفع ؟
لأن الأصل أن يقال « هو يغزو ، ويرمي ، ويخشي » بضم الواو في
١٠ « يغزو » والياء في « يرمي ، ويخشي » إلا أنهم اسنقلوا الضمة على
الواو من « يغزو » وعلى الياء من « يرمي » فحذفوها ،
فبقيت^(٣) الواو من « يغزو » ساكنة ، وكذلك الياء من « يرمي »
وأما الياء من « يخشي » فانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما
١٥ قبلها ، وإنما حذفوا هذه الحروف في الجزم لأنها أشبهت
الحركات ، ووجه الشبه من وجهين :

(أحدهما) أن هذه الحروف مركبة من الحركات على قول

(١) في (ظ) : ذكرناه .

(٢) في (ظ) : وسووا .

(٣) في (ظ) : قبتت .

بعض النحويين ، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينها^(١) .

(والوجه الثاني) أن هذه الحروف هنا^(٢) لا تقوم بها الحركات ، كما أن الحركات كذلك ، وكما أنها تحذف للجزم ، فكذلك هذه الحروف ، وقد حكى عن أبي بكر ابن السراج أنه شبه الجازم بالدواء ، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء ، وكما أن الدواء إذا^(٣) صادف فضلة حذفها ، وإن لم يصادف فضلة^(٤) أخذ من نفس الجسم ، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل ، إن وجد حركة أخذها ، وإلا أخذ من نفس الفعل ، وسهل حذفها وإن كانت أصلية لسكونها ، لأنها^(٥) بالسكون تضعف ، فتصير في حكم الحركة ، فكما^(٥) أن الحركة تحذف ، فكذلك هذه الحروف . وإنما فتحوا الواو والياء في « يغزو » ويرمي . في النصب لحقة الفتحة ، فانقلبت^(٦) الياء

(١) في (ظ) : بينها المشابهة .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ظ) : إن .

(٤) سقطت من (ظ) .

(٥) في (ظ) : وكما .

(٦) في (ظ) : وانقلبت .

في نحو^(١) « ينجشى » ألفاً ، لتحركها في النصب ، وانفتاح ما قبلها ،
كما قبلناها في حالة الرفع لتحركها بالضم في الأصل وانفتاح
ما قبلها .

فإن قيل : فلم كانت الخمسة الأمثلة نحو : « يفعلان ، وتفعلان ،
ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين » في حالة الرفع بثبوت النون ،
وفي حالة النصب والجزم بحذفها ؟ قيل : لأن هذه الأمثلة ،
لما وجب أن تكون معربة لم يمكن أن تجعل اللام حرف
الإعراب ، وذلك لأنه من الإعراب الجزم ، فلو أنها حرف
إعراب لوجب أن يسقط^(٢) في حالة الجزم ، فكان^(٣) يؤدي
١٠ إلى أن يحذف ضمير الفاعل ، وذلك لا يجوز ، ولم يمكن أيضاً
أن يجعل الضمير حرف الإعراب ، لأنه في الحقيقة ليس بجزم^(٤)
الفعل ، وإنما هو قائم بنفسه في موضع رفع ، لأنه فاعل
فلا يجوز أن يجعل حرف إعراب لكلمة أخرى ، فوجب أن
يكون الإعراب بعدها ، فزادوا النون لأنها تشبه حروف
١٥ المد واللين ، وجعلوا ثبوتها علامة للرفع ، والحذف علامة للنصب

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) : تكن .

(٣) في (ظ) : وكان .

(٤) في (ظ) : مجزوم .

والجزم^(١) ، وإنما جعلوا الثبوت^(٢) علامة للرفع ، والحذف علامة للجزم والنصب ، ولم يكن بعكس ذلك ، لأن الثبوت أول ، والحذف طارٍ عليه ، كما أن الرفع أول ، والجزم والنصب طاريان^(٣) عليه ، فأعطوا الأول الأول ، والطارى الطارى ، والنصب فيها محمول على الجزم ، لأن الجزم في الأفعال ، نظير الجر في الأسماء ، وكما أن النصب في التثنية والجمع محمول على الجر ، فكذلك النصب هنا محمول على الجزم .

فإن قيل : فلم استوى النصب والجزم في قولهم : « أنت تفعلين » للواحدة ، وليس في الأسماء الآحاد ما حمل نصبه على جره ؟ قيل : لأن قولهم « أنت تفعلين » يشابه لفظ الجمع ، ألا ترى أن الجمع في حالة النصب والجر يكون في آخره ياء قبلها كسرة ، وبعدها نون ، كقولهم^(٤) « تفعلين » فلما أشبه لفظ الجمع ، حمل عليه ، ولهذا فتحت النون منه حملاً على الجمع أيضاً ، وكذلك كسروا النون في « يفعلان » وفتحوها من « يفعالون » حملاً على تثنية الأسماء وجمعها . وهذه الأمثلة ١٥

(١) في (ظ) : وحذفها علامة للجزم والنصب .

(٢) في (ظ) : وإنما جعل التثنية وهو سهو .

(٣) في (ظ) : طاري وهو سهو .

(٤) في (ظ) : كقولك .

معربة ، لاحرف إعراب لها ، وذلك لما بيننا من استحالة جعل اللام أو الضمير أو النون حرف الإعراب ، وليس لها نظير في كلامهم .

فإن قيل : فهلاً كان « يفعلان » ويفعلون « تثنيةً وجمعاً » لـ « يفعل »^(١) كما كان « زيدان ، وزيدون » تثنيةً وجمعاً لـ « زيد » ؟ قيل : لأنّ الفعل لا يجوز تثنيته ، ولا جمعه ، وإنما لم يجز ذلك لأربعة أوجه :

(الوجه الأول) أنّ الفعل يدلّ على المصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع ، لأنّه يدلّ على الجنس ، إلاّ أن تختلف أنواعه ، فيجوز تثنيته وجمعه ، فلما كان الفعل يدلّ على المصدر المبهم^(٢) الدالّ على الجنس ، لم يجز تثنيته ولا جمعه .

(والوجه الثاني) أنّ الفعل لو جازت تثنيته مع الاثنين ، وجمعه مع الجماعة ، لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد ، فكان يجوز أن يقال « زيد قاما ، وقاموا » إذا فعل ذلك مرتين أو مرارا ، فلما لم يجز ذلك دلّ على أنه لا يثنى ولا يجمع .

(والوجه الثالث) أنّ الفعل ليس بذات يقصد إليها بأن

(١) في (ظ) : يفعلن وهو سهو ظاهر .

(٢) سقطت من (ظ) .

يضم إليها غيرها ، كما يكون ذلك في الأسماء ، فلذلك لم يُشَنَّ ،
ولم يجمع .

(والوجه الرابع) أن الفعل يدلّ على مصدرٍ ، وزمانٍ ،
فصار في المعنى كأنه اثنان ، فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنى
كذلك^(١) لا يجوز تثنية الفعل .

فإن قيل : أليس الألف في « يفعلان » تدلّ على التثنية ،
والواو في « يفعلون » تدلّ على الجمع ؟ قيل : الألف والواو
تدلان على التثنية والجمع ، لكن^(٢) على تثنية الضمير وجمعه ،
لا على تثنية الفعل وجمعه لما^(٣) بيّنا . فاعرفه تصبّ إن شاء
الله تعالى .

١٠

(١) في (ظ) : فكذلك .

(٢) في (ظ) : ولكن .

(٣) في (ظ) : على ما .

الباب الخمسون

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

إن قال قائل : لم يجب أن تعمل « أن ، ولن ، وإذن ،
وكي » النصب ؟ قيل : إنما يجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل ،
• ووجب أن يكون عملها النصب لأن « أن » الحفيفة تشبه
« أن » الثقيلة ، و « أن » الثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك
« أن » هذه يجب أن تنصب الفعل ، وحملت « لن » ،
وإذن ، وكى ، على « أن » ، وإنما حملت عليها لأنها تشبهها ،
ووجه الشبه بينها أن « أن » الحفيفة تخلص الفعل المضارع
للاستقبال ، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال ،
فلمّا اشتركا في هذا المعنى حملت عليها . ويجكى عن الخليل بن
أحمد^(١) أنه قال^(٢) : لا ينصب من الأفعال إلا بـ « أن » ،
مظهرة أو مقدرة ، والأكثر على خلافه . وتكون « أن »
مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « أن

(١) من أئمة اللغة والادب ، وضع علم العروض ، وكان أستاذ سيويه ،

ولد وتوفي في البصرة (١٠٠ - ٨١٧٠) .

(٢) في (ظ) : الخليل أنه لا ينصب شيء من ...

تفعل كذا خيرٌ لك ، يعني^(١) كان التقدير ، « فملك كذا خير لك » وما أشبه ذلك . وأما « لن » ففيها قولان ، فذهب الخليل إلى أنها مركبة من كلمتين ، وأصلها « لا أن » فحذفوا الألف من « لا » ، والهمزة من « أن » لكثرة الاستعمال ، [كقولهم « ويل أمه^(٢) »] ويده ، وركبوا إحداهما مع الأخرى ، فصار « لن » . وذهب سيبويه إلى أنها ليست مركبة من كلمتين ؛ بل هي بمنزلة شيء على حرفين ، ليس فيه زيادة ؛ قال سيبويه : « ولو كانت على ما يقول الخليل ، لا قلت « أما زيداً فلن أضرب » لأن ما بعد « أن لا يعمل في ما قبلها » ويمكن أن يعتذر عن الخليل بأن يقال إن الحرف^(٣) إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب ، عما كانت عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن « هل » لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، وإذا ركبت مع « لا » ودخلها معنى التخصيص جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، فيقال : « زيداً هلاً ضربت » فكذلك هنا ؟ ويمكن أن يقال على هذا أيضاً^{١٥} أن « هلاً » ذهب منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغير

(١) سقط الفعل من (ظ) .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين الكبيرين .

(٣) في (ظ) : الحروف .

حكما ، وأما « لن » فعنى النبي باقٍ فيها ، فينبغي ألا يتغير حكما . وأما « إذن » فتستعمل على ثلاثة أضرب : (الأول) أن تكون عاملة ، وهو أن يدخل على الفعل المضارع فيراد به الاستقبال ، ويكون جواباً ، نحو أن يقول القائل : « أنا أزورك » فتقول : « إذن أكرمك » ، فيجب إعمالها لا غير .

(والثاني) أن يدخل عليها الواو والفاء للمطف ، فيجوز إعمالها وإهمالها ، نحو ^(١) قولك : « إن تكرمني : أنا أكرمك وإذن أحسن إليك ^(٢) » ، فيجوز إعمالها فتنصب الفعل بعدها ، كما لو ابتدأت بها ، فترجع إلى القسم الأول ، ويجوز إهمالها فترفع الفعل بعدها ، لأنها ^(٣) مع الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فيه « أنا إذن أكرمك » ، وأحسن إليك ^(٤) فرجع إلى القسم الثالث .

(والثالث) أن تدخل بين كلامين أحدهما متعلق ^(٥) بالآخر ،

(١) في (ظ) : وذلك نحو .

(٢) جاء التال في (ظ) : « أنا إذن أكرمك ، وإذن أحسن إليك »

(٣) في (ظ) : لأنه « أي الفعل » .

(٤) في (ظ) : والتقدير فيه : « وأنا إذن أحسن إليك » .

(٥) في (ظ) : يتعلق .

نحو أن تدخل بين الشرط وجوابه ، نحو : إن تكررمني إذن
أكرمك « وبين المبتدأ وخبره ، نحو : « زيد إذن يقوم »
وما أشبه ذلك ، فلا يجوز إعمالها بحال ، وكذلك ^(١) إذا دخلت
على فعل الحال ، نحو قولك : « إذن أظنك كاذباً » إذا أردت
أنك في حال ظن ، وذلك لأن « إذن » إنما عملت لأنها أشبهت
« أن » و « أن » لا تدخل على فعل الحال ، ولا يكون
بعدها إلا المستقبل ، فإذا ^(٢) زال الشبه بطل العمل . وأما
« كي » فتستعمل على ضربين :

(أحدهما) [أن تعمل بنفسها ، فتكون مع الفعل بمنزلة

- ١٠ الاسم الواحد ، نحو : « جئت لك تعطيني حقتي »
(والثاني) [^(٣) أن تعمل بتقدير « أن » لأنهم يجعلونها
بمنزلة حرف جر ، ولأنهم ^(٤) يقولون « كيما ^(٥) » كما يقولون
« كيما ^(٦) » ، وإنما يجب أن يقدر بعدها « أن » لأن حروف
الجر لا تعمل في الفعل .

(١) في (ظ) : فتكذلك .

(٢) في (ظ) : وإذا .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين الكبيرين

(٤) في (ظ) : لأنهم .

(٥) في (ظ) كيمن .

(٦) في (ظ) كمن .

فإن قيل : فلمَ وجب تقدير « أن » بعدها ، وبعد الفاء ،
والواو ، وأو ، واللام ، وحتي ، دون أخواتها ؟ قيل :
لثلاثة أوجه :

(الأول) ^(١) « أن » هي الأصل في العمل .

(والوجه الثاني) أن « أن » ليس لها معنى في نفسها
بمخلاف ^(٢) : « لن ، وإذن ، وكي » فلنقصان معناها ، كان
تقديرها أولى من سائر أخواتها .

(والوجه الثالث) أن « أن » لما كانت تدخل على الفعل

الماضي والمستقبل ، ولا يوجد هذا في سائر أخواتها ، فقد وجد
١٠ فيها مزية على سائر أخواتها [في حالة إظهارها] ^(٣) ، فإذا وجد
فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار ، كانت أولى
بالإضمار . فاعرفة تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ظ) الوجه الأول .

(٢) في (ظ) : في نفسها ك : « لن ... » .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

إن قال قائل : لم يجب أن تعمل « لم » ، ولما ، ولام الأمر ، ولا في النهي « في الفعل المضارع الجزم ؟ قيل : وإنما يجب أن تعمل الجزم^(١) لاختصاصها بالفعل^(٢) ، وذلك لأن « لم » ولما^(٣) كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي ، كما أن « إن » التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل ، فقد أشبهت حرف الشرط ، وحرف الشرط يعمل الجزم ، وكذلك^(٤) ما أشبهه ؛ وإنما يجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنه يقتضي جملتين ، فإما ما يقتضيه^(٥) حرف الشرط اختياره الجزم ، لأنه حذف وتحقيق ، فبمترته^(٥) « لم » في النقل ، وكان محمولاً عليه . وأما « لام الأمر » فإما يجب أن تعمل الجزم ، لاشتراك الأمر باللام ، وبغير اللام

(١) سقطت من (ظ)

(٢) في (ظ) زيادة قوله : وإنما يجب أن تعمل الجزم وذلك . . .

(٣) هكذا وردت والصحيح ما في (ظ) وهو قوله : لان « لم » لا كانت . . .

(٤) في (ظ) : فكذلك .

(٥) في (ظ) : وأما « لا » فبمنزلة « لم » في النقل فكان . . .

في المعنى ، فيجب " أن تعمل لام " الجزم ، ليكون الأمر باللام ، مثل الأمر بغير اللام في اللفظ ، وإن كان أحدهما كان " جزماً ، والآخر وقفاً . فأما " لا ، في النهي ، فإنما وجب أن تجزم حملاً على الأمر ، لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ولذا كان الأمر مبنياً على الوقف ، وقد حمل النهي عليه ، جعل النهي نظيراً له في اللفظ ، وإن كان أحدهما جزماً ، والآخر وقفاً على ما بيننا ، فهذا وجب أن تعمل الجزم .

فإن قيل : فإذا " كان الأصل في " لم ، أن تدخل على الماضي ، فلم نقل إلى لفظ المضارع ؟ قيل : لأن " لم " يجب أن تكون عاملة ، فلو لزم ما بعدها " الماضي لما تبين عملها ، فنقل الماضي إلى المضارع ليتبين عملها .

فإن قيل : فهلاً جوزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما

(١) في (ظ) : فوجب .

(٢) في (ظ) : اللام .

(٣) سقط الفعل من (ظ) .

(٤) في (ظ) : وأما .

(٥) في (ظ) : إذا .

(٦) في (ظ) : فلو لزم بعد الماضي .

- جاز في حرف الشرط والجزاء ؟ [قيل : الفرق بينها ظاهر ،
وذلك لأن الأصل في حروف الشرط والجزاء ^(١)] أن تدخل
على فعل ^(٢) المستقبل ، والمستقبل أثقل من الماضي ، فعدل عن
الأثقل إلى الأخف ، فأما « لم » فالأصل فيها أن تدخل على
الماضي ، وقد وجب سقوط الأصل ، فلو جوزنا دخولها على
الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل ^(٣) المضارع
الذي هو الفرع ، لأنه إذا استعمل الذي هو الأخف ، لم
يستعمل الفرع الذي هو الأثقل . فاعرفه تصبب إن شاء الله تعالى

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .
(٢) في (ظ) : الفعل .
(٣) سقط من (ظ) .

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

إن قال قائل : لم عملت « إن » الجزم في الفعل المضارع ؟
قيل : إنما عملت لاختصاصها ، وعملت الجزم لما بيننا من^(١)
• أنها تقتضي جملتين : الشرط والجزاء ، فلطول ما تقتضيه اختيار
لها الجزم ، لأنه حذف وتخفيف . فأما ما عدا « إن » من
الألفاظ التي يجازى بها نحو : « من » ، وما ، وأي ، ومهما ،
ومتى ، وأين ، وأيان^(٢) ، وأنى ، وأي حين ، وحيثما ، وإذما
فإنما عملت لأنها قامت مقام [« إن »] فعملت عملها ، وكلتها
١٠ مبنية لقيامها مقامها^(٣) [ما عدا « أيا »^(٤)] ، وسندكر
معانيها ، ولم أقيمت مقام الحرف مستوفى في باب الاستفهام .
فإن قيل : فما العامل في جواب الشرط ؟ قيل اختلف
النحويون في ذلك ، فذهب بعض النحاة^(٥) إلى أن العامل فيه

(١) سقط الحرف من (ظ)

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٤) في (ظ) : « أيا » وهو الصواب .

(٥) في (ظ) : النحويين .

حرف الشرط ، كما يعمل في فعل الشرط ؛ وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط ، وفعل الشرط يعملان فيه ؛ وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ؛ وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف . فن قال إن حرف الشرط يعمل فيهما جميعاً ، قال : ٥
لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط ، كما يقتضي فعل الشرط ، ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء ، فكما عمل في فعل الشرط ، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط . وأما من قال إنها جميعاً يعملان فيه ، فلأن فعل الشرط يقتضي الجواب ، كما أن حرف الشرط يقتضي الجواب ، فلما اقتضياه "مما عملا فيه معاً . وأما من قال : إن حرف ١٠ الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في الجواب ، فقال لأن فعل الشرط يقتضي الجواب ، وهو أقرب إليه من الحرف فكان عمله فيه أولى من الحرف . وأما من قال إنه مبني على الوقف ، فقال : لأن الفعل المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الأسماء ، والجواب هنا لم يقع موقع الأسماء ، فوجب أن ١٥ يكون مبنيًا . وذهب الكوفيتون إلى أنه مجزوم^(٢) على الجوار ،

(١) في (ظ) : اقتضيا .

(٢) في (ظ) : مبني .

لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، فكان محمولا عليه في
الجزم ، والحملُ على الجوار كثير في كلامهم ، قال ^(١) الشاعر :
كأَنَّمَا ضَرَبْتُ قَدَامَ أَعْيُنِهَا قَطَنًا بِمَسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجٍ ^(٢)
وكان يقتضي أن يقال ^(٣) : « محلوجاً » فخفضه على الجوار ،
• وكقول الآخر :

كَأَنَّ نَسِجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمَرْمَلِ ^(٤)

وكقولهم : « جحرُ ضربِ خربٍ » وما أشبه ذلك ؛ وهذا
ليس بصحيح ، لأنّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على
السمع ، ولا يقاس عليه لقلته . وقد اعترض على هذه المذاهب
١٠ كآها باعتراضات : فأما من قال إن حرف ^(٥) الشرط يعمل فيها
وحده ، فاعترض عليه بأنّ حرف الشرط حرف جزم ، والحروف
الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها . وأما قول من قال إن

(١) في (ظ) : كثير كقول الشاعر .

(٢) مستحصد الأوتار : أوتار القوس المشدودة المحكمة . والقطن المحلوج :
الندوف ، ولم اقف على القائل .

(٣) في (ظ) : يكون .

(٤) قال في اللسان : وأنشد أبو عبيد : كأنّ نسيج العنكبوت المرمَلُ ،
وقد رَمَل سريره وأرمله إذا رَمَل (أي نسيج) شريطاً أو غيره
فجعله ظهراً له .

(٥) إلى هنا ينتهي القسم الناقص من (ق) .

حرف الشرط ، وفعل الشرط يعملان في الجواب ، فلا يخلو عن ضعف وذلك أن^(١) الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل ، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل ، وحرف الشرط له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له ، إلى ما له تأثير ، لا تأثير له . وأما قول من قال : إنه مبني على الوقف لأنه لم يقع موقع الاسم^(٢) ففاسد أيضاً ، وذلك لأن الفعل إذا ثبت^(٣) له المشابهة بالاسم في موضع ، استحق^(٤) الإعراب بتلك المشابهة ، لم يشترط ذلك في كل موضع ، ألا ترى أن الفعل المضارع يكون معرباً بعد حروف النصب ، نحو « لن تقوم^(٥) » وبعد حروف الجزم نحو « لم يقم » وإن لم يحسن^(٦) أن يقع^(٧) موقع الأسماء ، [فكذلك ههنا]^(٧) ، على أن وقوعه موقع الأسماء . إنما هو موجب لنوع من الإعراب وهو الرفع ، وقد

(١) في (ق) و (ظ) : لأن .

(٢) في (ق) : الأسماء .

(٣) في (ق) و (ظ) : ثبتت .

(٤) في (ق) و (ظ) : واستحق ، وبالواو يستقيم الكلام .

(٥) في (ق) : لن يقوم ، وفي (ظ) : أن يقوم .

(٦) في (ق) و (ظ) : يميز .

(٧) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

زال حملاً^(١) لجنس الإعراب ، وليس من ضرورة (زوال نوع
من الإعراب زوال جملة الجنس^(٢)) . والصحيح عندي أن
يكون العامل^(٣) حرف الشرط ، بتوسط فعل الشرط لأنه^(٤)
عامل معه لما بيننا . فاعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : لا .

(٢) هكذا وردت في المطبوع وفيها اضطراب والصحيح ما في (ق)

و (ظ) : زوال نوع منه زوال جملة الجنس .

(٣) في (ق) و (ظ) : هو .

(٤) في (ظ) : لا أنه .

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والنكرة

- إن قال قائل : هل المعرفة أصل أو النكرة ؟ قيل : لا بل النكرة هي الأصل ، لأنَّ التعريف طارىءٌ^(١) على التنكير .
- فإن قيل : ما حدَّ النكرة^(٢) والمعرفة ؟ قيل : حدَّ النكرة • ما لم يخص الواحد من جنسه ، نحو « رجل ، وفرس ، ودار »^(٣) وما أشبه ذلك ، وحدَّ المعرفة ما خصَّ الواحد من جنسه .
- فإن قيل : فبأي شيء تعتبر النكرة من المعرفة ؟ قيل : بشيئين : أحدهما دخول الألف واللام ، نحو « الفرس ، والغلام » ، ودخول « رب » عليها ، نحو « رب فرس »^(٤) وغلام » وما أشبه ذلك .
- فإن قيل : فعلى كم نوعاً تكون المعرفة ؟ قيل : هي^(٥) على خمسة أنواع : الاسم المضمَر ، والعَلَم ، والمبهم وهو اسم الإشارة ، وما عرِّف بالألف واللام ، وما أضيف إلى أحد

(١) في (ق) : طارىء .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) : وحصار .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) سقطت من (ظ) .

هذه المعارف . فأما الاسم المضمَر فعلى ضربين : منفصل ، ومتصل ،
فأما المنفصل فعلى ضربين : مرفوع ، ومنصوب ، فأما المرفوع فهو :
« أنا ، ونحن ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتِ ، وأنتن ، وهو ، وهما ،
وهم ، وهي ، وهن » وأما المنصوب المنفصل : « إياي ،
• وإيانا ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكِ »^(١) ، وإياكن ،
وإياه ، وإياها ، وإياهم ، وإياها ، وإياهن » وذهب الخليل
إلى أنه مظهر استعمال المضمَر ؛ ومنهم من قال : إنه
اسم مبهم أضيف للتخصيص ، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره ؛
ومنهم من قال : إنه بكالهِ اسم مضمَر ، ولا يعلم اسم مضمَر
١٠ يختلف آخره غيره ؛ ومنهم من قال : إنه اسم مضمَر أضيف
إلى الكاف ، ولا يُعلم اسم مضمَر أضيف غيره . والصحيح أن
« إيا » اسم^(٢) مضمَر ، والكاف للخطاب ، ولا موضع لها
من الإعراب ؛ وذهب الكوفيتون إلى أن المضمَر هو الكاف
و « إيا » عماد ، وهذا ليس بصحيح ، لأن الشيء لا يعتمد^(٣)
١٥ بما هو أكثر منه ، وقد يتنا فساد ذلك مستقصى في المسائل
الخلافية^(٤) .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : هو اسم ...

(٣) في (ظ) : يعتد .

(٤) المسألة الثامنة والتسعون من كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف »

(ج ٢ / ص ٤٠٦ - ٤١١)

وأما المتصل فعلى ثلاثة أضرب : مرفوع ، ومنصوب ،
ومجرور ؛ فأما المرفوع فنحو : « قَتُّ ، وقتنا ، وقت ،
وقتنا ، وقت ، وقتن^(١) » والمضمر في « قام ، وقاما ، وقاموا ،
وقامت ، وقامتا ، وقتن » والضمير في اسم الفاعل نحو « ضارب »
والضمير في اسم المفعول نحو « مضروب » وما أشبه ذلك .
وأما المنصوب المتصل فنحو : « رأيتني ، ورأيتنا ،
ورأيتك ، ورأيتكما ، ورأيتكم^(٢) ، ورأيتكن ، ورأيته ،
ورأيتها ، ورأيتهم ، ورأيتها^(٣) ، ورأيتهن » وما أشبه ذلك .
وأما المجرور فلا يكون إلا متصلاً نحو : « مرّ بي ، وبنا ،
وبك ، وبكما ، وبكم ، وبك ، وبكن ، وبه ، وبها ، وبهم ،
وبها ، وبهن » وما أشبه ذلك .

فإن قيل : فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلاً
ومنفصلاً ، ولم يكن المجرور كذلك^(٤) ؟ قيل : لأن المرفوع
والمنصوب يجوز في كل واحد منهما أن يفصل بينه وبين عامله ،

(١) وردت الأمثلة بترتيب آخر في (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) : زيادة : ورأيتك .

(٣) في (ظ) : رأيتها .

(٤) في (ق) و (ظ) وردت الجملة كما يلي : فلم كان للمرفوع

ضميران متصل ومنفصل .

ألا ترى أن المرفوع يجوز أن يتقدم فيرفع^(١) بالابتداء ، فلا يتعلق بعامل لفظي ، وكذلك المنصوب يجوز أن يتقدم على الناصب ، كتقدم المفعول على الفعل والفاعل ، فلما كانا يتصلان بالعامل تارة ، وينفصلان تارة^(٢) أخرى ، وجب أن يكون لهما ضميران : متصل ، ومنفصل ؛ وأما المجرور فلا يجوز أن يتقدم على عامله ، ولا يفصل بين عامله ومعموله إلا في ضرورة لا يعتد بها ، فوجب أن يكون ضميره متصلاً لا غير .

وأما الاسم العلي فنحو « زيد ، وعمرو ، وأبي محمد ، وأشباه^(٣) ذلك . وأما المهم فنحو : « هذا ، وهذان ، وهذه ، وهاتان ، وتيك ، وتلك^(٤) ، وتانك ، وتينك ، وهؤلاء ، وما أشبه ذلك . وأما ما عرّف بالألف واللام فنحو قولك : « الرجل ، والغلام ، » وقد اختلف النحويون في ذلك ، فذهب الخليل إلى أن تعريفه بالألف واللام معاً^(٥) ، وذهب سيبويه إلى أن تعريفه باللام وحدها ، وأنها^(٦) لما زيدت للتعريف

(١) في (ق) و (ظ) : فيرتفع .

(٢) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وما أشبه .

(٤) في (ق) و (ظ) : وتلك وتيك .

(٥) سقطت من (ظ) .

(٦) في (ق) : وإنما .

ساكنة أدخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن ، لأنّ الابتداء بالساكن محال ؛ في "الخلاف بينها كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر ، [وقد أوردنا كتاباً فيه ^(٢)] . وأما ما أضيف إلى أحد هذه المعارف فنحو « غلامي ، و غلام زيد ، و غلام هذا ، و غلام الرجل ، و غلام صاحب عمرو . » وما أشبه ذلك .^٥

فإن قيل : فما أعرف هذه المعارف ؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب بعضهم ^(٣) إلى أنّ الاسم المضمّر أعرف المعارف ، ثمّ الاسم العلم ، ثمّ الاسم المبهم ، ثمّ ما فيه الألف واللام ؛ وأعرف الضمائر ضمير المتكلم لأنه لا يشاركه فيه أحد ^(٤) غيره ، فلا يقع فيه التباس ، بخلاف غيره من سائر المعارف ، والذي يدلّ على أنّ الضمائر أعرف المعارف أنّها لا تفتقر إلى أن توصف كغيرها من المعارف ، وهو قول سيبويه . وذهب بعضهم إلى أنّ الاسم المبهم أعرف المعارف ، ثمّ المضمّر ، ثمّ العلم ، ثمّ ما فيه الألف واللام ، وهو قول أبي بكر ابن السراج ^(٥) . وذهب آخرون إلى أنّ أعرف المعارف الاسم العلم ،^{١٥}

(١) في (ق) و (ظ) : وفي .

(٢) سقط من (ق) : ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : بعض النحويين .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) تقدمت ترجمته في (ص ١٢٦) .

لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك به^(١)، ثم المضمّر، ثم المبهّم،
ثم ما عرّف بالألف^(٢) واللام، وهو قول أبي سعيد السيرافي . فأما
ما عرّف بالإضافة فتعريفه بحسب ما يضاف إليه من المضمّر،
والعلم، والمبهّم، وما فيه الألف واللام على اختلاف الأقوال.
٥ فإن قيل : فلم يبنِ الاسم المضمّر والمبهّم دون سائر المعارف ؟
قيل : أما المضمّر فإنما يبنّى لأنه أشبه الحرف، لأنه جعل دليلاً على
المظهر، فإذا^(٣) جعل علامة على غيره أشبه تاء التانيث^(٤)، فقد أشبه
الحرف وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون مبنيّاً . وأما المبهّم،
وهو اسم الإشارة، فإنما يبنّى لتضمنه معنى حرف الإشارة .
١٠ فإن قيل : أين^(٥) حرف الإشارة ؟ قيل : حرف الإشارة
وإن لم ينطقوا به، إلا أن القياس كان يقتضي أن يوضع له^(٦)
حرف كثيره من المعاني كالاستفهام، والشرط، والنفي، والنهي،

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) : ما فيه الألف ...

(٣) في (ق) و (ظ) : وإذا .

(٤) في (ق) : زيادة قوله : فإذا أشبه تاء التانيث فقد ... وفي (ظ)
وإذا أشبه

(٥) في (ق) : فأين .

(٦) في (ق) : للإشارة .

والتمني ، والترجتي ، والعطف ، والنداء ، والاستثناء ، إلى
غير ذلك ، إلا أنهم^(١) لم ينطقوا به ، وضمّنوا معناه اسم
الإشارة وإن لم ينطق^(٢) به ، وجب أن يكون مبنياً . فاعرفه
تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : لا لم .
(٢) في (ظ) : ينطقوا .

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التكسير

إن قال قائل : لم جمع « فَعْل » (يفتح الفاء ، وسكون العين) في القلة على « أَفْعُل » ، وسائر أوزان الثلاثي ، وهي « فَعْل ، فَعَل ، فَعِل ، فَعِل ، فَعَل ، فَعَل ، فَعَل »^(١) « تجمع^(٢) على : « أفعال » ؟ قيل : لأن « فعلا » أكثر استعمالاً من غيره ، ومن^(٣) سائر الأوزان ، و « أفعل » أخف من « أفعال » فأعطوا ما يكثر استعماله الأخر ، وأعطوا ما يقل استعماله الأثقل ليعادلوا بينها : فأما قولهم : « فرخ وأفراخ ، وآنف وآناف ، وزند وأزناد » في حروف معدودة فشاذ لا يقاس عليه ، على أنهم قد تكلموا عليها فقالوا : إنما قالوا في جمع : « فرخ : أفراخ » لوجهين :

(أحدهما) أنهم حملوه على معنى « طير » ، فكما قالوا في

(١) في (ق) و (ظ) زيادة : وفعل ، وقد وردت الأسماء متعاطفة

بالواو مع تقديم وتأخير بينها .

(٢) في (ق) و (ظ) : يجمع .

(٣) في (ق) و (ظ) : من .

جمع : « طير : أطيّار » فكذلك قالوا في جمع : « فرخ : أفراخ » لآتته في معناه .

(والوجه الثاني) أن فيه الراء ، وهو ^(١) حرف تكرر فيتنزل ^(٢) التكرير فيها بمنزلة الحركة ، فصار بمنزلة ^(٣) « فَعَل » بفتح العين ، فجمع على « أفعال » كـ « جبل : وأجبال » ، و « جبل : وأجمال » قال الشاعر ^(٤) :

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
أقيت كاسبهم في قعر مظلمة فاعفر عليك سلام الله يا عمر
وأما « أنف » فإنما جمعوه ^(٥) على « أفعال » قالوا ^(٦)

(١) في (ق) و (ظ) : وهي .

(٢) في (ق) : فتنزل .

(٣) في (ظ) : منزلة .

(٤) كررت في (ظ) كلمة الشاعر ، وهو الخطيب ، جرّول بن أوس ، ويكنى أبا ملىكة ، وهو شاعر مخضرم (جاهلي إسلامي) وكان هجاءاً مرثياً ، جاور الزبيرقان بن بدر فلم يحد جواره ، فهجاه بأبيات ، فشكاه الزبيرقان إلى عمر بن الخطاب ، فحبسه ، فقال وهو محبوس : ماذا تقول .. الخ فرق له عمر ونخلتي سيده ، ونهاه عن هجاء الناس (م نحو ٥٣٠) .

(٥) في (ق) : فجمعوه ، وفي (ظ) : فجمع .

(٦) في (ق) و (ظ) : فقالوا .

« آتاف » لأنّ فيها " النون " والنون فيها غنة ، فصارت الغنة فيها بمنزلة الحركة ، فصار بمنزلة « فَعَلَّ » فجمع على « أفعال » ، وأما « زَنَد » فإنّما جمع على « أفعال » فقالوا « أَرَنَاد » لوجهين :

(أحدهما) لما ذكرنا أنّ النون فيها غنة ، فصارت كأنّها متحركة .

(والوجه الثاني) أنّ « زَنَدًا » في معنى « عود » و« أعود » يجمع على « أعواد » فكذلك ما كان في معناه .

فإن قيل : فلم^(٢) جمعوا « فعلاً » إذا كانت عينه ياءً أو واوًا على « أفعال » ولم يجمعوه على « أفعال » ؟ قيل : لأنّهم لو جمعوه على « أفعال » على قياس الصحيح ، لأدّى ذلك إلى الاستتقال ، ألا ترى أنّك لو قلت في جمع « بيت : أبيت^(٣) » ، وفي جمع « عود : أعود^(٤) » ، لأدّى ذلك إلى ضمّ الياء والواو ، والياء تستقل عليها الضمة ، لأنها معها بمنزلة ياء وواو ، وكذلك

(١) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولم .

(٣) في (ظ) : « شيخ : أشيخ »

(٤) في (ظ) : أعواد .

الواو أيضاً تستثقل عليها الضمة أكثر من الياء ، لأنها معها
بمنزلة واوين ، فلما كان ذلك مستثقلاً ، عدلوا عنه إلى « أفعال » .
فإن قيل : فلم جمعوا بين « فِعال » و « فُعُول » في جمع
الكثرة ؟ قيل : لاشتراكها في عدد الحروف ، وإن كان في
أحدهما حرف ليس في الآخر .

فإن قيل : فلم خصصوا في جمع التكسير ما كان على « فَعَلٍ »
مما عينه واو بـ « فِعال » نحو « ثوب : وثياب » ومما^(١)
عينه ياء بـ « فُعُول » نحو : « شيخ : وشيوخ » وهلا
عكسوا ؟ قيل : إنما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على
« فُعُول » لأنه كان يؤدي إلى الاستثقال ، ولا يؤدي إلى
ذلك إذ^(٢) جمع على « فِعال » ألا ترى أنه لو جمع على « فُعُول »
لكان يؤدي إلى اجتماع واوين وضمة ، [نحو « ثوب » ،
و « حووض » ، وذلك مستثقل لاجتماع واوين^(٣)] ، وجوزوا
ذلك في الياء ، لأنها أخف من الواو ، فكذلك خصصوا
ما كان عينه واواً بـ « فِعال » ، وما كان عينه ياء بـ « فُعُول » .
فإن قيل : فمن أين زعمتم أن « أفعالاً » لا يكون إلا

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) و (ظ) : إذا .

(٣) سقط من (ق) ما بين القوسين ، وفي (ظ) : واوين وضمة .

في جمع « فَعَلَ » ، وقد قالوا : « زَمَنَ : وَأَزْمَنَ » فجمعوا
« فَعَلًا » بفتح العين على « أَفْعُلُ » ؟ قيل : إِنَّمَا قالوا :
« زَمَنَ وَأَزْمَنَ » وإن كان القياس يوجب أن يقال : « أزمان »
إلا أنه لما كان « زَمَنَ » في معنى « دَهَرَ » و « دَهَرَ » يجمع
على « أَدهرُ » فكذلك أيضاً جمعوا زمناً على « أزمَنَ »
لأنه في معناه ، كقوله (١) :

أَمْزَرَلْتِي مِي سَلَامٍ عَلَيْكَ هَلْ الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضِينَ رَوَّاجِعِ
فإن قيل : فلم يجمع ما جاء على « فَعَلَ » في الأغلب على
« فَعَلَانِ » ؟ قيل : لأن « فَعَلًا » مقصور من « فَعَالٍ »
١٠ وما كان على « فَعَالٍ » فإنه يجمع على « فَعَلَانِ » نحو
« غُرَابٍ وَغُرَيَانِ » ، وَعُقَابٍ وَعِقْبَانِ » وكذلك (٢) ما كان
مقصوراً منه يجمع على « فَعِلَانِ » .

فإن قيل : فلم يوجب تحريك العين من « فَعَلَةٌ » بفتح
الفاء وسكون العين في الجمع ، نحو (٣) « جَفَنَاتٍ ، وَقَصَبَاتٍ »
١٥ وُسُكُنْتِ فِي نَحْوِ « خَدَلَاتٍ ، وَصَمْبَاتٍ » من « فَعَلَةٌ » ؟

(١) هو ذو الرثمة وقد تقدم ذكره (في ص ١٤٢) .

(٢) في (ق) و (ظ) : فكذلك .

(٣) (ق) : في نحو .

(٤) سقط من (ق) و (ظ) : من « قَعَلَةٌ » .

قيل : لأنَّ « فَعَلَةٌ » بفتح الفاء ، وسكون العين تكون اسماً غير صفة ، نحو « جَفَنَةٌ ، وَقَصْبَةٌ » وتكون صفة نحو « خَدَلَةٌ ^(١) ، وَصَعْبَةٌ » فحُرِّكَتِ العَيْنُ مِنْهَا إِذَا كَانَ ^(٢) اسماً غير صفة ، نحو « جَفَنَاتٌ ، وَقَصَبَاتٌ » للفرق بينها وبين الصفة نحو « خَدَلَاتٌ ، وَصَعِبَاتٌ » .

فإن قيل : فليَمْ ^(٣) كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة ^(٤) وهلا عكسوا ، وكان الفرق حاصلًا ؟ قيل : إنما كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة ، لأن الاسم أقوى وأخف ^(٥) ، والصفة أضعف وأثقل ، [فلما كان الاسم أقوى وأخف ، والصفة أضعف وأثقل ^(٦)] ، كان الاسم للتحريك أحمل . قال ^(٧) الشاعر :

(١) الخدلة من النساء : المثلثة الساقين والذراعين .

(٢) في (ق) و (ظ) : كانت .

(٣) في (ق) : ولم .

(٤) في (ق) : من الصفة بالتحريك .

(٥) في (ق) : من الصفة .

(٦) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٧) في (ق) و (ظ) : فأما قول . .

أَبَتْ ذِكْرُ ، عَوَدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ

خَفُوقًا ، وَرَفَضَاتِ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ^(١)

فَسَكَّنَ « رَفَضَاتِ » وَالْأَصْلَ « رَفَضَاتِ » بِالْفَتْحِ لِأَجْلِ

ضُرُورَةِ الشَّعْرِ .

٥ فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ مِنْ « فَعْلَةٍ » مَمْتَلَةً أَوْ

مُضَاعَفَةً تَكُونُ سَاكِنَةً كَالصَّفَةِ ، نَحْوَ « عَوْرَاتِ » وَبَيَضَاتِ

وَسَلَاتِ « وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؟ قِيلَ : إِنَّمَا كَانَتِ سَاكِنَةً إِذَا كَانَتِ

الْعَيْنُ مَمْتَلَةً ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَوْجِبُ ثِقَلًا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ،

فَسَكَّنُوهُمَا هَرَبًا مِنْ ثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا ، وَحِرْصًا عَلَى تَصْحِيحِهَا ؛

١٠ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ الْيَاءَ وَالْوَاوَ^(٢) ، فَيَقُولُ : « عَوْرَاتِ » ،

وَبَيَضَاتِ « كَمَا لَوْ كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ ، وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ قِرَاءَةُ

مِنْ قَرَأَ : « ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ^(٣) » بِفَتْحِ الْوَاوِ ، قَالَ^(٤)

الشَّاعِرُ :

(١) رَفَضَاتِ الْهُوَى : لَعَلَّهُ مِنْ أَرَفَضَ الدَّمْعَ : إِذَا سَالَ وَتَفَرَّقَ وَتَتَابَعَ

سِيلَانَهُ وَقَطْرَانَهُ ، وَكُلُّ مُتَفَرِّقٍ ذَهَبَ مَرْفُضٌ ، وَالْمَفَاصِلُ : جَمْعُ

مَفْصِلٍ ، وَهُوَ كُلُّ مَلْتَقَى عَظْمَيْنِ فِي الْجَسَدِ ، وَلَمْ أَقْبِ عَلَى قَائِلِ الْبَيْتِ

(٢) فِي (ق) وَ (ظ) : الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

(٣) سُورَةُ النُّورِ (الْآيَةُ : ٥٨) .

(٤) فِي (ق) وَ (ظ) : وَقَالَ .

أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح^(١)
وإنما كانت ساكنة إذا كانت مضاعفة لثلاث يجمع حروفان
متحرّكان من جنس واحد ، وذلك مستثقل ، ألا ترى أنك
لو قلت في جمع : « سَلَّة : سَلَّات ، ومَلَّة : مَلَّات^(٢) »
لكان ذلك مستثقلاً ؟

٥
فإن قيل : فليمَ جاز في جمع « فُعَلَة » بضم الفاء وسكون
العين ، ضمّ العين ، وفتحها ، وسكونها ، نحو : « ظَلَمَة :
وظلمات ، وظلمات ، وظلمات » ؟ قيل : أما الضمّ فلا يتبع
وأما الفتح فراراً^(٣) من اجتماع ضمّتين^(٤) ، وأما السكون
فالتخفيف ، كقولهم في « عَصَد : عَصَد » .

١٠
فإن قيل : فليمَ جاز في جمع « بَكْرَة » بكسر الفاء^(٥) ،
وسكون العين ، كسر العين ، وفتحها ، وسكونها ، نحو :

(١) في اللسان : بيضات . . . والبيضة واحدة بيض الطير والحديد
جميعاً ، قال الصاغاني : ولا تحرك الياء من بيضات إلا في ضرورة
الشعر . ثم أورد البيت . وأوب وتأوب وأيب بمعنى : رجع ،
والسبوح من الخيل : ما يسبح يديه في جريه أي إذا كان حسن
مدّ اليدين ، ولم أقف على قائل البيت .

(٢) في ظ : سلات . . وملات .

(٣) في (ق) و (ظ) : ففارا .

(٤) في (ق) و (ظ) : الضمتين .

(٥) في (ق) العين وهو سهو .

« سِدْرَة : وَسِدْرَات وَسِدْرَات وَسِدْرَات » ؟ قيل : أما الكسر فللاتباع ، وأما الفتح فراراً^(١) من اجتماع الكسرتين ، وأما السكون فالتخفيف ، كقولهم في : « كَتِف : كَتِف^(٢) » كما بيَّنَّا في جمع « فَعْلَة » ،^(٣) والألف والتاء^(٤) ، في جميع^(٥) ذلك .
كأنه للقلَّة عند بعض النحويين ، ويحتجون بما روي^(٦) عن حسَّان بن ثابت^(٧) أنشد النابغة^(٨) قصيدته التي يذكر فيها :
لنا الجففات الغرّ يلعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما
فلم يرَ فيه اهتزازاً ، فعاتبه على ذلك ، فقال له النابغة :
قد أخطأت في بيت واحد في ثلاثة^(٩) مواضع ، وأغضيت

(١) في (ق) و (ظ) : فرارا .

(٢) سقطت من (ظ) .

(٣) في (ق) : فَعْلَه .

(٤) في (ق) : والياء .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٦) في (ق) و (ظ) : أن .

(٧) الأنصاري شاعر النبي (ﷺ) وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام . عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام

(م ٥٤ ٨) .

(٨) تقدم ذكره (ص ٢٠٨) .

(٩) في (ظ) : واحد ثلاث مواضع .

عنها، ثم جئت تلومني ۱۱ فقال له حسن : ما "تلك المواضع ؟
فقال له :

(الأول) أنك قلت : الجفّنات وهي تدلّ على عدد
قليل ، ولا فخر لك أن يكون "لك في ساحتك ثلاث جفّنات
أو أربع .

(والثاني) أنك قلت : « يلمن » واللمة بياض قليل ،
فليس فيه كبير شأن .

(والثالث) أنك قلت « يقطن » والقطرة تكون^(٣)
للقليل ، فلا يدلّ ذلك على فرط نجدة ، وكان يجب أن تقول :
« الجفّان ويسان^(٤) » . وهذا عندي ليس بصحيح ، لأن
هذا الجمع يجي للكثرة ، كما يجي للقلّة ، قال الله تعالى « وهم
في العرفات آمرن^(٥) » والمراد به الكثرة لا القلّة ، والذي
يدلّ على ذلك أنه جمع صحيح ، فصار بمنزلة قولهم « الزيدون ،

(١) في (ق) و (ظ) : وما .

(٢) في (ق) : في أن تكون في ساحتك . . ، وفي (ظ) بأن يكون في ...

(٣) في (ق) : والقطر يكون .

(٤) في ظ : يسلن .

(٥) سورة سبأ ، (الآية : ٣٧) .

والعمرون « [وكما أن قولهم « الزيدون ، والعمرون ^(١) »]
يكون للكثرة والقلة ^(٢) ، فكذلك هذا الجمع ، وأما ما روى
النابغة وحسان فقد كان أبو علي الفارسي ^(٣) يقدر فيه ، ولو صح ،
فيحتمل أن يكون النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ^(٤) ملامة
حسان ، ويعارضها في الحال .

فإن قيل : فلمَ جاز أن يكتبي بيناء القلة عن بناء الكثرة
وبيناء الكثرة عن بناء القلة ؟ قيل : إنما جاز أن يكتبي بيناء
القلة عن بناء الكثرة ، نحو : « قلم وأقلام ، ورأس وأرسان
وأذن وآذان ، وطنب وأطناب ، وكف وأكتاف ، وإبل
وآبال » وأن يكتبي بيناء الكثرة عن بناء القلة نحو « رجل
ورجال ، وسبع وسباع ، وشسع ^(٥) وشسوع » لأن معنى الجمع
مشترك في القليل والكثير ، فجاز أن ينوي ^(٦) بجمع القلة جمع
الكثرة لاشتراكها في الجمع ، كما جاز ذلك في ما يجمع بالواو
والنون نحو (الزيدون) ، وجاز أن ينوي ^(٦) بجمع الكثرة
جمع القلة كما يجوز أن ينوي ^(٦) بالعموم الخصوص .

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) : ولقلة .

(٣) الحسن بن أحمد أحد الأئمة في علم العربية . ولد في فارس ، وتجوّل في
كثير من البلدان ، ثم رحل إلى بغداد ، فأقام إلى أن توفي فيها (٢٧٧) هـ .

(٤) في (ظ) : به .

(٥) الشسع : أحد سيور النعل ، وهو الذي يدخل بين الأصبعين .

(٦) في (ق) : ينوي ... جمع .

فإن قيل : فلمَ جمع ما كان رباعياً على مثال واحد ، وهو
مثال « فعائل » ؟ قيل : لأنَّ ما كان على أربعة أحرف لما
كان أثقل مما كان على ثلاثة أحرف ، ألزم طريقة واحدة ،
وزيدت الألف على واحده دون غيرها ، لأنَّها أخف الحروف ،
لأنَّها قط لا تكون إلا ساكنة .

فإن قيل : فلمَ حذف آخر ما كان خماسياً في الجمع ، نحو :
« سفرجل وسفارج » ؟ قيل : إنَّما وجب حذف آخر حروفه
لطوله ، ولو أتى به على الأصل لكان مستثقلاً ، فحذف طلباً
للخفة ، وكان الآخر أولى بالحذف ، لأنه أضعف حروف
الكلمة ، لأنَّ الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره .

فإن قيل : فلمَ جاز أن يقولوا في جمع : « سفرجل : سفاريج »
بالياء ؟ قيل : لأنَّهم لما حذفوا اللام ، جعلوا الياء (١) عوضاً
عن اللام المحذوفة منه .

فإن قيل : فلمَ عوض بالياء دون غيرها ؟ قيل : لأن
ما بعد ألف التكسير مكسور ، فكأنَّهم أشبعوا الكسرة فنشأت
الياء ، وذلك ليس بثقيل ، فهذا كانت الياء أولى من غيرها .

(١) في (ظ) : التاء .

فإن قيل : فلم حذفوا الزيادة منه في الجمع إذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها إذا وقعت رابعة ؟ قيل : إنما حذفوا الزيادة إذا لم تقع رابعة ، لأنهم إذا حذفوا منه الحرف الأصلي ، فالزائد أولى ، وإنما لم يحذفوها إذا وقعت رابعة ، لأنهم يجتلبون^(١) لها الياء قبل الطرف^(٢) ، وإذا^(٣) وجدت قبل الطرف^(٤) وهي من نفس الكلمة ، فينبغي ألا تحذف ، لأنها أولى بالثبات من المجتلبة .
فإن قيل : فلم قالوا في جمع : « مفتاح : مفاتيح » ، وجرموق^(٥) : جراميق « فقلبوا الألف والواو ، وأبقوا الياء على حالها ؟ قيل : إنما قلبوا الألف والواو ياء لسكونها^(٦) وانكسار ما قبلها^(٧) ، وأبقوا الياء على حالها ، لأن الكسرة^(٨) توجب قلب الألف والواو ياء ، فلأن يبقى^(٩) « الياء » على حالها ، كان ذلك من طريق الأولى . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سقط الياء سهواً من : يجتلبون في (ظ) .

(٢) في (ظ) : الطرف .

(٣) في (ق) و (ظ) : فإذا .

(٤) الجرموق : ما يلبس فوق الخبز الصغير ليقه من الطين .

(٥) في (ق) : لسكونها .

(٦) في (ظ) : قبلها .

(٧) في (ق) و (ظ) : لأن الكسرة إذا كانت ...

(٨) في (ق) و (ظ) : تبقى .

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

- إن قال قائل : لم ضمَّ أوَّل الاسم المُصغَّر ؟ قيل : لوجهين :
- (أخدهما) أنَّ الاسم المُصغَّر يتضمَّن المُكبَّر ، ويدلُّ عليه ، فأشبهه فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ، فكما "بني أوَّل فعل" ما لم يُسَمَّ فاعله على الضمِّ ، فكذلك أوَّل الاسم المُصغَّر .
- (والوجه الثاني) أنَّ التصغير لما صيغ له بناء ، تُجمع له جميع الحركات ، فبني الأوَّل على الضمِّ لأنَّه أقوى الحركات ، وبني الثاني على الفتح تبييناً^(٢) للضمِّ ، وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف ، دون ما كان على ثلاثة أحرف ، لأنَّ ما كان على ثلاثة أحرف ، يقع ما بعد الياء منه حرف الإعراب ، فلا يجوز أن يبنى على الكسر .
- فإن قيل : فلم كان التصغير بزيادة حرف ، ولم يكن بنقصان حرف ؟ قيل : لأنَّ التصغير قام مقام الصفة ، ألا ترى أنك إذا قلت في «رَجُلٌ : رَجِيلٌ» وفي «دِرْهَمٌ : ١٥

(١) في (ق) و (ظ) : وكما .

(٢) في (ق) : تبييناً . وفي (ظ) : تبييناً .

در يوم « وفي « دينار : دينير » قام « رجيل » مقام :
« رجل صغير » ، وقام « دريهم ^(١) » مقام « درهم صغير » ،
وقام « دينير » مقام : « دينار صغير » فلهذا قام التصغير مقام
الصفة ، وهي لفظ زائد ، جعل بزيادة حرف ، وجعل ذلك
الحرف دليلاً على التصغير لأنه مقام ^(٢) ما يوجب التصغير .

٥ فإن قيل : فلم كانت الزيادة ياء ، ولم كانت ساكنة ،
ولم كانت تالفة ؟ قيل : إنما كانت ياء ، لأنهم لما زادوا
الألف في التكسير ، والتصغير ^(٣) من وادٍ واحد ، زادوا فيه
الياء لأنه ^(٤) أقرب إلى الألف من الواو . وإنما كانت ساكنة
١٠ تالفة ، لأن ألف التكسير لا تكون إلا كذلك .

فإن قيل : فلم حمل التصغير على التكسير ، ومن أين
زعمتم أنها من وادٍ واحد ؟ قيل : إنما حمل التصغير على
التكسير لأنه يغير اللفظ والمعنى ، كما أن التكسير يغير اللفظ
والمعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت في تصغير « رجيل : رجيل »
١٥ أنك ^(٥) قد غيرت لفظه بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء

(١) في (ظ) : درم .

(٢) في (ق) و (ظ) : قام مقام .

(٣) في (ظ) : والتصغير والتكسير . وفي (ق) : والتكسير والتصغير .

(٤) في (ق) و (ظ) : لأنها .

(٥) سقطت من (ق) و (ظ) .

ساكنة نالسة ، وغيّرت معناه لأنك نقلته من الكبر إلى الصغر ، كما أنك إذا قلت في تكسيره : « رجال » غيرت لفظه بزيادة الألف ، وفتح ما قبلها ، وغيّرت معناه لأنك نقلته من الإفراد إلى الجمع ؟ ولهذا ^(١) المعنى قلنا إنها من وادٍ واحد .

فإن قيل : فلمَ أزموا التصغير طريقة واحدة ، ولم تختلف أبنيته كاختلاف ابنية التكسير ؟ قيل : لأن التصغير أضعف من التكسير ، ألا ترى أنك إذا قلت « رَجِيلٌ » فقد وصفته بالصغير ^(٢) ، من غير أن تضم إليه غيره ، وإذا قلت « رجال » فقد ضمنت إليه غيره ، وصيّرت الواحد جمعاً ؟ فلما كان التصغير أضعف من التكسير في التغيير ، [وكان المراد به معنى واحداً ، أزم طريقة واحدة ، ولما كان التكسير أقوى من التصغير في التغيير ^(٣) ، [ويكون كثيراً وقليلاً ، وليس له نهاية ينتهي إليها ، خصّ بأبنيته تدلّ على القلة والكثرة ، فكذلك اختلف أبنيته .

فإن قيل : فلمَ إذا كان الاسم خماسياً يحذف آخر حروفه ١٥

(١) في (ظ) : فلها .

(٢) في (ق) و (ظ) : بالصغر .

(٣) سقط من (ظ) . ما بين القوسين .

(٤) في (ق) و (ظ) : فلذلك .

في التصغير ، نحو : « سفرجل ، وسفيرج » ؟ قيل : إنما
وجب^(١) حذف آخر حروفه في التصغير لطوله على ما بيننا
في^(٢) التكسير ، لأن التصغير يجري مجرى التكسير ، ولهذا^(٣)
يجوز فيه التعويض ، فيقال^(٤) « سفيريج » كما قالوا في التكسير :
• « سفاريج » ولهذا أيضاً إذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت ،
وإذا كانت رابعة لم تحذف ، حملاً للتصغير على التكسير ، لأن
التصغير والتكسير من واحد واحد .

فإن قيل : فلم زادوا^(٥) التاء في تصغير المؤنث إذا كان
الاسم ثلاثياً نحو : « شمس وشميسة » ولم يردوها إذا كانت^(٦)
١٠ على أربعة أحرف ، نحو « زينب وزينيب » ؟ قيل : إنما ردوا التاء
في التصغير ، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أنهم
قالوا في تصغير : « باب : بويب » وفي تصغير « تاب : نيب »
فردوا الألف^(٧) إلى أصلها ، وأصلها في « باب » الواو ، لأنك

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : في جمع التكسير .

(٣) في (ظ) : فلماذا .

(٤) في (ق) و (ظ) : فيقال فيه .

(٥) في (ق) و (ظ) : ردوا

(٦) في (ق) : كان الاسم .

(٧) في (ظ) : الباء وهو سهو .

تقول في تكسيره : « أبواب ، وبوتبت باباً » ، وأصلها في « ناب »
الياء لأنك تقول في تكسيره : « أنياب » ، ونبتت ناباً ^(١) ،
[وفي الأمر منه « نَيْبٌ » ، وفي الأمر من الأول
« بَوَّبٌ »] ^(٢) ؟ فإذا كان التكسير والتصغير ^(٣) يردان
الأشياء إلى أصولها ، والأصل في نحو ^(٤) « شمس » أن
تكون ^(٥) بعلامة التانيث ، للفرق بين المذكر والمؤنث ،
وجب ردها في التصغير ، واختص رد التاء في الثلاثي ^(٦)
لخفة لفظه . فأما الرباعي فلم يرد ^(٧) فيه التاء ^(٨) لطوله ، فصار
الطول بدلاً من تاء التانيث . فأما ما لم يرد ^(٧) فيه التاء في
التصغير من الثلاثي فنحو قولهم في « قوس : قويس » وفي ^(٩)
« فرس : فريس » وفي « عرس : عريس » وفي « حرب :

(١) في (ق) و (ظ) : ونبتت في الأمر .

(٢) سقط من المخطوطين ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : التصغير يرد

(٤) سقطت من (ق) .

(٥) في (ق) : يكون .

(٦) في (ق) و (ظ) : بالثلاثي .

(٧) في (ق) و (ظ) : ترد .

(٨) في ظ : الياء .

(٩) في (ظ) : غرس : غريس .

حُريِب « وفي « ناب الإبل نيب » وفي درع الحديدُ درَيع «
وأما ما أثبتوا فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في
« قُدَام : قُدَيْدِيَّة » وفي « وِراء : وُرَيْيَّة » وفي « أَمَام :
أَمِيَّة » ، فقد ^(١) تكلّموا عليه ، فقالوا : إنّما لم يلحق ^(٢)
التاء في التصغير لما ^(٣) كان ثلاثياً لأنه أجرى مجرى المذكر ،
لأنه في معناه ، وذلك لأن « القوس » في معنى « العود » ؛
و « العرس » ^(٤) ينطلق على المذكر والمؤنث ، والمذكر هو
الأصل ، فبقي لفظ تصغيره على أصله ، و « العرس » ^(٥) في
معنى « التعريس » و « الحرب » في الأصل مصدر « حربت
حرباً » والمصدر في الأصل مذكر ؛ و « الناب » روعي فيها
معنى الناب الذي هو السن ، وهو مذكر ، لأنها سُميت به
عند سقوطه ؛ و « درع الحديد » في معنى الدرع الذي هو
القميص . وإِنما أثبتوا التاء في التصغير في ما كان رباعياً نحو :
« قديديّة ، وورِيّة ، وأمِيّة » لوجهين :

(١) في (ق) و (ظ) : وقد .

(٢) في (ق) و (ظ) : تلحق .

(٣) في (ق) : ما ، وفي (ظ) : بما .

(٤) في (ق) و (ظ) : العرس .

(٥) في (ظ) : عرس : غرس .

(أخذها) أنّ الأغلب في الظروف أن تكون مذكرة ،
فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف ، وهي مؤنثة ، لالتبست
بالمذكر .

(والوجه الثاني) أنهم زادوا التاء تأكيداً للتأنيث ، ويحتمل
أيضاً وجهاً ثالثاً ، وهو " أنهم أثبتوا التاء تنبيهاً على الأصل ^٥
المرفوض ، كما صححوا الواو في « العود » ^(٢) والحركة تنبيهاً
على أن الأصل في « باب : بوب ، ودار : دور ^(٣) » وهو
أصل مرفوض على كل حال ^(٤) ، فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه .
فإن قيل : فلم خالفوا بين تصغير الأسماء المبهمة وما أشبهها
وبين الأسماء المتمكنة ، قالوا في تصغير : « ذا : ذياً ، وفي « تا : تيتاً » ^{١٠}
وفي « الذي : الذياً » وفي : « التي : التيتاً » ؟ قيل :
إنما فعلوا ذلك جرياً على أصول كلامهم في تغيير ^(٥) الحكم عند
تغيير ^(٥) الباب ، لأن الأسماء المبهمة لما كانت مغايرة للأسماء
المتمكنة ، جعلوا لها حكماً غير حكم الأسماء المتمكنة ، لتغايرها ،

(١) في (ق) : وم .

(٢) في (ق) و (ظ) : القود .

(٣) في (ق) و (ظ) : « باب ودار : بوب ودور » .

(٤) في (ق) و (ظ) : وعلى كل حال فكلا

(٥) في (ظ) : تغير :

فلم " يضموا أوائلها في التصغير كما فعلوا في الأسماء المتمكنة ،
وزادوا في آخرها ألفاً ليكون علماً للتصغير ، كالضممة في أوائل
الأسماء المتمكنة ، وجوزوا أن يقع ^(٢) ياء التصغير فيها ثانية ،
كقولهم في « ذا : ذياً ، وفي « تا : تياً » .

٥ فإن قيل : فلم لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما
امتنع في الأسماء المتمكنة ؟ قيل : إنما لم يمتنع وقوع ياء
التصغير فيها ثانية ، كما امتنع في الأسماء المتمكنة ، لأن
أوائلها مفتوحة ، فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها ،
بخلاف الأسماء المتمكنة ، فإن أوائلها مضمومة ، فيمتنع
١٥ وقوع الياء الساكنة بعدها .

فإن قيل : فلم زادوا الألف في آخرها علامة للتصغير ؟
قيل : إنما حسن زيادة الألف في آخرها علامة للتصغير ، لأنها
أسماء مبنية ، فجعل في آخرها ألف ، لتكون على صيغة لا
يتصور دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه . فاعرفه
١٥ تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : ولم .

(٢) في (ق) : تقع .

(٣) في (ق) و (ظ) : تا .

الباب السادس والخمسون

باب النسب

- إن قال قائل : لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسوراً ما قبلها ، نحو : « زيدي » ، وعمرى » ، وبغدادى » ، ومصرى » ، ونحو ذلك^(١) ؟ قيل : أولاً إنما كانت ياء تشبيهاً بياء الإضافة . لأن النسب في معنى الإضافة ، ولذلك^(٢) كان المتقدمون من النحويين يترجمونه بـ « باب الإضافة » ؛ وكانت الياء مشددة لأن النسب أبلغ من الإضافة ، فشددوا الياء ليدلوا^(٣) على هذا المعنى ؛ وكانت مكسوراً ما قبلها توطئة^(٤) لها .
- فإن قيل : فلم حذفوا تاء التانيث في النسب ، نحو قولهم^{١٥} في النسب إلى « مكة : مكى » ونحو ذلك^(١) ؟ قيل : لحسة أوجه :

(أحدها^(١)) أنها إنما حذفت لتلا تقع في حشو الكلمة

وتاء التانيث لا تقع في حشو الكلمة .

(١) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولهذا .

(٣) في (ظ) : لتدل .

(٤) في (ق) و (ظ) : توطئاً لها .

(٥) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(والثاني ^(١)) أنها إنما حذفت لثلاثي يؤدي إلى الجمع بين
تاء ^(٢) التانيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثا ،
ألا ترى أنك إذا ^(٣) قلت في النسب إلى الكوفة والبصرة في
المذكر : « رجل كوفي ، وبصري » لقلت في المؤنث :
« امرأة كوفية وبصرية » ، [فلما كان ^(٤) يؤدي إلى الجمع
بين تاء ^(٥) تانيث في المؤنث نحو : « كوفية وبصرية ^(٦) »]
والجمع بين علامتي تانيث في كلمة واحدة لا يجوز ، حذفوا ^(٧)
التاء من المذكر ، لثلاثي يجمعوا بين علامتي تانيث في المؤنث .
(والثالث ^(٨)) أنها إنما حذفت لأن ياء ^(٩) النسب قد
١٠ تنزلا منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع ، [ألا ترى
أنهم قالوا : « رومي وروم ، وزنجي وزنج » ففرقوا بين

-
- (١) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني : إنما .
 - (٢) في (ق) و (ظ) : تاء تانيث .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : لو .
 - (٤) في (ظ) : كان ذلك .
 - (٥) في (ظ) : علامتي .
 - (٦) سقط من (ق) ما بين القوسين .
 - (٧) في (ق) : فحذفوا .
 - (٨) في (ق) و (ظ) : والوجه الثالث : إنما .
 - (٩) في (ظ) : ياء ... تنزلت .

الواحد والجمع^(١) [بيا^(٢) النسب ، كما فرّقوا بتاء التأنيث بين الواحد والجمع في قولهم : « نخلة ونخل ، وتمر^(٣) وتمر^(٤) » فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه ، لم يجمعوا بينهما ، كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث .

(والرابع^(٥)) أنها إنما حذفت لأن هذه التاء حكما . أن تنقلب في الوقف هاء ، فلما كانت تتغير ، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تارة تاء ، وتارة هاء ، كان حذفها أسهل عليهم .

(والخامس^(٥)) أن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، ولو نسبت^(٦) إلى اسم ضم إلى اسم ، لحذفت الاسم الثاني ، فكذلك هنا تحذف تاء التأنيث .

فإن قيل : فلم حذفت الياء من باب^(٧) « فَعْيَلَةٌ ، وَفَعْيَلَةٌ »

(١) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) : بياي .

(٣) في (ق) : وتمر وتمر .

(٤) في (ق) و (ظ) : الوجه الرابع : أنه إنما .

(٥) في (ق) و (ظ) : والوجه الخامس .

(٦) في (ق) : نسب .

(٧) سقطت من (ق) و (ظ) .

نحو قولهم^(١) في النسب إلى « جُهينة : جُهني » وإلى « ربيعة :
رَبمي » دون باب : فعيل ، وفَعيل [نحو قولك^(٢)
في النسب إلى : « ثَقيف ثَقيفي^(٣) » وفي النسب إلى^(٤)
« هَذيل : هَذيلي »]^(٥) قيل : إنما وجب حذف الياء
في باب « فَعيلة ، وفَعيلة » دون باب « فَعيل ، وفَعيل^(٦) »
لأنَّ باب « فَعيلة ، وفَعيلة » اجتمع فيه سببان موجبان
للحذف ، وهما : طلب التخفيف^(٧) ، وتأنيس التغير لحذف^(٨)
تاء التأنيس وباب « فَعيل ، وفَعيل » ليس فيه إلا سبب واحد
وهو طلب التخفيف ، فلما كان في باب « فَعيلة ، وفَعيلة »
سببان لزمه الحذف ، ولما كان في باب « فَعيل ، وفَعيل »
سبب^(٩) لم يلزم الحذف .

-
- (١) في (ق) و (ظ) : كقولهم .
 - (٢) في (ظ) : كقولهم .
 - (٣) في (ظ) : ثَقفي .
 - (٤) في (ظ) : وإلى .
 - (٥) سقط من (ق) ما بين القوسين .
 - (٦) سقطت من (ق) .
 - (٧) طلباً للتخفيف .
 - (٨) في (ق) و (ظ) : بحذف .
 - (٩) في (ق) و (ظ) : سبب واحد .

فإن قيل : قليم قالوا : « حنفي » بالفتح ، وإن كان الأصل ^(١) « هو الكسر » ^(٢) ؟ قيل : لأنهم قلبوا الكسرة فتحة طلباً للتخفيف ، كما قالوا في النسب إلى « شقير : شقري » وإلى : « نمر : نمري » بالفتح ، وإن كان الأصل هو الكسر طلباً للتخفيف ، ألا ترى أنهم لو قالوا « شقري » و« نمري » ، بالكسر ، لأدى ذلك إلى توالي كسرتين بعدها ياء مشددة ، وذلك مستثقل ؟ فعدلوا عن الكسرة إلى الفتحة فقالوا : « شقري » و« نمري » فكذلك ^(٣) هنا . وكذلك قالوا في النسب إلى « علي : علوي » بالفتح ، لأنهم لما حذفوا الياء الأولى التي هي ياء « فعيل » بقي على وزن « فعيل » ^(٤) ، وأبدلوا ^(٥) من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار « علي » ^(٦) ، كـ « رحي ، وعصا » فقلبوا من الألف واواً ، فقالوا : « علوي » كما قالوا « رحوي » و« عصوي » .

-
- (١) في (ظ) : والأصل فيه الكسر .
 - (٢) كررت اللمة كلها مرتين في (ظ) .
 - (٣) في (ق) : فكذا .
 - (٤) في (ق) و (ظ) : فعل .
 - (٥) في (ق) و (ظ) : فأبدلوا .
 - (٦) سقطت من (ظ) وفي (ق) : كـ « علا » .

فإن قيل : فلمَ وجب قلب ألف « رحي » وعصا ، واوا ؟
قيل : إنما وجب قلب الألف واوا لأنها ساكنة ، والياء
الأولى من ياء ^(١) النسب ساكنة ، وساكنان لا يجتمعان ،
فوجب فيها القلب ، وكان القلب أولى من الحذف ، لكثرة
ما يلحق النسب من التغيير ، والتغيير بالحذف أبلغ من القلب
وأقوى ، فلذلك ^(٢) كان القلب أولى ، وكان قلب الألف واوا
أولى من قلبها ياء ، لأنها لو قلبت ياء ، لأدى ذلك إلى اجتماع
الأمثال ، ألا ترى أنك لو قلت « رحيي » وعصبي »
لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث ياءات ، وذلك مستثقل ؟ فعدلوا
١٠ عن الياء إلى الواو ، لأنها أبعد من اجتماع الأمثال .

فإن قيل : فلمَ قالوا في النسب إلى « شج : شجوي » ؟
قيل : لأنهم أبدلوا من الكسرة فتحة للعملة التي ذكرناها ،
فانقابت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فالتحق بالمقصود
نحو « عصا ، ورحي ^(٣) » فقالوا فيه « شجوي » كما قالوا
١٥ « رحيي » وعصوي » .

فإن قيل : فلمَ قالوا في النسب إلى « مغزي » وقاضي :

(١) في (ق) و (ظ) : ياهي .
(٢) في (ق) و (ظ) : فلها .
(٣) في (ق) و (ظ) : « رحي وعصا » .

مغزّيّ ، ومغزويّ ، وقاضيّ ، وقاضويّ ، ؟ قيل : أما
من قال : « مغزويّ » فأبدل ، فلأنّ الألف من نفس الكلمة
فأبدل منها واوا كما أبدل في ما كان على ثلاثة أحرف ، نحو
« رحويّ »^(١) ، وأما قاضويّ ، فأبدلت^(٢) من الكسرة فتحة
وقلبت الياء ألفاً ، فصار : « قاضيّ : كغزّيّ » فقالوا « قاضويّ »^٥
كما قالوا « مغزويّ » : وأما من قال : « مغزّيّ ، وقاضيّ »
فحذف الألف والياء ، فلأنّ الألف ساكنة ، والياء الأولى
من ياء النسب ساكنة ، وساكنان لا يجتمعان ، فحذفت
الألف لالتقاء الساكنين ، كما حذفت في ما كان على خمسة أحرف .
فإن قيل : فلم يجب حذف الألف والياء إذا كان الاسم^{١٥}
على خمسة أحرف ، نحو قولهم في النسب إلى « مرتجبيّ :
مرتجبيّ » وإلى « مشتريّ »^(٣) : مشتريّ ؟ قيل : إنما يجب
حذف الألف والياء في^(٤) الاسم إذا كان على خمسة أحرف
لطول الكلمة ، وإذا جاز الحذف في ما كان على أربعة أحرف ،
لزم في ما زاد على ذلك .

(١) في (ق) و (ظ) : وعصويّ .

(٢) في (ق) : فأبدل .

(٣) في (ق) و (ظ) : مشتري .

(٤) في (ق) : من .

فإن قيل : فلمَ لزم الحذف في ما كان على أربعة أحرف ،
نحو قولهم في النسب إلى « بشكى »^(١) : « بشكي » ، وإلى
« جَمَزَى »^(٢) : « جَمَزِي » ، ؟ قيل : لأنه لما توالى فيه ثلاث حركات
متواليات ، تنزل منزلة ما كان على خمسة أحرف ، لأن الحركة
قد تنزل منزلة الحرف ، ألا ترى أن « من يجوز أن يصرف
« هند »^(٣) لا يجوز أن يصرف « سعدى »^(٤) ، كما لا يجوز
أن يصرف « زينب » ، لأن الحركة ألحقته بما كان على أربعة
أحرف ، فكذلك^(٥) « ههنا ألحقته الفتحة بما كان على خمسة أحرف
فإن قيل : فلمَ وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره
يا مشددة ، نحو قولهم في النسب « أسيد »^(٦) : « أسيدي » ،
ونحو ذلك^(٧) ؟ قيل : لئلا تجتمع أربع ياءات وكسرتان ،
وذلك مستثقل ، وإنما وجب حذف المتحركة ، لأن المقصود

(١) امرأة بشكى الدين والعمل كجَمَزَى : خيفة مريضة ، وثيقة بشكى

(٢) الجَمَزَى نوع من العدر السريع يقال : يعدو الجَمَزَى

(٣) في (ق) : « هنداً » .

(٤) في (ق) و (ظ) : سَقَر .

(٥) في (ظ) : وكذلك .

(٦) يقال : هو أسود من فلان أي أجل منه ، وتصغيره : أسود وأسيد .

(٧) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

بالخلف التخفيف ، والمتحركة أثقل من الساكنة ، فكان حذفها أولى ، لأنهم لو حذفوا الساكنة ، لكانت المتحركة تنقلب "ألفاً" ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلذلك كان حذف المتحركة أولى .

- فإن قيل : فلم يجب قلب همزة التانيث في النسب واوياً ،^٥ في " نحو قولهم « حمراء : حمراوي » ولم يجب ذلك في النسب إلى « كساء ، وعلباء »^(٢) ، ونحو ذلك^(٤) ؟ قيل : لأن همزة التانيث ثقيلة ، لأنها عوض عن علامة التانيث التي توجب ثقلاً ، فوجب قلبها واوياً ؛ وأما همزة « كساء » فلم يجب قلبها لأنها منقلبة عن حرف أصلي ، فأجريت مجرى همزة الأصلية^{١٠} نحو : « قرأ ، ووضأ » ، وكذلك همزة في « علباء » ملحقة بحرف أصلي ، فأجريت^(٦) مجرى همزة الأصلية ، وكما لا يجب قلب همزة الأصلية واوياً في النسب ، فكذلك ما أجري مجراها

(١) في (ق) : انقلبت .

(٢) في (ق) و (ظ) : في نحو قولهم في .

(٣) العلباء : عَصَبَةٌ في صفحة العُنُق ج : عَلَابِيٌّ يقال : و « تشنج علباؤه » أي أسن .

(٤) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٥) سقطت من (ق) .

(٦) في (ق) و (ظ) : أيضا .

فإن قيل : فلم وجب الردّ إلى الواحد في النسب إلى
الجميع^(١) ، نحو قولهم في النسب إلى : « الفرائض : فرضي » ،
ونحو ذلك^(٢) ؟ قيل : لأن نسبه^(٣) إلى الواحد تدلّ على
كثرة نظره^(٤) فيها ، وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجميع^(٥) ،
• فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع^(٥) وجب الردّ إلى الواحد ، لأنّه
أخفّ في اللفظ مع أنّه الأصل ، فأما قولهم : « أنثاري » ،
ومدائني » فإنما نسبوا إلى الجمع ، لأنّه صار اسم شيء بعينه ،
وليس المقصود منه أن يدلّ على ما يقتضيه اللفظ من الجمع ،
فلما صار اسماً للواحد ، تنزّل منزلة الواحد . فاعرفه تصبّ إن
١٠ شاء الله تعالى .

(١) في (ق) : الجمع .
(٢) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .
(٣) في (ق) و (ظ) : نسه .
(٤) في (ق) : نظيره ، وفي (ظ) : نظره .
(٥) في (ق) و (ظ) : الجمع .

الباب السابع والخمسون

باب أسماء الصلوات

إن قال قائل : لم سمي « الذي » والتي عمومين ، وما ،
وأبي « أسماء الصلوات ؟ قيل : لأنها تقتقر إلى صلوات توضحها
وتبينها ، لأنها لم تفهم معانيها بأنفسها^(١) ، ألا ترى أنك لو
ذكرتها من غير صلة ، لم تفهم^(٢) معناها ، حتى تضم إلى شيء
بعدها ، كقولك : « الذي أبوه منطلق » أو « الذي انطلق
أبوه » وكذلك « التي أخوها ذاهب^(٣) » ، و « التي ذهب أخوها » ؟
وكذلك ساثرها . وفي « الذي » أربع لغات : (الذي) بيا ساكنة ،
و (الذي) بيا مشددة ، و (الذ) بكسر الذال من غير ياء ، [(والذ)
بسكون الذال من غير ياء]^(٤) ؛ وكذلك في « التي » أربع
لغات : (التي) بيا ساكنة ، و (التي) بيا مشددة ،
و (اللت) بكسر التاء من غير ياء ، و (اللت) بسكون
التاء من غير ياء ؛ والألف واللام فيها زائدتان ، وليستا فيها

(١) في (ق) و (ظ) : لأنها لا يفهم معناها بأنفسها .

(٢) في (ق) و (ظ) : يفهم .

(٣) في (ق) و (ظ) : أو .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

للتعريف ، لأنّ التعريف بصلتها ، وهي الجملة التي بعدها ، بدليل أخواتها^(١) نحو : « من ، وما ، فلو^(٢) كانتا فيها للتعريف ، لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيها تعريفتان ، وذلك لا يجوز .
فإن قيل : فلم أدخلت^(٣) « الذي ، والتي ، في الكلام ؟
• قيل : توصلًا إلى وصف المعارف بالجل ، لأنهم لما رأوا النكرات توصف بالمفردات والجل ، نحو « مررت برجل ذاهب ، ومررت برجل أبوه ذاهب ، وذهب أبوه^(٤) ، وما أشبه ذلك ، ولم يحسنوا^(٥) أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة ، وآثروا التسوية بينها ، جاؤوا^(٦) باسم ناقص لا يتم إلا بجملة ، فجعلوه وصفًا للمعرفة توصلًا إلى وصف المعارف بالجل ، كما أتوا بـ « ذي ، التي^(٧) بمعنى « صاحب ، توصلًا إلى الوصف بأسماء الأجناس نحو قولك^(٨) : « مررت برجل ذي مال ، وأتوا بـ « أيّ »

(١) في (ظ) : أخواتها .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولو .

(٣) في (ق) : دخلت .

(٤) في (ق) و (ظ) : أخوه .

(٥) في (ق) و (ظ) : مجبوا .

(٦) في (ظ) : فجاؤوا .

(٧) في (ق) و (ظ) : بـ : « ذو ، الذي .

(٨) سقطت من (ق) و (ظ) .

توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو : « يا أيها الرجل »
ونحو ذلك ^(١) .

فإن قيل : فلمَ وجب العائد من الصلة إلى الموصول ؟ قيل :
لأنَّ العائد يعلّقها بالموصول ، ويتمها به ، ولذلك ^(٢) لم يجز أن
يرتفع « زيد خرج ^(٣) » في قولهم « الذي خرج زيد » لأنه
يؤدي إلى أن تخلو الصلة من العائد إلى الموصول .

فإن قيل : فلمَ حذف في قوله تعالى : « أهذا الذي بعث
الله رسولا ^(٤) » ؟ قيل : لأنَّ العائد ضمير المنصوب المتصل
والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه ^(٥) ، لأنه صار الاسم
الموصول ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول بمنزلة شيء واحد ،
فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد ، طلبوا لها التخفيف
وكان حذف المفعول أولى ، لأن المفعول فضلة ، بخلاف غيره
من هذه الأشياء ، فكان حذفه أولى .

فإن قيل : فهل يجوز أن تكون الأسماء المفردة صلوات ؟

(١) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : ويتمها بها ، ولهذا لم ...

(٣) في (ق) و (ظ) : زيد بـ « خرج » .

(٤) سورة الفرقان (الآية : ٤١) .

(٥) في (ق) و (ظ) زيادة قوله : وإنما جاز حذفه ، لأنه ...

قيل : لا يجوز ذلك ، لأن أسماء الصلوات إنما أدخلوها في الكلام توصلًا إلى الوصف بالجل ، كما أتوا بـ « ذي »^(١) ، توصلًا إلى الوصف بالأجناس ، وبـ « أي » ، توصلًا إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فكما لا يجوز إضافة « ذو » إلى غير الأجناس ولا يأتي بعد « أي » ، إلا ما فيه الألف واللام ، فكذلك هنا لا يجوز أن تكون الصلوات إلا جلا ، ولا يجوز أن تكون مفردة ؛ فأما قراءة من قرأ « تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ »^(٢) بالرفع ، فالتقدير فيه « على الذي هو أحسن » ، فكذلك قوله عز وجل^(٣) « مَثَلًا بِمَوْضِعَةٍ »^(٤) بالرفع فالتقدير^(٥) « ما هو بموضوعة » ، وكذلك قوله عز وجل^(٦) « أَثِيْمٌ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا » ، أي « هو أشد » ، فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها ، وحذف المبتدأ جازر في كلامهم .
فإن قيل : فهذه الضميمة في « أثيم » ضمة إعراب أو ضميمة

(١) في (ق) و (ظ) : ذو .

(٢) سورة الأنعام (الآية : ١٥٤) .

(٣) في (ق) و (ظ) : وكذلك قوله تعالى .

(٤) سورة البقرة (الآية : ٢٦)

(٥) في (ق) و (ظ) : تقديره .

(٦) سورة مريم (الآية : ٦٩) .

بناء؟ قيل : اختلف النحويون في ذلك ، فذهب سيويه إلى أنها ضمة بناء ، لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها دون سائر أخواتها ، نقصت فبنيت ، وكان بناؤها على الضمّ أولي ، لأنها أقوى الحركات ، فبنيت على الضمة كـ « قبل ، وبعد » والذي يدلّ على أنهم ^(١) إنما بنوها لحذف المبتدأ ، أنهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا « ضربت أيهم هو في الدار » لتصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل إلى أن الضمة ضمة إعراب ، ويرفعه ^(٢) على الحكاية ، والتقدير عنده [قال الله سبحانه وتعالى ^(٣)] « ثم لتزعن من كل شيعة الذي يقال لهم أيهم » . وذهب يونس إلى الغاء الفعل قبله ، ويتزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة أفعال القلوب . والصحيح ما ذهب إليه سيويه ، وأما قول الخليل : إنه مرفوع على الحكاية ، فالحكاية إنما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية إليه ، وهذا الكلام يصحّ ابتداءً من غير تقدير قول قائل قاله ، وأما قول يونس فضعيف جداً ، لأنّ الفعل إذا كان مؤثراً لا يجوز إلغاؤه .

١٥ فإن قيل : فلمّ بنيت أسماء الصلوات ؟ قيل لوجهين :

(١) في (ظ) : أنها .

(٢) في (ظ) : وترفعه .

(٣) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(أحدهما) أن الصلة لما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة ، صارت بمنزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبني .
(والوجه الثاني) أن هذه الأسماء لما كانت لا تقيد إلا مع كلمتين فصاعداً أشبهت الحروف ، لأنها لا تقيد إلا مع كلمتين فصاعداً .

فإن قيل : ف « أي » لم كانت معربة دون ساثر أخواتها ؟
قيل : لوجهين :

(أحدهما) أنهم بقرتها على الأصل في الإعراب ، تنبيهاً على أن الأصل في الأسماء الإعراب ، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد ، وضمير " جماعة النسوة " ، تنبيهاً على أن الأصل في الأفعال البناء .

(والوجه الثاني) أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها ، فنظيرها جزء ، ونقيضها كل ، وهما معربان ، فكانت معربة ، فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى .

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

- إن قال قائل : كم حروف الاستفهام ؟ قيل : ثلاثة حروف ^(١) « الممزة ، وأم ، وهل » وما عدا هذه الثلاثة ، فأسماء وظروف أقيمت مقامها ، فالأسماء : « من ، وما ، وم ، وكيف » .
والظروف : « أين ، وأتى ، ومتى ، وأي حين ، وأيان » ، و « أي » يحكم عليها بما تضاف ^(٢) إليه ، فأما الممزة وأم ، فقد بيتناهما في باب العطف ، وأما « هل » فتكون استفهاماً وتكون بمعنى « قد » قال الله عز وجل ^(٣) « هل أتى على الإنسان حين من الدهر ^(٤) » أي : « قد أتى » ثم قال الشاعر :
سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القف ذي الأكهم ^(٥)

(١) في (ق) : أحرف ، وفي (ظ) : حرف .

(٢) في (ظ) : يضاف .

(٣) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٤) سورة الإنسان (الآية الأولى) .

(٥) يربوع : أبو حمي من تميم ، ويربوع أيضاً : أبو بطن من سُرّة .

والسَفْح : عُرض الجبل المضطجع أو أصله أو أسفله ، والقَف :

ما ارتفع من متون الأرض ، والأكمة : تل من القف ، وهو

حجر واحد ، والجمع أكهم . والمعنى ظاهر ، ولم أقب على القائل .

أي « قد رأونا » ، ولا يجوز أن تجعل « هل » استفهاماً ، لأن
« الهمزة » للاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف
الاستفهام .

فإن قيل : فلم أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مقام
حروف ^(١) الاستفهام ؟ قيل إنما أقاموها مقام حروف ^(٢)
الاستفهام توسعاً في الكلام ، ولكل واحد منها موضع يختص
به ، فـ « من » سؤال عمّن يعقل ، و « ما » سؤال عما لا
يعقل ، و « كم » سؤال عن العدد ، و « كيف » سؤال عن
الحال ، و « أين » ، وأنى » سؤال عن المكان ، و « متى »
وأيّ حين ، وأيان » سؤال عن الزمان ، و « أيّ » يحكم عليها
بما تضاف إليه ، فإنها لا تكون إلا مضافة ، ألا ترى أنك
لو قلت : « من عندك ؟ » لوجب أن يقول المجيب : « زيد
أو عمرو » وما ^(٣) أشبه ذلك ، ولو قال « فرس ، أو حمار » لم
يجز ، لأن « من » سؤال عمّن يعقل ، لا عما لا يعقل ،
و كذلك لو قلت : « أين زيد ؟ » لوجب أن تقول « في الدار
أو ^(٤) في المسجد » وما أشبه ذلك ، فلو قال : « يوم الجمعة »

(١) في (ق) و (ظ) : حرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : أو ما .

(٣) في (ظ) زيادة قوله : أو في السوق أو ...

لم يجوز ، لأنّ « أين » سؤال عن المكان لا عن الزمان ،
وكذلك أيضاً لو قلت : « متى الخروج ؟ » لوجب أن تقول^(١)
« يوم الجمعة ، أو يوم السبت » وما^(٢) أشبه ذلك ، ولو قال^(٣)
« في الدار ، أو في المسجد » لم يجوز ، لأنّ « متى » سؤال
عن الزمان لا عن المكان ، وكذلك سائرهما .

فإن قيل : فلم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد ، وهي
همزة الاستفهام ، وهم يتوخون الإيجاز والاختصار في الكلام ؟
قيل : إنما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار ،
وبذلك لأنّ هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل^(٤) عليه ،
ألا ترى أنّ « من » تشتمل على جميع من يعقل ، و « أين »
تشتمل على جميع الأمكنة ، و « متى » تشتمل على جميع
الأزمنة ، وكذلك سائرهما ؟ فلما كانت تشتمل على هذه
الأجناس ، كان فيها فائدة ليست في الهمزة ، ألا ترى أنّك
لو قلت « أزيد عندك ؟ » لجاز ألا يكون زيد^(٥) عنده ،

(١) في (ق) : يقول .

(٢) في (ق) : أو .

(٣) في (ظ) : قلت .

(٤) في (ق) : تدل .

(٥) سقطت من (ق) .

فيقول « لا » فتحتاج إلى أن تعيد السؤال ، وتعدّ شخصاً
شخصاً ، وربما لا يذكر الشخص^(١) الذي هو عنده ، فلا يحصل
لك الجواب عن عنده ، لأنه لا يلزمه ذلك في سؤالك ،
فإن كان ذلك يؤدي إلى التطويل ، لأن استيعاب الأشخاص
مستحيل ، أتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي « من » ،
فأقاموها مقام « الهمزة » ليلزم المسؤول الجواب عن عنده ،
وكذلك لو قلت « أفي الدار زيد » أو في المسجد ، لجاز ألا
يكون في واحد منها ، فيقول « لا » فتحتاج أيضاً أن^(٢) تعيد
السؤال ، وتعدّ مكاناً مكاناً ، وربما لا يذكر^(٣) ذلك المكان
الذي هو فيه ، فلا يحصل لك الجواب عن مكانه ، لأنه
لا يلزمه ذلك في سؤالك^(٤) ، فإما كان ذلك يؤدي إلى التطويل ،
أتى بـ « أين » لأنها تشتمل على جميع الأماكن ، ليلزم
المسؤول الجواب عن مكانه ، وكذلك لو قلت « أخرج زيد
يوم السبت » لجاز ألا يخرج في ذلك اليوم ، فتحتاج أيضاً إلى
١٥ تكرير السؤال ، وربما لا يذكر^(٣) ذلك الوقت الذي يخرج فيه

(١) في (ق) : ذلك الشخص .

(٢) في (ق) : إلى أن .

(٣) في (ق) : تذكر .

(٤) في (ظ) : سؤاله .

فقد كان ذلك يؤدي إلى التطويل أقاموا « متى » مقامها ،
لأنها تشتمل على جميع الأزمنة ، كما تشتمل « أين » على جميع
الأمكنة ، وكذلك سائرهما فهذا المعنى من الإيجاز والاختصار
أقاموها مقام الهمزة .

فإن قيل : فلم كانت مبنية ما عدا « أيا » ؟ قيل : إنما
بنيت لأنها تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو « الهمزة »
وأما « أي » فإنما أعربت [وإن كانت قد تضمنت معنى حرف
الاستفهام^(١)] لا بيناً في باب أسماء الصلوات قبل : فاعرفه
تصعب إن شاء الله تعالى .

(١) ما بين القوسين محو في (ق) .

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

إن قال قائل : لم دخلت الحكاية الكلام ؟ قيل : لأنها
تزيل الالتباس ، وتزيل^(١) التوسع في الكلام .
فإن قيل : فهل يجوز^(٢) الحكاية في غير الاسم العلم والكنية ؟
قيل : اختلفت^(٣) العرب في ذلك ، فمن العرب من يميز الحكاية
في المعارف كلها دون النكرات ، قال الشاعر^(٤) :
سمعت : الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح انتجعي بلالاً^(٥)
فقال : « الناس » بالرفع ، كأنه يسمع^(٦) قائلاً يقول :
١٠ الناس ينتجعون غيثاً ، فحكى الاسم سرفوعاً كما سمع . ومن

(١) في (ق) و (ظ) : وتزيد .

(٢) في (ق) و (ظ) : تجوز .

(٣) في (ظ) : اختلف .

(٤) هو ذو الرمة ، غيلان بن عتبة وقد تقدم ذكره (ص ١٤٢) .

(٥) الانتجاع : طلب الكلاً ومساقط الغيث ، وانتجعنا فلاناً إذا أتيناه

نطلب معروفة . وصيدح : اسم ناقة ذي الرمة ولما أنشد بلالاً

ابن أبي بردة قوله : سمعت الناس (البيت) قال بلال : يا غلام :

قم أعطه حبل قت لصيدح . القت : الفصصة وهي الرطبة

من علف الدواب .

(٦) في (ق) و (ظ) : سمع .

- العرب من يميز الحكاية في المعرفة والنكرة ، ومن ذلك قول بعضهم ، وقد قيل له : عندي تمرتان ، فقال : « دعني من تمرتان » . وأما أهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية ، فيقولون إذا قال : رأيت زيدا : « من زيدا ؟ » وإذا قال : مررت بزيد : « من زيدا ؟ » فيجعلون « من » في موضع رفع ٥ بالابتداء ، و « زيدا » في موضع الخبر ، ويجكون الإعراب ، وتكون الحركة قائمة مقام الرفع^(٢) التي تجب بنجر المبتدأ . وأما بنو تميم فلا يحكون ، ويقولون « من زيد » بالرفع في جميع الأحوال ، فيجعلون « من » في موضع رفع لأنه مبتدأ و « زيد »^(٣) هو الخبر ، ولا يحكون الإعراب ، وهو القياس ؛ ١٠ والذي يدل على ذلك أن أهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف ، فالعطف كقولك إذا قال لك القائل : رأيت زيدا : « ومن زيد ؟ » ، والوصف كقولك إذا قال لك^(٤) القائل : رأيت زيدا الظريف : « من زيد الظريف ؟ » .
- ١٥ فإن قيل : فلم يخص أهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم ١٥

(١) في (ظ) : و « زيد » .

(٢) في (ظ) : الرفع .

(٣) في (ق) : و « زيدا » .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

والكنية ؟ قيل : لأنَّ الاسم العلم والكنية غيرا ونقلا عن وضعها ، فلما دخلها التغيير ، والتغيير ^(١) يؤنس بالتغيير .
فإن قيل : فلمَ رَفَعَ أهل الحجاز مع العطف والوصف ؟
قيل : لارتفاع اللبس .

٥ فإن قيل : فما هذه الزيادات التي تلحق « مَنْ » في الاستفهام عن النكرة في الوقف في حالة الرفع ، والنصب ، والجر ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، نحو : « مَنْو ، وَمَنَا ، وَمَنِي ، وَمَنَانٌ ، وَمَنِينٌ ، وَمَنُونٌ ، وَمَنِينٌ ، وَمَنَةٌ ، وَمَتَانٌ ، وَمَنَتِينٌ ، وَمَنَاتٌ » هل هي إعراب أو ^(٢) لا ؟ قيل : هذه الزيادات التي تلحق « مَنْ » من تغييرات ^(٣) الوقف ، وليست بإعراب ، والدليل على ذلك من وجهين :

(أحدها) أن « مَنْ » مبنية ، والمبني لا يلحقه الإعراب .
(والثاني) ^(٤) أن الإعراب يثبت في الوصل ، ويسقط في الوقف ^(٥) ، وهذا بعكس الإعراب ، يثبت في الوقف ، ويسقط

(١) في (ق) : فالتغيير .

(٢) في (ق) : أم .

(٣) في (ظ) : تغييرات .

(٤) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني .

(٥) أي إنَّ الحكاية في (مَنْ) خاصة بالوقف تقول : مَنَانٌ ،

(بالوقف والإسكان) وإن وصلت قلت : مَنْ يَهَذَا وبطلت الحكاية .

في الوصل ، فدلّ على أنه ليس بإعراب ، وأما^(١) قول الشاعر^(٢) :
أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجنُّ قُلت^(٣) : عموا ظلاماً^(٤)
فأثبتوا^(٥) الزيادة في حال^(٦) الوصل ، فالجواب عنه من
وجهين :

- ٥ (أحدهما) أنه أجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر .
وإذا كان ذلك لضرورة الشعر^(٧) فلا يكون فيه حجة .
- (والثاني^(٨)) أنه يجوز أن يكون من قبيلة تعرب^(٩)

(١) في (ق) و (ظ) : فأما

(٢) هو شمر بن الحارث الضبي كما في الدرر واللسان .

(٣) هكذا وردت في المطبوع والصحيح ما في (ق) و (ظ) : قلت .

(٤) في (ظ) : عموا صباحاً . وقد أورد صاحب اللسان للبيت رواية
أخرى هي :

أتوا ناري فقلت : منون ؟ قالوا سرّاة الجن ، قلت : عموا ظلاماً

والمعنى أن الجن طرقته وقد أوقد ناراً اطعمه . والشاهد زيادة الواو

والتون على (من) في الوصل ، وكان القياس أن يقول : من أنتم ؟

وهي حالة شاذة ، وفي ذلك أقوال كثيرة للبصريين والكوفيين لا يتسع

لها المقام .

(٥) في (ق) : و (ظ) : فأثبت .

(٦) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٧) في (ق) و (ظ) : للضرورة .

(٨) في (ظ) : والوجه الثاني .

(٩) في (ق) و (ظ) : يعربون .

« مَنْ » ، فقد حكى عن سيبويه ^(١) أنه من العرب من يقول : « ضَرَبَ مَنْ مَنَّا » كما تقول ^(٢) : « ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا » ولم يقع الكلام في لغة من أعربها ، وإنما وقع في لغة من بناها ، فـ « متون » في هذه اللغة بمنزلة « قام الزيدون » .
• وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه .
فأعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : حكى سيبويه .
(٢) في (ق) : يقول .

الباب الستون

باب الخطاب

- إن قال قائل : ما ضابط هذا الباب ؟ قيل : أن تجعل أول كلامك للمسؤول عنه الغائب ، وآخره للمسؤول المخاطب ، فتقول إذا سألت رجلاً عن رجل قلت ^(١) « كيف ذلك الرجل يا رجل » ، وإذا سألته عن رجلين قلت « كيف ذانك الرجلان يا رجل » ، وإذا سألته عن رجال قلت « كيف أولئك الرجال يا رجل » ، وإذا سألت رجلاً عن امرأة قلت : « كيف تلك ^(٢) المرأة يا رجل » ، وإذا سألته عن امرأتين قلت : « كيف تانك المرأتان يا رجل » ، وإذا سألته عن نسوة قلت « كيف أولئك النسوة يا رجل » ، وإذا سألت امرأة عن امرأة قلت : « كيف تلك المرأة يا امرأة » ، وإذا سألتها عن امرأتين قلت : « كيف تانك المرأتان يا امرأة » ، وإذا سألتها عن نسوة قلت : « كيف أولئك النسوة يا امرأة » ، وإذا سألت امرأة عن رجل قلت : « كيف ذلك الرجل يا امرأة » ، وإذا سألتها

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ظ) : تيك .

عن رجلين قلت : « كيف ذاك الرجلان يا امرأة » ، وإذا
سألتهما عن رجال قلت : « كيف أولئك الرجال يا امرأة » ،
وإذا سألت اثنين عن امرأة قلت : « كيف تلك المرأة
يا رجلان » قال الله عز وجل ^(١) : « ألم أتتكما عن تلكما
الشجرة ^(٢) » ، وإذا خاطبت نسوة وأشرت إلى رجل قلت :
« كيف ذلك الرجل يا نسوة » قال الله تعالى : « قالت ^(٣)
فذلكم الذي لم تفتني فيه ^(٤) » وعلى هذا قياس هذا الباب .
فإن قيل : فلم قدم المشار إليه الغائب ؟ قيل : عناية بالمسؤول عنه ،
والكاف بعد أسماء الإشارة وهي « ذلك ، وتلك ، وأولئك »
١٠ لجرّد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب لأنه لو كان لها موضع
من الإعراب لكان موضعها الجرّ بالإضافة ، وذلك محال ، لأن أسماء
الإشارة معارف ، والمعارف لا تضاف ، فصارت بمنزلة الكاف في
« النجاك » لأن ما فيه الألف واللام لا تضاف ^(٥) ، وبمنزلة
الكاف في « إياك » لأنه مضمّر ، والمضمّرات كلها معارف ،

(١) في (ق) و (ظ) : تعالى .

(٢) سورة الأعراف ، (الآية : ٢٢) .

(٣) سقطت من (ظ) .

(٤) سورة يوسف ، (الآية : ٢٢) .

(٥) في (ق) : يضاف .

والمعارف لا تضاف . واللام في : « ذلك ، وتلك » زائدة^(١) للتبنيـه ، كـ « ها » في « هذا » ولهذا لا يحسن أن يقال^(٢) : « هـ ذلك » ولا « هاتاك » ، وأصل اللام أن تكون ساكنة . فإن قيل : فلم كسرت اللام في ذلك وحدها ؟ قيل : إنما كسرت « ذلك »^(٣) لوجهين :

(أحدهما) أنها كسرت لالتقاء الساكنين ، لسكونها وسكون الألف قبلها .

(والثاني) أنها كسرت لثلاث تلتبس بلام الملك ، ألا ترى أنك لو قلت « ذلك » بفتح اللام ، لالتبس وتوهم السامع أن المراد به أن هذا^(٤) الشيء ملك لك ، فلما كان يؤدي ١٠ إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس ، وإنما فتحت كـ في الخطاب في المذكر ، وكسرت في الموثث للفرق بينها ، والكاف في « تلكا » أيضاً للخطاب ، و « ما » التي بعدها^(٥) علامة للتثنية^(٦) ، وكذلك الكاف أيضاً في « أولئكم » للخطاب ،

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) في (ظ) لا هـ ذلك ولا . . .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٤) سقطت من (ق) .

(٥) سقط من (ق) و (ظ) : التي بعدها .

(٦) في (ق) : للتأنيث وهو سهو .

والميم والواو المحذوفة علامة لجمع المذكر ، وكذلك الكاف أيضاً في « أولئك » للخطاب ، والنون المشددة علامة لجمع المؤنث ؛ ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية والجمع على خطاب الواحد إذا فهم المعنى ، قال الله سبحانه وتعالى « ذَلِكَ • بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ ^(١) » ولم يقل « ذلكم » ، وقيل : إنما أفرد لأنه أراد به الجمع ، [كأنه قال : إنها ^(٢) الجمع ^(٣)] والجمع لفظه مفرد . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) سورة آل عمران ، (الآية : ١٨٢)

(٢) في (ق) : ذلك أيها الجمع وهو الصواب .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

الباب الحادي والستون

باب الالفات

إن قال قائل : على كم ضرباً الألفات التي تدخل أوائل الكلام ؟ قيل : على ضربين . همزة وصل ، وهمزة قطع ، فهيمزة الوصل هي التي يتصل ما قبلها بما بعدها في الوصل ولذلك سميت همزة الوصل ، وهمزة القطع هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك^(١) سميت همزة القطع .

فإن قيل : ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلام ؟ قيل : في جميع أقسام الكلام من الاسم والفعل والحرف ، أما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر ، وعلى اسم هو المصدر^(٢) ، فأما ما ليس بمصدر فهو « ابن ، وابنة ، واثنان ، واثنتان ، واسم ، واست ، وامرؤ ، وامرأة ، واين ، فالهمزة^(٣) دخلت في أوائل هذه الكلام عوضاً عن اللام المحذوفة منها ، ما عدا : « امرؤ ، وامرأة ، واين » فأما « امرؤ ، وامرأة » فأما دخلت^(٤) عليها لأنها لا يمكن آخرها همزة ، والهمزة معدن

(١) في (ق) و (ظ) : ولذلك

(٢) في (ق) و (ظ) : مصدر .

(٣) في (ق) و (ظ) : والهمزة

(٤) في (ق) و (ظ) : أدخلت

التغيير ، تنزلاً منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام ، فأدخلت
الهمزة عليها كما أدخلت على ما حذف منه اللام . فأما « ايمن »
فهو جمع يمين ، إلا أنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ، وقيل :
إنهم حذفوها حذفاً ، وزيدت الهمزة في أوله لثلاثاً يبدأ بالساكن
• وأما ما كان مصدراً فنحو : « انطلاق ، واقتطاع ، واحرار ،
واحميرار ، واستخراج ، واغديدان ، واخرواط ، واسحنكك^(١)
واسلنقاء ، واحرنجام ، واسبطرار » وما أشبه ذلك . وأما الفعل
فتدخل همزة الوصل منه على أفعال هذه المصادر نحو :
« انطلق ، واقتطع ، واحمر ، واحمار ، واستخرج ، واغدودن^(٢)
١٠ واخرواط^(٣) ، واسحنكك^(٤) ، واسلنقى^(٥) ، واحرنجم^(٦) ،
واسبطر^(٧) » ونحو ذلك^(٨) ، وإنما دخلت همزة الوصل في أوائل

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) اغدودن النبت ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريته .

(٣) اخرواط بهم الطريق والسر : امتد .

(٤) اسحنكك الليل : إذا اشتدت ظلمته .

(٥) في (ظ) : واستلقى . والاستلقاء : الاستلقاء على القفا ، وكل شيء
كان فيه كالانبطاح فيه استلقاء .

(٦) حرجت الإبل فأحرنجت : إذا رددتها ، فارتدت بعضها على بعض ،
واجتمعت .

(٧) اسبطرت (الجمال) في سيرها : أسرع وامتدت .

(٨) في (ق) و (ظ) : وما أشبه ذلك .

هذه الأفعال ومصادرهما ، لثلاً يتبدأ بالساكن ، وكذلك أيضاً
تدخل همزة الوصل على أمثلة الأمر من الفعل الذي يسكن
فيه ما بعد حرف المضارعة ، نحو : « ادخل ، واضرب ، واسمع »
لثلاً يتبدأ بالساكن . وأما الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه
إلا على حرف واحد ، وهي لام التعريف ، نحو : « الرجل »
والغلام » وما أشبه ذلك في قول سيبويه للعلّة التي ذكرناها .
وأما الخليل فذهب إلى أن الألف واللام زيدتا معاً للتعريف ،
إلا أنهم جعلوا همزة همزة وصل لكثرة الاستعمال ، [وقد
ذكرناه مستوفى في كتاب « الألف واللام »]^(١) .

١٥ فإن قيل . فلم فتحت همزة مع لام التعريف ، وألف
« اين » ؟ قيل : أما همزة مع لام التعريف فتحت لثلاثة أوجه :
(أحدها) ^(٢) أن همزة لما دخلت على لام التعريف وهي
حرف ، أرادوا أن يجعلوها مخالفةً للهمزة التي تدخل على
الاسم والفعل .

(والوجه الثاني) [أن الحرف أثقل ، فاخترت له الفتحة]
لأنه أخف الحركات .

(والوجه الثالث) [^(٣) أن همزة مع لام التعريف يكثر

(١) سقط من (ق) و (ظ) ما بين القوسين .

(٢) في (ق) و (ظ) : الوجه الأول .

(٣) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

دورها في الكلام ، فاختروا لها أخف الحركات وهو الفتح .
وأما همزة « ايمن » فإنما بنيت على الفتح لوجهين :
(أحدهما) أن الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة ،
فإذا وصلت لكثرة الاستعمال ، بقيت حركتها على ما كانت عليه .
• (والثاني) أنها فتحت لأن هذا الاسم ناب " عن حرف
القسم وهو « الواو » فلما ناب عن الحرف شبهه بالحرف وهو لام
التعريف ، فوجب أن تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف .
فإن قيل : فلم ضُمَّتْ همزة في نحو « أُدْخِلْ » وكسرت
في نحو « اِضْرِبْ » وما أشبه ذلك ؟ قيل : اختلف النحويون
١٠ في ذلك ، فذهب البصريون إلى أن الأصل في هذه الهمزة
الكسر ، وإِنَّمَا ضُمَّتْ في نحو : « أُدْخِلْ » وما أشبه ذلك ،
لأن الخروج من كسر إلى ضم مستقل ، ولهذا ليس في كلام
العرب شيء على وزن « فِعْلٌ » . وذهب الكوفيون إلى أن
همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل ، فإن كان مكسوراً
١٥ كسرت ، وإن كان مضموماً ضُمَّتْ . وما عدا ما ذكرناه في
همزة الوصل فهو همزة قطع ، لأن همزة القطع ليس لها أصل
يحصرها ، غير أننا نذكر بينهما فرقاً على جهة التقريب فنقول :

نفرق^(١) بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأسماء بالتصغير ،
فإن ثبتت بالتصغير فهي همزة قطع ، وإن سقطت فهي همزة
وصل ، نحو همزة : « أب » ، وابن « فالهمزة في « أب » همزة قطع ،
لأنها تثبت في التصغير ، لأنك تقول في تصغيره : « أبي » ،
والهمزة في « ابن » همزة وصل لأنها تسقط^(٢) في التصغير ،
لأنك تقول في تصغيره « بني » . ونفرق بين همزة الوصل
وهمزة القطع في الأفعال ، بأن يكون^(٣) « يا » المضارعة^(٤) منه
مفتوحة ، أو مضمومة ، فإن كانت مفتوحة فهي همزة وصل ،
نحو ما قد مناه ، وإن كانت مضمومة فهي همزة قطع نحو :
« أجل ، وأحسن » وما أشبه ذلك ، لأنك تقول في المضارع^(٥)
« يُجمل ، ويُحسن » وما أشبه ذلك ، وهمزة مصدره أيضاً همزة
قطع كالفعل ، وإنما كسرت من « إجمال » ونحوه لئلا يلتبس^(٦)
بالجمع ، فإنهم لو قالوا : « أجل أجمالا » بفتح الهمزة في المصدر ،

(١) في (ق) : يفرق .

(٢) في (ظ) : سقطت .

(٣) في (ق) : تكون .

(٤) في (ق) و (ظ) : المضارع .

(٥) في (ق) و (ظ) : منه .

(٦) في (ق) : يلتبس .

لالتبس بجمع « جمل » فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس ، كسروا
المهمزة لإزالة اللبس .

فإن قيل : فلم فتحوا حرف المضارعة في ^(١) « الثلاثي » ، وضمته
من ^(٢) « الرباعي » ؟ قيل : لأن الثلاثي أكثر من الرباعي ، والفتحة
• أخف من الضمة ، فأعطوا الأكثر الأخف ، والأقل الأثقل
ليعادلوا بينهما .

فإن قيل : فالخماسي والسداسي أقل من الرباعي فهلا وجب
ضمه ؟ قيل : إنما وجب فتحه لوجهين : النقل ^(٣) من ^(٤) « الثلاثي »
أكثر من الرباعي ، فلما وجب الحمل على أحدهما ، كان الحمل
١٠ على الأكثر أولى من الحمل على الأقل .

(والثاني) أن الخماسي والسداسي ثقلان لكثرة حروفهما ،
فلو بنوهما على الضم ، لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة
الحروف ، وثقل الضم ، وذلك لا يجوز ، فأعطوهما ^(٥) « أخف »

(١) في (ق) و (ظ) : من .

(٢) في (ظ) : في .

(٣) في (ق) و (ظ) : أحدهما أن النقل ...

(٤) في (ظ) : في .

(٥) في (ظ) : فأعطوه .

الحركات وهو الفتح ، وعلى^(١) أن بعض العرب يضم حروف^(٢)
المضارعة منها فيقول : « ينطلق ، ويستخرج ، يضم حرف
المضارعة ، حملاً على الرباعي . فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : على .
(٢) في (ق) و (ظ) : حرف .

الباب الثاني والستون

باب الإمالة

إن قال قائل : ما الإمالة ؟ قيل : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء .

٥ فإن قيل : فلم أدخلت " الإمالة الكلام ؟ قيل : طلباً للتشاكل ، لئلا تختلف الأصوات فتتأخر ، وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني ثميم وغيرهم ، وهي فرع على التفخيم ، والتفخيم هو الأصل ، بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها ، وليس التفخيم كذلك .

١٥ فإن قيل : فما الأسباب التي توجب الإمالة ؟ قيل : هي الكسرة في اللفظ ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع ، [أو الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأن الألف منقلبة عن الياء ، أو لأن الألف تنزل " منزلة المنقلبة عن الياء ، أو إمالة لإمالة ، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة ، فأما الإمالة للكسرة ١٥ في اللفظ فنحو قولهم في : " عالم : عالم " وفي " سالم : سالم " ،

(١) في (ق) : دخلت .

(٢) في (ق) : تنزل .

وأما الإمالة للكسرة^(١) بشي، يعرض للحرف في بعض المواضع [^(٢) فنحو قولهم في « خَاف : يَخَاف » فأمالوا لأن الخاء تكسر في « يَخَفْتُ » ، وأما الإمالة للياء فنحو قولهم في « شَيَّان : يَشِيان » وفي « غِيلَان : يَغِيلَان » ، وأما الإمالة لأن الألف تنقلب^(٣) من الياء فنحو قولهم في « رَحَى : رِيحَى » وفي « رَمَى : رَمِي » وأما الإمالة لأن الألف تنزل^(٤) منزلة المنقلبة عن الياء فنحو قولهم^(٥) « حُبَارَى » : « حُبَارِي » وفي « سَكَرَى : سَكَرِي » وأما الإمالة للإمالة فنحو « رأيت عمادا ، وقرأت كتابا » .

فإن قيل : فما يمنع من الإمالة ؟ قيل : حروف الاستعلاء ١٠ والإطباق ، وهي « الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والحاء ، والقاف » ، فهذه سبعة أحرف تمنع الإمالة .
فإن قيل : فلمَ منعت هذه الأحرف الإمالة ؟ قيل :

(١) في (ق) : لكسرة تعرض للحرف .

(٢) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٣) في (ق) و (ظ) : منقلبة .

(٤) في (ق) : تنزل .

(٥) في (ق) و (ظ) : في .

(٦) الحُبَارَى : طائر معروف وهو على شكل الاوزة والجمع : حُبَارِي وحبَارِيَات .

لأن هذه الحروف^(١) تستعلي وتتصل بالحنك الأعلى فتجذب الألف إلى الفتح ، وتمنعه^(٢) من التسفل بالإمالة .

فإن قيل : فلمَ إذا وقعت بعد الألف مكسورةً منعت

الإمالة ، وإذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع^(٣) ؟ قيل : إنما

منعت من الإمالة إذا وقعت مكسورة بعد الألف لأنه يؤدي

إلى التصعّد بعد الانحدار ، لأن الإمالة تقتضي الانحدار ،

وهذه الحروف تقتضي التصعّد ، فلو أمّلت^(٤) هنا لأدّى ذلك

إلى التصعّد بعد الانحدار ، وذلك صعب ثقيل ، فلذلك^(٥) منعت

من الإمالة ، بخلاف ما إذا وقعت مكسورة قبل الألف ، فإنه

١٠ لا يؤدي إلى ذلك ، فإنك إذا أتيت بالمستعلي مكسوراً أضعفت

استعلاءه ، ثم إذا أمّلت انحدرت بعد تصعّد ، والانحدار بعد

التصعّد سهل خفيف ، فبان الفرق بينهما .

فإن قيل : فهلاً جازت الإمالة إذا وقعت قبل الألف مفتوحة

في نحو : « صامت » وذلك انحدار بعد تصعّد ؟ قيل : لأن

١٥ الحرف المستعلي مفتوح ، والحرف المستعلي إذا كان مفتوحاً

(١) في (ق) و (ظ) : الأحرف .

(٢) في (ق) : وتمنعه .

(٣) في (ق) : الإمالة .

(٤) في (ق) و (ظ) : أمّلت .

(٥) في (ق) و (ظ) : فلذلك .

زاد استعلاءً فامتنت الإيمالة ، بخلاف ما إذا كان مكسوراً ،
لأن الكسرة تضعف استعلاءه ، فصارت سلماً إلى جواز الإيمالة ،
ولم يكن جواز الإيمالة هناك لأنه انحدار بعد تصعُّد فقط ،
وإنما كان كذلك ^(١) ، لأن الكسرة ضعفت استعلاءه ، لأنه ^(٢)
انحدار بعد تصعُّد ؛ فباعتبار هذين الوصفين جازت الإيمالة ههنا ،
فإن ^(٣) وجد أحدهما ، وهو كونه انحداراً بعد تصعُّد ، فلم يوجد
الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة ^(٤) التي هي سلم
إلى جواز الإيمالة ، فالإيمالة في ضرب المثال مع الكسرة ،
بمثلة النزول من موضع عالٍ بدرجةٍ أو سلم ، والإيمالة مع غير
الكسرة ، بمثلة النزول من موضع عالٍ بغير درجة ^(٥) أو سلم ،
فبان الفرق بينهما .

فإن قيل : فلم إذا كانت الراء مفتوحة أو مضمومة منعت
من الإيمالة ، وإذا كانت مكسورة وجبت ^(٦) الإيمالة ؟ قيل :
لأن الراء حرف تكرر . فإذا كانت مفتوحة أو مضمومة

(١) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٢) في (ق) و (ظ) : ولأنه .

(٣) في (ق) و (ظ) وإن .

(٤) في (ظ) : فالكسرة .

(٥) في (ق) و (ظ) : من غير .

(٦) في (ق) و (ظ) : أوجبت .

فكأنه^(١) اجتمع فيها فتحتان أو ضمّتان ، فلذلك منعت الإمالة ،
وأما إذا كانت مكسورة ، فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان
فلذلك أوجبت الإمالة ،

فإن قيل : فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء .
نحو^(٢) : « طارد » والراء المفتوحة نحو^(٣) : « دار القرار » وما
أشبه ذلك ؟ قيل : إنما غلبت الإمالة للراء المكسورة مع
الحرف المستعلي ، لأن الكسرة في الراء اكتست^(٤) تكريراً
فقويت ، لأنّ الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها ،
فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين ، فغلبت بتسفلها تصعد
١٠ المستعلي ، وكما غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي ، فكذلك
الراء المفتوحة المشبهة به .

فإن قيل : فلم لم تدخل الإمالة في الحرف^(٥) ؟ قيل :
لأنّ الإمالة ضرب من التصرف ، أو تبدل الألف على أن
أصلها يا ، والحروف لا تتصرف ، ولا تكون ألفتها منقلبة
١٥ عن يا ولا واو .

(١) في (ق) و (ظ) : قد اجتمع .
(٢) في (ق) و (ظ) : في نحو .
(٣) في (ق) و (ظ) : اكتست .
(٤) في (ق) : الحروف .

فإن قيل : فلم جازت الإمالة في « بلي ، ويا في النداء » ؟
قيل : أما « بلي » فإنما أميلت لأنها أغنت غناء الجملة ، وأما
« يا » في النداء فإنما أميلت لأنها قامت مقام الفعل ، فجازت
إمالتها كالفعل ، فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

الباب الثالث والستون

باب الوقف

- إن قال قائل: على كم وجهاً يكون الوقف؟ قيل: على خمسة أوجه:
- (السكون) وهو حذف الحركة والتنوين .
 - (والإشمام) وهو أن تضم شفتيك من غير^(١) صوت ، وهذا يدركه البصير دون الضري .
 - (والروم) وهو^(٢) أن تشير إلى الحركة بصوت ضعيف ، وهذا يدركه البصير والضري .
 - (والتشديد) وهو^(٣) أن تشدد الحرف الأخير نحو: « هذا عمر » ، وهذا خالد .
 - (والإتباع) وهو أن تحرك ما قبل الحرف الأخير إذا كان ساكناً حركة الحرف الأخير في الرفع والجر ، نحو: « هذا بَكْرٌ ومررت بَبَكْرٍ » .
- فإن قيل: فلم خصوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة؟ قيل: أما السكون فلأن راحة الكلام ينبغي أن تكون عند الفراغ

(١) سقطت من (ظ)

(٢) في (ظ) : هو

من الكلمة ، والوقف عليها ، والراحة في السكون لا في الحركة ^(١) .
فإن قيل : فلمَ أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب ،
ولم يبدلوا من التنوين واواً في حال ^(٢) الرفع ، ولا ياء في حال ^(٣)
الجر ؟ قيل : لوجهين :

- ٥ (أحدهما) إنما أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب .
لحظة الفتحة ، بخلاف الرفع والجر ، فإن الضمة والكسرة ثقيلتان .
(والوجه الثاني) أنهم لو أبدلوا من التنوين واواً في حالة
الرفع لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسم متمكّن في آخره
واو قبلها ضمة ، وليس في كلام العرب اسم متمكّن في آخره
واو قبلها ضمة . ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجر ،
لكان ذلك يؤدي إلى أن تلبس بياء المتكلم ، فلذلك لم يبدلوا منه
ياء . على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واواً ، وفي
حالة الجر ياء ، ومنهم من لا يبدل في حالة النصب ألفاً ، كما
لا يبدل في حالة الرفع واواً ، ولا في حالة الجر ياء ، وهي
لغة ^(٤) قليلة ؛ وأجود اللغات الإبدال في حال ^(٥) النصب ، وترك
الإبدال في حال ^(٦) الرفع والجر على ما بيننا . وأما (الإشمام ^(٧))

(١) في (ق) و (ظ) : بالسكون لا بالحركة .

(٢) في (ق) : حالة .

(٣) في (ق) : لَفِيَّة .

(٤) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٥) في (ظ) : والإشمام .

فالمراد به أن تبيتن أن لهذه الكلمة أصل^(١) حركة في حال الوصل ، وكذلك « الروم والتشديد » .

فإن قيل : فلم لم يجز الإشمام في حال^(٢) الجر ؟ قيل : لأنه يؤدي الى تشويه الحلق^(٣) ، وأما الإبتاع فلأنه لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين ، اختاروا لها^(٤) الضمة في حالة الرفع ، لأنها الحركة التي كانت في حالة الوصل ، وكانت^(٥) أولى من غيرها ، قال الشاعر^(٦) :

« أنا ابن ماوية إذ جدّ التقرّ »

(١) في (ق) و (ظ) : حال .

(٢) في (ق) و (ظ) : حالة .

(٣) في (ق) : الخلق .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ق) : فكانت .

(٦) هو عبد الله بن ماوية الطائي ، على قول ، وماوية : اسم أمته ، ونسبه

الصاغاني لقدكي بن عبد الله المقرّي ، وعزاه سيبويه لبعض السعديين ،

وتمام البيت :

« وجاءت الخيل أئابي زمر »

وهو من شواهد سيبويه ، قال الأعمى : الشاهد فيه إلقاء حركة الراء

على القاف للوقف ، والتقرّ : صوت يسكن به الفرس عند احتفائه وشدة

حركته . أي : أنا الشجاع البطل إذا احتت الخيل عند اشتداد

الحرب و : أئابي : جماعات جمع أئية .

وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر^(١) :

أرتني حجلًا على ساقها فهش فوادي لذاك الحجل
بكسر الماء والجيم .

فإن قيل : فهلاً جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة
الرفع والجر ؟ قيل : لأن حرف الإعراب تلزمه الحركة إذا
كان منوناً في حالة النصب ، نحو^(٢) : « رأيت بكراً » ولا
تلزمه في حالة الرفع والجر .

فإن قيل : فهلاً جاز في ما لم يكن فيه تنوين نحو قولك :
« رأيت البكر » ؟ قيل : حملاً على ما فيه التنوين ، لأن
الأصل هو التنكير .

فإن قيل : فهلاً جاز أن يقال : « هذا عدل » بضم الدال ،
و « مررت بالبير » بكسر السين في الوقف ، كما جاز : « هذا
بكر » ، و « مررت ببكر » ؟ قيل : لأنهم لو قالوا : « هذا
عدل » بضم الدال لأدّى ذلك إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم ،
لأنه ليس في كلامهم شيء على وزن « فعل » فلما كان ذلك
يؤدّي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم إلى

(١) قال ابن رشيقي في العدة : وأنشده أبو العباس ثعلب : ارتني حجلًا
والحجل : الخلل . ولم أقف على قائله .
(٢) في (ق) و (ظ) : نحو قولك .

الكسر ، كما قالوا في جمع « حقو : أحق^(١) » ، وجرو : أجر^(٢) ،
وقلنسوة : قلنس^(٣) وقالوا^(٤) : « هذا عدل^(٥) » بكسر الدال ،
لأن له نظيراً^(٥) في كلامهم ، نحو : « إبل ، وإطل^(٦) » ، ولم
يقولوا : « مررت بالبسر^(٧) » بكسر السين^(٧) لأنه ليس في الأسماء
شيء على وزن « فـمـل » إلا « دـمـل » وهو^(٨) اسم دويبة ،
و « رـمـم » اسم للسنه^(٩) ، وهما فعلان نقلا إلى الاسمية ، وحكى

(١) الحقو والحقو : الحصر ومشدة الإزار من الجنب ، والجمع : أحق ،
وأحقاء ، وحقي ، وحقاء .

(٢) الجرو والجروة : الصغير من كل شيء حتى من الخنظل والبطيخ
والقناء والجمع : أجرى ، والجرو ، والجرو ، والجرو صفار
الكلب والأسد والسيب والجمع : أجرى ، وأجرا ، وجرا .

(٣) القلسوة ، والقلساء ، والقلسوة من ملابس الرأس وجمعها :
قلانس وقلانس وقلنس .

(٤) في (ق) و (ظ) : قالوا .

(٥) في (ظ) : نظير ، وهو سهو .

(٦) الإطل والإطل : الحاصرة كلها ، وقيل منقطع الأضلاع من رأس
الورك .

(٧) سقط من (ظ) : بكسر السين . والبسر : التراب قبل أن يربط
لغضافته ، واحده : بسرة .

(٨) سقطت من (ق) .

(٩) في (ق) و (ظ) : لسه . والرثم ، والسنه ، والسنه : الامت .

بعضهم « وُعِل » ، فلما كان ذلك يوذي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه وعدلوا عن الكسر إلى الضم ، فقالوا : « مررت بالبُسْر » لأن له نظيراً^(٢) في كلامهم نحو : « طُنْب »^(٣) ، وحرّض^(٤) . فاعرفه تصبب إن شاء الله تعالى .

(١) في (ق) و (ظ) : بكسر الين .

(٢) في (ظ) : نظير ، وهو سهو .

(٣) الطنب (بضم النون وسكونها) جبل الحباء والسرادق ونحوهما .

(٤) في (ظ) زيادة قوله : للأستان ، ولعله تصحيف فالحرّض من الحمض ،

وقيل هو الأستان تغل به الأيدي . م (٢٧)

الباب الرابع والستون

باب الإدغام

إن قال قائل : ما الإدغام ؟ قيل : أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينبو اللسان عنها نبوة واحدة .

فإن قيل : فعلى كم ضرباً الإدغام ؟ قيل : على ضربين : إدغام حرف في مثله من غير قلب ، وإدغام حرف في مقاربه بعد القلب . فأما إدغام الحرف في مثله فنحو : « شدّ ، وردّ » وكان^(١) الأصل فيه « شدد ، وردد » إلا أنه لما اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد ، سكنوا الأول منها ، وأدغموه في الثاني ، وحكم المضارع في الإدغام حكم الماضي ، نحو : « يشدّ ، ويردّ » وما أشبه ذلك . وأما إدغام الحرف في مقاربه فهو أن تبدل أحدهما من جنس الآخر ، وتدغمه في الثاني^(٢) نحو : « الحق كندة^(٣) ، وانهك^(٤) قطنا ، واسلخ غنمك ،

(١) في (ق) و (ظ) : والأصل .

(٢) في (ق) و (ظ) : فيه .

(٣) في (ق) و (ظ) : كلدة . وكندة : أبو قبيلة من العرب .

وكلدة (في ق و ظ) : الأرض الصلبة .

(٤) نهك الثوب : بالغ في غسله ، وليسه حتى تخلق .

وادمغ^(١) خلفاً^(٢) ، وما أشبه ذلك ، غير أنه لا طريق إلى معرفة تقارب الحروف إلا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها وأقسامها ، وهي تسعة وعشرون حرفاً ، وهي معروفة ، وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفاً بحروف مستحسنة ، وهي النون الحفيفة ، وهمزة بين بين ، والألف المائلة ، وألف التفتيح وهي التي ينحى بها نحو الواو ، نحو : « الصلوة » ، والصاد كالزاء^(٣) ، والسين^(٤) كالجيم ، وتبلغ نيفاً وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ، وهي القاف التي بين القاف والكاف ، والكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالصاد^(٥) التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، [والظاء التي كالطاء]^(٦) ، والباء^(٧) التي كالفاء ، وحكى أبو بكر^(٨) بأن الصاد الضعيفة المبدلة من التاء^(٩) وحكى أن منهم من يقول في : « ائرد^(٩) : اضرد » . ومخارجها ستة عشر مخرجاً :

-
- (١) دَمَغَ : أطلب دماغه ، ودمغته الشمس : آلت دماغه .
 - (٢) في (ق) : خلفاً : الخلف : نقيض قدام ، والخلف : الظهر .
 - (٣) في (ق) و (ظ) : كالزاي .
 - (٤) في (ق) والسين .
 - (٥) في (ظ) : والصاد .
 - (٦) سقط من (ق) ما بين القوسين .
 - (٧) في (ق) : أبو بكر بن مبرمان الصاد . وفي (ظ) أبو بكر مبرمان الصاد .
 - (٨) في (ق) و (ظ) : التاء .
 - (٩) الترد : الفت ، والتريد والتريدة : ماقت من الخبز .

(فالأول) للهمزة ، والألف ، والهاء ، وهو من أقصى
الحلق مما يلي الصدر .

(والثاني) للعين والحاء ، وهو من وسط الحلق .

(والثالث) للعين والحاء ، وهو من أدنى الحلق مما يلي الفم .

(والرابع) للقف ، وهو من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك .

(والخامس) للكاف ، وهو أسفل من ذلك وأقرب إلى

مقدم الفم .

(والسادس) للجيم ، والشين ، والياء ، وهو من وسط اللسان ،

بينه وبين الحنك الأعلى .

(والسابع) للضاد ، وهو من أول حافة اللسان وما يليها

من الأضراس ، وهي^(١) من الجانب الأيسر أسهل .

(والثامن) للام ، وهو من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه .

(والتاسع) للنون ، وهو من فوق ذلك ، فويق الثنايا^(٢) .

(والعاشر) للراء ، وهو من مخرج النون إلا أن الراء

١٥ أدخل بطرف اللسان في الفم ، ولها تكرير في مخرجها .

(١) سقطت من (ظ) .

(٢) الثنايا : جمع ثنية ، وهي من الأضراس : أول ما في الفم ، وثنايا

الإنسان في فمه : الأربع التي في مقدم فيه : ثنتان من فوق

وثنتان من أسفل .

(والخادي عشر) للطاء ، والتاء ، والذال^(١) ، وهو من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا^(٢) .

(والثاني عشر) للصاد ، والسين ، والزاء^(٣) ، وهو من^(٤) طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى ، وتسمى هذه الحروف الثلاثة حروف الصغير .

(والثالث عشر) للثاء ، والذال ، والطاء ، وهو^(٥) من بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا العليا^(٦) .

(والرابع عشر) للقاء ، وهو من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا^(٦) .

- ١٠ (والخامس عشر) للباء ، والميم ، والواو ، وهو من بين الشفتين .
(والسادس عشر) للنون الخفيفة ، وهو من الحياشيم ، ولا عمل للسان فيها ، فهذه مخارج الحروف ، وهي تنقسم إلى المهموسة والمجهورة ، والمذلقة^(٦) والمصمتة ، والشديدة والرخوة ، وما بين

(١) في (ظ) : والذال والتاء .

(٢) في (ق) و (ظ) : العلي .

(٣) في (ق) و (ظ) : الزاي .

(٤) في (ق) و (ظ) : من بين .

(٥) في (ظ) : وهي .

(٦) ذَلِقْتُ كُلَّ شَيْءٍ وَذَوَلْتُهُ : طَرَفُهُ . وَالْمُصَمِّتَةُ : أَيِ صَمِتَتْ عَنْهَا أَنْ يُبْنَى مِنْهَا كَلِمَةٌ رُبَاعِيَّةٌ أَوْ خَمَاسِيَّةٌ مَعْرُوءَةٌ مِنْ حُرُوفِ الذَّلَاقَةِ السِّتَةِ الْمَذْكُورَةِ .

الشديدة والرخوة ، والمطبقة والمفتوحة ، والمستعلية والمنخفضة ،
والمعتلة . فالمهموسة ^(١) عشرة أحرف : الهاء ، والحاء ، والخاء ،
والكاف ، والسين ، والشين ، والصاد ، والتاء ، والثاء ، والفاء ،
ويجمعها قولك ^(٢) : « سَتَشَحُّكَ ^(٣) خَصَفَهُ ^(٤) » ؛ والمجهورة ، ما عدا
هذه العشرة وهي تسعة عشر حرفاً ، ويجمعها : « مدّ غطاءً ^(٥)
وجمطر ^(٦) » وقل ندّ ضيزن ^(٧) . والمذلقة ستة أحرف : « اللام
والنون ، والراء ، والميم ، والباء ، والفاء ^(٨) » ويجمعها : « فرّ
من لب ^(٩) » والمصمتة ما عدا هذه الستة . والشديدة ثمانية
أحرف ، ويجمعها : « أَجَدْتَ طَبَقَكَ » ، وكذلك ما بين

(١) في (ظ) : والمهموسة .

(٢) سقط من (ق) و (ظ) : قولك .

(٣) قال الليث : بلغنا أن شحينا كلمة سريانية . وفي الحديث : « هلمي

الدية فاشحينا بججر » ، أي 'حدثها وستيا ، ويقال بالذال .

(٤) الخَصَفَةُ : قطعة مما يُخَصَفُ به النعل .

(٥) في (ق) و (ظ) : غطاء جمطر .

(٦) الجمطري : التكبير الجافي عن الوعظة .

(٧) الضيزن : الشريك .

(٨) في (ظ) : والفاء .

(٩) لب كل شيء : نفسه وحقيقته .

الشديدة والرخوة ثمانية أيضاً^(١) مجمعها قولك^(٢) : « نوري لامع » ،
والرخوة ما عداها . والمطبقة أربعة أحرف : الصاد ، والضاد ،
والطاء ، والظاء ، ، والمفتوحة ما عدا هذه الأربعة . والمستعلية
سبعة أحرف ، أربعة منها هي التي ذكرنا أنها مطبقة ، والثلاثة
الأخر : « القاف ، والعين ، والحاء » ، والمنخفضة ما عدا هذه
السبعة . والمعتلة^(٣) أربعة أحرف : « الهعزة ، وحروف المد واللين ،
وهي الألف ، والياء ، والواو » . ومعنى المهموسة أنها حروف
أضعف الاعتماد في موضعها^(٤) فجرى النفس معها فأخفاها ، والمهمس
الصوت الخفي ، فذلك سميت مهموسة . ومعنى المجهورة أنها
حروف أشبع الاعتماد في موضعها ، فمنعت النفس أن يجري معها ،
فخرجت ظاهرة ، والجهر هو الإظهار ، ولذلك سميت بجهورة .
ومعنى المدلقة أنها حروف لها فضل اعتماد على ذلق اللسان وهو
طرفه ، ولذلك سميت مدلقة . ومعنى المصمتة أنها حروف ليس
لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان ، وأصممت بأن^(٥) تختص بالبناء
إذا كانت الكلمة رباعية أو خماسية ، ولذلك سميت مصمتة . ١٥

(١) في (ق) و (ظ) : ثمانية أحرف أيضاً .

(٢) سقطت من : (ق) و (ظ) كلمة : قولك . وفي (ق) : ويجمعها .

(٣) في (ظ) : المعتلة .

(٤) في (ق) : عليها في موضعها ؛ وفي (ظ) : مواضعها .

(٥) في (ق) : أن .

ومعنى الشديدة أنها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت ، فلذلك ^(١) سميت شديدة . معنى الرخوة أنها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت فلذلك ^(٢) سميت رخوة . ومعنى ما بين الشديدة والرخوة أنها حروف لا مفرطة في الصلابة ، ولا ظاهرة للضعف ^(٣) ، بل هي في اعتدال بينهما ، ولذلك كانت بين الشديدة والرخوة . ومعنى المطبقة أنها حروف يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى فينطبق عليها ، فتصير محصورة ، ولذلك سميت مطبقة ، ومعنى المفتوحة أنها حروف لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى ، فيفتح عنها ، ولذلك سميت مفتوحة . ومعنى المستعلية أنها حروف ^(٤) تستعلي إلى الحنك الأعلى ، ولذلك سميت مستعلية . ومعنى المنخفضة عكس ذلك . ومعنى المعتلة أنها حروف تتغير بانقلاب بعضها إلى بعض بالعلل الموجبة لذلك ^(٥) ، ولذلك سميت معتلة ، وسميت الألف ، والياء ، والواو ، حروف المد واللين ، أما المد فلأن الصوت يمدُّ بها ، وأما اللين فلأنها لانت في مخارجها وأتسعت ، وأوسعن مخرجاً الألف ، ويسمى ^(٥) « الهاوي » لهويه في الحلق .

فهذا ما أردنا أن نذكره من معرفة مخارج الحروف وأقسامها

(١) في (ق) و (ظ) : ولذلك .

(٢) في (ق) و (ظ) : الضعف .

(٣) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٤) سقطت من (ق) و (ظ) .

(٥) في (ظ) : وتسمى .

التي تعرف ^(١) بها تقارب الحروف بعضها من بعض .
فإن قيل : فلمَ جاز أن تدغم الباء في الميم لتقاربها ، ولا
يجوز أن تدغم الميم في الباء ؟ قيل : إنما لم يجوز أن تدغم الميم
في الباء ، نحو : « أكرم بكراً » كما يجوز أن تدغم الباء في
الميم ^(٢) « اصحب مطراً » إلا أن ^(٣) الميم فيها زيادة صوت وهي
الغنة ، فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها ، بخلاف
الباء فإنه ليس فيها غنة تذهب بالإدغام ، فكذلك ^(٤) أيضاً
لا يجوز أن تدغم الراء في اللام ، كما يجوز أن تدغم اللام في
الراء ، لأن في الراء زيادة صوت وهو التكرير ، فلو أدغمت
اللام ^(٥) لذهب التكرير الذي فيها بالإدغام ؛ بخلاف اللام فإنه ليس
فيها تكرير يذهب بالإدغام .
فأما ما روي عن أبي عمرو ^(٦) من إدغام الراء في اللام في قوله

(١) في (ق) و (ظ) : يُعرف .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٣) في (ق) و (ظ) : لأن .

(٤) في (ق) و (ظ) : وكذلك .

(٥) في (ق) و (ظ) : في اللام .

(٦) في (ق) و (ظ) : أبو عمرو بن العلاء . هو زبّان بن العلاء عمار

التبسي المازني البصري : مولده بمكة ، قال أبو عبيدة : كان أعلم

الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر ، وكانت عامة أخباره عن

أعراب أدركوا الجاهلية ، وفي اسمه واسم أبيه خلاف ، وقال

السوطي في الزهر : هذا أصح ما قيل في أسمائه . (م سنة ١٥٤ هـ) .

عز وجل^(١) : « نغفر لكم^(٢) خطاياكم^(٣) » ، فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو ، ولعلّ أبا عمرو أخفى الراء ، فحفي على الراوي فتوهمه إدغاماً ، وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت^(٤) ، لا يدغم في ما هو أنقص صوتاً منه ، وإنما لم يجز إدغام الحرف في ما هو أنقص صوتاً منه ، لأنه يؤدي إلى الإجحاف به ، وإبطال ماله من الفضل على مقاربه .

فإن قيل : فلام التعريف في كم حرفاً يدغم^(٥) ؟ قيل : في ثلاثة عشر حرفاً وهي : « التاء » ، والشاء ، والذال ، والراء ، والزاء^(٦) ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون « نحو : « التائب ، والثابت ، والداعي ، والذاكر ، والراهب ، والزاهد ، والساھر ، والشاكر ، والصابر ، والضامر^(٧) ، والطائع ، والظافر ، والناصر » فهي^(٨) أحد^(٩) عشر

-
- (١) في (ق) و (ظ) : تعالى .
 - (٢) في (ق) : يغفر وهو سهو من الناسخ .
 - (٣) سورة البقرة (الآية : ٥٨) .
 - (٤) في (ق) : صوب .
 - (٥) في (ق) : تدغم .
 - (٦) في (ق) و (ظ) : والزاي .
 - (٧) سقطت من (ق) ، وقد جاء مابعداً بترتيب مختلف .
 - (٨) سقطت من (ق) .
 - (٩) وردت في المطبوع : إحدى عشر وهو خطأ واضح .

حرفاً من حروف طرف اللسان ، وحرقان يخالطان^(١) طرف اللسان ،
وهما الضاد ، والشين ، وإنما أدغم^(٢) لام التعريف في هذه
الحروف لوجهين :

(أحدهما) أن هذه الحروف مقاربة لها .

- (والثاني) ^(٣) أن هذه اللام كثر دورها في الكلام ،
ولذلك^(٤) تدخل في سائر الأسماء ، سوى أسماء^(٥) الأعلام ، والأسماء
غير المتمكنة ، ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف ، وكثرة^(٦)
دورها في الكلام ، لزم فيها الإدغام ، وأما من أظهر اللام على
الأصل ، فمن الشاذ الذي لا يعتد به .

- ١٠ فإن قيل : فما الأصل في : « ست » ، وبلعبره ؟ قيل : أما
« ست » فأصلها سدس بدليل قولهم في تصغيره « سدس » ،
[وفي تكسيره : « أسداس »]^(٧) ، إلا أنهم أبدلوا من السين
تاء ، كما أبدلوا من التاء سيناً في « اتخذ » فقالوا : « استخذ »

(١) في (ظ) : يخالطان .

(٢) في (ق) و (ظ) : أدغمت .

(٣) في (ق) و (ظ) : والوجه الثاني .

(٤) في (ق) و (ظ) : ولهذا .

(٥) في (ق) : الأسماء .

(٦) في (ظ) : وكثر .

(٧) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

فلما أبدلوها هنا^(١) من السين تاء صار إلى « سدت » ، ثم أدغموا
الذال في التاء فصار^(٢) : « ست » وأما بـلعتبر فأصله « بنو العنبر » ،
إلا أنهم حذفوا الحرف المعتل لسكونه وسكون اللام ، [لم^(٣)
يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون اللام] ^(٤) ، فحذفوا
النون بدلاً من الإدغام ، ومن ذلك^(٥) قولهم « بـلعم » يريدون
« بني العم » ، قال الشاعر :

إذا غاب غدو اعنك بـلعم لم يكن^(٦) جليداً ولم تعطف عليك العواطف^(٧)
ومن ذلك قولهم : « علماء بنو فلان »^(٨) يريدون : « علي
الما » ، قال الشاعر :

(١) في (ق) و (ظ) : هنا .

(٢) في (ق) و (ظ) : فصار إلى .

(٣) في (ق) : ولم .

(٤) سقط من (ظ) ما بين القوسين .

(٥) في (ق) : وذلك .

(٦) في (ق) : تكن .

(٧) الغدو : أصل الغد ، وهو اليوم الذي يأتي بعد يومك ، فحذفت
لامه من غير عوض ، ولا يأتي تاماً إلا في الشعر . والجليد :

الشديد الصبور من قولهم : جلد فهو جلد وجليد . ولم أقف

على قائل البيت .

(٨) في (ظ) : فلان العم .

غداة طفت^(١) عذنا بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل شطر^(٢) تميم^(٣)
يريد^(٤) : « على الماء » وهذا كله ليس بمطرد في^(٥) القياس ،
وإنما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال ، وهو من الشاذ الذي
لا يقاس عليه . فاعرفه^(٦) تصب إن شاء الله تعالى^(٧) .

(١) في (ق) و (ظ) : طفت .

(٢) في (ق) و (ظ) : نحو .

(٣) بكر بن وائل قبيلة عظيمة من العدنانية تنسب إلى بكر بن وائل
وينتهي نسبها إلى أسد بن زار بن معد بن عدنان . وكانت ديارها
من اليمامة إلى البحرين فأطراف سواد العراق ، وكانت قبيلة كبيرة
العدد ، كثيرة الحروب ، استعرت نيران القتال بينها وبين تميم ،
وكانت بينها أيام مشهورة في الجاهلية والإسلام . أما تميم فعدنانية
أيضا وتنتسب إلى تميم بن مر . . . بن مضر بن نزار بن معد بن
عدنان وكانت منازلهم بأرض نجد حتى البصرة واليمامة والبحرين ،
ولهذه القبيلة تاريخ حربي عريق في الجاهلية والإسلام ، وأيامها مع
بكر بن وائل شهيرة كثيرة . ولم أقف على قاتل البيت .

(٤) في (ق) و (ظ) : يريدون .

(٥) في (ظ) : على .

(٦) في (ظ) : فافهمه .

(٧) في (ق) : الله وحده .

الفهارس

- ١ - فهرس الأعلام
- ٢ - فهرس القبائل
- ٣ - فهرس الأماكن
- ٤ - فهرس الآيات الكريمة
- ٥ - فهرس الأحاديث
- ٦ - فهرس الأشعار
- ٧ - فهرس الأرجاز
- ٨ - فهرس الأمثال
- ٩ - فهرس اللغة
- ١٠ - فهرس المراجع
- ١١ - فهرس الموضوعات
- ١٢ - جدول الخطأ والصواب

ملحق

يتضمن تراجم بعض الأعلام

- ١- إبراهيم بن السري الزجاج (٢٤١- ٨٣١١) عالم بالنحو ، ولد ومات في بغداد ، علمه المبرد النحو ، وأدب ابن المعتضد ، وكانت له مناقشات مع ثعلب .
- ٢- إبراهيم بن سفيان الزياتي وينتهي نسبه إلى زياد بن أبيه ، كان نحويًا لغويًا راوية ، قرأ على سيويه ، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي (م ٢٤٩هـ) .
- ٣- أحمد بن شعيب النسائي (٢٢٥- ٨٣٠٣) القاضي الحافظ ، شيخ الإسلام ، أصله من خراسان ، ثم جال في البلاد ، واستوطن مصر ، ومات بمكة .
- ٤- أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠- ٨٢٩١) إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان مشهوراً بالحفظ وصدق التهجة ، وكان ثقة حجة ، ولد ومات في بغداد .
- ٥- أنس بن مالك التجاري الأنصاري (١٠ ق ٨٠ - ٨٩٣) صاحب الرسول وخادمه ، روى عنه البخاري ومسلم ، ولد م (٢٨)

بالمدينة وتوفي بالبصرة ، وهو آخر من مات بالبصرة
من الصحابة .

٦- بكر بن محمد (أبو عثمان المازني) (٠٠٠ - ٢٤٩ هـ) أحد
الأئمة في النحو ، من أهل البصرة ، ووفاته فيها .

٧- جرير بن عبد العزى المتلمس (مات نحو عام ٥٠ ق هـ) شاعر
جاهلي من أهل البحرين ، وهو خال طرفة بن العبد ،
مات ببصرى من أعمال حوران .

٨- جمال الدين عبد الله بن يوسف (ابن هشام) : (٧٠٨ - ٧٦١ هـ)
من أئمة العربية ، مولده ووفاته بمصر ، قال ابن خلدون :
« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية
يقال له ابن هشام أنحى من سيويه » .

٩- الحسن بن رشيق القيرواني (٣٩٠ - ٤٦٣ هـ) أديب نقاد
باحث ، تعلم الصياغة ، ثم مال إلى الأدب ، وقام برحلات
في سبيله .

١٠- الحسن بن عبد الله السيرافي (٢٨٤ - ٣٦٨ هـ) نحوي فارسي
الأصل ، سكن بغداد وتوفي فيها ، كان معتزلاً متعقفاً ،
لا يأكل إلا من كسب يده .

١١- الحسن بن محمد الصاغاني (٥٧٧ - ٦٥٠ هـ) أعلم أهل عصره

في اللغة ، وكان فقيهاً محدثاً ، ولد في الهند ونشأ في

السند ، ورحل إلى بغداد وغيرها ، وتوفي فيها :

١٢ - حماد بن سابور الراوية (٩٥ - ١٥٥ هـ) أول من لقب بالراوية ،

كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها

ولغاتها ، أصله من الديلم ، ولد في الكوفة ، وتوفي في بغداد .

١٣ - خدّاش بن بشر (البعيث المجاشعي) ، خطيب شاعر ، عاصر

جريراً والفرزدق ، وكان له مع جرير مهاجاة ، قال الجاحظ

فيه : أخطب أهل تميم إذا أخذ القناة .

١٤ - سحيم عبد بنى المسحاس (مات نحو عام ٤٠ هـ) شاعر

رقيق الشعر ، كان عبداً توبياً ، فاشتراه بنو المسحاس

فنشأ فيهم ، رآه النبي وكان يعجبه شعره ، قتله بنو

المسحاس لتشبيهه بنسائهم .

١٥ - سليمان بن الأشعث (أبو داود السجستاني : ٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)

إمام أهل الحديث في زمانه ، أصله من سجستان ، وله

رحلات كبيرة ، وتوفي بالبصرة .

١٦ - طرفة بن العبد (مات نحو عام ٦٠ ق . هـ) من بكر بن

وائل ، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات ، اتصل بعمر

ابن هند ، وقتل شاباً .

- ١٧ - عبد الرحمن بن أبي بكر (السيوطي : ٨٤٩ - ٩١١ هـ)
إمام بحاث حافظ مؤرخ أديب ، له نحو (٥٠٠) مصنف
بين كتاب كبير ورسالة صغيرة ، نشأ في القاهرة وخلا
بنتفسه في روضة على النيل يزوره الناس ولا يزور أحداً .
- ١٨ - عبد الرحمن بن عبد الله (أعشى همدان : ٠٠٠ - ٨٣ هـ)
شاعر أهل اليمن بالكوفة وفارسهم ، من شعراء الدولة
الأموية ، كان فقيهاً قارئاً ، ولكنه عرف بالشعر .
- ١٩ - عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ) عالم
بالأدب والتاريخ والأخبار ، ولد وتأدب في بغداد ، وأولع
بالأسفار ، وجمع مكتبة نفيسة ، وتوفي في القاهرة .
- ٢٠ - عبد الله بن بري (٤٩٩ - ٥٨٢ هـ) مقدسي الأصل ، ولد
وتوفي في مصر ، وكان من علماء العربية النابيين .
- ٢١ - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب (٣ ق . هـ - ٦٨ هـ)
حبر الأمة وترجمان القرآن ، ولد بمكة ، ولازم رسول الله ،
وروى عنه الأحاديث الصحيحة ، وكف بصره في آخر
عمره فسكن الطائف ، وتوفي فيها ، كان يقصده الناس
للشعر والأنساب وأيام العرب والفقهاء والعلم .

- ٢٢ - عبد الملك بن قريب الأصمعي (١٢٢ - ٢١٦ هـ) راوية العرب ، وأحد علماء اللغة والمصنفين فيها ، ولد وتوفي بالبصرة ، كان كثير التطواف في البوادي ، يقتبس علومها ، ويأخذ عن الأعراب فيها .
- ٢٣ - عثمان بن جني (٠٠٠ - ٣٩٢ هـ) من أئمة النحو والعربية ، وله مؤلفات رائعة فيها ، ولد في الموصل وتوفي في بغداد .
- ٢٤ - علي بن اسماعيل بن سيده (٣٩٨ - ٤٥٨ هـ) إمام في اللغة وآدابها ، أندلسي المولد والنشأة ، كان ضريباً ، واشتغل بنظم الشعر مدة ، ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها .
- ٢٥ - علي بن حمزة الكسائي (٠٠٠ - ٢٠٦ هـ) الأسدي الكوفي ، أحد القراء السبعة ، ومن أئمة النحو واللغة ، ولد بالكوفة وسكن بغداد ، وتوفي بالري ، وهو مؤدب الرشيد العباسي وابن الأمين .
- ٢٦ - علي بن المبارك اللحياني : أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة .
- ٢٧ - الليث بن سعد (٩٤ - ١٧٥ هـ) إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً ، أصله من خراسان ، ووفاته في القاهرة ، قال الشافعي : الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به .

٢٨ - محمد بن زياد (ابن الأعرابي : ١٥٠ - ٢٣١ هـ) راوية علامة
باللغة ، من أهل الكوفة ، لزمه ثعلب اربع عشرة سنة ،
فما رأى بيده كتاباً قط ، غزير الرواية للشعر .

٢٩ - محمد محمود بن أحمد التركي الشنقيطي (١٣٢٢ - ٠٠٠ هـ)
علامة عصره في اللغة والأدب ، شاعر ، وكان آية في
الحفظ ، مغربي المولد ، وأقام بمصر ، ثم في الحجاز ،
وتوفي بالقاهرة .

٣٠ - محمد بن يزيد (ابن ماجه : ٢٠٩ - ٢٧٣ هـ) أحد الأئمة
في الحديث ، رحالة في طلبه ، صنّف كتاب (سنن ابن
ماجه) وهو أحد الكتب الستة .

٣١ - محمود بن أحمد بدر الدين العيني (٧٦٢ - ٨٥٥ هـ) مؤرخ
عالم من كبار المحدثين ، أصله من حلب ، ورحل الى
مصر ودمشق والقدس ، وله كتب جلية في الفقه والحديث
والتاريخ والمصطلح .

٣٢ - مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٤ - ٢٦١ هـ)
من أئمة المحدثين . كثير الأسفار في طلب صحيح الحديث ،
أشهر كتبه « صحيح مسلم » .

٣٣ - المفضل بن محمد الضبي (٠٠٠ - ١٦٨ هـ) راوية عالم بالأدب ،

من أهل الكوفة ، لزم المهدي ، وصنف له كتاب
« المفضليات » .

٣٤- هشام بن محمد الكلبي (٠٠٠ - ٢٠٦ هـ) مؤرخ علامة
بأنساب العرب وأيامهم ، من أهل الكوفة ، وتوفي فيها ،
له نيف ومائة وخمسون كتاباً .

٣٥- واثلة بن الأسقع (٢٢ ق . هـ - ٨٣ هـ) ليثي كناني ، صحابي
من أهل الصفة ، شهد المغازي بدمشق بعد وفاة الرسول ،
وهو آخر الصحابة وفاةً فيها .

٣٦- يوسف بن سايان (الأعلام الشتمري : ٤١٠ - ٤٧٦ هـ)
ولد في شتمرية الغرب ، ومات في اشيلية ، كان عالماً
بالأدب ، وكان مشقوق الشفة العليا شقاً كبيراً فاشتهر
بالأعلم .

١ - فهرس الأعلام^(١)

الأخفش الاوسط (سعيد بن مسعدة) :

٥١ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٢٩٥ ، ٣١٠
 أبو اسحاق الزجاج (ابراهيم بن
 السري) : ١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،

٢٦٥

الأشعري (علي نور الدين) : ٢٨ ، ٩٧
 الأصمعي (عبد الملك بن قريب) :

١٢٧

ابن الأعرابي (محمد بن زياد) : ١٩٠
 الأعشى (ميون بن قيس) :

٢٥٨ ، ٣١٩

أعشى همدان (عبد الرحمن بن عبد الله) :

١٩٧

الأعلم الشنبري (يوسف بن سليمان) :

٢٢ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ٢٣٠ ،

٢٩٧ ، ٤١٤

امرؤ القيس : ١٤٢ ، ٢٦٧

أمية بن أبي الصلت : ٢٣٢

ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) :

١ ، ٦٨ ، ٢٢٩

أنس بن مالك^(٦) : ٢٨

(٦) انظر الترجمة الخامسة ص : ٤٢٣

« حرف الألف »

إبراهيم بن سفيان (الزبدي)^(٢) : ٥٢

إبراهيم بن السري (الزجاج)^(٣) :

١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٦٥

إبراهيم بن علي (ابن هرمة) : ٤٥

أحمد بن حنبل : ١٨

أحمد بن شعيب (النسائي)^(٤) : ١٨

أحمد بن يحيى (ثعلب)^(٥) : ٩ ،

٢٨ ، ٥٢ ، ٤١٥

ابن أحر : ١٢٧

الأحوص (عبد الله بن محمد الأنصاري) :

١٥٥

الأخطل (غياث بن غوث) : ١٠٨ ،

٢٥٥ ، ٢٦٧

(١) ذكرنا الأعلام في مواضعهم حسب

الأسرف الهجائية ، وأعدنا ذكروم

بما اشتهروا به من الألقاب والكنى

تسهيلاً للرجعة ، وجعلنا الرقم

الكبير الدلالة على موضع الترجمة .

(٢) انظر الترجمة الثانية ص : ٤٣٣

(٣) انظر الترجمة الأولى ص : ٤٣٣

(٤) انظر الترجمة الثالثة ص : ٤٣٣

(٥) انظر الترجمة الرابعة ص : ٤٣٣

جرير بن عبد العزيز (المثلث) (٣٦) : ٢٦٩

جرير بن عطية : ٢٣ ، ١١١

١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢٤٠ ، ٢٦٧ ، ٢٨٧

جعفر بن مالك الحنفي : ٤٨

جميل بن عبد الله بن معمر العدري :

٢٥٠

ابن جني (عثمان بن جني) : ٣١٢

« حرف الحاء »

حاتم الطائي : ١٨٧

الحارث بن خالد الخزومي : ٦ ، ١٠

حارثة بن بدار الغداني : ٢٤١

حسان بن ثابت : ٣١٩ ، ٣٥٦

٣٥٨

عبد بنى الحساس (سحيم) : ١٤٤

الحسن بن أحمد (أبو علي الفارسي) :

٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٣٠٠ ، ٣٥٨

الحسن بن رشيق القيرواني (٣) : ٤١٥

الحسن بن عبد الله (السيرافي) (٤) :

٤٢ ، ٣٤٦

الحسن بن محمد (الصاعاني) (٥) :

٢٥٠ ، ٣٥٥ ، ٤١٤

(٢) انظر الترجمة السابقة ص : ٤٣٤

(٣) انظر الترجمة التاسعة ص : ٤٣٤

(٤) انظر الترجمة العاشرة ص : ٤٣٤

(٥) انظر الترجمة الحادية عشرة ص : ٤٣٤

أوس بن حنشاء التميمي : ٢٤١

« حرف الباء »

ابن بري (عبد الله بن بري) :

٢٨٧

بشر بن أبي خازم الأسدي : ١٥٤

البيث المجاشعي (خدش بن بشر) :

٢٣

البغدادي (عبد القادر بن عمر) :

٢٣٠ ، ٢٩٧

بكر بن محمد (المازني) (١) : ٤٢ ،

١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٢٩ ، ٣٣٧

بلال بن أبي بردة : ٣٩٠

« حرف التاء »

تعلب (أحمد بن يحيى) : ٩ ، ٢٨ ،

٥٢ ، ٤١٥

الثانيني (عمر بن ثابت) : ٣٠٣ ،

٣١٢

« حرف الجيم »

جابر الشاعر : ٥

الجرمي (صالح بن اسحاق) : ٥٢

١٨١ ، ١٨٨

جرول بن أوس (الخطيب) : ٣٤٩

(١) انظر الترجمة السابعة ص : ٤٣٤

ابن رشيقي (الحسن بن رشيقي) :
٤١٥

الروماني (علي بن عيسى) : ٧٢
ذوالرمة (غيلان بن عقبة) : ١٤٢ ،
٢٩٧ ، ٣٥٢ ، ٣٩٠

رؤبة بن العجاج : ٩٢ ، ١٢٩ ،
٢٤٠ ، ٢٦٤ ، ٢٩٧
« حرف الزاي »

زبان بن العلاء (أبو عمرو) : ١٤٢ ،
٢٤٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٥
الزبرقان بن بدر : ٣٤٩

الزجاج (ابراهيم بن السري) : ١٨٣ ،
٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٦٥

زهير بن أبي سُلَيْم : ١٥٤ ، ٢٣٩ ،
٢٧٣ ، ٣١٧
زياد بن أبيه : ٢٤١

زياد بن معاوية (النابغة الذبياني) :
٢٠ ، ٢٠٨ ، ٢٦٠ ، ٣٥٦ ،
٣٥٨

الزيادي (ابراهيم بن سفيان) : ١٥٢ ،
« حرف السين »
ساعدة بن جؤبة : ١٨٠

سحيم عبد بني الحساس (٣) : ١٤٤

الخطيئة (جروول بن أوس) : ٣٤٩
حماد الراوية (حماد بن سابور) (١) :
٢٧٣

حميد بن مالك الأرقط : ١٦٩
« حرف الحاء »

ابن خالد القناني (هبان بن خالد) : ٩
خالد بن الوليد : ٤٨

خداش بن بشر (البيث) (٢) : ٢٣
خطام المجاشعي : ٢٥٧

الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٩٢ ،
٢٦٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٢ ،
٣٤٤ ، ٣٨٣ ، ٤٠١

« حرف الدال »
أبو داود (سليمان بن الأشعث) : ١٨
دريد بن الصمة : ١٥٦

« حرف الراء »
الراعي التيربي (عبيد بن حصين) :
١٦٦

الربيع بن زياد العبيسي : ١٠٣
ربيعة بن مالك (المخبل السعدي) :
١٩٧

(١) انظر الترجمة الثانية عشرة ص : ٤٣٥

(٢) انظر الترجمة الثالثة عشرة ص : ٤٣٥

(٣) انظر الترجمة الرابعة عشرة ص : ٤٣٥

« حرف الشين »	ابن السراج (محمد بن السري) :
شمر بن الحارث الضبي : ٣٩٣	١٢٦ ، ١٧٦ ، ٢٢٣ ، ٢٤٥
الشتيبي (محمد محمود بن أحمد) :	٤١٩
١٨٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ٩٧ ، ٤٨	السيراقي (الحسن بن عبد الله) :
« حرف الصاد »	٣٤٦ ، ٤٢
الصاغاني (الحسن بن محمد) : ٢٥٠	سميد بن مسعدة (الأختش الأوسط) :
٤١٤ ، ٣٥٥	٥١ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٢٩٥ ، ٣١٠
صالح بن اسحق (الجرمي) : ٥٢	سليمان بن الأشعث (أبو داود) ^(١) :
١٨٨ ، ١٨١	١٨
صخر بن جعد الحضري : ١٥٨	سليويه (عمرو بن عثمان) : ١٠
« حرف الطاء »	٣٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٥١
ابو طالب (عبد مناف بن عبد المطلب) :	٥٢ ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٣
٣١٩	٧٦ ، ١١٢ ، ١٣٥ ، ١٤٧
طرقة بن العبد ^(٢) : ٢٦٩	١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٦
« حرف العين »	١٨٧ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧
عامر بن الطليل : ١٨٠	٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٣٠
عبد الرحمن بن أبي بكر (السيوطي) ^(٣) :	٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٩٥ ، ٣٢٨
٩٧	٣٢٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٨٣
عبد الرحمن بن عبد الله (أعشى	٣٩٤ ، ٤٠١ ، ٤١٤
همدان) ^(٤) : ١٩٧	ابن سيده (علي بن اسماعيل) :
عبد الرحمن بن محمد (ابن الأنباري) :	١١٩ ، ١٩٠
٢٣٩ ، ٦٨ ، ١	السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) :
	٩٧
(٢) انظر الترجمة السادسة عشرة من : ٤٣٥	(١) انظر الترجمة الخامسة عشرة من : ٤٣٥
(٣) انظر الترجمة السابعة عشرة من : ٤٣٦	
(٤) انظر الترجمة الثامنة عشرة من : ٤٣٦	

- عبد القادر بن عمر (البغدادي) (١) :
٢٩٧ ، ٢٣٠
- عبد الله بن بوري (٢) : ٦
- عبد الله بن رؤبة (العجاج) :
٢٥٨ ، ١٨٧
- عبد الله بن عباس (٣) : ٢٨
- عبد الله بن ماوية الطائي : ٤١٤
- عبد الله بن محمد (الأحوص) : ١٥٥
- عبد الله بن مسعود : ١٦٤
- عبد الله بن يوسف (ابن هشام) :
٢٩٧ ، ٢٣٩ ، ٤٨
- عبد الملك بن قريب (الأصمعي) (٤) :
١٢٧
- عبد الملك بن مروان : ١٠٦ ، ١٤٦
- عبد مناف بن عبد المطلب (أبو طالب) :
٣١٩
- عبيد بن حصين (الراعي النيربي) :
١٦٦
- أبو عبيدة (معر بن المثنى) : ١٦٥
- ١٩١
- عبد القادر بن عمر (٥) : ٣١٢
- أبو عثمان المازني (بكر بن محمد) :
٢٣٧ ، ٢٢٩ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ٤٢
- العجاج (عبد الله بن رؤبة) : ١٨٧
٢٥٨
- العجير بن عبد الله السلولي : ١٣٥
- عقد الدولة بن بويه : ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٤
- عصيدة بنت جرير (أم غيلان) : ٢٨٧
- علي بن أبي طالب : ٢٤١
- علي بن اسماعيل (ابن سيده) (٦) :
١١٩ ، ٤٩٠
- علي بن حمزة (الكسائي) (٧) : ٨
- ٢٢٨ ، ٢٩٦ ، ٦٨ ، ١٥٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٩
- علي بن عيسى (الرملي) : ٧٢
- أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد) :
٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٣٠٠ ، ٣٥٨
- علي بن المبارك (الحياتي) (٨) : ١٥٨
- علي نور الدين (الأشموني) : ٢٨ ، ٩٧
- عمر بن ثابت (الثانيني) : ٣٠٣
- ٣١٢
- عمر بن الخطاب : ٢٤١ ، ٣٤٩

(١) انظر الترجمة التاسعة عشرة من : ٤٣٦

(٢) انظر الترجمة العشرين من : ٤٢٦

(٣) انظر الترجمة الحادية والعشرين من : ٤٣٦

(٤) انظر الترجمة الثانية والعشرين من : ٤٣٧

(٥) انظر الترجمة الثالثة والعشرين من : ٤٣٧

(٦) انظر الترجمة الرابعة والعشرين من : ٤٣٧

(٧) انظر الترجمة الخامسة والعشرين من : ٤٣٧

(٨) انظر الترجمة السادسة والعشرين من : ٤٣٧

٢٩ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٣٦ ،
١٥٢ ، ١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ،
٢٢٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥ ،
الفزردق (همام بن غالب) :
١٥ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،
١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢٣٥ ، ٢٨٦ ،
٢٨٧
الفضل بن قدامة (أبو النجم العجلي)
٤٦ ، ٢٥٧
« حرف القاف »
القطامي (عمير بن شيم) : ٢٥٥
قطرب (محمد بن المستنير) : ١٠٢ ، ٥٢
قيس بن زهير : ١٥٣
قيس بن الملاح : ١٩٠ ، ١٩٧
« حرف الكاف »
كثير بن عبد الرحمن (كثير عزة)
٤١ ، ١٤٦ ، ١٩٠
الكسائي (علي بن حمزة) : ٨
٢٨ ، ٢٩ ، ٦٨ ، ١٥٢ ،
٢٤٥ ، ٢٦٩
ابن الكلبي (هشام بن محمد) : ٢٥٠
الكميت بن زيد : ١٨
« حرف اللام »
ليد بن ربيعة العامري : ١٩٣ ،
٢١١ ، ٢٠٢

عمرو بن عبد العزيز : ١٤٦
عمرو بن عثمان (سيبويه) : ١٥
٣٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٥١ ،
٥٢ ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٦ ،
١١٢ ، ١٣٥ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ،
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ،
١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ،
٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٠ ، ٢٤٩ ،
٢٥٠ ، ٢٩٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
٣٤٤ ، ٣٨٣ ، ٣٤٥ ، ٣٩٤ ،
٤٠١ ، ٤١٤
أبو عمرو بن العلاء ، زبائن بن العلاء) :
١٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٤٢٦ ،
عمرو بن هند : ٢٦٩
عمير بن شيم (القطامي) : ٢٥٥
العيني (محمود بن أحمد) : ٩٧
« حرف العين »
غياث بن غوث (الأخطل) :
١٠٨ ، ٢٥٥ ، ٢٦٧ ،
غيلان بن عقبة (ذو الرمة) : ١٤٢ ،
٢٩٧ ، ٣٥٢ ، ٣٩٠
« حرف الفاء »
فدكي بن عبد الله المتقري : ٤١٤
الفرّاء (يحيى بن زياد) : ٢٨ ،

محمود بن أحمد (العيني) (٥) : ٩٧	الحياتي (علي بن المبارك) : ١٥٨
المرار الأسدي : ١٨٨	الليث بن سعد (١) : ٤٢٢
مروان بن سعيد التحوي : ٢٦٩	ليلى بنت سعد العامرية : ١٩٥
مزاحم العقيلي : ٢٥٦	« حرف الميم »
مسلم بن الحجاج (٦) : ١٨	ابن ماجه (محمد بن يزيد) : ١٨
معاوية بن أبي سفيان : ٢٤١	ابن مالك (أنس بن مالك) : ٢٨
معمر بن التميمي (أبو عبيدة) : ١٦٥	المبرد (محمد بن يزيد) : ٥١
١٩١	١٢٦ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٨
ميون بن قيس (الأعشى) : ٢٥٨	٣٢١
٣١٩	المتلس (جرير بن عبد الغزي) : ٢٦٩
المفضل بن محمد (الضبي) (٧) : ٢٧٣	المخبل السدي (ربيعة بن مالك)
المهلب بن أبي صفرة : ٢٦٩	١٩٧
ميون بن قيس (الأعشى) : ٢٥٨	محمد بن زياد (ابن الأعرابي) (٣) : ١٩٥
٢١٩	محمد محمود بن أحمد (الشنيطي) (٣)
« حرف التون »	١٨٥ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ٩٧ ، ٤٨
الناطقة الذبياني (زياد بن معاوية) :	محمد بن المستنير (قطرب) : ٥٢
٢٥٨	١٥٢
٢٠ ، ٢٠٨ ، ٢٦٥ ، ٣٥٦	محمد بن يزيد (ابن ماجه) (٤) : ١٨
٣٥٨	محمد بن يزيد (المبرد) : ٥١ ، ١٢٦
أبو النجم العجلي (الفضل بن قدامة)	١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٨ ، ٣٢١
٢٥٧ ، ٤٦	
النسائي (أحمد بن شعيب) : ١٨	
التعمان بن المنذر : ٢٦٥ ، ٢٥٥	

(١) انظر الترجمة السابعة والعشرين من : ٤٣٧
(٢) انظر الترجمة الثامنة والعشرين من : ٤٣٨
(٣) انظر الترجمة التاسعة والعشرين من : ٤٣٨
(٤) انظر الترجمة الثلاثين من : ٤٣٨
(٥) انظر الترجمة الحادية والثلاثين من : ٤٣٨
(٦) انظر الترجمة الثانية والثلاثين من : ٤٣٨
(٧) انظر الترجمة الثالثة والثلاثين من : ٤٣٨

« حرف الماء »

هارون الرشيد : ٢٧٣

هبان بن خالد الأسدي : ٩

هدبة بن خشرم : ١٢٨

هرم بن سنان : ٢٧٣

ابن هرمة (ابراهيم بن علي) : ٤٥

ابن هشام (عبدالله بن يوسف) : ٢٨

٢٣٩ ، ٢٩٧

هشام بن عبد الملك : ١٣٦

هشام بن محمد (ابن الكلبي) (١) : ٢٥٠

همام بن غالب (الفرزدق) : ٤٥

١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٤٦

١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢٣٥ ، ٢٨٦

٢٨٧

هيثم الحادي : ٢٥٠

« حرف الواو »

واثة بن الأسقع (٢) : ٤٨

الوليد بن عبد الملك : ١٨٧

« حرف الياء »

يحيى بن زياد (الفرّاء) : ٢٨

٢٩ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٣٦

١٥٢ ، ١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٤

٢٣٣ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥

يزيد بن الطثية : ٢٥٦

يوسف بن سليمان (الأعلم الششمري) (٣) :

٣٢ ، ١٥٥ ، ١٨٧ ، ٢٣٠ ، ٢٩٧

٤١٤

يونس بن حبيب البصري : ٣٩

٢٤٥ ، ٣٨٣

(٧) انظر الترجمة الخامسة والثلاثين من : ٤٣٩

(٢) انظر الترجمة السادسة والثلاثين من : ٤٣٩

(١) انظر الترجمة الرابعة والثلاثين من : ٤٣٩

٢- فهرس القبائل

٢٥٠ :	عذرة	٤٢٩ ، ٤٦٧ :	أسد
٤٢٨ :	بنو المنبر	١٤٥ ، ١٣٥ ، ٤٦ :	بكر بن وائل
٢٤٦ :	غداة بن يربوع	٤٢٩	
٢٦٧ :	غطان	٢٥٥ :	تطلب
٨ :	قضاة	٤٠٦ ، ٣٩١ ، ٣٨٥ :	تميم
٢٢٩ :	قيس عيلان	٤٢٩	
٤١٨ :	كندة	٣٧٢ :	ثقف
٢٥٧ ، ٢٣ :	مجاشع	١٠٦ :	الجمافرة
٢٨٥ :	مرة	٣٧٢ :	جهينة
٤٢٩ :	مضر	١٣٥ :	ذهل بن شيبان
٤٢٩ :	معد	٣٧٢ :	ربيعة
٤٢٩ :	نزار	٤١٤ :	السعديون
٣٧٢ :	هذيل	٢٥٦ ، ١٨٥ ، ١٠٦ :	عامر بن صعصعة
٣٨٥ :	يربوع	٤٢٩ :	عدنان

٣ - فهرس الأماكن

١٨٠ :	عوارض	٣٧٠ ، ٣٢٠ ، ١٥٢ :	البصرة
٣٥٨ :	فارس	٤٢٩	
١٨٠ :	قنا	٣٥٨ :	بغداد
٣٧٠ ، ٦٨ :	الكوفة	٤٢٩ ، ٢٦٩ :	البحرين
٤٨ :	مرج الروم	٣١٢ :	ثمانين
٣٦٩ ، ١٠٦ ، ٥ :	مكة المكرمة	٤٠٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩١ :	الحجاز
٤٢٥		٢٦٩ ، ١٠٦ :	الشام
٣١٢ :	الموصل	٢٨٦ :	الثرى
٤٢٩ ، ١٥٤ :	نجد	١٨٠ :	ضرغد
٤٢٩ :	اليامة	٤٢٩ :	المراق

٤- فهرس الآيات الكريمة^(١)

(حرف المزة)	<u>الصفحة</u>
« أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ »	٤٠
« إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَاقِقِينَ لَكَاذِبُونَ . »	١٤
« إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ »	٦٦
« اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ »	١١٩
« أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْعِرْ »	١٢٤
« الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »	٢٧٢
« أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ »	٨٢
« إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ »	١٣٤
« الَّذِينَ يَطْنُونَ أَنْهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ، وَأَنْتُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ »	١٥٦
« أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ »	٣٩٦
« أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ »	٣٠٥
« أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ »	١٠٠

(١) رتبنا فهرس الآيات الكريمة حسب الحرف الأول بما امتشهد به المؤلف .

	<u>المعنى</u>
« إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا »	١٩
« إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَالَّذِينَ هَادُوا ، وَالصَّابِغُونَ ، وَالنَّصَارَى مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ »	١٥٢ } ١٥٣ }
« إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ، وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ، رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ »	٥٧
« أَهْدِنَا الصِّرَاطَ السَّيِّدِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ »	٢٩٨
« أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا »	٣٨١
« أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى »	٤٢
« أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا »	٣٨٢
(حرف التاء)	
« تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ »	٣٨٢
(حرف التاء)	
« ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ »	٣٥٤
« ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا »	٢٢٣
(حرف الحاء)	
« حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ »	٢٠٨ } ٢٠٩ }

	<u>المنحة</u>
« حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا »	٢٠٨ / ٢٠٩
« حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَبَ بِرِيحٍ »	٦٤
« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ »	١٦٦
« حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْحَيَّامِ »	٤١
(حرف الذال)	
« ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَكُمْ »	٣٩٨
(حرف الراء)	
« رَبِّمَا يُؤَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ »	٢٠٩
(حرف الزاي)	
« زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا »	١٥٧
(حرف السين)	
« سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ »	٢٦٥
(حرف العين)	
« عُرْبًا أَتْرَابًا »	١٩
« عَسَى أَنْ يَكُونَ رِيفَ لَكُمْ »	٢١٠
(حرف الفاء)	
« فَأَجْتَنَّبُوا الرَّجْسَ بَيْنَ الْأُوتَانِ »	٢٥٩

	<u>المنحة</u>
« فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ »	٢٦١
« فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ »	١٩٤
« فَأَوْجِسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى »	٧٠ ١٩٢
« فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْتُمِعُونَ »	٣١٨
« فَبِأَرْحَمِهِ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ »	١٤
« فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ »	٢٨٣
« فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا »	١٥٦
« فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ، قَالَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ »	٥٧
« فَتَادَتَهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْخُرَابِ »	٢٨٣
« قَهْلَ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ »	١٢٦
« فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ »	٦٤
(حرف القاف)	
« قَالَ الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِيَنْ آمَنَ مِنْهُمْ »	٣٠١

	الصفحة
« قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ »	٣٩٦
« قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا ، أَوْ تَكُونِ مِنَ الْهَالِكِينَ »	٢٧٨
« قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ »	٢٦٠
(حرف الكاف)	
« كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ »	١٦٥
« كَلِمَاتٍ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا »	٢٨٦
« كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ »	٤٠
كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا »	١٣٤ } ١٣٧ }
(حرف اللام)	
« لَا تَعْلَمُهُمْ ، نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ »	١٥٧
« لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ »	٣١
« لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يُؤْتِبُونَ »	٢١٠
« لَسَجِدٌ أَتَى عَلَى النَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ »	٢٧٢ } ٢٧٣ }
« لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »	٢٦٣

(حرف الميم)

٢٩ « مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ »

٢٥٩ « مَا آتَاكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ »

١٤٣ « مَا هَذَا بَشَرًا »

٣٨٢ « مَثَلًا مَا بُعِثَ »

(حرف النون)

٤٢٦ « نَنْفِرُ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ »

(حرف الميم)

١٨٨ « هَذَا عَارِضٌ مُنْمَطِرٌ »

٣٨٥ « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ »

(حرف الواو)

٣٠٢ « وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ »

٢٦٣ « وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضًا مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ،

فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا

فَاسِقِينَ »

٢٣٤ « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ،

فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ »

- ٨١٨٠ «وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»
- ٨٠ «وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ ، وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ،
مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا»
- ٢٩٨ «وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»
- ٢٧٣ «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ، وَالْعَيْرَ الَّتِي
أَقْبَلْنَا فِيهَا»
- ٦٤ «وَالْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ»
- ١٣٤ «وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يَضَاعَفْهَا»
- ١٣٤ «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ»
- ٥٥ «وَإِنْهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِيَارِ»
- ١٦٦ «وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرًّا
السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ»
- ١٥٩ «وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ»
- ٣٠٣ «وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا»
- ١٣٧ «وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ»

- المنحة
- ١٣٧ « فَكَانَ مِنَ الْمُتَرْقِينَ »
- ١٢٣ } « وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا ، وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا »
- ١٤٤ }
- ٥٦ « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ، وَحَمَلْنَاكُمْ فِي الْبَرِّ
وَالْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاكُمْ مِنَ الْعُطْيَاتِ ، وَفَضَّلْنَاكُمْ عَلَى
كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا »
- ٢٩٨ « وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَافِ إِلَيْهِ
سَبِيلًا »
- ٣٠٠ « وَأَوَّلًا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ
يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ، لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ »
- ١٥٧ « وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ »
- ١٨٧ « وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِنَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ
وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ »
- ١٠ « وَنَادُوا يَا مَالِ لَبِئْسَ عَلَيْنَا رَبُّكَ »
- ٣٥٧ « وَهُمْ فِي الْفُرْقَاتِ آمِتُونَ »

٢٦٠ « وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ »

(حرف الباء)

٢٢٦ « يَا جِبَالُ أُوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ »

٢٩٩ « يَا لَوْلَاكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ »

٥ - فهرس الأحاديث

(حرف التاء)

الصفحة

« التيب تعرب عن نفسها » ١٨

(حرف اللام)

« لتأخذوا مصافكم » ٣١٨

(حرف الميم)

« هلي المدة فاشحشها » ٤٢٢

(حرف الواو)

« ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » ١٦٤

٦- فهرس الأشعار

(حرف الهزة)

		الصفحة	البحر
إذا كان الشتاء فأدقوني	فإن الشيخ يدمه الشتاء	١٣٥	الوافر
ولو أن الأطباء كان حولي	وكان مع الأطباء الشتاء	٣١٧	الوافر

(حرف الباء)

فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيراً في عراض المواقب	١٠٦	الطويل
كلاهما حين جدّ الجري بينها	قد أقلعا وكلا أنفيها راب	٢٨٧	البيسط
سراة بني أبي بكرٍ تسامى	على كان المومة العراب	١٣٦	الوافر
ولا تكثر على ذي الضغن عباً	ولا ذكر التجرم للذنوب	} ٣١٦	»
ولا تسأله عما سوف يبدي	ولا عن عيبه لك بالغيب		
متى تك في عدو أو صديق	تخبوك العيون عن القلوب		
وجدنا لكم في آل حاميم آية	تأولها منا تقي ومعرب	١٨	الطويل
فدى لبني ذهل بن شيبان ناقي	إذا كان يوم ذوكواكب أشهب	١٣٥	»
أتهجر سلمى بالفراق حبيبا	وما كاد نفساً بالفراق تطيب	١٩٧	»
أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرّة	سيدعوه داعي مية فيجيب	٢٣٩	»
	والصالحات عليها مغلقاً باب	١٤٧	البيسط
لكنه شافه أن قيل ذا رجب	يا ليت عدة حول كله رجب	} ٢٩٠ ٢٩١	»
لذن هز الكف يعسل منته	فيه كما غسل الطريق الثعلب		
عسى الممّ الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	١٢٨	الوافر
		١٨٠	الكامل

الصفحة البحر

(حرف الجيم)	
٣٣٨ البسيط	كأنما ضربت قدام أعينها قطناً بمستحصد الأوتار محلوج
(حرف الحاء)	
٤٥ الوافر	وأنت من الفوائل حين ترمي ومن ذم الرجال بمنزاح
١٦٧ الطويل	دأبت إلى أن يثبت الظل بعد ما تقاصر حتى كاد في الآل يصح
	وجيف المطايا ثم قلت لصحبي ولم ينزلوا أبردم فتروحووا
٣٤٥ »	أخو ييضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكين مسوح
(حرف الدال)	
١٥٦ »	فقلت لهم : ظنوا بالني مدجع صراتهم في الفارسي السردي
٢٠٨ البسيط	ولا أرى فاعلاً في الناس يشبه وما أحاسني من الأقوام من أحد
٢٦٠ »	وقفت فيها أصيلاً فأسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد
١٨٠ الكامل	فلا بئيتكم قسا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرعد
١٠٣ الوافر	ألم يأتك والأخبار تنمي بما لاقت لبون بني زياد
١٥٨ »	كلانا ردّ صاحبه بفيظٍ على ضيق ووجدان شديد
(حرف الراء)	
١٤٢ الطويل	حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الحنف أو نومي بها بلداً فقرا
١٩١ الوافر	متى ما تلقي فردين ترجف روائف إيتيك وتستطارا ^(١)
١١٥ البسيط	بأما أميلع غزلانا شذن لنا من هؤلياتكن الضال والسر
٢٧٣ الكامل	لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر
٤١ الطويل	وأنت التي حببت كل قصيرة إلي ولم تشعر بذاك القصائر
	عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطا شر النساء البعائر
٢٣٩ »	خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

(١) البيت لعترة بن شداد من قصيدة يتوعد فيها الربيع بن زياد البسي .

		<u>المفحة البحر</u>
<p>الله يعلم أنا في تلقنتنا وأني حيثما يثن الهوى بصري مماذا تقول لأفراخٍ بذي مرخٍ أليت كاسبهم في قعر مظلة</p>	<p>يوم الفراق إلى أحبابنا صور من حيثما سلكوا أدنو فأنظور زغب الحواصل لا ماء ولا شجر فاغفر عليك سلام الله يا عمر</p>	<p>٤٥ البسيط } ٣١٩٠ } ></p>

(حرف السين)

<p>ملّ الموم بكل معطي رأسه فأجـ مخالط صهبة متعيس (حرف الصاد)</p>	<p>١٨٨ الكامل</p>
--	-------------------

<p>كلوا في بعض بطنكم تعفتوا فإن زمانكم زمن خميص (حرف العين)</p>	<p>٢٢٣ الوافر</p>
---	-------------------

<p>تعدون عقر الثيب أفضل بجدكم أت من عليّة تنفض الطلّ بعدما إذا مت كان الناس صنفان ماتت أمنزلي ميّ سلام عليكما</p>	<p>٢٠٥ الطويل ٢٥٦ } ١٣٦ } ٣٥٢ }</p>
---	---

(حرف الفاء)

<p>تنفي يداها الحصى في كل هاجرة إذا غاب غدواً عنك بلعم لم تكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف (حرف القاف)</p>	<p>٤٥ البسيط ٤٢٨ الطويل</p>
---	---------------------------------

<p>وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق (حرف الكاف)</p>	<p>١٥٤ الوافر</p>
---	-------------------

<p>فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها يميناً وضوء النجم من عن شمالك (حرف اللام)</p>	<p>٢٥٤ الطويل</p>
--	-------------------

<p>المقارب أرتني حجلاً على ساقها فهب فؤادي لذاك الحجّل</p>	<p>٤١٥ المقارب</p>
--	--------------------

<u>الصفحة البحر</u>	
إِذَا مَا خَفْتُ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا	عَدُّ تَقْدِ نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ } الوافر { ٣١٩ ٣٢١
فَقُلْتُ لَصِيدِحِ انْتَجِمِي بِلَالَا	سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِمُونَ غَيْثَا » ٣٩٠
خَفِرًا وَأَرْفَضَاتِ الْمَوْرِ فِي الْفَاعِلِ	وَلَقَدْ أَغْتَدِي وَمَا صَقَعَ الدَّبْرُكَ عَلَى أَدَمِ أَجْشِ الضَّهِيلَا ١٩٩
عَلَى عَجَلٍ مَنِي أَطَاطِيءِ شِبَالِي	كَأَنِّي بَقْتِغَاهِ الْجُنَاحِينَ لِقْوَةً ١٠٣
تَصَلُّ وَعَنْ قِيضِ بَرِيزَاةٍ مَجْهَلِ	غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَلُومُهَا » ٢٥٦
أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالِي (١)	أَبَتْ ذَكَرَ عَوْدُنَ أَحْشَاءِ قَلْبِهِ » ٣٥٤
وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتَلُ	الْكَامِلُ فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاةِ دَرِيَّةً ٢٥٥
وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ	الْوَافِرُ فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَنْدَمَا ١٩٣
بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةٍ أَشْكَلُ	١٠٣ مِنْهُوَكَ الْمَنْسَرَحُ لَا عَهْدَ لِي بِبَيْضَالِ ١٠٣
مَنْ عَنِ عَيْنِ الْحَيَاةِ نَظْرَةٌ قَبْلُ	الطَوِيلُ فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا ١٠٨
كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ	إِلَّا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بِاطِلِ » ٢١١
يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ	فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا » ٢٦٧
	الْبَسِيطُ فَقُلْتُ لِلرَّكَبِ لَا أَنْ عَلَا بِهِمْ ٢٥٥
	» أَتَتَّبِعُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطِ ٢٥٦
	١٤٧ مَجْزُوءِ الْوَافِرِ لَيْئَةٌ مَوْحِشًا طَلَّلِ

(حرف الميم)

أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مَعْدَمِ الْمَالِ مَعْرَمَا	الطَوِيلُ أَلَسْتُ بِنَعِيمِ الْجَارِ يُوَلِّفُ بَيْتَهُ ٩٧
وَأَعْرَضَ عَنِ شِمِّ الثِّيمِ تَكْرُمَا	» وَأَعْفَرَ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ ١٨٧
وَأَسْيَافُنَا يَقَطْرُونَ مِنْ نَجْدَةِ دَمَا	» لَنَا الْجَفْنَاتُ الْفَرَّ يَلْمَعْنَ بِالضَّحَى ٣٥٦
وَأَضَعْتُ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامَا	الْوَافِرُ أَلَا أَضَعْتُ جِبَائِلَكُمْ رَمَامَا ٢٤٠
فَقَالُوا الْجَنُّ ، قُلْتُ عَمْرَا ظَلَامَا	» أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوُنَ أَنْتُمْ ٣٩١

(١) هكذا ورد البيت في النسخ جميعا ، ولعل الأصح أن يقرأ بسكون اللام في (بئضال ، والبال) حتى يصح فيه وزن منهوك المنسرح (دولان - ملعولان) .

		<u>المفظة البحر</u>
على النايح العاوي أشد رجام	هما نقثاني في من فوجها	الطويل ٢٣٥
أسود الثرى من كل أغلب ضيفم	كلا أخوين ذو رجال كأنهم	» ٢٨٦
وعجنا صدور الخيل نحو قيم	غداة طفت علماء بكر بن وائل	» ٤٢٩
أهل رأينا بسفع القف ذي الأكم	سائل فوارس يربوع بشدتنا	البيسط ٣٨٥
وجيران لنا كانوا كرام	فكيف إذا مررت بدار قوم	الوافر ١٣٦
ولم يبد للأتراب من ثديها حجم	تعلقت ليلي وهي ذات مؤعد	} الطويل ١٩٠
إلى اليوم لم تكبر ولم تكبر بهم	صغيرين نزعى بهم يا لست أنا	
تقتضى إبانة وبأسم سائم	لقد كان في حول ثواه ثويته	» ٢٩٩
أو امتدحه فإن الناس قد علوا	إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته	البيسط ٢٤١
أحب الظهر ليس له سنام	ونأخذ بعده بذناب عيش	الوافر ٢٠٠

(حرف النون)

وحبنا ماكن الريان من جبل	يا حبذا جبل الريان من جبل	البيسط ١١١
وحق الجياد ما يقدن بأرسان	مطوت بهم حتى تكل ركابهم	الطويل ٢٦٧
وأنت بخيلة بالود عني	فديتك يا التي تيمت قلبي	الوافر ٢٣٠
وشر نخال المرء كنت وعاجن	فأصبحت كتيماً وأصبحت عاجنا	الطويل ٨٢

(حرف الهاء)

ولكن أعجازاً شديداً صريها	فأما الصدور لا صدور لجعفر	الطويل ١٠٦
قطا الحزن قد كانت فراغاً يوضها	بنيها قفر والطي كأنها	» ١٣٧
ولا ناعب إلا بين غرابها	مشائم ليسوا مصلحين عشيرة	» ١٥٥
والزاد حتى نعله ألقاها	ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	الكامل ٢٦٩
أوجوته قدحت وفضت ختامها	أغلي السباء بكل أدكن عاتق	» ٣٠٣

(حرف الباء)

كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا	عميرة ودع إن تجهزت غاديا	الطويل ١٤٤
ولا سابق شيئاً إذا كان جانيا	بدا لي أني لست مدرك ماضى	» ١٥٤

٧- فهرس الأرجاز

	الصفحة
(حرف الباء)	
والله ما ليبي بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه	٩٩ } ١٠٠ }
(حرف التاء)	
ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت	٩٢
(حرف الجيم)	
متخذاً في ضَعَوَات توجا أردى بني مجاشع وما نجا	٢٣
جرت عليه كل ربيع سبهوج من عن بين الخط أو سماهيج	٢٥٥
(حرف الحاء)	
ربع عفاء الدهر طوراً قامتى قد كاد من طول البلى أن يحصا	٥
(حرف الدال)	
إذا القعود كره فيها حفدا يوماً جديداً كله مطرداً	٢٩٠
في كلت رجلين سلامى واحده كلتاهما مقرونة بزائده	٢٨٨
(حرف الواو)	
صبتك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر	٩٧
أنا ابن ماوية إذ جد النقر وجاءت الخيل أثنى زمر	٤١٤
فيا الغلامان اللذان فرأ إياكما أن تكسباني ثرا	٢٣٠
إني وأسطار سطرن سطرأ لقائل يا نصر نصر نصرا	٢٩٧
يركب كل عافر جمهور مخافة وزعل المحبور	١٨٧ }
والقول من تهول المحبور	١٨٩ }

	الصفحة
(حرف الزاي)	
أما ترين اليوم أم حمز قاربت بين عنقي وجمزي	٢٤٠
(حرف السين)	
لقد رأيت عجباً مذ أما عجاظراً مثل السعالي قعسا يا كلن ما في رحلن ماسا لا ترك الله لمن ضرسا	٣٢
(حرف العين)	
قد صرثت البكرة يوماً أجمعا حتى الصياء بالدجى تقعا	٢٩١
(حرف الفاء)	
كان بين خلفها والحلف كشة أفي في ييس قف	٤٨
(حرف القاف)	
لواحق الاقرب فيها كالمق	٢٦٤
(حرف الكاف)	
إليك حتى بلغت إياكا	١٦٩
والله أممك سمى مباركا آترك الله به إيثاركا	٩
يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس بمجدونكا يثنون خيراً ويمجدونكا	١٦٥
كان بين فكها والفك فارة مسك ذبجت في مك	٤٧
ليت وليت في مجال ضنك	٤٨
(حرف اللام)	
فهي تنوش الحوض نوحاً من على نوحاً به تقطع أجواز الفلا	٢٥٧
كان نسج العنكبوت الرمل	٢٣٨
(حرف الميم)	
إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا ألها	٢٣٢

	الصفحة
وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبعت، يا الله أردد علينا شيخنا مبسما	٢٣٣
بيض ثلاث كتعاج جم - يضحكن عن كالبرد التهم باسم الذي في كل سورة	٢٥٨
وعمنا أعجبنا مقدمه يدعى أبا السح وقضاب	٨
(حرف التون)	٩
وصاليات ككها يؤتفن	٢٥٧
(حرف الماء)	
إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها	٤٦
(حرف الباء)	
لا هيتم الية في المطي ولا في مثل ابن خيرتي	٢٥٠

٨- فهرس الأمثال

من يسمع يخل : ١٥٩

٩- فهرس اللغة

١٢٨ :	بؤس : أبؤس	(حرف الألف)	١٦٧ :	آل
٣٥٥ :	بيض : البيضة	(حرف التاء)	٤١٤ :	أثب : أثبي
١٣٧ :	تاه : تيهاء		٢٥٧ :	أثف : أثفي
٣١٩ :	تبل : التبال		١٩٩ :	أجش
١٨٨ :	تعس : متعيس	(حرف التاء)	١٩٠ :	أصد : الأصدية والأصدية والمؤصد
٤١٩ :	ثرد : الترد		٢٣٩ :	أصر : أواصر
٣ :	ثفن : ثقنة		٤١٦ :	إطل
٤٢٠ :	التنايا		٣٨٥ :	أكمة
٢٩٩ :	ثوى : الثواء	(حرف الجيم)	٣٥٥ :	أوب : أوتب
٢٠٠ :	جب : أجب		١ :	أيد : الإيداء
٣٦٠ :	جرمق : الجرموق		(حرف الباء)	
٤١٦ :	الجرؤ		١٢٨ :	بأس : أبؤس
٤٢٢ :	الجعظري		٤١ :	بجتو : البعائر
١٠٦ :	جعفر		١٦٨ :	برد : أبرد
٤٢٨ :	جلد : الجليد		٤١٦ :	البسر
٣٧٦، ٢٤٠ :	جز : الجمز		٣٧٦ :	يشكى
٢٥٨ :	جم : الجماء		٢٣٩ :	بعد
١٨٧ :	جمهر : الجمهور		٢٩١ :	بكر : البكرة
٣٠٣ :	الجون		١٢٩ :	بلي : البلي
			١٩٠ :	البهم

		(حرف الحاء)
٦٥ :	دلس : دلاص	حبر : الحبارى، المحبور : ١٨٧، ٤٠٧
٤١٩ :	دمع	الحبل : ٤١٥
١٦٩ :	دم : آدم	حرج : حراجيج : ١٤٢
٤١٦ :	دتل	حرجم : احرنجم : ٣٢٠، ٣٣
	(حرف الذال)	٤٠٠
٤٢١ :	الذلق : الذولق	حرض : الخروض : ٤١٧
٢٠٠ :	ذنب : الذناب	حصد : مستحصد : ٣٣٨
	(حرف الراء)	حفد : الحقد : ٢٩٠
١٦٧ :	راح : روتح وتروتح	الحقو : ٤١٦
١٢٩ :	ربع : الربيع	حليج : محلوج : ٣٣٨
١٢١ :	رجل : الرجلة	الحنو : ٥
٣٥٤ :	رفض : ارفض	حوذ : استحوذ : ١١٩
٣٣٨ :	رمل : أرمل	حان : الحين : ١
٢٤٠ :	رمم : الرمام	(حرف الخاء)
١٩١ :	رتف : الرانقة	خدل : الخدلة : ٣٥٣
٤١٦ :	الرثم	خصف : الخصفة : ٤٢٢
	(حرف الزاي)	خطف : الخطاف : ٢٩١
١٨٧ :	الزعل	الخلف : ٤١٩
٢٥٦ :	الزيزاء	الخلل : ١٤٧
	(حرف السين)	(حرف الدال)
٣٠٣ :	سبأ : السباء	دخل : الدخال : ١٩٣
٣٥٥ :	سبح : السبوح	دف : دفوف : ١٠٣
٤٠٠ :	سبطر : اسبطر	دكن : أدكن : ٣٠٣
٤٠٠ :	سحنك : اسحنكك	
١٣٦ :	السري	

١٨٨ :	صهب : الصببة	٣٢ :	السعالى
٤٥ :	صور	٣٨٥ :	الفتح
	(حرف الضاد)	٤٧ :	سك : السك
٢٥ :	ضارع : المضارعة	٢٨٨ :	السلامى
١١٥ :	الضال	١٣٦ :	سما : السو
١٠٦ :	ضر : ضرير ، مضرور	١١٥ :	السر
٢٣ :	ضما : الضموات	١٣٦ :	سوتم : السوتمة
٢٨٦ :	ضغم : الضغم		(حرف الشين)
٢٠٥ :	ضوطرى	١٩ :	شكا : أشكى
٤٢٢ :	الضيزون	٤٢٢ :	شفت
	(حرف الظاء)	١١٥ :	شذن
٣١٧ :	الطب	٢٤٠ :	شع : الشاسة
٢٩٠ :	طرد ، مطرد	٣٥٨ :	الشع
١٤٧ :	الطلل	٢٥٨ :	شط : الشطط
٤١٧،٩١ :	الطب	٢٦٧ :	شكل : أشكل
١٩١ :	طير : استطار	١٠٣ :	شبل : الشلال
	(حرف الظاء)	١٠٣ :	شن : الشن
٢٥٦ :	الظمه		(حرف الصاد)
	(حرف العين)	٢٩١،١٠٦ :	صرُد
٣٠٣ :	عق : عاتق	٥١ :	صقب
٨٠ :	عجاط : عجاطط	١٩٩ :	صقع
١٩ :	عجم : أعجم	٢٥٦ :	صل :
٨٢ :	عجن : عاجن	٢٥٧ :	صلي : الصاليات
١٩،١٨ :	عرب . أعرب ، عروب ،	٤٢١ :	صمت : المصمة
١٣٦ :	عرب		

(حرف القاف)			
٣٩٢ :	القت	١٨٠ :	عَسَل
١٠٨ :	قتل : قتل الحجرة	١٨٨ :	عطي : أعطى رأسه
٣٠٣ :	قدح	١٨٧ :	عقر : عاقر
٢٦٤ :	قرب : أقراب	٨٠ :	عكاط
٩ :	قرضب : القرضاب	٣٧٧ :	علباء
٤٠ :	قصر : القصر	٨٠ :	عَلَبَط وُعَلَابَط
١٣٧ :	القطا	٣٢٠ :	علوط : اعلوط
٢٩٠ :	قَعَدَ : القعود	٢٤٠ :	العَنَق
٢٩١ :	قَمَقع : القمقع	١٨٨ :	عيس : أعيس
٣٢٠ :	قمنس : أقمنس	(حرف العين)	
٣٨٥،٤٨ :	قف : القف	١٢٧ :	غار : الغوير
٩١،٦٤ :	قلب : القلب	٤٠٠ :	غدن : اغدودن
٤١٦ :	قلنسوة	٤٢٨،١٩٩ :	غدو : اغتدى ، الغدو
٢٠٥ :	قنع : القنع	٢٠٣ :	غرف : المرفة
٥ :	القنو	٢ :	غل : الغليل
٢٥٦ :	القيض	١١٩ :	غيل : أغيلت
(حرف الكاف)		(حرف الفاء)	
٨٢ :	كان : كتي	٤٧ :	فارة المسك
٤٨ :	كشكش : كشكشت	١٠٣ :	فتخاء
٤١٨ :	كلدة	٢٥٤ :	فرقدان
٢٠٥ :	الكسي	٣٩٠ :	فصص : النصفصة
(حرف اللام)		٣٥٤ :	فصل : المفصل
١٨٠ :	لاية	٣٠٣ :	فض الحتام
٢٩٩ :	لين : اللبابة	٤٧ :	فك

١٠٣ :	نفل ونافل	٢٦٤ :	لحق : الواحق
٢٥٨ :	الناعج	١٠٣ :	لقوة
٩١ :	تقر	٤٠٠ :	لقي : اسلقى
١٩٣ :	التغص	٤٢٢ :	الب
٤١٤ :	تقر : التقر		(حرف الميم)
١٠٣ :	نمي : تسمي	١٦٥ :	ماح : المائح
٤١٨ :	نمك	١٦٥ :	منح : المائح
٢٥٨ :	نهم : المنهم	١٢٩ :	مصح : أمصح
١١٩ :	نوق : استنوق	١٣٧ :	مطا : المطي
	(حرف الميم)	٢٦٤ :	المق
		٧٤ :	الما والمناة
١٨٧ :	مير : المير		(حرف النون)
٦٥ :	مجن : هجان	٢٠٥ :	التاب
	(حرف الواو)	٣ :	نبقة
١٦٧ :	وجف : الوجيف	١٨٨ :	نجا : ناج
٢٣ :	وقر : قيقور	٣٩٠ :	نجع : انتجع
٢٣ :	ولج : تولج ودولج	١ :	ندي : الإنداء
	(حرف الباء)	٤٥ :	تزوج : متزوج ومتزاج
١٢١ :	اليد	٤٥ :	تزوج : متزاج

١٠- فهرس المراجع

<u>المؤلف</u>	<u>اسم الكتاب</u>
الزركلي	١ - الأعلام
السيوطي	٢ - الاقتراح في أصول النحو
ابن مالك	٣ - الألفية
الأشعوني	٤ - الألفية (شرح)
ابن عقيل	٥ - الألفية (شرح)
ابن الأنباري	٦ - الإنصاف في مسائل الخلاف
ابن هشام	٧ - أوضح المسالك
ابن كثير	٨ - البداية والنهاية
السيوطي	٩ - بغية الرعاة
ابن مالك	١٠ - التسهيل
الغلاييني	١١ - جامع الدروس العربية
ابن دريد	١٢ - جمهرة اللغة
الصبان	١٣ - حاشية الصبان على الأشعوني
الحضري	١٤ - حاشية الحضري على ابن عقيل
ابن جني	١٥ - الخصائص
البغدادي	١٦ - خزنة الأدب
الشنقيطي	١٧ - الدرر اللوامع
	١٨ - الدواوين والمجموعات الشعرية
	١٩ - كتب السنن الأربعة

الترمذي ، النسائي ،
ابوداود ، ابن ماجه

<u>المؤلف</u>	<u>اسم الكتاب</u>
ابن العماد	٢٠ - ثمرات الذهب
ابن قتيبة	٢١ - الشعر والشعراء
البخاري	٢٢ - صحيح البخاري
مسلم	٢٣ - صحيح مسلم
السبكي	٢٤ - طبقات السبكي
العلي	٢٥ - فتح الرحمن
الفيروزبادي	٢٦ - القاموس المحيط
الرضي	٢٧ - الكافية (شرح)
الملاجمي	٢٨ - الكافية
ابن الأثير	٢٩ - الكامل (في التاريخ)
سيبويه	٣٠ - الكتاب
السيرافي	٣١ - الكتاب (شرح)
الشنترني	٣٢ - الكتاب (شرح الشواهد)
ابن منظور	٣٣ - لسان العرب
	٣٤ - مجلة المجمع العلمي العربي
بركات	٣٥ - المرشد إلى آيات القرآن وكلماته
ابن حنبل	٣٦ - المسند
ياقوت	٣٧ - معجم الأدباء
المرزباني	٣٨ - معجم الشعراء
البكري	٣٩ - معجم ما استعجم
ابن هشام	٤٠ - معني اللبيب
الأمير ، الدسوقي	٤١ - معني اللبيب (شرح)
الزحشري	٤٢ - المفصل
ابن يعيش	٤٣ - المفصل (شرح)

<u>المؤلف</u>	<u>اسم الكتاب</u>
المفضل الضبي	٤٤ - المفضليات
ابن خلدون	٤٥ - مقدمة ابن خلدون
التجار وعبد العزيز حسن	٤٦ - منار السالك إلى أوضح المسالك
الأمدي	٤٧ - المؤلف والمختلف
الكنفراوي ، والبيطار	٤٨ - الموفي في النحو الكوفي وشرحه
ابن الجزري	٤٩ - النشر في القراءات العشر
ابن الأثير	٥٠ - النهاية
السيوطي	٥١ - معجم الهوامع
الكتبي	٥٢ - الوافي بالوفيات
ابن خلكان	٥٣ - وفيات الأعيان

١١- فهرس الموضوعات

<u>الباب والموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة	٣ - ٢٠
الباب الأول : علم ما الكلم	٣ - ١٧
<p>ما الكلم : ١ - لم سمي الاسم اسماً : ٤ - ما حدّ الاسم :</p> <p>٩ - علامات الاسم : ١٠ - لم سمي الفعل فعلاً : ١١ - حد</p> <p>الفعل : ١١ - لم سمي الحرف حرفاً : ١٢ - أقسام الحرف</p> <p>وحدّه : ١٢ - « كيف » اسم أو فعل أو حرف : ١٤ -</p> <p>تقديم الاسم على الفعل ، والفعل على الحرف : ١٧ .</p>	
الباب الثاني : باب الإعراب والبناء	٨ - ٢١
<p>لم سمي الإعراب إعراباً والبناء بناء : ١٨ - كم ألقاب</p> <p>الإعراب والبناء : ١٩ - لم كانت أربعة : ٢٠ - هل حركات</p> <p>الإعراب أصل لحركات البناء أم العكس : ٢٠ - هل الأعراب</p> <p>والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن غيرها : ٢٠ .</p>	
الباب الثالث : باب المعرب والمبني	٢٢ - ٣٤
<p>ما المعرب والمبني : ٢٢ - لم زيدت حروف « أنيت » دون</p> <p>غيرها في أول المضارع : ٢٢ - هل المضارع محمول على الاسم</p> <p>في الإعراب أم هو أصل : ٢٤ - لم حمل المضارع على الاسم</p> <p>في الإعراب مادام الأصل أن يكون مبنيًا : ٢٥ - ما هو</p> <p>عامل الرفع في المضارع : ٢٨ - ما هي المبنيات : ٢٩ .</p>	

الباب والموضوع

الصفحة

الباب الرابع : باب إعراب الاسم المفرد ٣٥ - ٤٦
على كم ضرباً الاسم المفرد : ٣٥ - لم يجعلوا التنوين علامة
للسرف دون غيره : ٣٥ - لماذا دخل التنوين الكلام : ٣٦ -
لم يدخل الجر مع الألف واللام والإضافة : ٣٧ - الاسم
المعتل : ٣٧ - لم أعربت الأسماء الستة بالحروف وهي أسماء
مفردة : ٤٣ .

الباب الخامس : باب التثنية والجمع ٤٧ - ٥٩
ما التثنية : ٤٧ - ما الجمع : ٤٨ - لم كان إعرابها بالحروف
دون الحركات : ٤٨ - لم خصوا التثنية بالألف والجمع بالواو
وأشركوا بينها في الجر والنصب : ٤٩ - هل النصب محمول
على الجر أم العكس : ٤٩ - لم نحمل النصب على الجر دون
الرفع : ٥٠ - ما حرف الإعراب في التثنية والجمع : ٥١ - لم
فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع : ٥٣ - لم أدخلت
النون في التثنية والجمع : ٥٤ - لم كسروا نون التثنية
وفتحوا نون الجمع : ٥٥ - لماذا جمعت أرض وستة على أرضين
وسنين : ٥٨ .

الباب السادس : باب جمع التانيث ٦٠ - ٦٢
لم زادوا في آخره الألف والتاء : ٦٠ - لم تحذف التاء الأولى
من جمع المؤنث : ٦١ - لم يحذفوا الألف من جمع حبل
كما حذفوا التاء : ٦١ - لم قلبت الألف ياء : ٦١ - لم قلبوا
الهمزة واوا في جمع صحراء : ٦٢ - لم حمل النصب على الجر
في هذا الجمع : ٦٢ .

<u>الباب والموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
الباب السابع : باب جمع التكسير لم يسمي تكسيراً : ٦٣ - أضرب جمع التكسير : ٦٣ .	٦٣ - ٦٥
الباب الثامن : باب المبتدأ ما المبتدأ : ٦٦ - بماذا يرتفع الاسم المبتدأ : ٦٧ - لم جعل التعريفي عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل : ٦٨ - لم خص المبتدأ بالرفع : ٦٩ - لم لا يكون في الأمر العام إلا معرفة : ٦٩ - هل يجوز تقديم الخبر عليه في مثل : قائم زيد : ٦٩ .	٦٦ - ٧١
الباب التاسع : باب خبر المبتدأ على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ : ٧٢ - كم ضرباً الخبر المفرد : ٧٢ - كم ضرباً الخبر الجملة : ٧٣ - الظرف والجار والمجرور هل هما جعل أم مفردات : ٧٣ - لم إذا كان المبتدأ جثة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان : ٧٤ - ما العامل في خبر المبتدأ : ٧٥ .	٧٢ - ٧٦
الباب العاشر : باب الفاعل ما الفاعل : ٧٧ - لم كان إعرابه الرفع : ٧٧ - بماذا يرتفع الفاعل : ٧٩ - لم لا يجوز تقديمه على الفعل : ٧٩ - لم كان قول القائل : زيد قام ، مرفوعاً بالابتداء لا بالفعل : ٨٣ - لم استتر ضمير الواحد : زيد قام وظهر ضمير التثني والجمع : ٨٤ .	٧٧ - ٨٤
الباب الحادي عشر : باب المفعول ما المفعول : ٨٥ - ما العامل فيه : ٨٥ .	٨٥ - ٨٧

الباب والموضوع

الصفحة

الباب الثاني عشر : باب ما لم يسم فاعله
٨٨ - ٩٥
لم يسم الفاعل : ٨٨ - لم كان مرفوعاً : ٨٨ - لم يجب
إقامة اسم مكان الفاعل إذا حذف : ٨٨ - كيف يقام المفعول
مقام الفاعل وهو ضده في المعنى : ٨٨ - لم يجب تغيير الفعل
إذا بني للمفعول : ٩١ - لم ضموا الأول وكسروا الثاني :
٩١ - لم كسروا أول العتل ولم يضوه كالصحيح : ٩٢ -
هل يجوز بناء اللازم للمفعول : ٩٣ - لم يخرج الظرف عن
الظرفية إذا أقيم مقام الفاعل : ٩٣ - هل ينقل المصدر إذا أقيم
مقام الفاعل : ٩٤ - إن اجتمع الظرف والجار والمجرور
والمصدر فأتيا يقوم مقام الفاعل : ٩٥ .

الباب الثالث عشر : باب نعم وبئس
٩٦ - ١٠٦
هل نعم وبئس اسمان أو فعلان : ٩٦ - لم يجب أن يكون
فاعلها. اسم جنس : ١٠٤ - لم جاز الاضمار فيها قبل الذكر :
١٠٤ - على ماذا تنتصب النكرة المفسرة للضمير : ١٠٥ -
لم رفع زيد في قولهم : نعم الرجل زيد : ١٠٥ .

الباب الرابع عشر : باب حبذا
١٠٧ - ١١١
ما الأصل في حبذا : ١٠٧ - لم كان الأصل حبب على
فعل دون فعل وقعل : ١٠٧ - لم جعلهما بمنزلة كلمة
واحدة : ١٠٨ - لم ركبوها مع المفرد المذكر دون المؤنث
والتنوين والمجموع : ١٠٨ - ما الغالب على حبذا الاسمية أو الفعلية :
١٠٩ - بماذا ترتفع المعرفة بعد حبذا : ١١٠ - على ماذا تنتصب
النكرة بعد حبذا : ١١٠ .

١١٢ - ١٢٥ الباب الخامس عشر : باب التعجب
لم زيدت « ما » في التعجب : ١١٢ - ما مضاهما : ١١٢ - هل
« أَحْسَنَ » فعل أو اسم : ١١٣ - لم نقل التعجب من الثلاثي
دون غيره : ١٢٠ - لم كانت المهززة أولى بالزيادة في
التعجب : ١٢٠ - لم ينتصب الاسم في قولهم : ما أحسن
زيداً : ١٢١ - لم لا يشتق فعل التعجب من الألوان
والخلق : ١٢١ - لم استعمالوا لفظ الامر في التعجب ،
وما الدليل على أنه ليس بفعل أمر : ١٢٢ - ما موضع
الجار والمجرور في : أحسن يزيد : ١٢٣ - لم زيدت
الباء عليه : ١٢٤ .

١٢٦ - ١٣١ الباب السادس عشر : باب عسى
ما عسى من الكلام : ١٢٦ - لم لم يتصرف : ١٢٦ - ماذا
تفعل عسى : ١٢٧ - لم أدخلت في خبره أن : ١٢٧ - ما الدليل
على أن موضع « أن » وصلتها نصب : ١٢٧ - لم حذفوا
أن في خبرها في بعض أشعارهم : ١٢٨ - لم كان الاختيار
مع كاد حذف « أن » وهي كعسى في المقاربة : ١٢٩ -
ما موضع « أن » مع صلتها في نحو « عسى أن يخرج زيد »
وهل يجوز هنا أن تحذف : ١٣٠ -

١٣٢ - ١٤٢ الباب السابع عشر : باب كان وأخواتها
أي شيء كان وأخواتها من الكلم : ١٣٢ - على كم تنقسم
كان وأخواتها : ١٣٢ - لم عملت هذه الأفعال في شيئين :
١٣٨ - لم رفعت الاسم ونصبت الخبر : ١٣٨ - هل يجوز

الباب والموضوع

الصفحة

تقديم أخبارها على أسمائها : ١٣٨ - هل يجوز تقديم أخبارها
عليها أنفسها : ١٣٨ - لم يميز تقديم أسمائها عليها :
١٣٩ - لم يميز تقديم خبر ما في أوله « ما » عليه : ١٣٩ -
هل يجوز تقديم خبر « ليس » عليها : ١٤٠ - لم يجاز
« ما كان زيد إلا قائماً » ولم يميز « ما زال زيد إلا قائماً » : ١٤١ .

الباب الثامن عشر : باب ما

١٤٣ - ١٤٧

لم عملت « ما » في لغة أهل الحجاز فرقت ونصبت : ١٤٣ -
لم لم تعمل على لغة بني تميم : ١٤٤ - لم دخلت الباء في خبرها :
١٤٥ - لم بطل عملها في لغة الحجاز إذا فصل بين اسمها وخبرها
بإلا أو بيان الحقيقة : ١٤٥ .

الباب التاسع عشر : باب إن وأخواتها

١٤٨ - ١٥٥

لم عملت هذه الأحرف : ١٤٨ - لم نصبت الاسم ورفعت
الخبر : ١٤٩ - لم وجب تقديم المنصوب على المرفوع :
١٤٩ - لم يجاز العطف على موضع « إن » ولكن « دون
سائر أخواتها : ١٥١ - هل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر
الخبر : ١٥١ .

الباب العشرون : باب ظننت وأخواتها

١٥٦ - ١٦٢

على كم ضرباً تستعمل هذه الأفعال : ١٥٦ - لم عملت
هذه الأفعال وليست مؤثرة في المفعول : ١٥٨ - لم تعدت
إلى مفعولين : ١٥٩ - هل يجوز الاقتصار فيها على الفاعل
والفاعل : ١٥٩ - هل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين :
١٦٥ - لم وجب إعمالها متقدمة ، وجاز إلغاؤها متوسطة
ومتأخرة : ١٦٥ .

الباب والموضوع

الصفحة

- ١٦٣ - ١٦٧ الباب الحادي والعشرون : باب الإغراء
لم اقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل : ١٦٣ - لم
خص به المخاطب دون الغائب والتكلم : ١٦٣ . هل يجوز
تقديم معولها عليها أولاً : ١٦٤ .
- ١٦٨ - ١٧٠ الباب الثاني والعشرون : باب التحذير .
ماوجه التكرير في التحذير : ١٦٨ - أيّ الاسمين أولى بأن
يقوم مقام الفعل : ١٦٨ - لم انتصب قولهم : إياك والشر :
١٦٨ - لم قدروا الفعل بعد «إياك» ولم يقدروه قبله : ١٦٩ -
لم لم يستعملوا لفظ الفعل مع «إياك» : ١٦٩ .
- ١٧١ - ١٧٦ الباب الثالث والعشرون : باب المصدر
لم كان المصدر منصوباً : ١٧١ - هل الفعل مشتق من المصدر
أو العكس : ١٧١ - لم كان قولهم : مرت أشدّ السيرة
منصوباً على المصدر : ١٧٥ - على ماذا ينتصب قولهم : قد
الرفقاء : ١٧٥ .
- ١٧٧ - ١٨١ الباب الرابع والعشرون : باب المفعول فيه
ما المفعول فيه : ١٧٧ - لم سمي ظرفاً : ١٧٧ - لم لم يبنوا
الظروف لتضمنها معنى الحروف : ١٧٧ - لم تعدتني اللازم
إلى ظروف الزمان دون ظروف المكان : ١٧٨ - لم تعدتني
إلى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان : ١٧٩ - كيف
قالوا : «زيد مني معقد الإزار ... و ...» : ١٨٠ .

<u>المفصلة</u>	<u>الباب والموضوع</u>
١٨٥ - ١٨٢	الباب الخامس والعشرون : باب المفعول معه ما العامل لتب في المفعول معه : ١٨٢ - لم تحذف « مع » واقبت « الواو » مقامها : ١٨٤ - لم كانت الواو أولى من غيرها : ١٨٤ - هل يجوز تقديم المنصوب هنا على الناصب : ١٨٥ .
١٨٩ - ١٨٦	الباب السادس والعشرون : باب المفعول له ما العامل في المفعول له التب : ١٨٦ - لم تعدى إليه اللزم كالمتدي : ١٨٦ - هل يجوز أن يكون معرفة ونكرة : ١٨٦ - هل يجوز تقديم المنصوب هنا على الناصب : ١٨٩ .
١٩٥ - ١٩٠	الباب السابع والعشرون : باب الحال ما الحال : ١٩٠ - هل تقع من الفاعل والمفعول معاً بلفظ واحد : ١٩٠ - ما العامل فيه التب : ١٩١ - لم عمل الفعل اللزم في الحال : ١٩٢ - لم يجب أن يكون الحال نكرة : ١٩٣
٢٠٠ - ١٩٦	الباب الثامن والعشرون : باب التمييز ما التمييز : ١٩٦ - هل يجوز تقديمه على العامل فيه : ١٩٦ - لم يجب أن يكون نكرة : ١٩٩
٢٠٦ - ٢٠١	الباب التاسع والعشرون : باب الاستثناء ما الاستثناء : ٢٠١ - ما العامل في المستثنى من الموجب التب : ٢٠١ - بماذا يرتفع المستثنى في النفي ولم كان البدل أولى : ٢٠٥ - لم جاز البدل في النفي ولم يجز في الإيجاب : ٢٠٦ .

- ٢٠٧ - ٢١١ الباب الثلاثون : باب مايجرّ به في الاستثناء .
لم أعربت « غير » إعراب الاسم الواقع بعد « إلا » دون
« سوى وسواء » : ٢٠٧ - هل تعتبر « حاشا » حرف جر أو
فعلا : ٢٠٧ - « خلا » تكون فعلا وحرفا : ٢١٠
- ٢١٢ - ٢١٣ الباب الحادي والثلاثون : باب ماينصب به في الاستثناء .
لم عملت « ماخلا ، وماعدا ، وليس ، ولا يكون » النصب :
٢١٢ - لم لزم « ليس ، ولا يكون » لفظاً واحداً : ٢١٣ -
لم لا يجوز أن يعطف عليهما « بالواو ولا » : ٢١٣ .
- ٢١٤ - ٢١٧ الباب الثاني والثلاثون : باب كم
لم بنيت « كم » على السكون : ٢١٤ - لم وجب وقوعها
في صدر الكلام : ٢١٤ - لم كان ما بعدها منصوباً في
الاستفهام ، مجروراً في الخبر : ٢١٥ - لم جاز النصب مع الفصل
في الخبر : ٢١٦ - لم لا يميز مع الاستفهام إلا بالمفرد التكررة ،
وتمييز مع الخبر بالمفرد والجمع : ٢١٦ .
- ٢١٨ - ٢٢٣ الباب الثالث والثلاثون : باب العدد
لم أدخلت الماء من الثلاثة إلى العشرة في المذكر دون المؤنث
وهلا عكسوا : ٢١٨ - لم بني ما زاد على العشرة من أحد
عشر إلى تسعة عشر : ٢١٩ - لم لم يبنوا : اثنين في « اثني عشر » :
٢٢٠ - لم حذفت الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر وجعلا
اسماً واحداً : ٢٢٠ - هلا اشتقوا من لفظ الاثنين كما
اشتقوا من لفظ الثلاثة والأربعة : ٢٢١ - لم كسروا
العين من « عشرين » : ٢٢١ - لم وجب أن يكون

الباب والموضوع

الصفحة

ما بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين واحداً نكرة منصوبة :
٢٢١ - لم إذا بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد : ٢٢٢ -
لم قالوا ثلاثمائة ولم يقولوا « ثلاث مئتين » : ٢٢٣ - لم أجري
الألف مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد : ٢٢٣ - لم جمع
الألف مع الأحاد ولم يفرد كالمائة : ٢٢٣ .

٢٢٤ - ٢٣٥ الباب الرابع والثلاثون : باب النداء
لم بني الفرد المعرفة : ٢٢٤ - لم بني علي حركة ولم كانت
الحركة ضمة : ٢٢٤ - لم جازي في وصفه الرفع والنصب ، وكيف
حاز حمل العرب على النبي : ٢٢٥ - لم جاز في العطف الرفع
والنصب : ٢٢٦ - لم كان المضاف والنكرة منصوبين :
٢٢٦ - ما العامل فيه النصب : ٢٢٦ - لم بين المضاف
والنكرة لوقوعها موقع أسماء الخطاب : ٢٢٧ - هل يجوز
حذف حرف النداء : ٢٢٨ هل يجوز في وصف « أي » الرفع
والنصب : ٢٢٨ - لم لم يجمعوا بين الألف واللام ويا : ٢٢٩ -
« يا زيد » هل تعرف بالنداء أو بالعلية : ٢٢٩ - كيف جاز
الجمع بين « يا » والألف واللام في قولهم : يا الله : ٢٣١ - لم
أخفت الميم المشددة في آخر هذا الاسم : ٢٣٢ .

٢٣٦ - ٢٤٢ الباب الخامس والثلاثون : باب الترقيم
ما الترقيم ، ولم خص في النداء : ٢٣٦ - هل يجوز ترقيم ما كان
على ثلاثة أحرف : ٢٣٦ - لم جاز ترقيم ما فيه تاء التانيث :
٢٣٨ - هل يجوز ترقيم المضاف إليه : ٢٣٨ - هل يجوز ترقيم
الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع
الساكن : ٢٤١ - لم جاز بناء المرفق على الضم في أحد
القولين : ٢٤٢ .

٢٤٣ - ٢٤٥ الباب السادس والثلاثون : باب الندبة

ما الندبة وما علامتها : ٢٤٣ - لم وجبت الندبة بأعرف
الأسماء : ٢٤٣ - لم لحقت ألف الندبة آخر المضاف إليه دون
الصقة : ٢٤٤ - لم جاز ندبة المضاف إلى المخاطب : ولم يجوز
نداؤه : ٢٤٥ .

٢٤٦ - ٢٥٢ الباب السابع والثلاثون : باب لا

لم بنيت النكرة مع « لا » على الفتح : ٢٤٦ - لم جاز في
العطف على النكرة النصب والرفع ، والعطف على لفظ المبني
لا يجوز : ٢٤٨ - لم جاز في صفة النكرة البناء والنصب
والرفع : ٢٤٨ - لم جاز الرفع مع التكرار : ٢٤٩ - لم
بنيت « لا » مع النكرة دون المعرفة : ٢٤٩ - لم وجب
التكرير في المعرفة : ٢٥٠ - لم لا يبنى مع المضاف : ٢٥١ .

٢٥٣ - ٢٦٤ الباب الثامن والثلاثون : باب حروف الجر

لم عملت هذه الحروف الجر : ٢٥٣ - أقسام حروف الجر :
٢٥٣ - معاني حروف الجر : ٢٥٩ .

٢٦٥ - ٢٦٩ الباب التاسع والثلاثون : باب حتى

وجوه استعمال حتى : ٢٦٥ - لم حملت على الواو في العطف واشترط
أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها : ٢٦٦ - حكم الجملة التي
بعدها : ٢٦٧ .

٢٧٠ - ٢٧٤ الباب الأربعون : باب مذ ومنذ

لم غلبت على « مذ » الاسمية وعلى « منذ » الحرفية : ٢٧٠ -

لم يأتي ما بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين : ٢٧١ - لم بنيت
مذومند : ٢٧١ .

٢٧٥ - ٢٧٨ الباب الحادي والأربعون : باب القسم
لم حذف فعل القسم : ٢٧٥ - لم قلت إن الباء هي الأصل
في حروف القسم : ٢٧٥ - لم جعلوا الواو دون غيرها بدلاً
من الباء وخصوصها بالظهور : ٢٧٦ - لم جعلوا التاء بدلاً من
الواو وخصوصها باسم الله تعالى : ٢٧٧ - لم جعلوا جواب
القسم باللام وإن، وما، ولا : ٢٧٧ - لم جاز حذف «لا» : ٢٧٨ .

٢٧٩ - ٢٨٢ الباب الثاني والأربعون : باب الإضافة
ضروب الإضافة : ٢٧٩ - لم حذف التوبين من المضاف وجرّ
المضاف إليه : ٢٧٩ - «وجه زيد» بمعنى «اللام» أو بمعنى
«مين» : ٢٧٩ - لم كانت الإضافة إلى بعض المشتقات غير
محضة : ٢٨٠ .

٢٨٣ - ٢٩٢ الباب الثالث والأربعون : باب التوكيد
فائدة التوكيد وأنواعه : ٢٨٣ - لم يجب تقديم : نفسه
وعليه ، على كلهم وأجمعين : ٢٨٤ - أجمع وجمعاء وُجِّع هل
من معارف أم نكرات ولم كانت غير مصروقة : ٢٨٥ -
أحكام كلا وكلتا : ٢٨٦ - هل يجوز توكيد النكرة : ٢٨٩ .

٢٩٣ - ٢٩٥ الباب الرابع والأربعون : باب الوصف
ما الغرض في الوصف : ٢٩٣ - في كم حكماً تتبع الصفة
الموصوف : ٢٩٤ - لم توصف المعرفة بالنكرة ، والنكرة
بالمعرفة : ٢٩٤ - ما العامل في الصفة : ٢٩٤ .

٢٩٦ - ٢٩٧ الباب الخامس والأربعون : باب عطف البيان
ما الغرض في عطف البيان : ٢٩٦ .

٢٩٨ - ٣٠١ الباب السادس والأربعون : باب البدل
ما الغرض في البدل : ٢٩٨ - على كم ضرباً البدل : ٢٩٨ -
ما العامل في البدل : ٣٠٠ .

٣٠٢ - ٣٠٦ الباب السابع والأربعون : باب العطف
كم حروف العطف : ٣٠٢ - ما الدليل على أن الواو تقتضي
الجمع دون الترتيب : ٣٠٢ - لمَ جاز أن تستعمل « بل » بعد
النفي ، ولمَ يجوز أن تستعمل « لكن » بعد الإثبات : ٣٠٤ .

٣٠٧ - ٣١٤ الباب الثامن والأربعون : باب ما لا ينصرف
كم العلل التي تمنع الصرف : ٣٠٧ - من أين كانت هذه العلل
فروعاً : ٣٠٧ - لمَ كانت هذه العلل تمنع الصرف :
٣٠٨ - لمَ لمَ يمنع الصرف بعة واحدة : ٣٠٨ - لمَ منع
ما لا ينصرف التثنية والجر : ٣٠٩ - لمَ جعل الجر على
النصب في ما لا ينصرف : ٣٠٩ - أحكام ما لا ينصرف في
النكرة : ٣١٠ - لمَ دخل ما لا ينصرف الجر مع الألف
واللام أو الإضافة : ٣١٣ .

٣١٥ - ٣٢٧ الباب التاسع والأربعون : باب إعراب الأفعال وبنائها
لمَ كانت الأفعال ثلاثة : ٣١٥ - لمَ بني الفعل الماضي على
حركة ، ولمَ كانت الحركة فتحة : ٣١٥ - لمَ بني فعل الأمر
على الوقف : ٣١٧ - لمَ أعرب الفعل المضارع : ٣٢١ - لمَ
أثبتوا الواو والياء والألف ساكنة في الرفع ، وحذفوا في

الباب والموضوع

الصفحة

حال الجزم ، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب : ٣٢٢ -
لم أعربت الحمة الأمثلة بلبوت النون في حالة الرفع ، وبجذفا
في حالي النصب والجزم : ٣٢٤ - لم استوى النصب والجزم
في قوله : « أنتِ تفتلين » : ٣٢٥ - ملاء كان « يفعلان ، ويفعلون »
تثنية لـ « يفعل » : ٣٢٦ - أليس الألف في « يفعلان » تدل
على التثنية ، والواو تدل على الجمع : ٣٢٧ .

٣٢٨ - ٣٣٢ الباب الخمسون : باب نواصب المضارع

لم يجب أن تعمل « أن ولن و .. » النصب : ٣٢٨ - استعمال
النواصب : ٣٢٩ - لم يجب تقدير « أن » بعد « كي » ،
والفاء ، والواو ، وأو ، واللام ، وحتى ، دون أخواتها : ٣٣٢ .

٣٣٣ - ٣٣٥ الباب الحادي والخمسون : باب حروف الجزم

لم عملت : « لم ولما و .. » في المضارع الجزم : ٣٣٣ - لم
نقل الماضي إلى لفظ المضارع مع « لم » مع أن الأصل فيها
الدخول على الماضي : ٣٣٤ ملاء جاز دخولها على الماضي
والستقبل : ٣٣٤ .

٣٣٦ - ٣٤٠ الباب الثاني والخمسون : باب الشرط والجزاء

لم عملت « إن » الجزم في الفعل المضارع : ٣٣٦ - ما العامل
في جواب الشرط : ٣٣٦ .

٣٤١ - ٣٤٧ الباب الثالث والخمسون : باب المعرفة والتكثرة

ما حد المعرفة والتكثرة وأما الأصل : ٣٤١ - بأي شيء تعتبر
التكثرة من المعرفة : ٣٤١ - على كم نوعاً تكون المعرفة :

٣٤١ - لم كان الرفوع والنصب ضميرين متصلًا ومنفصلاً ،
ولم يكن المجرور كذلك : ٣٤٣ - ما أعرف المعارف : ٣٤٥ -
لم بني الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف : ٣٤٦ -
أين حرف الإشارة : ٣٤٦ .

٣٤٨ - ٣٦٠ الباب الرابع والخمسون : باب جمع التكسير

لم جمع : « قَعْل » في القلة على : أفعل وسائر الأوزان على
« أفعال » : ٣٤٨ - لم جمع « قَعْل » إذا كانت عينه ياء أو
واو أو على « أفعال » : ٣٥٠ - لم جمعوا بين « فعال ، وفعل »
في جمع الكثرة : ٣٥١ - لم خصوا « قَعْل » بفعال إذا كانت
عينه واو أو ، وبفعل إذا كانت عينه ياء : ٣٥١ - كيف قالوا
في : زَمَن : أزمَن ، وأفعل لا يكون إلا في جمع : قَعْل :
٣٥١ - لم جمع : فُعَل في الأغلب على فعلان : ٣٥٢ -
لم وجب تحريك العين من فَعْلَة في الجمع في نحو : جَفَنَات ،
وسكنت في نحو : خَدَلَات ، ولم كان الاسم أولى
بالتحريك من الصفة ، ولم إذا كانت عين الاسم معتلة أو
مضاعفة سكت كالمصفة : ٣٥٢ - جمع فُعْلَة بضم
العين ، وقتعها ، وسكونها : ٣٥٥ - جمع فَعْلَة بكسر العين
وقتعها وسكونها : ٣٥٥ - لم جاز أن يكتب بيناء القلة عن
بناء الكثرة والعكس أيضاً : ٣٥٨ - لم جمع الرباعي على
مثال واحد « فعالل » : ٣٥٩ - لم حذف آخر الخماسي في
الجمع : ٣٥٩ - سقاريب : لم عوض بالياء دون غيرها : ٣٥٩ -
لم حذفوا الزيادة إذا لم تقع رابعة وأبقوها إذا كانت رابعة :
٣٦٠ - لم قلبوا الف مفتاح ، وواو جرموق في الجمع إلى
ياء : ٣٦٠ .

٣٦١ - ٣٦٨ الباب الخامس والخمسون : باب التصغير
لمَ ضم أول المصغر : ٣٦١ - لمَ كان التصغير بزيادة حرف
ولم يكن ينتقصان حرف : ٣٦١ - لمَ كانت الزيادة ياء ساكنة
ثالثة : ٣٦٢ - لمَ حمل التصغير على التكسير : ٣٦٢ - لمَ
يحذف آخر الخامس : ٣٦٣ - لمَ زادوا التاء في تصغير المؤنث
الثلاثي دون الرباعي : ٣٦٤ - لمَ خالفوا بين تصغير الأسماء
المبهمة والأسماء المتكئة : ٣٦٧ - لمَ لم يمتنع وقوع الياء
فيها ثانية ، ولمَ زادوا الألف في آخرها علامة للتصغير : ٣٦٨

٣٦٩ - ٣٧٨ الباب السادس والخمسون : باب النسب
لمَ زيدت الياء في النسب مشددة مكسوراً ما قبلها : ٣٦٩ -
لمَ حذفت الياء في النسب : ٣٦٩ - لمَ حذفت الياء من
باب « فَعِيلَةٌ وَفَعِيلَةٌ » دون باب « فَعِيلٌ وَفَعِيلٌ » : ٣٧١ - لمَ
قالوا « حَنَفِيٌّ » بالفتح وإن كان الأصل هو الكسر : ٣٧٣ - لمَ
وجب قلب ألف : رحي ، وعصا ، واوا : ٣٧٤ - لمَ قيل في
النسب إلى شج : شجوي : ٣٧٤ - لمَ قالوا في النسب إلى
مغزى وقاضٍ : مغزوي ومغزوي : ٣٧٤ - لمَ وجب
حذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف : ٣٧٥ -
لمَ لزم الحذف في ما كان على أربعة أحرف : ٣٧٦ - لمَ وجب
حذف الياء المتحركة بما قبل آخره ياء مشددة : ٣٧٦ - لمَ
وجب قلب همزة التانيث واوا في حمراء ، ولم يوجب في « كساء »
٣٧٧ - لمَ وجب النسب إلى الواحد في الجمع : ٣٧٨ .

٣٧٩ - ٣٨٤ الباب السابع والخمسون: باب أسماء الصلوات
لم يسمي « الذي » والتي . . . أسماء الصلوات : ٣٧٩ - لم
أدخلت الذي والتي في الكلام : ٣٨٠ - لم وجب في العائد
من الصلة إلى الموصول : ٣٨١ - هل يجوز أن تكون الأسماء
المفردة صلوات : ٣٨١ - ضمة « أئيم » ضمة إعراب أو ضمة
بناء : ٣٨٢ - لم بينت أسماء الصلوات : ٣٨٢ - لم أعربت
« أي » دون سائر أفعالها : ٣٨٤ .

٣٨٥ - ٣٨٩ الباب الثامن والخمسون : باب حروف الاستفهام
كم حروف الاستفهام ، وما هي معانيها : ٣٨٥ - لم أقامت
العرب بعض الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام :
٣٨٦ - لم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واخترتم يحبون
الإيجاز : ٣٨٧ - لم كانت مبنية ما عدا « آيا » : ٣٨٩ .

٣٩٠ - ٣٩٤ الباب التاسع والخمسون : باب الحكاية
لم دخلت الحكاية الكلام : ٣٩٠ - هل تجوز الحكاية في
غير الاسم العلم والكنية : ٣٩٠ - لم خص أهل الحجاز
الحكاية بها ، ورفضوا في حالتي العطف والوصف : ٣٩١ -
الزيادات التي تلحق : من الاستفهامية هل هي إعراب أولا : ٣٩٢ .

٣٩٥ - ٣٩٨ الباب الستون : باب الخطاب
ما ضابط هذا الباب : ٣٩٥ - لم قدم المشار إليه الغائب :
٣٩٦ - لم كسرت اللام في « ذلك » وحدها : ٣٩٧ .

٣٩٩ - ٤٠٥ الباب الحادي والستون : باب الألفات
على كم ضرباً الألفات التي تدخل أو لا : ٣٩٩ -

في ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم : ٣٩٩ - لم فتحت
همزة لام التعريف وألف « ايمن » : ٤٠١ - لم ضمت همزة
في نحو (ادخل) وكسرت في نحو (اضرب) : ٤٠٢ - كيف
نفرق بين همزتي الوصل والقطع : ٤٠٣ - لم فتعوا احرف
المضارعة في الثلاثي ، وضموه من الرباعي ، ولم لم يعضوا اوله : ٤٠٤ .

٤٠٦ - ٤١١ الباب الثاني والستون : باب الإمالة

ما الإمالة ، لم ادخلت الكلام ، ما أسبابها : ٤٠٦ - ما يمنع
من الإمالة : ٤٠٧ - لم منعت حروف الاستعلاء والإطباق
الإمالة : ٤٠٧ - بعض أحكام الإمالة : ٤٠٨ - لم لم تدخل
الإمالة في الحرف : ٤١٠ - لم جازت الإمالة في « بلى ، ويا
في النداء » : ٤١١ .

٤١٢ - ٤١٧ الباب الثالث والستون : باب الوقف

على كم وجهاً يكون الوقف : ٤١٢ - لم خصوا الوقف
بهذه الوجوه : ٤١٢ - لم أبدلوا من التنوين ألفا في حال
النصب : ٤١٣ - لم لم يميز الإشمام في حال الجر : ٤١٤ -
هلا جاز أن يقال : عدل وبسر كما قيل : بكر وبكر
في الوقف : ٤١٥ .

٤١٨ - ٤٢٩ الباب الرابع والستون : باب الإدغام

ما الإدغام ، على كم ضرباً الإدغام : ٤١٨ - أقسام الحروف :
٤١٩ - لم جاز أن تدغم الباء في الميم لتقاربها ولا يجوز
أن تدغم الميم في الباء : ٤٢٥ - في كم حرفاً تدغم لام التعريف :
٤٢٦ - ما الأصل في « ست ، وبلعبر » : ٤٢٧ .

<u>الفهارس</u>	<u>الصفحة</u>
ملحق يتضمن تراجم بعض الأعلام	٤٣٣ - ٤٣٩
فهرس الأعلام	٤٤٠ - ٤٤٧
فهرس القبائل	٤٤٨
فهرس الأماكن	٤٤٩
فهرس الآيات الكريمة	٤٥٠ - ٤٥٨
فهرس الأحاديث	٤٥٩
فهرس الأشعار	٤٦٠ - ٤٦٤
فهرس الأرجاز	٤٦٥ - ٤٦٧
فهرس الأمثال	٤٦٧
فهرس اللغة	٤٦٨ - ٤٧٢
فهرس المراجع	٤٧٣ - ٤٧٥
فهرس الموضوعات	٤٧٦ - ٤٩٣
فهرس الخطأ والصواب	٤٩٥ - ٤٩٦

١٢ - جدول الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
متمى	متمى	١٥	٨
داود	دواد	١٣	١٨
من أن .	من أن :	١٦	٣٠
و (ظ)	و (ط)	١٩	٣٠
الحركات .	الحركات .	٦	٣٢
حملاً	عملاً	٥	٤٢
(ق) و (ظ)	(ق) ب (ظ)	١٦	٥١
علامتي	علامني	١١	٦٠
خبر المبتدأ	خبراً مبتدأ	١٠	٧٤
(٣)	(٧)	٣	١٠١
والشَّنْ	والشَنْ	١٦	١٠٣
لَطْفَ	لَطَفَ	١	١٠٨
الاسمية	الاسمي	٦	١٠٩
موضعه	موصعه	١٣	١٣٠
زيد	يد	١	١٣٤
عمرأ أَضْرَبَ	عمرأ اضرب	١٦	١٣٩
وإذا	إذا	١٢	١٤٤
لعبرو	لعبروا	١	١٥٤
ملاقو	ملاقوا	٦	١٥٦
وأضيفَ	واضيفُ	١٣	١٦٦

<u>الصواب</u>	<u>الخطأ</u>	<u>السطر</u>	<u>المنفعة</u>
(م سنة ٨٩٥)	(م سنة ٨٩٦)	١٨	١٦٦
نصبتهم	نصبتهم	٩	١٨٢
تاج	تاج	٦	١٨٨
لم ينددها	لم يزددها	١٧	١٩٣
دخلت	دخلت ^(١)	٥	٢١٢
العشرة	العشره	١٨	٢١٩
الغداني	الغداني	١٦	٢٤١
رجليها	رجليها	١	٢٨٨
أغز	أغز	٣	٣١٩
فئة .	فئة	١٢	٣٥٦